محفوظ قداش
جيلالي صاري

الجزائر

صمود و مقاومات

1830 - 1962

ديوان المطبوعات الجامعية

https://albordj.blogspot.com

https://albordj.blogspot.com

محفوظ قداش جيلالي صاري

الجزائر صمود ومقاومات

(1830-1962)

ديوان المطبوعات الجامعية

https://albordj.blogspot.com

Titre original:

L'ALGERIE PERENNITE ET RESISTANCES
(1830-1962)

Auteur:

KADDACHE Mahfoud – SARI Djillali

Traduit du Français à l'Arabe par:

OUDAINIA Khalil

ترجم من الفرنسية إلى العربية من طرف

أوذاينية خليل

© ديوان المطبوعات الجامعية: 9-2012
رقم النشر: 4.07.5329 .
رقم ر.د.م.ك(ISBN): 978.9961.0.1575.9
رقم الإيداع القانوني:2012-1549

مقدمة

في مواجهة التسلط الاستعماري والأوجه العديدة للعنف الذي يمارسه، أظهر الشعب الجزائري نمطين من أنواع المقاومة، واحدة مسلحة: والأخرى سياسية. تواصل الصنف الأول إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، ملامسا عديد المناطق بالوطن، ابتداء من الساحل، ووصولا إلى أقاصي الصحراء، مجندا الكثير من الجماعات في التل والسهوب والصحراء.

أما فيما يخص النمط الثاني الذي اندلع منذ سقوط الجزائر العاصمة، فقد تمثل في المقاومة التي قادها إما شخصيات مدنية، وزعماء قبائل، أو زعماء دينيين وشيوخ زوايا، قبل أن تتولاها فعليا جمعيات وأحزاب سياسية. ولهذا الغرض أعدت العديد من البرامج ولوائح مطالبات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي.

ولكن أمام هذا العزم الذي لا يتزحزح، لم تتغير السياسية الفرنسية عمليا، وانتهت إلى وضعية انسداد تام، مما حتم على الحركة الوطنية اللجوء إلى الطرق والوسائل التي لا مفر منها: إطلاق الكفاح المسلح وتكثيفه عبر كامل التراب الوطني، البديل الوحيد الممكن لانتزاع الاستقلال السياسي واسترجاع السيادة الوطنية.

سيسلط التحليل الآتي عرضه، الذي قادة باحثان جامعيان، الضوء على الجوانب الرئيسية لتاريخنا المعاصر.

القسم الأول

المقاومة السياسية للاحتلال الاستيطاني

النزعة الإصلاحية والنزعة الثورية

إن أول مقاومة مارسها الشعب الجزائري للهيمنة الاستيطانية الفرنسية، كانت المقاومة المسلحة، وقد استمرت إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. المقاومة السياسية – احتجاجات ضد المظالم، وضد مبدأ الاستيطان نفسه – ظهرت ابتداء من تاريخ سقوط الجزائر العاصمة، وتجلت عبر عدة صيغ: مطالبات محتشمة، شكايات، عرائض، احتجاجات ذات لهجة حادة من طرف شخصية عامة، زعيم، شيخ قبيلة، مرابط (زعيم ديني)، أو زاوية، قبل أن تتولى الجمعيات والأحزاب القيام بذلك.

وهكذا إذن حلت المقاومة السياسية محل المقاومة المسلحة، التي بكل مجدها الذي بلغته، رزخت في الأخير أمام القوة الاستعمارية. وقد كان الهدف الذي حددته لنفسها هو حماية مصالح الجزائريين، الذين فقدوا حكامهم، أملاكهم وحقوقهم وكانوا يرون دينهم يتعرض لهجوم شنيع من كافة الجهات، وكذا ثقافتهم وهويتهم. أعدت المقاومة السياسية عدة برامج تتضمن مطالبات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، جرأتها تتزايد باستمرار، وفي الغالب ضمن الإطار القانوني الذي فرضته الإدارة الاستعمارية. عملت الأحزاب، عند ظهورها، على إعادة صياغة البنى السياسية؛ حددت حركة الطليعة من التيار الوطني الجزائري لنفسها الهدف، وهو استرجاع السيادة الوطنية واستقلال الجزائر.

ولكن السياسة الفرنسية واصلت منهاجها في القمع أمام المطالبات السياسية الجزائرية. وهكذا وصلت طريقة ممارسة العمل السياسي ضمن الإطار القانوني المحدد من القيادة الفرنسية إلى حالة انسداد. ولذا أصبح هدف العملية السياسية هو جعل المقاومة المسلحة ممكنة من جديد. لعبت المقاومة السياسية إذن دورا في غاية الأهمية: إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والحيلولة دون سقوط الشعب، وتمكينه من الصمود، وعدم التخلي عن الكفاح، وكذا العمل على أن يستقي وعيا كافيا بهويته وثقافته ومستقبله. شكلت المقاومة السياسية استمرارية للمقاومة المسلحة. وقد كانت هي، خاصة في النصف الأول من القرن

العشرين، نمط المقاومة الرئيسي للاحتلال الفرنسي. ومهما بدا الأمر غريبا، فإن المقاومة السياسية الناجمة عن نهاية المقاومة المسلحة، لم تعرف مدلولها الحقيقي سوى عند اختفائها لإفساح المجال للمقاومة المسلحة.

الفصل الأول

المقاومة السياسية
و
المقاومة المسلحة

1- بدايات المقاومة السياسية

كانت المدن أو الحواضر هي أول من سقطت بين أيــدي الفرنســيين. ونتيجة لذلك اضطر سكان المدن وأبناء الحواضر للخضوع للنظام الاستعماري والدفاع عن أنفسهم ضمن "الإطار القانوني".

بعد سقوط الجزائر العاصمة، سعى الوجهاء من الحضر للدفاع عن إخوتهم في الدين. وقد اشتهر منهم بالخصوص، بودربة، حمدان بن عثمان خوجة، سطامبولي، إبراهيم بن مصطفى باشا، حميد بوقندورة، حاج محمد أمين سقة. توجهوا إلى جميع من أصغى إليهم: السلطات التي استقرت بالجزائر، السلطات بباريس، الرأي العــام المناهض للاحتلال، كما كان يطلق عليه في تلك المرحلة. كانوا يشتكون من مظالم العسكريين بالجزائر العاصمة وبالمتيجة، ويذكرون ببنود معاهدة 05 جويليــة 1830، التي تعهدت فرنسا بموجبها باحترام أملاك الجزائريين وشرفهم. ولأنهم لم يجــدوا أي تجاوب بالجزائر العاصمة، توجه بعض من هؤلاء الحضر إلى باريس، آملــين في أن يجدوا تفهما أكثر لدى الحكومة الفرنسية. وقد استعملوا حججا ودلائل حاذقــة: ذكروا بتقاليد الحريات بفرنسا وبالثورة الكبرى سنة 1789، وبالمساعدة التي قدمتها فرنسا للشعوب التي كانت تكافح من أجل اســتقلالها. مســتندين علــى هــذه التذكيرات، طالب الجزائريون بالعدالة والمساواة، وجرؤوا حتى على المطالبــة بحــق الشعب الجزائري في أن يحكم نفسه بنفسه. حصلوا على تأييد مناهضي الاستعمار، الذين كانوا يدينون مظالم الضباط والجنود الفرنسيين، وكذا من جزء من الرأي العام الانجليزي، الذي كان يقدر بأن فرنسا لم تف بوعودها وبأنها، بدلا من النعم الــتي تعهدت بجلبها للجزائريين، قد عرضتهم لجميع أنواع الاضطهاد.

قدم الأعيان المغاربيين أيضا سنة 1831 عدة عرائض للسلطات الفرنسية، مطالبين بحاكم مسلم مستقل للجزائر: "إذا ما كنتم مصرين على التنازل عــن الجزائر العاصمة لأي ملك، أعطونا على الأقل حاكما من بيننا ... أطلبوا مــن سكان الجزائر العاصمة وسكان الأقاليم، أن يختاروا مــن بــين الشخصــيات الرئيسية للبلاد، رجلا رزينا ومتنورا. تسلمون له المدينة والأقاليم".

من بين جميع وجهاء الحضر الذين عملوا على إيصال صوت الجزائريين، كان سي حمدان بن عثمان خوجة هو الأشهر. انتمائه لعائلة غنية، شغل والده مناصب هامة في الحكم تحت الوصاية العثمانية (الإيالة)، مكنه من تلقي تعليم جيد، والحصول على فرصة زيارة أوروبا، وخاصة فرنسا، حيث تعلم كتابة الفرنسية بشكل صحيح. كان له دور فعال في الحملة التي قادها بباريس، المغاربيون المبعدون عن الجزائر، بودربة، تركية حمدان، تركية آغا، إبراهيم بن مصطفى باشا وعمار، ضد المظالم التي كان يمارسها النظام العسكري وضد عدم احترام الإدارة الفرنسية لبنود التسليم. خاطب سي حمدان السلطات الفرنسية في مرات عديدة. كثف مساعيه: قدم طعنا إلى مجلس الدولة في ماي 1833، عريضة للماريشال *سولت* في 03 جوان، عرض فيها تظلمات الجزائريين في ثمانية عشر نقطة. كرر هذه العريضة بإرسالها للملك في 10 جويلية، ثم كاتبه مرة أخرى في 16 ديسمبر 1833: "سيكون جديرا بالاحترام أن يقوم ملك الفرنسيين بإعتاق الجزائريين، وأن يعيد الوفاق بين الشعبين ... للجزائريين أيضا الحق في التنعم بالحرية وكافة المزايا التي تتنعم بها الأمم الأوروبية" ونتيجة لعدم تلقيه أي رد، خاطب حمدان الرأي العام الفرنسي بإعداد مُؤَلَف، المرآة (Le Miroir)، الذي وجهه لأعضاء لجنة التحقيق مرفقا برسالة. كان محاكمة حقيقية للاحتلال الفرنسي، مع صياغة جريئة لمطالب الجزائريين.

في مؤلف *المرآة*، أدان حمدان خوجة بحدة الإدارة الفرنسية "التي حلت بالبلاد كضيف ثقيل". كانت العبارات المستعملة قوية: وُصِفت المظالم بأنها آثام، ونكايات، وجرائم: "إن سكان الجزائر المساكين يرزخون تحت نير الاستبداد والإبادة وكافة البلايا التي تنجر عن الحرب". كما تحدث عن المستوطنين دون مواربة: لقد استولوا على الأملاك الحضرية، ونهبوا المنازل والبساتين، وجردوا السكان من ممتلكاتهم. ماذا بقي للجزائريين إذن؟ النفي، المصادرة، والخشية من رؤية الشعب الجزائري يباد. إن دور فرنسا سلبي: معاهدة التسليم لم تُحترم، نُفي القادة الجزائريون، البنايات بالمدن هُدمت،

المستودعات خُربت، الأملاك الخاصة صُودرت، المساجد هُدمت أو حُولت لكنائس، مقابر الأسلاف دُنست واستبيحت حرماهًا. إن الشعب الجزائري لا يمكنه أن يرضى بهذا الوضع. إننا نطلق هذا النداء إلى فرنسا، منادين حكمة ملكها، والقلب الفرنسي وشرف الأمة، لأن فرنسا تجهل الفظاعات التي ترتكب باسمها، فممثليها بالجزائر يتصرفون بما يعاكس مبادئ الليبرالية ومبادئ الحضارة الحقيقية.

نفس هذه الحجج، ستستعمل من طرف الحركات الإصلاحية في القرن العشرين. ماذا يريد الجزائريون؟

لن يستطيع الفرنسيون معرفة ذلك عبر مخاطبة السلطات الفرنسية بالجزائر أو المستوطنين الذين أتوا من أجل الحصول على الثروة، وليس من أجل الدفاع عن الشرف الفرنسي، وليس أحسن منهم رجال القانون والقضاة والمفتين المعينين من طرف السلطة الفرنسية، والذين باعوا أنفسهم لهذه السلطات. كما لا يمكن الاستناد لتقارير بعض الجزائريين الذين، بفعل القمع، أُخمدت همتهم ولم يستطيعوا التعبير عن ما يختلج أنفسهم على نحو قويم. والمعلومات الصحيحة التي يمكن أن تستخلص من بعض الإصدارات، لا يمكنها أن تعكس المطالب الحقيقية للجزائريين. فقط المثقفون الشجعان، المنفيون في الغالب، يمكنهم أن يتكلموا باسم الجزائريين.

ارتفعت نبرة الخطاب تدريجيا، وأصبحت المطالبات أكثر جسارة. إن الجزائر ترغب في الحصول على استقلالها، للجزائريين الحق تماما كاليونانيين والبلجيكيين في التطلع إلى أن يكونوا مستقلين. "للجنسية الجزائرية نفس الحقوق في الوجود كالجنسية البلجيكية أو الجنسية البولونية". باستطاعة الجزائريين المتنورين الحكم بطريقة نافعة تمتزج فيها تقاليد الدين الإسلامي والمبادئ الليبرالية. تلخص الاستنتاج الذي توصل إليه سي حمدان في عبارة: "الجزائر للجزائريين". أمام فرنسا حلين اثنين: إما إبادة الشعب الجزائري بدفعه إلى القفار، أو انتخاب أمير مسلم قادر على الحكم بنمط ليبرالي، وتوقيع معاهدة معه.

كانت تلك هي نفس نبرة الخطاب التي تحدث بها أمام لجنة إفريقيا، التي تأسست سنة 1833، للتحقيق في وضعية الجزائر والاستعلام حول القرار الذي يتعين أخذه بخصوص مستقبل التواجد الفرنسي بالجزائر. الحضر، مستندين على 'المبادئ الفرنسية للحرية والوطنية' وبطبيعة مصالح فرنسا المفهومة، طالبوا باستقلال بلادهم. ولتحقيق ذلك، تضمن نداء يتعلق بالجزائر: "إننا نطالب أن يُستدعى السكان الأصليون ليعبروا، إزاء أوروبا، عن آرائهم بخصوص نظام الحكم الأكثر ملائمة. يعود إليهم تحديد هذا النظام. ويعود لأوروبا وخاصة فرنسا أن تدعمهم بحكمة وشرف ... ما إن تتأسس الحكومة المستقلة للجزائر، ستسهر على وجود ضمانات تخص الأوروبيين الذي استقروا بالجزائر: "الأوروبيون الذين حصلوا بطريقة منصفة على سندات ملكية بالجزائر، سينتفعون بأراضيهم ومنازلهم بشكل آمن". جرى نقاش حول مشاركة بعض الليبراليين الفرنسيين من باريس في تحرير مؤلف *المرآة*. ولكن المؤكد على الأقل هو أن حمدان خوجة قد شارك فيه وكانت له شجاعة توقيعه.

لم يتردد الوجهاء من الجزائر العاصمة في طلب دعم الليبراليين بباريس. كما أقدموا على مخاطبة الجنرال لا فاييت، الذي يوصف بمحرر الشعوب، وأعلموا صديق واشنطون، بأن أغلبية الجزائريين عازمون على مواجهة الاستعمار الفرنسي بعدائية، وأن الممضين على هذا النداء يطالبون الأمة الفرنسية بإعادة الجنسية الجزائرية، وتشكيل حكومة حرة، ودستور يتلاءم مع عاداتهم وأخلاقهم من أجل إعتاق الأفارقة. عُرضت على فرنسا وعود تتعلق بامتيازات فعلية على الجانب التجاري والسياسي. بنيل الجزائر العاصمة لحريتها، فإنها ستتمكن من النمو والتطور، ومن أن تصبح عاصمة للحرية والحضارة المعاصرة مما سيمكن الجزائريين من التمتع بنعم الله، والسلام والحرية.

كانت فرنسا بعيدة عن الانشغال بتظلمات ومطالب بعض الجزائريين من الجزائر العاصمة. إذا ما كانت السياسة الفرنسية قد عرفت ترددا في البداية، فإن ذلك لم يدم طويلا. كانت فرنسا مصممة على الاستيلاء على كامل الجزائر. لم يبق للجزائريين سوى معارضة ذلك بالسلاح.

2- المقاومة المسلحة

كانت المقاومة المسلحة هي رد الجزائريين على الاستعمار الفرنسي. المناطق التي بقيت مستقلة من الجزائر، بقيت تقاتل إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. كانت تجيب نداء كل من يحمل السلاح ضد المحتل: قادة القبائل، آل عبد القادر، أحمد باي بقسنطينة، الشرفة بين 1845 و 1850، بومعزة، بوبغلة، سي محمد الهاشمي، سي محمد بن سيف، ... الشيخ بوزيان بالزعاطشة، شيوخ منطقة القبائل، سي الصديق وليد الشيخ أوأعراب، سي حاج عمار، ...، لالا فاطمة نسومر، قبائل حمزة من أولاد سيدي الشيخ سنة 1864، الشيخ الحداد والمقراني سنة 1871، بوعمامة سنة 1881. في مناطق الجزائر المحتلة، كانت ذكرى الاستقلال لا تزال متأصلة. صرح أحد المسلمين المتواجدين بالجزائر العاصمة سنة 1871: "إذا ما وصل التمرد إلى غاية أبواب الجزائر العاصمة، و لم يعد ينقص سوى مساعدة من قبلي لرمي الفرنسيين في البحر، فإنني سأقوم بذلك". كما دون ضابط فرنسي: "إن العشائر لا تثمن لا السلم ولا الازدهار الفرنسي، لأن لا شيء محا ذكرى الاستقلال المطلق الذي تمتعت بها العشائر خلال قرون". وعام 1871، دون آخر: "نحن نواجه وسنواجه لزمن طويل، شعبا يتحمل بعناء كبير هيمنتنا، وهو يبحث عن كافة الوسائل، ويستغل جميع الفرص من أجل التحرر منها. فالشعب حتى وهو خاضع، لا يزال ينتظر؛ هناك كلمات تجعل البلاد تنتفض، 'في كل مرة يُتحدث إليه عن الجنسية، والإسلام، والأرض المقدسة التي يتعين تحريرها من الكفرة، فإنه يكون جاهزا للسير'".

وعندما لم تعد هناك أية دعوة للجهاد، توجب على الشعب أن يدافع عن نفسه بوسائل أخرى غير الأسلحة: رفض الكافر، وعاداته وقيمه، عن طريق التمسك بعاداته وقيمه الخاصة، وبالإسلام، والسعي للدفاع عنه ضد الطعن الذي يمارسه الاستعمار. عوضت الكلمة الفعل إذن، وتقدمت المطالب السياسية على المقاومة المسلحة التي لم تعد ممكنة.

الفصل الثاني

المطالبات الإصلاحية

شكلت المطالبات السياسية الإصلاحية منهج بعض المثقفين والأعيان. برزت أيضا في الممارسة السياسية للعلماء، على الرغم من أن دعوتهم للإصلاح الديني كانت ثورية في إيحاءاتها كما في أهدافها السياسية. الشيوعيون، رغم أنهم أيدوا في البداية طرح الاستقلال، انتهوا هم أيضا، إلى تأييد الاتجاه الإصلاحي.

1- الشبان الجزائريون

برزت المطالبات السياسية الإصلاحية عن طريق بعض المثقفين والوجهاء الذين تلقوا تكوينا في المدرسة الفرنسية، ممن ينتمون في الغالب لعائلات ميسورة أو متوسطة الحال، من أصحاب المهن الحرة: الأطباء، الصيادلة، المحامين، أو بالنسبة للأكثر تواضعا، فمن أوساط المدرِّسين. تلقى هؤلاء المتحدثين باسم الرأي العام السياسي الجزائري دعم قسم من أعيان المدن وكبار الملاك في الريف، ممن لم يكونوا مدجنين لخدمة الإدارة.

شرع ممثلون عن هؤلاء المثقفين وهؤلاء الأعيان في مناقشة الوضعية البئيسة التي يعيشها أبناء دينهم. عام 1892، بعض الجزائريين، المحامي بودربة، الترجمانان بوقطوي وبن بريهمات، والدكتور مرسلي، حصلوا على فرصة التحادث مع جولس فيري. احتجوا على مظالم الإدارة، وتحدثوا عن مشاكل المواطنة، والتمثيل البرلماني للمسلمين. عام 1912، خليل سعيد العيوان، حرر منشورا. "*شاب جزائري*"، وصف فيه ضيق الشباب المسلمين المتعلمين، المتعطشين للمساواة، والمنشغلين كثيرا بالدفاع عن مصالحهم المادية. عام 1900، أُرسلت عرائض إلى البرلمان للمطالبة "بالحقوق الأساسية لكل إنسان، وليس فقط لكل فرنسي"، وخاصة حق تعيين نواب يمثلونهم.

أطلق مؤرخون فرنسيون تسمية *الشبان-الجزائريين*' على بعض المثقفين الجزائريين ذوي التكوين الفرنسي الذين صاغوا في بدايات القرن العشرين عددا من المطالبات التي تخص أبناء دينهم. تطابق العبارة المستعملة النمط الرائج، حيث كان يتم التحدث عن الشبان الأتراك والشبان المصريين، والشبان التونسيين، ليتم إطلاقها على الشباب الجزائري. لم يكن الأمر يتعلق بحزب منظم، ولكن بنوع من المبادرات إما فردية، وإما صادرة عن مجموعات مشكلة حول حلقة ثقافية، أو صحيفة.

في الحقيقة، انتظم *شبان جزائريون* حول منظمات طلابية، وجمعيات تعاونية - لدعم مدرسة محلية أو حلقات ثقافية - حيث يحب الجميع التلاقي بهدف الاسترخاء (قهوة - شاي)، وتثقيف أنفسهم (لقاءات لتبسيط المعارف)، وكذا محاربة الانحرافات الاجتماعية (الإدمان على الكحول بشكل خاص). أسست *الرشيدية* سنة 1902 من طرف مدرس بالجزائر العاصمة، *صروي*، من أجل مساعدة المتخرجين السابقين من المدارس المختلطة الفرنسية-الأهالي، ولتنظيم دروس للبالغين وتأسيس مكتبات. امتد نشاطها إلى خارج منطقة الجزائر العاصمة. كانت الأهداف التي حددتها حلقة 'الصالح باي'، بقسنطينة، لنفسها: التربية الفكرية للمسلمين، إحياء الصناعة اليدوية والحرف، وتنمية التعاون. ضرورة التثقف بغية وضع حد لانحطاط المجتمع الجزائري، شكلت فلسفة قادة هذه الحلقات الأولى. تأسست العديد من الحلقات بعد ذلك: حلقة شباب تلمسان، جمعية العنقوية بمعسكر، حلقة الرقي ببونة، التوفيقية بالجزائر العاصمة، الجمعية الإسلامية القسنطينية، الهلال، الصديقية...

أ) الصحافة:

استوعب "*الشبان الجزائريون*" أهمية الصحافة بغية تعريف الشعب بأفكارهم، وتوعية أبناء دينهم. وكما نصحت إحدى أولى الأسبوعيات العاملة على إدماج السكان الأصليين، المنتخب (قسنطينة 1882) "الصحافة، ذاك هو السلاح

الذي يتعين أن تتعلموا كيفية استخدامه، يمكنها أن تثير كثيرين".
أعاد عمار بريهمات في هذه الصحيفة نشر العديد من العرائض. من جهتها سعت الإدارة لاستعمال الصحافة كوسيلة دعاية، فأصدرت صحفا رسمية، *النصيح* (1899-1900)، *المُغرِب* (1903). الصحيفة الأولى باللغة العربية، المحررة حصرا من جزائريين، *كوكب إفريقية*، لم تكن مستقلة بشكل كامل. صحافة الشبيبة الجزائرية، بدأت مع *الحق*، التي أُسست ببونة في جويلية 1893؛ هذه الصحيفة، نتيجة لعدم وجود مشتركين، توقفت في مارس 1894. واجهت الصحف الجزائرية الأولى العديد من الصعوبات و لم تظهر إلا لفترات قصيرة. عام 1901، أمحمد بن رحال توصل إلى استنتاج: "هنا الصحافة غير متاحة إلا للمواطنين الفرنسيين. بالنسبة للأهالي، من الصعب السماح لهم بمخاطبة الناس، حتى ولو كانوا من الفرنسيين". تراوحت مدة صدور الصحف الأولى في المتوسط بين سنة واحدة وسنتين؛ الصعوبات المالية والمضايقات الإدارية كانت سببا لذلك. *المصباح* صدرت بوهران ما بين 1904-1905 (3)، *الهلال* (بالفرنسية)، وترجمة اسمها إلى العربية كعنوان فرعي، بين 1906 و 1907؛ *الحق* (وهران)، ربما انطلقت في عام 1902، ولكن صدورها المنتظم كان بين 1911 و 1912، *'الإسلام'* ببونة بين 1909 و 1911، ثم بالجزائر العاصمة بين 1912 و 1914. ارتفع عدد الصحف ابتداء من 1907-1908، بدون شك بسبب عدد القراء. الواحدة تلو الأخرى، صدرت صحف: *'المسلم'* (قسنطينة 1909)، *'الإسلام'* (بونة 1909)، *الرشيدي* (منطقة جيجل، 1911)، *الهلال* (فيليب فيل (سكيكدة)، أفريل 1911)، *الشجاع* (فيليب فيل، مارس 1912). ما بين 1907 و 1913، صدرت خمس عشرة صحيفة. شكلت جذور الصحوة السياسية بالجزائر المسلمة، وكانت لسان حال الشباب الجزائري.

إجمالا، أعرضت هذه الصحف عن إظهار اعتراضها على الوجود الفرنسي. العنوان الفرعي *المصباح* كان يؤكد ذلك علانية: "من أجل فرنسا بالعرب. ومن أجل العرب بفرنسا". صحيفة *الهلال* كانت تريد الصحوة

الإسلامية مع ومن أجل فرنسا. *الرشيدي*، صحيفة تدعو للوحدة الفرنسية-العربية، كان خطها السياسي: بفرنسا، من أجل الأهالي؛ فيما كانت صحيفة *الراية الجزائرية* ترغب في أن تكون "راية الثورة الحتمية للأهالي والنافعة لفرنسا". يمكن أن نفرق في المطالبات المعبر عنها، بين تيار أول لشباب جزائري يعلن حبه لفرنسا، ومع ذلك يؤكد أنه يرغب في أن يدافع عن حقوق ومصالح المسلمين الجزائريين؛ تلك هي حالة صحيفة *الإسلام*، التي كانت تدافع عن جميع المطالب المطروحة من قبل *الشبان الجزائريين*: إلغاء القانون الخاص بالأهالي، تطوير التعليم، الإتاحة لتمثيل المسلمين بالبرلمان. وتيار ثانٍ، ذو مرجعية إسلامية أكثر، ممثلا بصحيفة *الحق*، التي كانت تدين بشدة التجنيد، الذي قبلته بعض الصحف الأخرى، كخطة، أملا في الحصول على مقابل سياسي. نشرت *الحق* عرائض قوية ودعت الجزائريين للنضال ضد أكثر نظم الاستعباد دناءة.

مكنت الأفكار المطروحة في الحلقات والصحف *الشبان الجزائريين* من بلورة، ما بين 1900 و 1914، بتسارع الأحداث، عددا معينا من المطالبات. عام 1908، مرسوم 17 جويلية، الذي ينص على الإحصاء الاسمي للأهالي الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة، بغية التجنيد، منح فرصة للشباب الجزائري للعمل بشكل جماعي من أجل الحصول على إصلاحات سياسية. تنقل وفد إلى باريس من أجل تسليم عريضة ضد الخدمة العسكرية. كان يقبل المبدأ، ولكن مقابل منح كافة الحقوق المدنية للمسلمين. النخبة الناطقة باللغة الفرنسية ركزت مطالبها على الحصول على تعويضات في مقابل التجنيد. إضافة إلى الصحافة، والوفود والعرائض، استعمل *الشبان الجزائريون* وسائل أخرى. وفرت اللقاءات العامة فرصة الاتصال بالجماهير، وبدأ الشعب يسجل دخوله إلى الساحة السياسية.

في ديسمبر 1909، خلال لقاء عام انعقد ببونة، أدان الخطيبان الصادق دندن و قايد لعيون خليل قانون نظام الأهالي والمحاكم الاستثنائية والضرائب المفروضة على العرب. بعد المرسوم المؤرخ في 03 فيفري 1912، الخاص بتجنيد

المسلمين، باشر *الشبان الجزائريون* حملة واسعة تحت عنوان 'الخدمة العسكرية مقابل تعويضات'؛ تنقل وفد يقوده بن تامي إلى باريس خلال عام 1912، وسلم للحكومة مذكرة تتعلق بالإصلاحات المطالب بها مقابل التجنيد.

ب) الإصلاحات في مقابل الخدمة العسكرية:

غداة توقيع المرسوم الذي شرع سنة 1912 التجنيد العسكري للأهالي الجزائريين، وجه مستشارون بلديون بالعديد من المدن، مستوحين من العرائض التي تم صياغتها في المقاطعات الثلاث للجزائر، عريضة للسلطات الفرنسية. طالبوها، من جهة، بتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين، ورفع سن استدعاء المجندين إلى واحد وعشرين سنة، عوضا عن ثمانية عشر سنة، وإلغاء المنحة، بسبب عدم رغبتهم في أن يُعتبر المجندون المسلمون مرتزقة، ومن جهة أخرى، تلبية عدد معين من المطالب في مقابل الخدمة العسكرية. بالنسبة لهم، أداء واجب الخدمة العسكرية، يستلزم في مقابله الحصول على الحقوق والمساواة مع الفرنسيين، إصلاح النظام القمعي، تمثيل حقيقي وكاف في مجالس الجزائر وفي الوطن الأم – فرنسا–، توزيع عادل للضرائب وتخصيص منصف لموارد الميزانية بين مختلف مكونات الشعب الجزائري. كما طالب الموقعون بما يلي:

"1- أن يتم توسعة الهيئة الانتخابية بشكل يضمن فعالية وصدقية عملية الاقتراع.

2- أن يرفع عدد المنتخبين من الأهالي في المجالس الجزائرية إلى جزأين من خمسة من عدد أعضائها.

3- أن يتم تشكيل الهيئة الانتخابية بنفس الطريقة بالنسبة للناخبين في كافة المجالس الجزائرية، وفي حالة قدر أن من الضروري إجراء دور ثانٍ من الانتخابات من أجل تعيين مستشارين عامين ومندوبين ماليين، فلا يحق التصويت إلا للمستشارين البلديين المنتخبين، باستثناء المساعدين من الأهالي.

4- أن يمنح المستشارون البلديون من الأهالي الحق في المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم.

5- أن يصرح أن المناصب العامة لا تتوافق مع مهام القياد و مساعدي رؤساء البلديات من الأهالي.

6- أن يكون الأهالي الجزائريون ممثلين في البرلمان الفرنسي، أو أن يتم تأسيس بباريس مجلس يكون مسلمو الجزائر ممثلين فيه بمفوضين منتخبين من قبلهم.

7- أن يكون لمن أوفى بمهام الخدمة العسكرية سواء عبر الاستدعاء أو التطوع الإرادي الحق في اختيار أن يصبح مواطنا فرنسيا، دون أن يخضع للإجراءات الحالية وذلك بناء على تصريح عادي".

2- المدرسون الأهالي

إلى جانب *الشبان الجزائريين*، *كان المدرسون المنحدرون من 'الأهالي* كما لقبوا أنفسهم، عبر مجلتهم '*صوت الضعفاء*'، يتطلعون لأن يصبحوا لسان حال أبناء وطنهم. إلا أنهم كانوا في وضعية جد ملتبسة؛ ذوو تكوين فرنسي، وفي الغالب فرنسي فقط، متشبعين بمبادئ العلمانية، ركزوا على تبني النموذج الفرنسي، والدفاع عن سياسة الاندماج التام، وإبعاد الدين. ذهب البعض منهم إلى القول 'إن شمال إفريقية بلاد بربرية-عربية-لاتينية'. دافع أغلبية *المدرسين* عن التجنيس، معتبرين إياه الوسيلة الوحيدة، التي يمكن أن تؤدي إلى الانعتاق. كان الاندماج هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق. وحتى اللامركزية كانت مرفوضة، بسبب أنها تقلص من وصاية فرنسا.

كان المدرسون يأملون في أن يتشكل بالجزائر شعب فرنسي-مسلم ذو ثقافة فرنسية. بالنسبة لهم لا وجود لا للقومية، ولا للوحدة الإسلامية. الإيمان بالمبدأ الجمهوري بمكوناته الثلاث، "حرية – أخوة – مساواة" أصبح بالنسبة لهم شبه عقيدة. المدرسون الأكثر انغماسا في مجال النشاط السياسي، كانوا يميلون للمنظمات اليسارية، وخاصة الاشتراكيين. ونتيجة لذلك، لم ير الشعب في هؤلاء المدرسين ممثلين له. بالنسبة *للمدرسين*، المقاومة الشعبية

للاندماج ناتجة عن الجهل والتعصب. وهكذا فإن المدرسين، رغم أنهم كانوا محترمين لعلمهم، وكانوا محل إعجاب بفعل المساعدة التي يقدمونها للسكان في المدن الصغيرة والقرى، لم يكونوا ممثلين للشعب على الجانب السياسي، وفضلا عن ذلك فهم لم يخوضوا الحقل السياسي كرافضين، إلا في حالات استثنائية.

3- المنتخَبِين

بعد فشل الحركة الخالدية، نسبة إلى الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، سار المنتخبون على خطى سياسية *الشبان الجزائريين*. كتابات فرحات عباس ما بين 1926 و 1930، التي جمعت في كتابه، *الشاب الجزائري*، كانت تقترح برنامجا متناسقا للاندماج. طالب عباس بالمساواة بين المسلمين والفرنسيين في جميع المجالات، كما طالب بالمواطنة الفرنسية دون المرور عبر التجنيس. كان يرى أن الجزائري المسلم يمكن أن يكون ذو قومية فرنسية؛ الهدف كان متواضعا وكذلك الإمكانيات. كان فرحات عباس يصر على سياسية المرور على مراحل، مرحلة المدارس وتشييد الطرق والمستشفيات من أجل تحسين حياة الفلاح. شكل المثقفون والوجهاء والتجار والنخب سواء بالشهادة أو المكانة الاجتماعية أو عبر أهمية نشاطاتهم الاقتصادية، إلى غاية 1930-1936، النخبة السياسية، التي تؤيد من صُوت لهم عندما لم تكن الإدارة تفرض الممثلين التقليديين، المدجنين في أغلب الأحيان، المنحدرين من العائلات الكبيرة: الباشاغات، والآغات والقياد.

أحس المنتخبون، ممن كانوا في الغالب أعضاء في المجالس البلدية ومستشارين عامين، بضرورة تنسيق عملهم والتوحد، لاسيما أمام الجمعيات والحركات الأوروبية، وخاصة في مواجهة الجمعية القوية لرؤساء بلديات الجزائر. المؤتمر الأول للمنتخبين سنة 1927، أعاد طرح الخطوط العريضة لبرنامج الأمير خالد، دون حدة هذا الأخير ودون وجود أية إيحاءات لما يمكن

أن يذكر بالطموحات الوطنية للأمير. وهكذا تم التركيز على تمثيل الأهالي في البرلمان، والمطالبة بإلغاء النظام الخاص (قانون الأهالي، تقنين مغادرة العمال المسلمين نحو فرنسا)، والمطالبة بتطبيق القانون العام بالجزائر (المساواة في الخدمة العسكرية، الرواتب والتعويضات، المساواة في التشغيل، تطبيق القوانين الاجتماعية التي يستفيد منها الأوروبيين فقط).

لجأ المنتخبون أيضا إلى الوسائل المستخدمة من طرف *الشبان الجزائريين*. أرسلت وفود إلى فرنسا، وعُقدت مؤتمرات في كافة أنحاء الجزائر. سعوا للاحتكاك بشخصيات فرنسية، وفي سنتي 1927 و1928 بالأحزاب السياسية. صوت كل من الحزب الاشتراكي الراديكالي وحزب الجمهورية الفتية، آخذين في الحسبان المطالبات المطروحة من طرف المنتخبين، على مذكرات لصالح التمثيل البرلماني. كثفت صحف المنتخبين من المقالات الخاصة بالمشروع الذي قدمه *فيوليت* سنة 1929، الخاص بتمثيل المسلمين. لم يلمح المنتخبون لا إلى القضية الوطنية الجزائرية ولا إلى احتمال استقلال الجزائر. لم يكن أي شخص يفكر في ذلك. أعلن لمن سيستمع: الجزائر فرنسية، والمسلمون هم فرنسيون. كثيرا ما كان يتم التصويت على مذكرات ولاء، والترنم بالنشيد الوطني الفرنسي في المناسبات. وعند تقديم مطالبات، كانت النبرة دوما معتدلة. كانت عبارة عن شكاية أو تبرم، أكثر من كونها احتجاجا.

ورغم اعتدالهم، فإن المنتخبين لم يفلحوا في الحصول على أي إصلاح هام. عام 1930، بمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر، تصوروا أن الوقت قد حان لتذكير فرنسا بوعودها، واستخدم المنهج الفرنسي: لقد حققت فرنسا في كافة المجالات الاقتصادية، في الصحة والتعليم والبناء... إنجازات معتبرة، والمطلوب هو إتمام هذا العمل بتحرير الأهالي. أدلي بالكثير من التصريحات المغالية في الإشادة بفرنسا العظيمة، والعبقرية الفرنسية والحضارة الفرنسية. كما تم التأكيد على الطابع الفرنسي للجزائر الذي لا رجوع عنه. وقدمت العديد

من مذكرات الإخلاص. أرسلت وفود إلى باريس من أجل تقديم ملخص لقائمة مطالبات المنتخبين المسلمين:

1- التمثيل التام للأهالي.
2- رفع نسبة تمثيل الأهالي في مجالس الجزائر إلى نسبة جزأين من خمسة، مع مشاركة المنتخبين المسلمين في انتخاب رئيس المندوبيات المالية.
3- تعيين مساعدين منتخبين في البلديات ذات الصلاحية الكاملة.
4- توسيع التعليم باللغة الفرنسية والعربية، ودمج نظامي التعليم الابتدائي، الخاص بالأوروبيين والخاص بالأهالي.
5- المساواة في الخدمة العسكرية، مع إلغاء المنحة.
6- حق الارتقاء إلى كافة المناصب المدنية والعسكرية، مع المساواة في الرواتب والتعويضات الممنوحة للموظفين بالجزائر.
7- حرية كاملة وتامة للسفر إلى فرنسا والخارج ضمن نفس الظروف التي يتنقل فيها المواطنون الفرنسيون.
8- استفادة كافة المواطنين الجزائريين دون تمييز حسب الأصل، من قوانين الرعاية والإسعاف الاجتماعي.
9- إصلاح التشريعات المتعلقة بالغابات.
10- إلغاء المحاكم الجنائية، والاعتقال الإداري وقانون الأهالي الذي لا يزال مطبقا من طرف القضاة.
11- حماية أملاك الأهالي.

انتظم المنتخبون في *فيدرالية المنتخبين* (1931)، بغية استعمال خطاب واحد إزاء فرنسا. ولكن للأسف، واصلت فرنسا تجاهلها لندائهم. معارضة المستوطنين وعدم اهتمام الحكومة الفرنسية المنشغلة بالجزائر الفرنسية وصعوباتها الاقتصادية أكثر من الجزائر المسلمة أعاقت حدوث أي إصلاح. اقتراح التمثيل

البرلماني لم تتم حتى دراسته. شعرت الجماهير الشعبية، بمناسبة الاحتفالات بمئوية احتلال الجزائر، بالإهانة بفعل تذكيرهم بهزيمة أسلافهم. فقد المنتخبون مصداقيتهم. رغم حسهم السياسي، واعتدالهم وإيمانهم بالوطنية الفرنسية، فإنهم لم يحصلوا على أي شيء من الحكومة الفرنسية. كان المنتخبون يواجهون خطر أن يتجاوزهم هؤلاء الذين يذهبون أبعد منهم أو الذين يستعملون نبرة خطاب أخرى، أقل توقيرا وأكثر رفضية. حدث نوع من الانفصال بين الجماهير ونخبها. النخب التي عليها أن تختار بين التوجه نحو الجماهير أو نحو فرنسا. حتى مسألة التجنيس أصبح من الضروري إعادة النظر فيها، كان المجنسون يتساءلون عما إذا كانوا قد اختاروا الطريق الخطأ، ويستفتون علماء الدين لمعرفة ما إذا كان التجنيس مشروعا. سنة 1931، لم يكن المنتخبون جاهزين للإجابة على كافة هذه المسائل. طرحوا تساؤلات حول الاندماج، ولكن لم يكونوا مستعدين للتخلي عنه تماما. في وقت لاحق، سيخوضون تجربة أخرى، في *المؤتمر الإسلامي*.

4- العلماء

تمكن بعض الجزائريين، رغما عن الإدارة، من الذهاب للنهل من العلوم في جامعات العالم العربي: الزيتونة، القيروانية، الأزهر، المدينة... وعند عودتهم إلى الجزائر، قاموا بتأسيس المدارس الحرة حيث كانوا يدرسون اللغة العربية والقرآن، وكذا بإصدار عدد كبير من الصحف. كانت هذه الصحف تخوض في مواضيع النهضة الثقافية العربية ووجدت نفسها دوما تخوض في مواضيع سياسية. انطلقت النهضة الجزائرية في وقت متأخر نوعا ما عن نظيرتها في المشرق، وقد شكلت في نفس الوقت إصلاحا دينيا ونهضة أدبية، ومطالبات سياسية، تظهر فيها الوحدة العربية والوطنية في أغلب الأحيان على المستوى ذاته. تولت إعادة طرح أفكار جمال الدين الأفغاني الذي دعا إلى النهضة الإسلامية على المستويين الفكري والحركي، كما شددت على ضرورة تحرير

البلدان التي يحتلها الأوروبيين. وأولت أهمية لنظريات شكيب أرسلان، رائد القومية العربية، وتأثرت كثيرا بالشيخ عبدو الذي سعى لمصالحة الإسلام والعالم العصري عن طريق تنقية الدين من كافة البدع التي أدخلت عليه.

جزائريو جامع الزيتونة بتونس، بن باديس، عبد العزيز الثعالبي، محمد التميمي، إبراهيم أفتياش، أبو يقدن، قاسم بن الحاج، مفدي زكريا، حددوا بدقة في بداية القرن العشرين معنى هذه النهضة. النهضة بالنسبة لهم كانت تعني الصحوة الثقافية والأدبية وحب الوطن. اقترن مفهوما حب الوطن والنهضة غداة الحرب العالمية الأولى، ببعض الأسماء التي برزت من بين رواد النهضة. استقر *بن باديس* سنة 1914، كمدرس حر واقتحم سنة 1925 ميدان الصحافة. أسس في جويلية 1925، صحيفة *المنتقد*، التي أوقفت بعد العدد الثامن عشر، وتم تعويضها بصحيفة *الشهاب*. بسيدي عقبة، حض الطيب العقبي على الإصلاح في صحف *الحق* (1926)، *سعادة الصحراء* (1926)، *والإصلاح* (1926-1929). تألف فريق الإصلاح الأكثر حيوية حول صحيفة *الشهاب*؛ الإبراهيمي ومبارك الميلي ومحمد العيد والعمودي وسعيد زهيري والعربي تبسي وتوفيق المدني كانوا أبرز الناشطين فيه.

أعطى هؤلاء الرجال بين سنوات 1925 و 1930 دفعة قوية للنهضة. تركوا بصماتهم، كل منهم في المدينة وجدت فيها سلسلة من الصحوات الثقافية والدينية. بقسنطينة، دعا بن باديس إلى تجديد اجتماعي وثقافي متشبع بالتعاليم الإسلامية. بسطيف، ركز الإبراهيمي على مضاعفة عدد المساجد الحرة. ببسكرة وبالجزائر العاصمة لاحقا، كان العقبي رائدا لنوع من التوجه الوهابي. فيما يخص الجانب السياسي، بقي اتخاذ المواقف غير حاسم، وتنوعت حسب شخصية كل شيخ. كان العقبي، الوفي لتعاليم الشيخ عبدو، حذرا من العمل السياسي ويقدم الإصلاح الديني والإحياء الثقافي. اعتبر العمودي أن من غير الممكن فصل مصير الإسلام عن مصير البلاد والجزائريين. كان بن باديس يرغب

في إعادة إحياء الروح الوطنية والمحافظة على التقاليد، دعا لاحترام الوطن الجزائري. ركز رجال كمبارك الميلي وتوفيق المدني على دور التاريخ في إحياء الوطنية، أطلق الثاني منهما شعارا عرف بعد ذلك رواجا هائلا 'الإسلام ديننا، الجزائر وطننا، العربية لغتنا'. النظام الاستعماري، حتميات العمل ضمن إطار قانوني – عندما يتعلق الأمر بتأسيس المدارس أو إصدار صحيفة – أجبرت دعاة هذه النهضة على التعامل بنوع من الغموض. ولكن من غير الممكن فصل طبيعة النهضة والإصلاح نفسه، عن توجه سياسي يعارض الاستعمار ويستلهم من القومية العربية-الإسلامية. الوحدة العربية والروح الوطنية، رغم تعارضهما الصوري، كانتا تسيران يدا بيد وتعارضان أوروبا والهيمنة الاستعمارية. وجد دعاة النهضة الجزائرية أنفسهم منذ البداية مجبرين على ولوج المجال السياسي وعلى إظهار احتجاجاتهم والقيام بمساعي بسبب الصعوبات التي واجهتهم عند تأسيس المدارس وإصدار صحفهم الأولى. ولكن التجنيس بشكل خاص، كان دافعا للخوض في المسألة السياسية بالجزائر. كان الشعب يرفض أن يصبح فرنسيا. حارب الأمير خالد علانية التجنيس، كما أظهر دعاة النهضة الجزائرية بدورهم عدم التلاؤم بين الإسلام وأن تتجنس وتصبح مواطنا خاضعا للقانون المدني الفرنسي، وليس للشريعة الإسلامية. عام 1929، جهر العمودي بمعارضته للتجنيس الفردي، وأدان المجنسين.

أحس العلماء الدينيون الإسلاميون بضرورة التوحد لتنسيق عملهم من أجل تحديد معنى واضح للنهضة والدفاع عن مدارسهم وصحفهم. منذ سنة 1925، طالبت صحيفة *الشهاب* لبن باديس، بتأسيس حزب يكون دينيا بشكل حصري، بغية مكافحة الخرافات والبدع التي حرفت روح الإسلام، والعودة للمصادر الحقيقية، من القرآن والسنة النبوية. جرى الاجتماع التأسيسي الأول لـ 'جمعية العلماء' في 05 ماي 1931، بمبادرة من عمار إسماعيل، واختار لجنة إدارية تتكون من بن باديس والإبراهيمي ولمين العمودي والطيب العقبي ومبارك الميلي وإبراهيم بيوض. وبسبب الرغبة في الفعالية وتفادي الدخول في مواجهة

مع سلطة الإدارة، صرحت الجمعية بأنها غير سياسية، وأنها 'جمعية دينية، تعمل خاصة من أجل إخراج الشعب المسلم الجزائري من الانحطاط الفكري والأخلاقي، نحو أعلى درجات العلم والاستقامة ضمن الإطار الثمين لدينه وعلى طريق سنة رسوله'.

خلال جولة كبرى في الجزائر (ماي 1929)، توجه رئيس اللجنة، الشيخ بن باديس ورفاقه نحو الشعب وخاطبوه كرجال دين. كان الحذر يحملهم على تفادي كل ما يثير حساسية الإدارة الاستعمارية. تم إطلاق العديد من النداءات بفرنسا، بغية إبراز أن جمعية العلماء هي قبل كل شيء جمعية دينية تربوية، تحض على الوفاق، والأخوة والمساواة بين جميع من يعيش في الجزائر. تم التركيز كثيرا على أنه في حالة إلحاق الجزائر بفرنسا، الأمة الكبيرة ذات التاريخ التليد والحضارة الراقية، يتعين على الجزائريين أن يشرفوا قوميتهم ولغتهم ودينهم. الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة ضد تدريس اللغة العربية، ومحاربة الطرقية، و إدانة التجنيس، كانت طريق جمعية العلماء لولوج عالم السياسة.

نجح العلماء في افتتاح ما بين 1930 و 1934 حوالي 70 مدرسة، بمعدل صفين بكل مدرسة، ضمت زهاء 30.000 تلميذ. كانت الإدارة متزعجة من المنافسة التي مثلتها هذه المدارس للمدارس الفرنسية. لطالما اعتبرت الثقافة العربية عدوا للثقافة الفرنسية. كان يخشى من تأثير هذه اللغة، ومن قصائدها حول الشباب المسلم، ومن الصحوة الوطنية. تلك هي أسباب العراقيل التي وضعتها الإدارة أمام مختلف مدارس العلماء، الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على الدفاع عن أنفسهم، ومن ثم الدخول في صراع مع ممثلي الإدارة. وجد العلماء أنفسهم مجبرين على محاربة العديد من الممارسات الطرقية والدخول في صراع مع شيوخ الطرقية، الذين أصبح البعض منهم عملاء للإدارة. شكلوا منافسة لعدد كبير من القائمين على ممارسة الشعائر الدينية، من المفتين والأئمة الموظفين لدى الإدارة الفرنسية وأفقدوهم مكانتهم. كان شيوخ الزوايا والموظفون الرسميون المكلفون

بالشعائر الدينية في خدمة الإدارة التي استعملتهم في حربها ضد العلماء. ولكن كانت إدانة التجنيس القاطعة هي التي جلبت لجمعية العلماء عدائية الإدارة. بالنسبة لتوفيق المدني، التجنيس يعني التخلي عن الجنسية واللغة، ورفض التاريخ والتقاليد وتبني جنسية العرق المهيمن. أدان بن باديس الذين يتخلون عن حكم الشريعة الإسلامية ووصفهم بالمرتدين. كان ذاك فعلا سياسيا هاما، فلقد عارض العلماء التخلي عن واحدة من الخصائص الرئيسية للشخصية الجزائرية. كان العمل الثقافي والتجديد الديني لدى العلماء يقود إلى العروبة، إلى الأمة العربية الإسلامية والوطن الجزائري. دُعي الجزائريون لاكتشاف الحضارة العربية والثقافة المغاربية. حينها أخذ نشاط العلماء ملامح عمل سياسي، وتجاوز الإطار الثقافي والديني الذي، رسميا، حصرت الجمعية نفسها فيه. ذهب العلماء إلى حد المناداة بوحدة الشعب الجزائري، قاصدين ضمنيا وحدة سياسية، تحت شعار الإسلام والوطنية والعروبة. وجد العلماء أنفسهم مجبرين، نتيجة للصعوبات التي واحهوها، على الخوض في مشاكل سياسية ملموسة: النضال ضد الإدارة بخصوص حرية تدريس اللغة العربية، الدعوة في المساجد، والصحافة باللغة العربية، وضد شيوخ الطرقية عملاء الإدارة الاستعمارية. نمطهم الشرقي، ودعوتهم للوحدة العربية والوحدة الإسلامية وإدانتهم للتجنيس، حملتهم على الخوض في المسألة الوطنية الجزائرية. وهكذا تجاوز العلماء الإطار التأسيسي غير السياسي للجمعية. إجابة بن باديس على نداء فرحات عباس، الذي بحث، بدون جدوى، عن الجنسية الجزائرية، شكلت مقاربة نظرية حقيقية للمسألة الجزائرية.

'نحن أيضا، بحثنا في التاريخ وفي الحاضر، وتحققنا من أن الأمة الجزائرية المسلمة قد تشكلت ووجدت تماما كما تشكلت الأمم، في جميع أنحاء الأرض، التي لا تزال موجودة. لهذه الأمة تاريخها البارز بأقوى الحقائق: لها وحدتها الدينية واللغوية، لها ثقافتها وتقاليدها ومميزاتها إيجابية كانت أو سلبية، كأي أمة على وجه الأرض. نقول بعد ذلك أن هذه الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تكون فرنسا. من المستحيل

أن تصبح فرنسا، حتى وإن كانت ترغب في الاندماج؛ لها حدود إقليمية محددة بشكل واضح، وهي الجزائر بحدودها الحالية[1].

وجد العلماء أنفسهم مجبرين على الظهور بشكل أكثر علانية، بمشاركتهم الفعالة في المؤتمر الإسلامي.

5- الشيوعيون

الشيوعيون الذين حددوا في البداية موقفهم بوضوح من القضية الوطنية، كما سنرى في الفصل الثالث، لم ينجحوا، لا في التغلب على ترددات الأوروبيين، ولا في اجتذاب الجماهير المسلمة. لجؤوا، عشية تأسيس الجبهة الشعبية، إلى التخلي عن أطروحة استقلال الجزائر، ودعوة العمال للتظاهر ضد الحرب، والمراسيم-قوانين، والفاشية، ومرسوم ريجينيي وقانون الأهالي. توجه الحزب الشيوعي نحو أن يصبح حزبا إصلاحيا، يدافع، بنفس طريقة المنتخبين، عن برنامج سياسي سبق أن حاربوه بشدة، برنامج الاندماج والتمثيل البرلماني. لماذا تخلى الشيوعيون عن طرح الاستقلال، ومن ثم طابعهم كحزب ثوري؟ يمكن أن نطرح أولا الصعوبات التي واجهها الحزب الشيوعي، للاتصال بالجماهير المسلمة، التي كانت ترتوي من المنابع الدينية لوطنية مصبوغة بالإسلام، أكثر من كونها حرية ناجمة عن توجه ماركسي، وتهتز أكثر للتضامن العربي من تضامن الشيوعية الأممية. كانت الجماهير تجد نفسها أكثر في الحزب الوطني نجم شمال إفريقيا، أكثر من الحزب الشيوعي الفرنسي. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الوطنية التحررية بشعارها الرئيسي 'الاستقلال'، لم تكن تلقَ تأييد المناضلين الشيوعيين بالقاعدة، وخاصة الأوروبيين المستقرين بالجزائر، وهو مكمن التفاوت بين تأكيدات الزعماء وسلوكات المناضلين.

فشل نشاط الحزب الشيوعي في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، قاده، من أجل تجاوز نجم شمال إفريقيا بالجزائر، إلى العمل على كسب تعاطف الأوساط الإصلاحية المتخوفة هي أيضا من الراديكالية الثورية للنجم.

كانت سياسة الشيوعيين بالجزائر معلقة على مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي بفرنسا، وكذا مقتضيات السياسة الفرنسية. خلال عامي 1934 و 1935، أجرى الحزب الشيوعي الفرنسي تعديلا كبيرا على سياسته المتعلقة بالدفاع الوطني والسياسة الاستعمارية. لقاء لافال-ستالين حمل الاتحاد السوفياتي على الإقرار بسياسة فرنسا في الدفاع الوطني، ونتيجة لذلك، حق فرنسا في الدفاع عن أمنها، بما في ذلك مستعمراتها المهددة بحركات التحرر الوطني، بذريعة أن الفاشية (هتلر أو موسوليني) يمكن أن تستولي على المستعمرات الفرنسية. توجه الحزب الشيوعي الفرنسي إلى معارضة استقلال هذه الأخيرة. تم التغاضي عن المطلب الأساسي لتحرير المستعمرات. ولكن المشكل الأساسي للشعب الجزائري لم يكن، كما أشار بنباهة إلى ذلك أحد زعماء للحزب الشيوعي، الفاشية ولكن الإمبريالية، أو معاداة الإمبريالية. الوطن المضطهَد هو وطن الشعب الجزائري المختلف عن فرنسا، " لقد ضم الوطن المضطهِد، وطن الإمبريالية، بالحديد والنار، الجزائر". رغم هذا النقد الذاتي من طرف أحد قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، ركز الشيوعيون نشاطاتهم على مسألة جبهة مكافحة الفاشية بدلا من الجبهة المعادية للإمبريالية. بالجزائر، شاركوا في تأسيس هذه الجبهة المعادية للفاشية عن طريق المؤتمر الإسلامي.

6 - المؤتمر الإسلامي

عرفت سنتي 1934-1935، اضطرابات ناجمة في أغلب الأحيان عن نفاذ صبر الشعب. شعر المنتخبون بضرورة التوصل إلى إصلاحات. مطالب، يقترحها مجمل المنتخبين، ووجهاء ومنظمات إسلامية يمكن أن تأخذها الحكومة الفرنسية في عين الاعتبار. حزب أغلبية يحوز على ثقة الشعب، بدأ يفرض نفسه. كان الوجهاء والمنتخبون لا يزالون مقتنعين بأن الجزائريين ليسوا أقوياء بعد بما فيه الكفاية، وليسوا أغنياء بما فيه الكفاية، وليسوا متعلمين بما فيه الكفاية ليصبحوا مستقلين. الاندماج السياسي، أن يصبحوا فرنسيين مع المحافظة على نظام الأحوال الشخصية الإسلامي، كان بالنسبة لهم الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى الخلاص. لم يتوقف المنتخبون عن التذكير خلال سنتي 1934 و 1935 بضرورة الإصلاحات. كانوا يهتمون بمختلف المشاريع المتعلقة بالتمثيل البرلماني، وضاعفوا في صحفهم من المقالات المؤيدة لهذا التمثيل. بقيت جهودهم عقيمة، أمام عدم تفهم الإدارة الاستعمارية، ومعارضة الكولون (المستوطنين) وكذا التنازلات المتواطئة لبعض المنتخبين المزيفين 'بني وي وي، أذناب الإدارة'.

كانت فكرة مؤتمر تلوح في الأفق. سبق أن تم إطلاقها من طرف الأمير خالد، ولكن مشروع *الإخاء* لم يعرف أية متابعة. أعادت *الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها*' طرحها سنة 1934، وتحدث كل من فرحات عباس وساطور قدور عنها سنة 1935. كان فرحات عباس يرغب في تأسيس حزب، يمثل صوت الجزائر المسلمة، يعكس تطلعات الجماهير ويكون مسموعا من طرف الإدارة. قدور ساطور كان له نفس الرأي، قدر أن من الضروري أن لا يتم مستقبلا ربط الانتخابات بالشخصيات، ولكن بالبرامج المقدمة من طرف الأحزاب. أسس فرحات عباس هذا الحزب سنة 1935، وفي نوفمبر من نفس السنة، تأسست لجنة للدراسات والتنظيم. كان يتعين على الحزب أن يعمل على تطوير الجماهير المسلمة ضمن إطار المدنية الفرنسية، والعمل

على تقارب الأعراق، والمساواة في الحقوق والواجبات وحرية الشعائر الدينية. بسبب أن حزب عباس لم يعرف توسعا كبيرا، توجب ظهور تنظيم آخر. ونظرا لغياب حزب أغلبية يحوز على ثقة الشعب الجزائري، ونظرا لأن الوضعية السياسية للجزائريين لم يكن ممكنا أن تناقش من طرف رجل واحد فقط، أو حتى من طرف تجمع واحد، رأى بن باديس ضرورة جمع كافة ممثلي وقادة الشعب الجزائري: "سيكون المؤتمر الإنجاز الأكثر واقعية وملاءمة للاتحاد، وللتنظيم المهم جدا". كان المؤتمر صيغة ملائمة لأن فرنسا أصبح لديها حكومة جديدة، حكومة الجبهة الشعبية، التي كانت تضم كافة الأحزاب والتنظيمات اليسارية. الأحزاب، خاصة الحزبان الشيوعي الاشتراكي، أظهرت الاهتمام الذي توليه لمصير الجزائر، ومن ناحية المبدأ، أدانت الاستعمار، أو على الأقل الاضطهاد الممارس من قبله. الجبهة الشعبية وحكومتها، درستا بجدية مشكلة التمثيل البرلماني للأهالي. جعلت من المقترح القديم *فيوليت*[1]، مشروعا حكوميا، مشروع *بلوم-فيوليت*. كان على المسلمين أن يعطوا وجهة نظرهم حول هذا المشكل الهام.

الشيوعيون، الذين لعبوا بفرنسا دورا هاما في تأسيس التجمع الشعبي، الذي أصبح بعد ذلك الجبهة الشعبية، استوعبوا بأن فكرة الجبهة الشعبية لم تكن مدعومة سوى من طرف الأحزاب الأوروبية اليسارية بالجزائر، وبأن المسلمين الذين بقوا غير مهتمين، ويمكن أن نقول حتى عدائيين، كانوا مقتنعين بأن مشاكلهم لن يعبر عنها بشكل جيد سوى جبهة مسلمة.

أ) اجتماع المؤتمر الأول:

تم تلقي اقتراح بن باديس ومعاودة نشره من طرف الصحافة. اتحاد وتنظيم أصبحا الشعارين الرئيسيين للدعاية المسلمة. لجنة مؤسسة في ماي 1936، بقسنطينة، تضم الشيخ بن باديس، ومدير *الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات* واحترامها[1]، ولمين العمودي والدكتور بن جلول من فدرالية المنتخبين،

كلفت بالدعاية وبتحضير المؤتمر. كان لهذه المبادرة ارتدادات بالجزائر العاصمة، وهران وفي العديد من المدن الصغيرة. توجب تجميع كافة التوجهات وتوضيح الميثاق السياسي لمسلمي الجزائر. تأسست العديد من اللجان المحلية. اجتمع المؤتمر في 07 جوان 1936 في قاعة سينما كبيرة بالجزائر العاصمة، 'لو ماجيستيك'، قاعة الأطلس في الوقت الحالي. وصل العديد من المندوبين المبعوثين من طرف مختلف اللجان إلى الجزائر العاصمة. كانوا يمثلون جميع توجهات المنتخبين والوجهاء. جمع المؤتمر الأسماء الكبيرة بالسياسة الجزائرية، ممثلي جمعية العلماء وفيدرالية المنتخبين، بن باديس والإبراهيمي والعقبي ولمين العمودي والدكتور بن جلول وفرحات عباس والدكتور سعدان وبوكردنة، وممثلي الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، بن حاج وبوشامة وبوقرط والعديد من الشخصيات المستقلة. لم يرد اسم نجم شمال إفريقيا رسميا بالمؤتمر؛ كان ينظر لسياسته على أنها متطرفة ومن الممكن أن تضر بحوار الجزائريين مع حكومة الجبهة الشعبية. عرض كل خطيب برنامج حزبه وتنظيمه. تم التوافق حول ضرورة إلحاق الجزائر بفرنسا، وإنهاء الاضطهاد، وإجراء الإصلاحات التي ناضل من أجلها *الشبان الجزائريون* منذ بداية القرن العشرين.

تم جمع مطالب المؤتمر في وثيقة حملت اسم 'ميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم':

"بناء على توثيق موسع يصل إلى المصادر الأكثر موضوعية؛ مدروس ومتبنى في كافة نواحيه من طرف أكثر شرائح الشعب تأصلا، تمثل العريضة الحالية من الآن وصاعدا ميثاق مطالب الشعب الجزائري:

تبنى المؤتمر:

1) إلغاء كافة القوانين الاستثنائية.

2) الإلحاق التام والكامل بفرنسا، مع إلغاء الأنظمة الإدارية الخاصة: المندوبيات المالية، البلديات المختلطة، الحكومة العامة.

3) الإبقاء على قانون الأحوال الشخصية: مع إعادة تنظيم الإدارة القضائية المسلمة، في اتجاه عقلاني وأكثر ملائمة لروح الشريعة الإسلامية (تقنين هذا القانون...).

الفصل بين الكنيسة والدولة: تطبيق كافة القوانين المسنة بموجب هذا المبدأ.

إعادة على الفور كافة أماكن العبادة للمسلمين الذين يمكن أن ينتفعوا بها ويتصرفوا فيها عن طريق اللجان المكلفة بالشعائر المشكلة وفقا للقانون.

صيانة المباني الدينية وتوفير نفقة خدامها من مداخيل الأوقاف.

إلغاء كافة التدابير الاستثنائية المتعلقة باللغة العربية، وتلك التي تعمل على تصنيفها كلغة أجنبية.

حرية تدريس اللغة العربية، والتعبير للصحافة الناطقة بالعربية.

4) المطالب ذات الطابع الاجتماعي: التعليم الإجباري لكافة الأطفال من الجنسين، تأسيس ورشة على الفور للعمل على برنامج موسع لتشييد المدارس.

- دمج نظامي التعليم الخاصين بالأوروبيين والأهالي. تطوير بنى الإسعاف الاجتماعي: المستشفيات، المستوصفات، الممرضات الزائرات، (إعادة هيكلة النظام الحالي)، الأفران الاقتصادية.

تأسيس صناديق بطالة لكافة البطالين.

5) المطالب ذات الطابع الاقتصادي:

1- لعمل متساو، راتب متساو.

2- لجدارة متساوية، رتبة متساوية.

3- توزيع الإعانة التي توفرها الموازنة الجزائرية على الزراعة والصناعة الحرفية، بما يتناسب مع الاحتياجات، ودون تمييز على حسب الأصل.

4- تأسيس تعاونيات زراعية ومراكز تعليم للفلاحين.

5- إيقاف المصادرات.

6- تقسيم الملكيات الكبيرة غير المستغلة بين الفلاحين الصغار وعمال الزراعة.

7- إلغاء قانون الغابات.

6) المطالب ذات الطابع السياسي: العفو عن كافة الجنح السياسية؛ هيئة انتخابية مشتركة لكافة الانتخابات؛ إمكانية الانتخاب لكافة الناخبين؛ الاقتراع العام؛ التمثيل بالبرلمان"

كان هذا الميثاق يمنح ثقته لحكومة الجبهة الشعبية. البرنامج – الاندماج السياسي دون المس بالسيادة الفرنسية – كان يطابق برامج الأحزاب اليسارية الكبيرة التي شكلت الجبهة الشعبية.

العلماء وعدد كبير من المنتخبين أصروا وحصلوا على المحافظة على قانون الأحوال الشخصية. كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين فرنسيين ولكن مع الإبقاء على الروابط التي تربطهم بالإسلام شرعا. طلب المواطنة الفرنسية، الذي كان ينفي في الحقيقة، المواطنة الجزائرية ويدير الظهر للقضية الوطنية الجزائرية، كان يعتبر خاصة من طرف العلماء، كخطة، وسيلة للحصول على الحقوق، والتمكن من المطالبة بالمزيد. كان ذلك على الأقل تبريرهم حينما تعرضوا للوم لاحقا على دفاعهم عن الاندماج السياسي.

مظهرين نيتهم الحسنة، مؤيدو المؤتمر، الذين طالبوا في ميثاقهم بالاقتراع العام، أعلنوا في جانفي 1937، انخراطهم الحماسي دون تحفظ في مشروع بلوم – فيوليت، الذي لم يكن يمنح المواطنة الفرنسية إلا لأقلية من الجزائريين.

ورغم تواضع برنامج المؤتمر، إلا أنه أثار الكثير من الآمال. تمت هيكلته كحزب مع لجنة تنفيذية ومكتب. أرسل في جويلية 1936، وفدا هاما إلى باريس بغية عرض ميثاق المطالب. طمأن الوفد السلطات الفرنسية. إن الجزائر هادئة، والجزائريون يعتبرون أنفسهم فرنسيين ويطالبون فقط بالحصول على نفس حقوق الفرنسيين. استقبل الوفد من مختلف الكتل البرلمانية، وقادة الأحزاب السياسية، وشخصيات عامة وكذا رئيس الحكومة. لم يحصل موفدو المؤتمر سوى على وعود ولم تلتزم باريس بأي شيء. قرر الموفدون عند عودتهم إلى الجزائر مخاطبة الشعب، والقيام بنوع من الاستفتاء الشعبي على برنامجهم. نظمت العديد من اللقاءات العامة في كبرى المدن الجزائرية وجلبت جماهير كبيرة. كان صبر الرأي العام ينفذ يوما بعد يوم. وأصبح من الضروري البدء في الإصلاحات. تم التصويت على العشرات والعشرات من المذكرات التي تطالب حكومة الجبهة الشعبية بالمرور إلى الفعل.

الاضطرابات الاجتماعية، إضرابات صيف 1936، والعديد من الحوادث، اغتيال مفتي الجزائر، أظهرت مناخا سياسيا متوترا. ظهرت بعض الانقسامات بالمؤتمر. متوجسا من هذا المناخ، اشترك بن جلول مع الحملات التحذيرية للمستوطنين الذين أثاروا الفزاعة البلشفية. تعرض للطرد من المؤتمر. استوعب مؤيدو المؤتمر أن الإبقاء على تنظيمهم يرتبط بالتصويت على الإصلاحات، وخاصة مشروع بلوم – فيوليت. كانت سنة 1937 سنة تعبئة الرأي العام – اجتماعات، لقاءات عامة، مقالات صحفية، مساعي لدى السلطات - لتأييد مشروع بلوم – فيوليت. استفادت هذه الحملة من دعم كافة تنظيمات المؤتمر الإسلامي، الاشتراكيين والشيوعيين أعضاء الجبهة الشعبية، المنتخبين الجزائريين والعلماء. لم تلتفت حكومة الجبهة الشعبية لهذا التحمس. تم رفض الإدماج السياسي للجزائريين من طرف نفس الذين كانوا يشيدون به سابقا، وأصبحوا يحكمون فرنسا الآن. لم تفتر عزيمة المنتخبين؛ كانوا يأمون دوما في رؤية الجبهة الشعبية تفي بوعودها.

ب) اجتماع المؤتمر الثاني وشبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري:

اجتمع المنتخبون في جويلية 1937، في مؤتمر إسلامي ثان. لم يكن هذا المؤتمر بضخامة المؤتمر الأول. ظهر نوع من التردد حول ما يتوجب فعله، التحــول إلى تجمع كبير للجماهير الجزائرية، لممثليها ونخبتها، أو التحول إلى حزب سياســي. جرى عرض حصيلة سلبية لسياسة الحكومة الشعبية إزاء المسلمين. تقرر الاستمرار كتجمع وفي للحكومة الشعبية بعيدا عن الأحزاب السياسية والقيام بدعاية كــبيرة لمشروع بلوم — فيوليت. أطلق لمين العمودي، تحت قيادة الشيخ بن باديس، شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري (JCMA)، التي أعادت طرح برنامج المؤتمر الإسلامي:

المطالب ذات الطابع السياسي:

- إلغاء كافة القوانين الاستثنائية. منح كافة حقوق المواطنة التامة والكاملــة. الفصل بين الكنيسة والدولة (إعادة أماكن العبــادة، صــيانتها بمــداخيل الأوقاف). إلغاء كافة التدابير الاستثنائية المتعلقة باللغة العربية، حرية التعبير للصحافة الناطقة باللغة العربية، وحرية تدريس اللغة العربية. العفو عن كافة الجنح السياسية، والمدانين نتيجة استفزازات قسنطينة. هيئة انتخابية مشتركة لكافة الانتخابات (المجالس البلدية، المجلس العام، البرلمان، مجلس الشــيوخ)؛ أهلية الانتخاب لكافة الناخبين. الاقتراع العام.

المطالب ذات الطابع الاقتصادي:

حق القبول في كافة المناصب العامة وتطبيق مبادئ لعمل متساو، راتــب متساو، لجدارة متساوية، رتبة متساوية، إلغــاء منحــة التجنيــد، المســاواة في الحقوق، المساواة في الواجبات. توزيع عادل للموازنة الجزائرية، طالما لا يزال معمولا بها، في انتظار الإلحاق. تقديم معونات للزراعة والتجــارة والصــناعة والصناعة الحرفية، بما يتناسب مع الاحتياجات. تأســيس تعاونيــات زراعيــة ومراكز تعليم للفلاحين. إيقاف المصادرات. توزيع الملكيــات الكــبيرة غــير المستغلة. إلغاء قانون الغابات.

المطالب ذات الطابع الاجتماعي:

التعليم. دمج نظامي التعليم، إجبارية تدريس اللغة العربية، منح عن طريق مسابقات، وللأكثر جدارة (يتعين أن لا يقل عددهم عن أصحاب المنح الأوروبيين). تأسيس مدارس مهنية وزراعية. بناء مستشفيات، مستوصفات، (ممرضات الزائرات، قابلات مسلمات). تفعيل الأفران الاقتصادية، وصناديق البطالة.

إلغاء الأنظمة الإدارية الخاصة: المندوبيات المالية، البلديات المختلطة، الحكومة العامة. الإبقاء على قانون الأحوال الشخصية. إعادة تنظيم الإدارة القضائية، طبقا لروح الشريعة الإسلامية. إصلاح العدالة (المحكمة الجنائية).

نشاط شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري، الذي لم يتجاوز نشاط المؤتمرين الإسلاميين، لم يتمكن من حمل الجبهة الشعبية على مناقشة مشروع بلوم – فيوليت. بدأ المنتخبون يفقدون صبرهم. لذا بدؤوا في التشدد وطالبوا بأن يتم التصويت على مشروع بلوم – فيوليت. هدد المؤتمر ودعا المنتخبين إلى الاستقالة وإيقاف أي نشاط في المجالس، وهذا قبل 10 سبتمبر 1937. كان الأمر يتعلق، كما كان يكتبه فرحات عباس بإثارة انتباه القوى الجزائرية وقوى الوطن الأم إلى الوضعية المأساوية بالجزائر المسلمة. تمت الاستجابة لأمر الاستقالة وعدم التعاون من طرف حوالي 4000 منتخب، خاصة بمنطقة قسنطينة. كان المنتخبون يهدفون إلى إظهار حزمهم، بالتوازي مع تأكيدهم على رغبتهم في العمل ضمن الإطار القانوني: "بالشعب ومن أجل الشعب، مع فرنسا ومن أجل فرنسا، ضمن إطار احترام الإسلام". ولكن لم تكن لديهم جرأة مواصلة ما قاموا به. في جانفي 1938، بن جلول، بعد حملة من أجل سحب الاستقالات، طلب من السلطات الفرنسية أن تعتبر لاغية وباطلة رسائل الاستقالة المقدمة من طرف أعضاء المجالس البلدية، ورؤساء وأعضاء المجالس القبلية. أظهر تراجع المنتخبين أنهم لم يستخلصوا الدرس كما يجب. فقد المؤتمر هيبته وشعبيته. بقي الشيوعيون أكثر الداعمين له. كانوا لا يزالون يؤيدون الميثاق المطلبي، ومشروع بلوم – فيوليت. ومن أجل أن يصمد ويستمر، كان يتعين على المؤتمر أن يحصل بأي ثمن كان على إصلاحات.

في بداية سنة 1938، أطلق المنتخبون وكافة مؤيدي المؤتمر حملة كبيرة لتأييد مشروع فيوليت. عقدت في كل مكان تجمعات سياسية وأرسلت العديد من البيانات الرسمية والمذكرات والبرقيات إلى السلطات من كافة مناطق الجزائر. استخدمت تصريحات الولاء في مرات والتهديدات في مرات أخرى. تم التلميح إلى أن الصبر قد يترك المكان لليأس.

ج) الإحباطات:

قدر أن المؤتمر غير فعال، وجرت محاولات تشكيل تجمعات سياسية جديدة. كان بن جلول يرغب في تجميع القوى الفرنسية والمسلمة بالجزائر، ساعيا لإحداث الوحدة بين مختلف التجمعات المسلمة من جهة: العلماء، المنتخبين، الجمعيات الدينية والتربوية، وقدماء المحاربين، والأوروبيين من جهة أخرى: الحزب الاشتراكي الراديكالي، الاتحاد الاشتراكي الجمهوري، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي، النقابات العمالية ... أطلق في جويلية 1938، التجمع الفرنسي-الجزائري، وتم تشكيل لجنة مؤقتة. من جانبه، كان فرحات عباس يحلم دوما بحزب سياسي 'الاتحاد الشعبي الجزائري'، أعلن تأسيسه في جويلية 1938. وضع الاتحاد الشعبي الجزائري نصب عينيه السعي لإقامة 'نظام مساواة، تلغى فيه الامتيازات الطبقية، وامتيازات المولد و العرق'، تعتبر فيه الجزائر مقاطعة فرنسية حقيقية.

عشية الحرب، بقي المنتخبون، رغم إحباطهم، متمسكين بسياسة الاندماج. خابت آمال العلماء بشكل مضاعف. أولا كالمنتخبين، بسبب رفض الإصلاحات؛ استخلص بن باديس من ذلك درسا: الجبهة الشعبية يقودها رجال دون سلطة يكتفون فقط بالخطابات، وأن على الجزائريين أن يعتمدوا على أنفسهم فقط، خاصة وأن أحد الوزراء تحدث عن سياسة سلطوية بالجزائر. ثم بسبب تراجع المنتخبين بعد ذلك، الذي بين للعلماء ضعف نضالية الرجال الذين تبعوهم ودعموهم، لاسيما وأن وطنيي نجم شمال إفريقيا ظهروا أكثر حركية، وانتقدوا انضمامهم للأطروحات التي دافع عنها المؤتمر.

تشدد العلماء في اقتراحاقم، رغم أن بقوا رسميا أعضاء في المؤتمر الإسلامي، وكانوا يقودون شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري، ولكنهم ذكروا بأهدافهم الثقافية والوطنية. ذكَر بن باديس وزيرا فرنسيا، قائلا له: "إن الجزائر حريصة على شخصيتها ووحدها الترابية"، "تشكل كل من تونس والمغرب والجزائر أمة واحدة". أشاد بمبدأ حكومة الإسلام التي تعطي للشعب "الحق في تنصيب وعزل ومراقبة حكامه، وعدم الخضوع إلا للقوانين التي ارتضاها، والتي يتعين أن تطبق بالتساوي على الجميع". استوعب العلماء شعبية الحزب ذي التوجه الوطني، حزب الشعب الجزائري، وأكدوا رغبتهم في احترام الجزائريين الذين يطالبون بالاستقلال. في جانفي 1938، أدانت فتوى أصدرها بن باديس بشكل قاطع العمل للحصول على جنسية غير مسلمة والتنازل عن أي من أحكام القرآن. كان المجنس يتعرض للفظ المجتمع المسلم. بدؤوا في النأي بأنفسهم عن المؤتمر الإسلامي، وإبداء صياغة سياسية أكثر قوة، ولكن في نفس الوقت تم توخي الحذر بغية تلافي الاصطدام بالسلطات. ومع ذلك، فأمام بعض مظالم الإدارة، كان رد الفعل متقدا.

دعا العلماء الشعب لمقاومة، بكافة الوسائل القانونية، مرسوم 08 مارس 1938، الذي كان يضع عراقيل أمام افتتاح المدارس المحلية، والذي اعتبر مساسا باللغة العربية، ومن ثم بالإسلام؛ "إنه أكثر الاعتداءات بشاعة المرتكبة ضد شعب قدم أبناءه لإنقاذ فرنسا. إنه مس بحرية المعتقد والشعائر الدينية. إنها بذرة تفرقة، تشكل خطر إضعاف الروح المعنوية للجنود المسلمين الشمال الإفريقيين. إنه إجراء ينبعث من الكره العرقي... إنها إساءة خطيرة لمسلمي العالم برمته، وإنها إهانة لدين الإسلام".

انتقد بن باديس منظمي المؤتمر القرباني المنعقد بالجزائر في ماي 1938، إحياء لذكرى الحروب الصليبية، والاحتفاء بانتصار الصليب على الهلال. بالجمعية العامة في سبتمبر 1938، دعا الشيخ بن باديس العلماء إلى أن لا يطلبوا مجددا من فرنسا أي أمر، لأن تصريحات النوايا الطيبة، المذكرات والبرقيات السابقة لم تحمل الحكومة على تقديم إصلاحات للمسلمين.

بيان العلماء في 27 مارس 1939، شدد على إصرار الإدارة على تدمير الإسلام، واللغة العربية، وعلى خيبة آمال المسلمين من رؤية اليسار -كاليمين قبله- غير مهتم بالوضعية المأساوية للمسلمين الجزائريين.

خابت آمال أغلبية المنتخبين، والعلماء بسبب فتور الجبهة الشعبية. لم يستجب اليسار الفرنسي لطموحاتهم، ولفظهم من العائلة الفرنسية السياسية. أدرك العديد منهم بأنهم قد تعرضوا للخداع. الاندماج السياسي الذي نادى به المنتخبون، والشيوعيون الجزائريون، والاشتراكيون، وقبله العلماء، وكان يمثل طموح المؤتمر الإسلامي، أصبح محل إدانة. لم يبقى سوى الاتجاه الجزائري الذي ينادي به الوطنيون من نجم شمال إفريقيا الذي تحول إلى حزب الشعب الجزائري. شكلت الحرب مواراة نهائية لسياسة الاندماج ، وفرصة لرؤية الأطروحات الوطنية تتفوق.

7- القوى الشعبية

لطالما كان رد الفعل الشعبي على الاحتلال وعلى مظالم الاستعمار متقدما على رد السياسيين. وللاقتناع بذلك، ليس أحسن من تذكر القائمة الطويلة لثورات نهاية القرن التاسع عشر. خلال القرن العشرين، عندما كان يبدو أن الشعب قد انهزم، وأن السياسيين يبحثون عن الصياغة الملائمة لمطالبهم، الشعب، عندما كان يقدر أن الظروف مواتية، كان يبادر بالانتفاض. كانت القدرات الثورية للشعب حقيقية.

أ) الانتفاضات خلال الحرب العالمية الأولى:

خلال الحرب العالمية الأولى، 1914-1918، الخارجين عن القانون، قطاع الطرق الشرفاء، كما كان يطلق عليهم، كان ينظر لهم من طرف الشعب على أنهم وطنيون يستخفون ويتحدون سلطات الاستعمار. وهكذا كانت قاعدة الصمت التي تعبر عن الاحترام والإعجاب بقطاع الطرق الشرفاء هؤلاء، محترمة من طرف السكان الذين كانوا يؤوون و يمونون جميع من كانوا محل متابعة من الجيش والشرطة الفرنسيين.

في جويلية ونوفمبر 1915، تم شن عمليات عسكرية في القبائل الكبرى، وفي إدوغ قرب القالة، وقرب سوق أهراس. عام 1916، أرسل رتل إلى *الظهرة*، لإلقاء القبض على عصابة ظهرت قرب تنس. بالجنوب، جرت عمليات عسكرية (مارس 1916)، في منطقة جانت، التي تم إجلاؤها، بعد معاودة السيطرة عليها من طرف قائد الطوارق بمنطقة *غات*، وبنواحي تمنراست، في ديسمبر 1916، (موت الأب *فوكول*). سكان القنطرة وخنشلة وتبسة رفضوا دفع الضرائب. انتفاضة حقيقية حدثت في محافظة باتنة، في منطقة تحرك فيها السكان، الذين حرموا من أراضيهم (حوالي 5500 هكتار. فقط في مركز *كورناي*)، وقاموا بالهجوم على مزارع الكولون، والمركبات والحطابين بغية إيقاف الاستيطان. اعتبرت الحرب، ابتداء من 1914، فرصة مواتية لاسترجاع أراضيهم، وأيضا لدعم، بكافة الوسائل المتهربين من الخدمة العسكرية. بدأ ذلك سنة 1914، ببلدية بريكة حيث تم تحرير 34 مجندا من طرف أقاربهم وأصدقائهم. أصبح عدد حالات الفرار من الجندية يزيد أكثر فأكثر.عارض الأقارب بحزم التجنيد في صف سنة 1916، كانت تصريحاتهم الرئيسية: "لن نسلم أبناءنا". "نفضل رؤيتهم يموتون بالجزائر بدلا من فرنسا". اضطر الرتل الذي أرسل لتهديد هؤلاء الأقارب للتراجع.

مئات من المجندين فروا، وتشكلت مجموعات مسلحة. وقعت الانتفاضة في بلديات بريكة والبلازمة، والأوراس وخنشلة. هوجمت مزارع وتم حرقها، وتم قطع أسلاك الإبراق. تمت مهاجمة برج ماك ماهون، وقتل نائب المحافظ والحاكم، وحرق البرج، ومحاصرة القرية. القافلة التي أرسلت لإنجاد الكولون هوجمت بين باتنة وماك ماهون. جمع الفرنسيون 6124 جنديا و 106 ضابط لقمع الانتفاضة. في 30 نوفمبر 1916، 68 مجندا من بلدية بلازمة، من الذين كانت تقودهم مفرزة من *الزواوة*، تم إنقاذهم من طرف وطنيين، جاؤوا لتحرير إخوتهم.

تعرضت الدواوير بتلك المنطقة لقمع شديد. تجمع الوطنيون في المرتفعات، وكانت المقاومة قوية في مرتفعات بلازمة، بجبل شرشار، ولكن خاصة بشمال باتنة، بعين القصر وعين مليلة وأولاد صبح. في 19 و 21 ديسمبر 1916، حرر الوطنيون مجندين بعين الكرشة و عين فكرون. توجب سحب تعزيزات فرنسية من الجبهة. وفي جانفي 1917، كان تحت إمرة القيادة الفرنسية 13.892 رجلا و 217 ضابطا. من ديسمبر إلى أفريل كان المستوطنون الفرنسيون يمشطون جبل متليلي، الفجوج، شرشار، النمامشة، جبل غريون، الهدنة والأوراس. ألقيت قنابل من طائرات فرمان على الأوراس. خرب المستوطنون الفرنسيون المنطقة، واستولوا على 3579 بندقية قديمة أو مسدس، ونهبوا 7929 خروفا، 14511 معزة، و 266 بقرة. أحرقت القوات السنغالية مشاتي واغتصبت نساء. نشرت صحيفة *الإقدام* لاحقا "خلال عامي 1916-1917، تعرض الأهالي الذين ثاروا ضد التجنيد، والإرسال إلى الجبهات للتسويد بالدخان، والشي والطعن، ... فظائع *بلازمة* لا تزال حاضرة في الأذهان. نحن نعرف ماذا يمكن أن تفعل هذه القوات المتروكة لغريزتها الحيوانية".

وصف ضابط فرنسي ما قامت به كتيبة: "شكلنا أرتالا، وأحرقنا قرى بشكل عبثي. أحرقنا مشاتي بينما كنا نعلم أن للسكان أبناء يقاتلون بالجبهة. سمعت بنفسي آباء عربا يقولون لنا باكين: 'إنه لمن المحزن أن تحرقوا لنا مساكننا، بينما أبناؤنا يقتلون بفرنسا' ".

أتت المتابعات القضائية والإدارية لتتم الحملة العسكرية. ألقى الفرنسيون القبض على 3000 أسير، 825 منهم مثلوا أمام لجنة تأديبية استثنائية. 805 منهم حكم عليهم بـ '715 سنة و 3 أشهر و 9 أيام' سجنا و 22.810 فرنكا غرامة. استخدمت غنائم غزوات السلب وغرامة جماعية تبلغ 709.696 فرنكا، لتسديد تكاليف العمليات العسكرية وتعويض الخسائر التي تعرض لها الكولون.

رغم القمع، لم يلتحق 2289 من أصل 3655 مجندا مستدعى في نهاية 1917، بالجيش. واصل الأوراس تذكره لهذا القمع. لطالما بقي الشاوية مبعدين ومعارضين للنظام الاستعماري. وأظهروا ذلك في نوفمبر 1954.

ب) مظاهرات الدفاع عن اللغة العربية والإسلام:

بعد فترة الانكفاء الطويلة، المتوافقة مع فترة صعود وهيمنة النظام الاستعماري، خاصة خلال سنوات الثلاثينيات، استفاق الشعب من سباته. وهذا عندما تم المس بلغته ودينه.

تظاهر الشعب، سنة 1933، لصالح حرية الدعوة وتدريس اللغة العربية. لم يسبق أن كان التهديد ضد الإسلام أكثر وضوحا من هذه الفترة. نظمت المظاهرة الأولى يوم الجمعة 24 فيفري 1933. بعد أن علم المتدينون بمنع العلماء من ممارسة الدعوة في المساجد، تظاهروا في ساحة الحكومة (ساحة الشهداء حاليا) وأوقفوا حركة المرور. طالب وفد مشكل الحاكم بحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية المعتقد والتدريس. كانت تلك بداية الاضطرابات. حررت مذكرات، وحاولت وفود التأثير على السلطات بالجزائر وباريس. رفض منتخبون المشاركة في الاحتفالات الرسمية، وانسحب المسلمون من الجمعيات المختلطة (الفرنسية-الإسلامية). تمت مقاطعة بضائع فرنسية. ورغم نصائح الاعتدال المقدمة من منتخبيهم، فإن الجماهير كانت متشددة واستخلصت دروسا من المظاهرات الفرنسية في فيفري 1934. بالجزائر العاصمة، هاجم مسلمون من الأهالي محلات ورفعوا الراية الخضراء؛ كان القمع عنيفا وحوصرت القصبة من الشرطة.

احتذى البطالون المسلمون بنظرائهم الأوروبيين. جرت مظاهرات سنة 1934 بأرزيو، وسعيدة، ومستغانم، والجزائر وبونة. انتظم العمال في أغلب المدن، وجرت إضرابات في كل مكان. تعلم العمال والبطالون، من النموذج الذي قدمه الأوروبيون، التظاهر، وفهموا أن الاحتجاجات المنظمة يمكن أن تكون وسيلة عمل وأن تفضي إلى نتائج.

قرارات اللجنة المشتركة بين الوزارات التي تهدف للحد من ممارسة الدعوة (عن طريق منع العلماء من الخطابة في المساجد) وحرية الصحافة وتدريس اللغة العربية أثارت انفعالات كبيرة. في ماي 1934، كان الصراع بين الحكومة العامة و الشعب على أشده. كانت الجماهير المسلمة قد بدأت، قبل ذلك، في الهيجان. أدانت الصحافة المس الذي طال الخصائص الرئيسية للشخصية الجزائرية: الإسلام واللغة العربية. توجب على المنتخبين بدورهم دعم المظاهرات وإيصال إلى الحكومة الفرنسية مذكرات واحتجاجات ضد الإدارة بالجزائر. بادروا بالعمل على تنظيم لقاءات عامة في مختلف المدن الجزائرية ضد إدارة شؤون الأهالي. تم تأسيس بالجزائر العاصمة لجنة للدفاع عن الحريات الإسلامية. في كامل الجزائر ثارت أصوات تدين 'الاغتيال المعنوي لستة ملايين إنسان'. خلال مظاهرات ربيع 1934، كان العلماء والمنتخبون مجبرين على أن يراعوا التيار الشعبي الساخط على المس بحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الصحافة وتدريس اللغة العربية. سعوا لتقنين المظاهرات، التي كانوا يخشون من آثارها: العنف والقطيعة مع الشرعية. ولكن رغم حذر المنتخبين، فإن الجماهير تعلمت كيف تثور ويكون لها وزن في الحياة السياسية: المظاهرات العامة أصبحت تشكل سلاحا أكثر فعالية من المذكرات أو البرقيات التي ترسل إلى السلطات. أظهر الشعب قوته، وكشف عن إمكانياته. لفت زعماء مغموررون الانتباه، وبرز قادة محليون، مثل ما حدث بالجزائر العاصمة في جويلية 1934، حيث أوقفت الشرطة امرأة مدرسة" *شامة*" وصحفيا شابا" *الضيف يحي*". ردت الحكومة الفرنسية على المظاهرات عن طريق إدخال قوة قمع جديدة إلى الجزائر، سرايا الحرس المتنقل.

https://albordj.blogspot.com

ج) مظاهرات قسنطينة (أوت 1934):

أخذت المظاهرات منعطفا أكثر خطورة في صيف 1934 بمنطقة قسطينة. تمثلت أسباب أحداث قسنطينة، في شتائم يهودي ثمل ورد فعل المسلمين. أخذت هذه الأحداث بعدا أكبر: هجوم على محلات العرب من طرف اليهود، والهجوم على أحياء اليهود من طرف العرب. استمرت هذه المظاهرات، بوسط المدينة، ثلاثة أيام. وقعت اضطرابات بالمناطق الريفية، بالحامة، بشاطودان الرومل، عين السمارة، جوماب، عين البيضاء، الخروب، وبونة. سقط قتلى وجرحى. سيطر المتظاهرون على المدينة لمدة نصف يوم. تجاوزت هذه المظاهرات إطار المدينة والقضايا المحلية. من المؤكد كانت العلاقات بين المجتمعين، المسلم واليهودي، متوترة، وتفاقمت نتيجة الفوارق الاقتصادية (كان اليهود في أغلب الأحيان هم المستفيدون من المصادرات التي يتعرض لها المسلمين، الذين يعانون من البطالة)، ركود الأعمال، الفوارق السياسية (كان لليهود، الحائزين على الجنسية الفرنسية، إزاء المشكل الإسلامي نفس الأحكام المسبقة ونفس تصرفات المواطنين الفرنسيين)، وكذا العديد من الحوادث. تكمن الأسباب الحقيقية لهذه المظاهرات في الوضعية العامة للجماهير الجزائرية الرازحة في الشقاء، والخاضعة لسياسة طائفية ونكائية، تتبعها الحكومة العامة. صحف ورجال سياسة فرنسيون، من بينهم يهود، انتقدوا الأجور الضئيلة والصعوبات الاقتصادية، وعدم المساواة الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها المسلمون، وأدانوا مسؤولية الإدارة الاستعمارية وكذا الحكومة العامة. كان من الواضح أن الشباب الجزائري المسلم كان له في 1934، تطلعات أخرى تختلف عن تطلعات آبائه.

أمام المظاهرات، اضطر النظام الاستعماري للالتجاء إلى القوة المسلحة. قدم حوالي 475 جنديا فرنسيا لتعزيز قوات الشرطة. تمت متابعة العديد من الجزائريين من المحاكم، وأدينوا بعقوبات ثقيلة. تم النظر لأحداث قسنطينة من زوايا مختلفة من مختلف الشخصيات والأحزاب السياسية.

المعتدلون، العلماء والمنتخبون، الذين تجاوزتهم الأحداث بشكل واسع، بالتوازي مع تحميل اليهود مسؤولية هذه الأحداث، تأسفوا لطابعها المأساوي، وأوضحوا أنهم لا يوافقون على صدامات الفتنة. أدان الشيوعيون سياسة الحكومة العامة، ولكنهم شجبوا أعمال العنف، و لم يرغبوا الوقوف لا مع هؤلاء (المسلمين) ولا هؤلاء (اليهود). كالمنتخبين، باشروا حملة واسعة للتضامن مع المعتقلين. وحده الحزب الوطني نجم شمال إفريقيا أيد المشاركين في الأحداث الذين ردوا على استفزازات الإمبريالية الفرنسية، كما أدان المستوطنين اليهود المتحالفين مع الإمبريالية الفرنسية. اعتبر نجم شمال إفريقيا قتلى قسنطينة شهداء سقطوا من أجل حرية ومصالح واحترام كرامة الشعب. كشفت أحداث قسنطينة عن القدرات الثورية للجماهير الشعبية الجزائرية. أحد الشيوعيين، *فرات*، دعا حزبه لتفهم الطابع المعادي للإمبريالية للثورة الآتية، وإلى عدم الاندهاش من طابعها الوطني الذي لا مناص منه. آتية لإغاثة جماهير المدينة، أظهرت الجماهير الريفية، هي أيضا، جاهزيتها الثورية.

رغم القمع الذي تلا مواجهات قسنطينة، فقد استمرت الاضطرابات. تم تسجيل العديد من المشاجرات بين مسلمين من جهة، وشرطة أو عساكر أوروبيين من جهة أخرى. ببسكرة، في 09 أكتوبر 1934، سباهيين (فرسان) ومدنيين مسلمين مسلحين بعصي و ألواح خشبية مسمرة هاجموا الرماة السينغاليين. بسطيف، في 01 فيفري 1935، مسلمون، تبعا لحادث بين عامل وعون أمن، هاجموا مركزا للشرطة. استولى الرعب على الأوروبيين، وبدأ الحديث عن ثورة العرب. أشارت تقارير الإدارة إلى تفاقم الاضطرابات: "الآلاف من الأهالي ببونة وقالمة وقسنطينة..." كانوا يتجمعون ويتظاهرون لأسباب عديدة؛ رئيس لجنة المقاطعة اعتبر هذه التجمعات محاولات جدية للتعبئة من أجل يوم الحسم.

د) إضرابات واضطرابات صيف 1936:

في جوان 1936، كان للإضرابات المنظمة بفرنسا والجزائر من طرف النقابات العمالية، انعكاساتها في أوساط العمال. شارك العمال المسلمون في كافة الإضرابات رفقة زملائهم الأوروبيين وأرعبوا المستوطنين وأرباب الأعمال، الذين رأوا نزاعات العمل تأخذ أبعادا أخرى، لأن النزاعات السياسية انضافت إليها. كانت المشاجرات تندلع في كل مكان من الجزائر، بالجزائر العاصمة، تلمسان، وهران، بعين تيموشنت، بمستغانم حيث تم تمزيق علم فرنسي، بقسنطينة... أعطى عمال الزراعة المسلمين لإضرابهم طابعا ثوريا. في منطقة العاصمة، اعتقد الفلاحون أن الوقت قد حان للاستحواذ على الأراضي؛ مجموعات نشاط كانت تجوب الأرياف وتوقف العمل. تم تنصيب مراقبين لتنفيذ الإضرابات، واحتلال مزارع، مما أثار خشية ليس فقط الكولون والإدارة التي اتخذ كافة الإجراءات –تدخل الجيش والطيران، تسليح الكولون، توقيفات جماعية وإصدار أحكام–، ولكن أيضا المنتخبين وأحزاب الجبهة الشعبية، الذين ضاعفوا من منشورات تحذر العمال من اللجوء إلى العنف، وتدعوهم للانخراط في اللجان المحلية للمؤتمر.

الفصل الثالث

أولى التشكيلات الوطنية

1- الوحدة الإسلامية والتيار الوطني الإسلامي

قاسى الإسلام الجزائري من السياسة الاستعمارية الفرنسية: فقدان أملاك الأوقاف، الاستيلاء على العديد من المساجد وتحويلها عن أغراضها، تدجين الشعائر الدينية عن طريق رجال دين تعينهم الإدارة، سياسة المراقبة والتفرقة بين الزوايا، استعمال المرابطية (الطرقية) كوسيلة هيمنة، الحد من الزيارات إلى الأماكن المقدسة ومن الحج إلى مكة، وضع العراقيل أمام تدريس اللغة العربية، لغة *القرآن*، تخصيصات ضئيلة للعدالة الإسلامية، عدم الاعتراف بالأعياد الإسلامية... الإسلام، الخاصية الأساسية للشخصية الجزائرية، كان محل تضييق كبير. ومع ذلك، فقد بقي الجزائريون حساسين لكل ما يمس الإسلام، وأصبح لهذا الانشغال إضافة إلى طابعه الديني، طابع سياسي.

وجدت الجزائر نفسها تتأثر بحركة صحوة الشعوب المسلمة. الوحدة الإسلامية، التي كانت تعني في البداية سياسة السلطان التركي عبد الحميد، والمقاومات الإسلامية لاحتلال مصر وتونس، والمحاولة الفرنسية الأولى لاحتلال المغرب، وتعاطف المسلمين مع تركيا أثناء الحرب اليونانية-التركية، من المؤكد أنها أثرت على الجزائريين، وكانت تعني بالنسبة لهم الرابطة الإسلامية. كان أعضاء من الفرق الإسلامية يأتون إلى بلادنا كدعاة لهذه الوحدة الإسلامية. ولطالما أمل الجزائريون في رؤية العثمانيين ينتصرون. تغنى المداحون كثيرا بالأتراك الذين سينقذون البلاد. كان الجزائريون يرون في تركيا القسم الذي لا يزال مستقلا من البلاد الإسلامية. كُتب عن صحوة الوحدة الإسلامية هذه بأنها إحدى الصيغ التي يمكن عن طريقها تحقيق تطلعات الأهالي في التحرر. ثورة الشباب الأتراك أحيت هذا الشعور، والحرب الإيطالية-التركية حملت الجزائريين

على إظهار تضامنهم مع إخوتهم الطرابلسيين (أهــالي طــرابلس) وتم جمــع 410.000 فرنك وتقديمها للهلال الأحمر. كان الجزائريون يتابعون صحوة الأمة العربية عن قرب. فالحركة الوطنية المصرية كان لديها صدى كــبير بــالجزائر. الصحيفة المصرية *'المؤيد'* كانت معروفة في الجزائر منذ سنة 1899، وقد شــنت حملة ضد الإدارة الفرنسية بالجزائر. مصطفى كامل، مؤسس *حــزب الــوطن*، ناهض، في صحيفته *اللواء*، القرارات المعادية للمسلمين التي كانــت تصــدرها المندوبيات المالية. بفضل تلك الصحف المصرية، تعرف القراء الجزائريون علــى حركة الإصلاح الديني. كان الشيخ محمد عبدو مشهورا جدا ضــمن الــدائرة الضيقة للمثقفين المسلمين الجزائريين؛ جولته في بلادنا خلال عام 1903، كــان لها وقع كبير. أفكاره — روح التسامح، مكافحة الخرافات، الاعتدال، أولويــة العمل الاجتماعي والتربوي على العمل السياسي، ومن ثم، تطوير المدارس مــع إتباع الأساليب العصرية لتدريس اللغة العربية، تم التقاطها مــن طــرف رواد الإصلاح بالجزائر، الذين سعوا لإخراج الإسلام من سباته.

التيار الوطني الإسلامي، كان يعني في تلــك المرحلــة الانتمــاء للعــالم الإسلامي، والرغبة في الوصول إلى نهضة الإسلام. صارت النهضــة الوطنيــة والنهضة الدينية تمثلان الأمر نفسه. من الوحدة الإسلامية، تم المرور تدريجيا إلى مفهوم الدولة-الأمة. شرع كتاب فرنسيون، ذوو روح استعمارية، في شجب التيار الوطني الإسلامي، الذي قُدر بأنه خطير في المستقبل. بالنسبة للإدارة، كل جزائري يعارض مظالم الاستعمار، ويطالب بالحقوق، حتى الأساسية منها، كان يُعتبر شخصا ينتمي للتيار الوطني. مثل التيار الوطني الإسلامي للجماهير الشعبية الأمل، وذلك ما كانت توحي به القصائد التي تغني بها أجيال من المداحين.

فهذا شاعر يبكي على 'البلد الذي احتل بالقوة'، وآخر يتحسر على ساعة الخلاص التي طال تأخرها، ويدين جميع الخونة الذين أصبحوا خداما لفرنســا: 'هؤلاء الذين شكلوا قوات في خدمة من يضطهدنا' ومع ذلك فقــد احــتفظ

الجزائريون بالأمل: 'لا تنسوا أن الأسد يظهر في الوقت الملائم'. الجميع ينتظر المهدي الذي سيخلص البلاد من الفرنسيين وينصب حكومة مسلمة:

يا الصلاح (الأولياء)، نوضوا – تولوا قضيتنا بأيديكم
واخرجوا المهدي المنتظر

....

يا رب أنعم علينا بحاكم مسلم

وهكذا كان الأمل في التخلص من حكم الكفرة، الأجانب الذين احتلوا أرض الأسلاف يعانق دوما أحلام الجزائريين. وهذا يعكس التطلعات الغامضة ولكن الحقيقية لاستقلال الوطن.

2- بعض الصحف الوطنية

تحلت بعض الصحف بشجاعة الخوض في القضية الوطنية، صحيفة *الحق – الشاب الجزائري*، طالبت منذ 1911، بحق المسلمين في المشاركة في إدارة بلدهم، ودعت المسلمين لأن لا يكونوا سوى شعبا واحدا وأمة واحدة، وإلى رفض سياسة الاندماج، وترك هذه الطوباوية، فلنبقى كما نحن، وما لا نستطيع أن نكون سواه. بالنسبة لصحيفة *الحق*، يتعين على الشعب الجزائري أن يبقى وفيا لهويته، وأن لا يتخلي عن أي جزء من ماضيه أو من خصوصياته. وأن يشكل شعبا موازيا وليس مندمجا. رسام المنمنمات عمر راسم، في عددي صحيفة *الجزائر* (سبتمبر و أكتوبر 1908) أشاد بالوطنية آخذا كنموذج حراك الشبيبة المصرية والشبيبة التركية. اسم الأسبوعية التي تلتها، *ذو الفقار* (1913-1914)، استحضر أحد سيوف الرسول، ورثه علي، وكان يظهر على أعلام إيالة الجزائر. كتب عمار بن قدور في العدد الأول *للفاروق*: "ليس لدينا هدف آخر غير إثراء الأنفس عن طريق معرفة حقائق الهوية الإسلامية، وخدمة اللغة العربية، والتعريف بالقومية الإسلامية". دعت *الفاروق* الشعب الجزائري

لاستعادة قوميته ودينه وأخلاقه (20 فيفري 1914). كان الأمل الوطني حقيقيا: "أيها الشعب اجمع أنقاض هويتك وانفخ فيها روحا جديدة". (ديسمبر 1913). إلى جانب صحافة *الشبان الجزائريين* المؤيدة للاندماج، وجدت صحافة يمكن أن نعتبرها وطنية.

لم يكن الشباب الجزائري بصحيفة *الحق* متوجها نحو فرنسا، ولكن نحو المشرق، وكانوا يظهرون ذلك عن طريق تشكيل لجان للهلال الأحمر لصالح المصابين المسلمين من الحرب الإيطالية التركية. قادوا حملة كبيرة وعنيفة ضد مرسوم التجنيد الإلزامي، متهمين فرنسا بالسعي لإبادة الشباب الجزائري، الذي يستعمل كدروع بشرية لوقاية الجنود الفرنسيين أثناء الحرب. دعت صحيفة الحق الجزائريين لترك الجزائر للإفلات من الخدمة العسكرية. أُرسلت عرائض من سعيدة و معسكر. بندرومة جميع المستدعين، باستثناء واحد، رفضوا المثول لمعاينة التجنيد. قابلت صحيفة *الحق* وفد الدكتور بن تامي بوفد من منطقة وهران، أرباب عائلات يرفضون تسليم أبنائهم ذوي 18 سنة للروميين. وفدهم، الذي يقوده سي أمحمد بن رحال، طالب بسحب المرسوم المتعلق بالتجنيد، أو في حالة عدم القيام بذلك، ترك الحرية لمن يرغب في مغادرة الجزائر. أمام صعوبة الحصول على سحب المرسوم، عدل الوفد من طلبه، وطالب بإصلاحات أو الحرية في الاغتراب عن الوطن.

بدأ التيار الوطني في الترسخ لدى قسم من الشباب الجزائري، اتخذ هؤلاء الأخيرين موقفا ضد الزيجات المختلطة الفرنسية-المسلمة، وخاصة ضد التجنيس، كانوا يحذرون من جميع المشاريع التي تهدف لمماثلتهم بالفرنسيين. حضت صحيفة *الحق* على الابتعاد عن المشاريع الفرنسية، حتى تلك التي كانت تقترح تحرير المسلمين؛ كانت تشدد على عودة الوحدة الإسلامية. كما نادت صحيفة *الحق* بوطنية إسلامية. سعى مؤيدو *الحق* إلى التوافق مع المحافظين على التقاليد، ومع الشباب الجزائري الذي كان يقر بتفوق الإسلام. وضعوا ميثاقا

مطلبيا مشتركا للشعب الجزائري. كان برنامج هذا الميثاق يختلف عن البرنامج الاندماجي *للشبان الجزائريين*. طالبت *الحق* بالإلغاء التام لقانون الأهالي والمحاكم الاستثنائية. لم تكن مهتمة كباقي الصحف بمشكل التمثيل السياسي، بسبب عدم رغبتها في أن يُمثل الشعب الجزائري من طرف مجنسين. طالبت صحيفة *الحق* بعدد كبير من الإصلاحات: إنشاء مدارس مهنية وأساسية، الدفاع عن الفلاحين، تحسين وضعية صغار العمال المسلمين (المدرسين، الأطباء المساعدين)، الحق في الارتقاء إلى المناصب الإدارية... مثلت صحيفة *الحق* تيارا من الرأي العام، لم يتبع *الشبان الجزائريين* الاندماجيين. ومن المؤكد أنها كانت تعبر أحسن منهم عن تطلعات أغلبية الشعب.

3- الهجرة، رفض النظام الاستعماري

بدل الخضوع لقوانين الكفار، خاصة إذا ما كانت تتعارض مع الشريعة، يتعين على المسلم أن يغادر المناطق المحتلة ليلتحق ببلاد الإسلام التي لا تزال مستقلة بغية مواصلة المقاومة. إلى هذا السبب الديني للهجرة، انضاف عدد كبير من العوامل الأخرى: خسارة الأملاك والمكانة الاجتماعية، التعرض للإهانة، الرغبة في الانتقام... شكلت المغرب، تونس وسوريا منذ بداية الاحتلال أراضي لجوء للجزائريين.

ابتداء من 1832، استقر التلمسانيون وسكان مُعَسْكَرْ بالمغرب، ثم أفراد من قبائل بني هاشم وبني عمر التحقوا بهم. ابتداء من 1837، توجه سكان منطقة القبائل نحو تونس وسوريا؛ كانت الأعداد كبيرة غداة المعارك الكبرى الخاسرة بمنطقة القبائل. جرت المغادرات بأعداد كبيرة، بعد ثورة 1871، خلال أعوام 1874 و 1875 و 1893. خشيت السلطات الفرنسية من هذه المغادرات وسعت لتقليصها ولمنعها. أصبح الحق في الهجرة أحد مطالب المسلمين وأصبحت الهجرة الدينية في نفس الوقت هجرة سياسية.

أثارت موجة الهجرة لسنة 1910، والنزوح الجماعي للتلمسانيين قدرا كبيرا من الانتباه. باشرت الإدارة تحقيقا لتحديد أسباب الهجرة العالية نحو سوريا، التي سجلت سنة 1910، في مناطق سطيف وبرج بوعريريج. ذُكرت أسباب عديدة: تعسف القياد، تحويل ملكية أراضي المسلمين (الفلاحين الذين سلبت أملاكهم، أو انتزعت، أو الذين باعوا أملاكهم للمضاربين من المستوطنين الأوروبيين)، الدعاية التركية، الدعاية المعادية لفرنسا والرغبة في الإفلات من نظام الأهالي، من ثقل الضرائب وصرامة قانون الغابات.

كانت للهجرة من منطقة تلمسان أسباب أخرى. تلمسان، العاصمة الإسلامية القديمة، شعرت بالاحتلال الاقتصادي، عانت من تحويل مسار تجارتها في القوافل نحو وهران، ومن منافسة الصناعة الأوروبية التي قضت على حرفييها. احتجت تلمسان في مرات عديدة ضد الإجراءات المتخذة من الفرنسيين إزاء المدارس والعدالة الإسلامية، وضد تعسف الإدارة الاستعمارية (الضرائب العربية، نظام الغابات، حظر الهجرة). سكانها الذين بقوا فخورين وغيورين على ماضيهم الثقافي الذي يهدده التواجد الفرنسي، حافظوا، الحضر كما الكراغلة، على علاقات مع المهاجرين الجزائريين بالمغرب، وتونس وسوريا. قانون التجنيد الإلزامي أزعج التلمسانيين كثيرا. عام 1908، كانت عمليات التجنيد مصدرا لاضطرابات قوية: 2000 متظاهر أمام نيابة المحافظة في 19 ديسمبر 1908، و321 طلب جواز سفر. تفاقمت الوضعية بعد مرسوم 28 فيفري 1911، وجرت مغادرات بشكل سري؛ في يوم واحد كان يتم الإشارة إلى حوالي 130 مغادرة. كانت تلك بداية النزوح الجماعي؛ مست الحركة أيضا البلديات المجاورة؛ 1200 مسلما من أصل 2500 هاجروا.

استثيرت الإدارة والمستوطنون بفعل ذلك، لأن الهجرة كانت تسبب ضررا حقيقيا للاستعمار. مُنعت المغادرات وجرت العديد من التوقيفات. العديد من المقالات الصحفية، وتقارير لجان تحقيق، أظهرت أسباب هذه الهجرة ومغزاها السياسي. اعتُبرت الخدمة العسكرية القطرة التي أفاضت الكأس.

المظالم، ونظام الأهالي، وقوانين الاستثناء، وقانون الغابات، وانعدام الحرية لم يعد ممكنا تحملها، وللهروب منها غادرت العائلات التي ليس لديها أبناء مهددين بالخدمة العسكرية. تظلمات سكان المدن أيضا تم تلخيصها من طرف لجنة التحقيقات التي ترأسها المندوب المالي باربودات: التجنيد الإجباري، الفقدان النهائي لأملاك الأوقاف، العوائق الموضوعة أمام تأسيس الجمعيات الثقافية، استبدال القضاة المسلمين بقضاة لا يطبقون التعاليم الإسلامية، مشروع تقييد الأراضي، التوقيفات التعسفية للمسلمين، نظام الأهالي، الإلزام النكائي بالحصول على ترخيص السفر، تأسيس المحاكم الاستثنائية، زيادة الضرائب والمبالغ الإضافية، الإجبار على القيام بحراسات ليلية غير مدفوعة الأجر، غياب التمثيل السياسي الحقيقي (الناخبون حيث يشكل القياد أغلبية لا يرسلون سوى بني وي وي، ممن يرفعون أيديهم للموافقة، أو يصفقون عندما يعطي محافظ الحكومة أو الحاكم الإشارة بقطاعة الورق)؛ الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تراجع الأسواق، وطرق العبور والمواقع العسكرية بتلمسان، إفلاس الحرفيين المحليين أمام المنافسة الأوروبية؛ تجنيد إسرائيليين (يهود) كأعوان أمن، وكذا التخريب الحقيقي للنظام التدريسي الخاص بالأهالي. بالنسبة لمسلم لديه إمكانية الهروب من هذه المظالم، أصبحت *الهجرة* فرضا، وتوجب الالتحاق ببلاد الإسلام التي لا تزال مستقلة بغية مواصلة المقاومة. إذن الهجرة هي وسيلة للتعبير عن رفض النظام الاستعماري ومن ثم أحد أشكال المقاومة.

4- التيار الوطني والأمير خالد

منذ شبابه، أظهر الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، مشاعر وطنية: 'أنا عربي وأرغب في أن أبقى عربيا، دون أن أتخلى عن أي من قناعاتي ومن مطالبي'. لم يتوجه للدراسة في سان سير إلا بناء على إصرار والده، ولكنه كان يرفض خلال إجازاته أن يلبس البزة، بسبب رفضه أن يظهر بالزي العسكري

الفرنسي أمام أبناء دينه. سعى لإخراج عائلته من الجزائر لعدم رغبته في أن تبقى تحت الهيمنة الفرنسية. وصف معاوني الإدارة الفرنسية بالخونة. اعتبرت هذه الأخيرة أنه غير قابل للاحتواء، واعتبرت بأنه سيكون رجل المرحلة القادمة. الرجل الذي ينتظره الشعب لتخليصه من الظلم. رفض التجنس بالجنسية الفرنسية، وبقي في تصنيف ضابط من الأهالي. كان يعتبر نفسه تتمة لنهج جده، الأمير عبد القادر: 'لقد قاد ذوونا كفاحا ضاريا استمر أكثر من خمسة عشر سنة. لم تكن نتيجة المعارك لصالحهم. ومع ذلك فقد نالوا مفاخر الحرب والاحترام من قبل المنتصرين'. كان يحب التذكير بأن الشعب الجزائري قد سار مع أول إشارة من جده. لم يكن الأمير خالد يستطيع أن يسكت عن معاناة شعبه، وكان يقول: 'دمي لا يسمح لي بالتزام الصمت'.

عام 1919، دخل الأمير خالد مباشرة إلى الساحة الجزائرية، وفرض نفسه كمتحدث باسم *الشبان-الجزائريين*. أعطى لنشاطهم حيوية أكبر، وخاصة توجها وطنيا أكثر. رفض التجنيس، بسبب الدفاع الضاري عن الهوية الإسلامية، ومن ثم رفض باسم الإسلام، للاندماج. لم تخطئ الإدارة الفرنسية ورأت في نشاط الأمير بدايات التيار الوطني الجزائري. رغم العديد من النجاحات في الانتخابات، فقد قدر الأمير خالد، كما فعل الوطنيون بعد 1947، أن الانتخابات والمنتخبين النادرين لا يمكنوا أن يغيروا شيئا في الوضعية السياسية للجزائريين: 'بسبب وجودهم وسط أغلبية ساحقة... وإدارة لها اليد الطولى في كافة قرارات المجالس ... من جانبي شخصيا لا أرى فعالية تمثيلنا في هذه المجالس'. استقال الأمير خالد من عهدته كمنتخب، رافضا من خلال ذلك إعطاء شرعية لسياسة الهيمنة. توجه نحو الجماهير من أجل تأطيرها وتثقيفها سياسيا.

قاد الأمير خالد، كصحفي، ما بين 1920 و 1923 معركة دون هوادة ضد النظام الاستعماري، وإدارته وعملائه، والمستوطنين، وقادة الأهالي والموظفين السامين الذين كانوا يزورون الانتخابات. لم تكف الدعاية، استوعب الأمير خالد أهمية تنظيم الشعب وتوحيده. أسس جمعية

الإخاء الجزائرية'، التي، إضافة إلى أهدافها الأخلاقية والدنيوية، فإنها لم تكن تخشى من الإعلان عن برنامج سياسي: إلغاء القوانين الاستثنائية، قانون عام يُطبق على الجميع، تمثيل المسلمين في الغرفتين، التعليم الإجباري بالفرنسية والعربية، ونيل صفة مواطن في قانون الأحوال الشخصية.

في العمل السياسي للأمير، يمكن تسجيل جانبين، واحد ضمن إطار القانون الاستعماري، ومن ثم نزعة للحلول الوسط، سياسة *الشبان-الجزائريين*، والآخر ضمن إطار أكثر ثورية ترسخت فيه النزعات الوطنية للأمير بشكل واضح. وجد الأمير خالد نفسه مجبرا بعد رفض الإدارة الفرنسية التحاور مع *الشبان الجزائريين*، على تحديد عبر مقاربات متعاقبة إيديولوجية وطنية وعلى تصور أن السبيل الوحيد الممكن هو الكفاح الثوري. كانت هذه النزعة الوطنية تستند باستمرار إلى الإسلام، ومن ثم تأتت حتمية النهضة، ومن ثم تأتى رفض الاندماج والتجنيس. في هذا الرفض القاطع للتنازل عن الخصوصية الأكثر أهمية للهوية الجزائرية يمكن أن نجد أولى التجليات القانونية للنزعة الوطنية لدى الأمير خالد. كان الأمير خالد يرغب في رؤية ميلاد جديد للأمة الجزائرية، وأن يجد لها مكانها بين محفل الأمم. جسر على مطالبة الرئيس الأمريكي ويلسون، الذي سلمه مذكرة، بعرض المسألة الجزائرية على عصبة الأمم من أجل أن تتمكن المنظمة الدولية من الفصل في مصير الجزائر: 'نطلب إرسال موفدين يتم اختيارهم بشكل حر من قبلنا بغية تقرير مصيرنا المستقبلي تحت رعاية عصبة الأمم'.

أدان الأمير خالد بعبارات قوية، بنبرة لم يسبق استعمالها إلى غاية ذلك الوقت من طرف رجل سياسي، النظام الاستعماري: "إن القمع الفرنسي ليس له أن يحسد مظالم الألمان ولا الانجليز، إذا ما كانت سياسة الإدارة الفرنسية المحلية ترتكز على تدمير اللغة والدين وعلى التفقير، فقد نجحت بشكل كامل، لأن الشعب جاهل والدين قد تم إضعاف حضوره، والفقر منتشر بشكل شبه كامل". أظهر الأمير خالد رغبة ثورية قوية، ولم يكن يخشى أن يتم وسمه بأنه من الفوضويين،

أو من البلشفيين، أو من المعادين لفرنسا، أو بأنه وطني. ترسخت حتمية الكفاح دون خشية من النتائج. اعتُبِرت مغادرة الفرنسيين احتمالا مرجحا: "يرتقب الفرنسيون، ليس دون أسى، اليوم الذي سيكونون مجبرين فيه على إقفال حقائبهم من أجل الالتحاق بموطنهم الأصلي. بالنسبة لهم، المستقبل غير واضح، العاصفة قريبة، وهاهم يطلقون من الآن انتحابا سابقا لأوانه. وبالطبع، هم على حق. هل يوجد أصعب من مغادرة دون أمل في العودة بلاد، يعيشون فيها كأسياد، ويجنون الثروة دون عناء كبير. حيث يخدمهم عبيد طيعون. أنا نفسي أشفق عليهم بسبب أن لا وجود أمامهم لأفق أكثر إشراقا". حذر الأمير خالد من أنه سيأتي يوم يقول فيه المسلمون لهم 'ارحلوا من هنا!' أورد الكفاح الجزائري ضمن سياق دولي، وكان يماثل بكفاح اللبنانيين والتونسيين والمغاربة، وسكان الألزاس والراين الخاضعين لنير حكم الأجانب.

كلف العمل الوطني الأمير خالد الإبعاد إلى مصر، ثم إلى فرنسا حيث استقر بعد انتصار تحالف اليسار، الذي كان يأمل منه وضع سياسة استعمارية فرنسية جديدة. استغل فترة إقامته في إجراء العديد من اللقاءات الهامة والتعريف بوضعية الجزائريين. وفي هذه التجمعات هتف المهاجرون الجزائريون بشعار الاستقلال.

كان الأمير خالد من أوائل الذين صاغوا علنيا، مع البقاء ضمن الإطار القانوني، برنامج ومطالب أعجبت الجماهير ووجدت فيها صياغة تعبر تطلعاتهم العميقة؛ رفض الاندماج، التعلق بالإسلام، حق تقرير المصير والتواجد كجزائريين. صرح الحاكم العام الجنرال ستيغ، لقد كان الزعيم الوحيد للحزب العربي المعادي لفرنسا الذي يجسد الاستقلال المسلم الجزائري. وفي هذه النقطة كان الأمير خالد يتميز بوضوح عن أغلبية الوجهاء و*الشبان-الجزائريين*.

5- الشيوعيون والمسألة الوطنية الجزائرية

تناقش الشيوعيون كثيرا حول تطبيق بالجزائر أطروحات الأممية الثالثة المؤيدة للتحرير الوطني من الاستعمار. بعد ترددات، توصلوا مابين 1924-1925 إلى تحليل صحيح للمسألة الوطنية الجزائرية. اِستُوعبت المطالب الوطنية: "إن حركة الشعوب المستعمَرة هي حركة وطنية" ودفاتر البلشفيين أظهرت أن هذا الحراك الوطني ليس له أي طابع رجعي كالوطنية البرجوازية الفرنسية وأن كفاح الشعوب المستعمَرة يضعف بشكل كبير الإمبريالية ويساعد كفاح البروليتاريا (طبقة العمال الكادحين) الأوروبية من أجل الانعتاق. نصحت الدفاتر البلشفية الشيوعيين بالنضال ضد التوجه الإصلاحي علانية. وهكذا ابتداء من 1925 عرضت نظرة واضحة وصحيحة للمسألة الوطنية في المستعمرات، وهذا طبقا للتحليل الماركسي واللينيني لهذه المسألة. دعم الحزب الريفيين المغاربة في نضالهم ضد الإمبريالية الإسبانية والفرنسية. عام 1925، تناقش الشيوعيون بجدية حول المسألة الوطنية، وعام 1926 بالمؤتمر الإقليمي المنعقد بالجزائر العاصمة، ذكر القرار المصوت عليه الاستقلال: "الهدف الحقيقي للمستعمرات المقموعة" وأقر بوجود حس وطني بين الجماهير المسلمة بالجزائر. قدر الشيوعيون أن التمثيل البرلماني المطالب به من المنتخبين، خطير، لأنه يشكل خديعة ترغب الإمبريالية الفرنسية في توجيه البرجوازية المحلية الخنوعة نحوها. كلف هذا الموقف الحزب الشيوعي قمعا شديدا، ولكن لم يمنعه من دعوة الجزائريين، وخاصة العمال الذي عاشوا بفرنسا، للنضال ضد الرأسمالية وضد الإمبريالية مقترحين عليهم العمل تحت شعار 'الاستقلال'.

ساعد الشيوعيون في تأسيس نجم شمال إفريقيا. دفعت الأممية نحو هذا التأسيس، ظنا منها بأنه سيكون تنظيما وطنيا تحت مظلتها، لا يمكنه سوى أن يكون، نظرا لحركية الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، دعما قويا للحزب الشيوعي الفرنسي. ضمت اللجنة المركزية الأولى للنجم العديد من الشيوعيين؛

وصل الأمر بالحزب الشيوعي إلى اعتبار نجم شمال إفريقيا أحد فروعه. ولكنه دخل في صراع معه، عندما أكد أغلبية قادة هذه الجمعية، من العمال المهاجرين، رغبتهم في أن تكون مستقلة عضويا عن الحزب الشيوعي، وزوجت لوطنية جزائرية مدعومة بالإسلام ومستوحاة من القومية العربية. ابتداء من تلك الفترة، وجد نشاط الحزب الشيوعي نفسه يتعرض لمنافسة نشاط الوطنية الأكثر تشددا لنجم شمال إفريقيا. سعى الحزب الشيوعي لتوجيه الحراك الوطني نحو جبهة موحدة لمعاداة الإمبريالية تحت قيادة الطبقة العمالية (البروليتاريا). قاد حملات عديدة ليظهر بأنه يرفض التوجه الإصلاحي، وبأنه يعتبر المنتخبين 'خداما للإمبريالية'. في الانتخابات التشريعية لسنة 1928، عرض برنامجا يتمحور حول استقلال المستعمرات، رغم خطر فقدان شعبيته وسط الأوروبيين الذين لا يزالون يناهضون فكرة الاستقلال. أثار هذا الموقف سخط العمال الأوروبيين دون اجتذاب المسلمين الذين كانوا يتفاعلون أكثر مع وطنية نجم شمال إفريقيا.

لم تنجح سياسة الشيوعيين في دعم قضية الاستقلال، بين سنة 1925 و1926، وواجهت عدة صعوبات. لم يكن بالإمكان تطبيق أطروحات مؤتمر الكومنترن سنة 1928، حول المساعدة الكاملة التي يتعين تقديمها لحركات التحرر الوطني من المستعمرات، وتنظيم حزب شيوعي يتمتع باستقلالية ذاتية. الشيوعيون الأوروبيون بالمغرب الكبير، وخاصة بالجزائر لم يدعموا جميعهم كفاح استقلال الجزائر. عام 1929، لم ينجح الحزب، رغم شعاراته المعلنة 'الاستقلال التام للجزائر وجلاء الإمبريالية الفرنسية'، في تجميع الجماهير الجزائرية حوله.

رغم ذلك، حافظ الحزب الشيوعي على سياسته. منحته الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، سنة 1930، فرصة لإدانة انتصار الإمبريالية الفرنسية، ومظالم الاحتلال، وللتذكير بالهدف النهائي للكفاح الذي يقترحه 'الاستقلال التام'. ولكن ضعف قوته العددية لم تمكنه من إحباط تظاهرات الذكرى المئوية.

واجه الحزب أكثر فأكثر صعوبات حقيقية في الأوساط الأوروبية بالجزائر التي بدأت تبتعد عنه، وكذا وسط المسلمين الذين لم ينجح في اجتذابهم. غداة الذكرى المئوية، سعى الشيوعيون لإثارة إعجاب الجماهير المسلمة، وابتعد عن المنتخبين الذين قدِر بأنهم جبناء، وبأن برنامجهم ونشاطهم بقي موجها ضمن الإطار الحصري لبقاء الهيمنة الفرنسية. لم يتمكن الشيوعيون من تأسيس حزب طليعة من العمال الأهالي والأوروبيين، يحمل برنامجا يهدف إلى الاستقلال؛ عام 1932، سعى الحزب الشيوعي لتعريب الحزب، أي تجنيد في صفوفه عددا من المسلمين، حل يمكنه من الدفاع بشكل فعال عن طرح الاستقلال. كما سعى إلى الاستناد على الفلاحين، حيث لم تفته قدراتهم الثورية. ولكن المقاومة الاستعمارية لأوروبيي الحزب استمرت. تحقق موريس توريز سنة 1938 من جهة من تحفظات الأوربيين ومن جهة أخرى من أهمية مشكل الاستقلال. وجه الحزب الشيوعي الفرنسي في سبتمبر من نفس السنة نداء إلى الشعوب المقموعة بشمال إفريقيا يتضمن بالإضافة إلى برنامج مطالب فورية وتحولات ثورية في المجتمع، نداء لاستقلال الدول والاستقلال الوطني بالبلدان المغاربية. أمام الفشل المتعاقب لسياستهم، وبسبب عدم قدرة الشيوعيين على التغلب على معارضة الأوروبيين، وعدم اجتذاب الجماهير المسلمة، تخلوا عن طرح الاستقلال.

6- نجم شمال إفريقيا

أ) الجذور وأولى المظاهرات:

لعب العمال الجزائريون المهاجرون في فرنسا دورا كبيرا في تنظيم الحزب الوطني. بدأت هذه الهجرة تتجلى بوضوح في بداية القرن العشرين. عشية الحرب العالمية الأولى، سنة 1912، كان عدد المهاجرين يبلغ حوالي أربعة آلاف؛ مع الحرب العالمية الأولى تسارعت الحركة، بسبب حاجة فرنسا للعمال في المؤسسات التي تصنع الذخائر، وفي مصانع الغاز وفي المناجم.

جرت حتى استدعاءات قضائية؛ في المجموع كان حوالي 19000 عامل، يشتغلون في مصانع الدفاع الوطني. بعد الحرب، فرص التوظيف، إعادة بناء المناطق المدمرة والأجور الأعلى مقارنة بالجزائر، جلبت العديد من الجزائريين: بلغ عدد المهاجرين حوالي 70000 سنويا. أقلقت هذه المغادرات المستوطنين الذي كانوا يرون عمالة غير مكلفة تنقص، وطالبوا بعودة العمال كثيري المطالب والمسيسين.

في الواقع، خالط العمال الجزائريون حركات وتنظيمات اليسار الفرنسي: اللجنة الدولة لتحرير أبناء المستعمرات، الجمعية العالمية لكفاح الشعوب المقموعة، المكتب الدولي للدفاع عن أبناء المستعمرات، مؤتمر عمال المستعمرات...، الفوضويين (أنصار انعدام الحكم)، الاتحاد الأممي، الكونفدرالية العامة الوحدوية للعمل، وكان الحزب الشيوعي من بين أكثر التنظيمات التي اهتمت بالعمال الجزائريين. عام 1923، فدرالية أنصار انعدام الحكم بمنطقة باريس أسست لجنة العمل للدفاع عن سكان المستعمرات. عام 1924، ظم الاتحاد الأممي العديد من المؤتمرات لصالح المهاجرين، كانت أشهرها مؤتمرات الأمير خالد. عام 1924، عرض الشيوعيون عددا معينا من المطالب لصالح الأهالي، أعادوا طرح مطالب *الشبان-الجزائريين*. دعوا العمال المهاجرين للالتحاق بصفوف الكونفدرالية العامة الوحدوية للعمل. إذن في نقابات من هذه المركزية النقابية، خطى العمال الجزائريون أولى خطواتهم النضالية. وفي الحقيقة، فقد ظهروا جاهزين للنضال. عام 1924، جرى المؤتمر الأول لعمال شمال إفريقيا بحضور حوالي 150 مندوبا، تبنوا جميع مطالب *الشبان-الجزائريين*، التي سبق أن أعاد طرحها الحزب الشيوعي. تكون إذن العمال الجزائريون عن طريق الاحتكاك بهذه التنظيمات اليسارية كافة، وقاموا بتوعية قادة البروليتاريا بحقيقية المسألة الوطنية. وحتى وإن لم يتمكنوا من إقناعهم، فقد حملوهم على الأقل على التفكير فيها.

انتظمت طليعة العمال المهاجرين الجزائريين على شكل لجان لتبادل المساعدة، وجمعيات خيرية، وكذا تجمعات وفقا لدوار المنشأ. بدأ بعض الرجال في البروز: حاج علي عبد القادر، بلغول رابح، مصالي الحاج، عبد العزيز المنور، جفال سي محمد، بنون آكلي... عام 1926، تم تأسيس نجم شمال إفريقيا. تعود المبادرة إلى حاج علي عبد القادر من تلمسان الذي كان شيوعيا. جميع أعضاء اللجنة المركزية كانوا من الجزائريين: 11 عاملا، منهم 3 محاربين قدامى ونقابي واحد، 2 تاجرين صغيرين، 1 بطال، 1 مدرس و 1 موظف. من 15 عضوا بهذه اللجنة المركزية الأولى، كان يوجد 5 شيوعيين. ظهر نجم شمال إفريقيا منذ بداياته كجمعية وطنية مسلمة، ورغم تسميته الجزائرية، فقد اشتغل كجمعية غير مصرح بها، مفتوحة للعمال المغاربة من البلدان الثلاثة.

تحولت الجمعية تدريجيا إلى حزب. عمليا، مكتب مجلس الإدارة (الذي أصبح لجنة إدارة ثم لجنة تنفيذية أو لجنة مركزية) كان يضم من ثلاثة إلى أربعة أشخاص، يقودون الحركة. برزت بعض الأسماء، مصالي الحاج الأمين العام في البداية، ثم الرئيس ابتداء من 1926. تلقى مصالي الذي ينحدر من تلمسان من أسرة متواضعة، والذي تأثر بالأجواء الدينية *للدرقاوة*، وبالفكر الساخر لمدينته، تكوينا في أوساط الهجرة، خاصة بباريس حيث مارس جميع المهن، وارتاد أماكن المعرفة، مما مكنه من الحصول على مخزون ثقافي أرقى بكثير من المغترب المتوسط. أضاف لهذا التثقف حب الوطن، وحس التنظيم الذي تحصل عليه من مخالطته للأوساط العمالية الفرنسية، والرغبة في العمل، وخاصة نظرة واضحة للهدف الذي ينبغي الوصول إليه: استقلال الجزائر، القيم الإسلامية، تشكيل جمعية جزائرية مستقلة. تاريخ *النجم* ومن ثم حزب الشعب الجزائري صار متطابقا مع شخصية مصالي. استطاع النجم أن يشق طريقه بفضل عمل قادته، سي جيلاني محمد سعيد، حاج علي عبد القادر، شبيلة جيلالي، بنون آكلي، محمد معروف، قدور فار، سعدون، مغروش، سبتي عبد الرحمن، آيت تودرت، محمد إيفور، صلاح غاندي، رزقي بوطويل... وكذا بفعل شعبيته وسط العمال المغتربين.

أعاد النجم في البداية طرح الخطوط العريضة لبرنامج *الشبان-الجزائـريين* للأمير خالد، مطالبا بإلغاء نظام الأهالي، المساواة في كافة المجالات بين المسـلمين والفرنسيين، والحريات الأساسية، وخاصة الحق في التنقل بحرية. ولكن بعد أقـل من سنة من ذلك، أظهر النجم برنامجا وطنيا، مطالبا باستقلال كافة البلدان المغاربية.

ذكر بالمطالب التي يناضل من أجلها الشعب الجزائـري، إلغـاء قـانون الأهالي، وقوانين الاستثناء، منح الحريـات الأساسـية، والحقـوق السياسـية والنقابية، المساواة في الوظيف العمومي، والتعليم، وفي الجيش....

كان النجم يوضح أن هذه المطالب لا أمل في الوصول إليها إلا إذا توحد الجزائريون، بعد أن يدركوا حقوقهم وقدراتهم، ويتجمعوا ليتمكنوا من فرضها على الحكومة الفرنسية. لأن فقط، التنظيم المحكم والمصمم من الجزائريين يمكنه أن ينال من التعنت الذي ترفض به الحكومة الفرنسية منح الجزائـريين الـذي يتعرضون لقمعها تحسينات عاجلة لأوضاعهم ...

واصل نجم شمال إفريقيا، الذي كان يعتبر أن الشعب الجزائـري قـادر على أن يقود نفسه بنفسه، العمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- استقلال الجزائر.
2- السحب الكامل لقوات الاحتلال الفرنسية.
3- تأسيس جيش وطني جزائري.
4- وضع كافة البنوك والمناجم والأراضي... التي استأثر بهـا المحتلـون، تحت الملكية الكاملة للدولة الجزائرية.

أعاد نجم شمال إفريقيا تأكيد هذا البرنامج بمناسبة مؤتمر بروكسل، المنظم سنة 1927، من طرف رابطة مكافحة القمع الاستعماري، التي تضـم ممثلـي كبرى التنظيمات الدولية الأوروبية وكذا منظمات الدول المستعمَرة. خلال هذا المؤتمر، تم الاتفاق على ضرورة النضال ضد القـوى الإمبرياليـة، والرأسماليـة

الأوروبية. أُعجب الممثلون الأوروبيون بأهمية كفاح الشعوب المستعمَرة من أجل الاستقلال والانعتاق. وهكذا بعد سنة واحدة من تأسيسه، كان النجم حاضرا على الساحة الدولية، وأصبح معروفا ورأى برنامجه للاستقلال الوطني يُستمع إليه ويلقى اهتمام مؤتمر دولي. كما عرف النجم تقدما هائلا وسط المهاجرين الجزائريين، أولا في منطقة باريس، ثم في المناطق الفرنسية التي كانت تجتذب العمالة الجزائرية: الشرق، الشمال، منطقتي ليون ومارساي. أكد استقلاليته إزاء الحزب الشيوعي، نظرا لرغبته في أن يكون تنظيما مستقلا يستند إلى قاعدة وطنية، وأن يكون تنظيما يقوده مغاربة.

انهمرت قرارات الإدارة على التنظيم الوطني. عام 1929، قررت محكمة لاسان حله. استأنف قادته هذا الحكم وأعطوا للتنظيم اسما آخر، 'نجم شمال إفريقيا المجيد'. ولكن النجم واصل نشاطاته؛ عام 1930، احتج بشدة على احتفالات مئوية احتلال مدينة الجزائر، وأرسل رسالة مطولة إلى عصبة الأمم منددا بوحشية الاحتلال الفرنسي، وبمظالم الاستعمار. في أكتوبر 1930، أُصدرت صحيفة *الأمة* التي كانت بالنسبة للمهاجرين صحيفة إعلام وتكوين ونضال. عززت صحيفة الأمة الروابط بين العمال المهاجرين؛ تم توزيعها بالجزائر أيضا حيث ساهمت في تكوين أوائل الوطنيين. ضمت لجان أصدقاء *الأمة*، بفرنسا، وبشكل أصعب بالجزائر، جميع من كانوا يؤيدون البرنامج الوطني. بالجزائر العاصمة، شكلت تلك اللجان منبت الحزب الوطني الثوري مع *مسطول* و*بن سماعين*، وأولى قسمات النجم: قسمة نقابة شركات الترامواي الجزائرية مع مزغنة وخيضر ودوار، وقسمات فوردلو وبوفاريك والرغاية.

ب) تقدمات نجم شمال إفريقيا:

لم يفت التيار الوطني الجزائري أن يستلهم من النماذج المقدمة من الزعماء العرب. وجد نجم شمال إفريقيا فيها منبعا إيديولوجيا رئيسيا إنضاف إلى التأثير البروليتاري.

التيار القومي العربي شكل الطريق للجزائريين الذين كانوا يحلمون بمعاودة إعطاء دولة للأمة الجزائرية. شكيب أرسلان، نائب سابق عن بيروت ببرلمان القسطنطينية، ورئيس منذ سنة 1921 لمندوبية اللجنة الفلسطينية-السورية، التي كانت تسعى وتعمل لاستقلال سوريا، ولبنان وفلسطين، مدير جريدة *الأمة العربية*، والذي يعتبر أحد رواد القومية العربية، اهتم بالبلدان المغاربية الثلاث، وكان يتتبع مشاكلها. ساهمت صحيفة *الأمة العربية* عبر دراساتها في توضيح أهداف الوطنية التحررية للبلدان المستعمَرة وإلى توضيح الفروقات بينها وبين الوطنية في البلدان الأوروبية، التي يغلب عليها الجشع والرغبة في الهيمنة واسترقاق الشعوب الأخرى. أدان المؤتمرين الإسلاميين اللذين انعقدا بالقدس سنتي 1930 و 1931، الاستعمار الذي لا يتواءم مع الحقوق الطبيعية والمبادئ الإسلامية.

لم يتوقف *النجم* عن نشاطاته تبعا لحله سنة 1929. غير اسمه الذي أصبح 'نجم شمال إفريقيا المجيد'؛ ولكن مناضليه وصحافته واصلا التحدث عن نجم شمال إفريقيا. عزز تنظيمه وأوضح مجددا برنامجه في المؤتمر الذي انعقد في ماي 1933. عمليا، حظر *النجم* على مناضليه الانخراط في حزب سياسي آخر، حيث كان يريد إظهار رغبته في عدم التعرض للاختراق من تنظيمات سياسية أخرى وأن يكون هو بنفسه حزبا مستقلا. تعززت لجنته المركزية؛ ضمت 30 مناضلا، من بينهم الرئيس مصالي الحاج، الأمين العام إيماش وأمين الخزينة رجاف ..

القسم الأول من البرنامج تم تخصيصه للمطالب الآتية:

1) الإلغاء الفوري لقانون الأهالي المقيت، وكافة الإجراءات الاستثنائية.
2) العفو عن جميع المسجونين، والذين هم تحت رقابة خاصة، أو منفيين بسبب مخالفة قانون الأهالي أو جنحة سياسية.
3) حرية التنقل المطلقة إلى فرنسا وإلى الخارج.
4) حرية الصحافة، والجمعيات والاجتماعات والحقوق السياسية والنقابية.

5) استبدال المندوبيات المالية والمنتخبين من الاقتراع المحدود ببرلمان وطني جزائري، منتخب عن طريق الاقتراع العام.

6) إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية، واستبدال هذه الأنظمة بمجالس بلدية ومنتخبين عن اقتراع عام.

7) حق الجزائريين في الارتقاء إلى كافة مناصب الوظيف العمومي، دون أي تمييز. تساوي الوظائف. معاملة متساوية للجميع.

8) التعليم الإجباري باللغة العربية؛ إتاحة فرصة الوصول للدراسة في كافة المستويات. بناء مدارس عربية جديدة. نشر كافة القرارات الرسمية بالتوازي باللغتين العربية والفرنسية.

9) فيما يخص الخدمة العسكرية، الاحترام الكامل للسورة القرآنية، والآية: "ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما".

10) تطبيق القوانين الاجتماعية وتشريعات العمل. حق العائلات الجزائرية بالجزائر في الحصول على منح البطالة والتخصيصات العائلية. المنح الفوري للتأمينات الاجتماعية.

11) توسيع القرض الزراعي للفلاحين الصغار، وتنظيم أكثر عقلانية للري. تنمية وسائل الاتصال. إعانة لا ترد من الحكومة لضحايا المجاعات الدورية.

هذه الإصلاحات –باستثناء مسألة التمثيل البرلماني– كانت تمثل سيرا على خطى برنامج *الشبان-الجزائريين*، والأمير خالد والمنتخبين ولكنها كانت أكثر جسارة، وتطرح أيضا مطالب سياسية جديدة وثورية: انتخاب برلمان بناء على اقتراع عام. طرحت مسألة المستقبل الوطني. وقد ظهرت بشكل أكثر وضوحا في القسم الثاني:

1) الاستقلال الكامل للجزائر.

2) الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال.

3) تأسيس جيش وطني.

4) الحكومة الوطنية الثورية:

1. مجلس تأسيسي منتخب من اقتراع عام.
2. اقتراع عام على كافة المستويات، وإمكانية الانتخاب في كافة المجالس لجميع سكان الجزائر.
3. اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.
4. وضع كافة البنوك والمناجم والسكك الحديدية، والموانئ والأجهزة العمومية التي استأثر بها المحتلون، تحت الملكية التامة للدولة الجزائرية
5. مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيين، المتحالفين مع المحتلين، والمستوطنين والشركات المالية، وإعادة الأراضي المصادرة للفلاحين، واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة، وعودة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
6. التعليم المجاني والإجباري بكافة المستويات باللغة العربية.
7. اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي، وتشكيل التكتلات وحق الإضراب، وإعداد القوانين الاجتماعية.
8. مساعدة فورية للفلاحين، عن طريق تخصيص قروض دون فوائد للزراعة من أجل شراء الآلات والبذور والسماد؛ تنظيم الري وتحسين طرق المواصلات ... الخ.

حُدد مفهوم الاستقلال بشكل واضح. على الجانب السياسي، الاستقلال، كان يعني مغادرة الجيش الأجنبي واستبداله بجيش وطني، حكومة وطنية بدستور جزائري والاقتراع العام. على الجانب الثقافي كان يعني التعريب. على الجانب الاجتماعي كان يعني، دون ذكر ذلك صراحة، تأميم كبرى وسائل الإنتاج وسياسة اجتماعية جريئة لصالح العمال والعمال اليدويين والفلاحين.

متقويا بتنظيمه ونظرته الواضحة لبرنامج كانت أهداف الاستقلال فيه محددة بشكل واضح، ضاعف نجم شمال إفريقيا نشاطاته بعد مؤتمره. الاجتماعات في كبرى المدن الفرنسية، التصويت على المذكرات والمنشورات المختلفة، تضاعفت وأعادت طرح الخطوط العريضة للبرنامج. لم يغفل النجم التحدث عن المشاكل اليومية للعمال، ولكن المطلب الرئيسي بقي الاستقلال الذي كان يتعين وضع شعار له، علم الجزائر ومنذ 1934، اختيرت الألوان الثلاثة، الأخضر والأبيض والأحمر.

متخوفة من تصاعد جسارة النجم، قررت الإدارة الفرنسية مجددا ضرب القادة الوطنيين. عام 1934، أدين الأعضاء الثلاثة للمكتب، *مصالي وإيماش ورجاف*، وحُل نجم شمال إفريقيا المجيد في فيفري 1935. الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا حل محله وواصل نشاط النجم بنفس القادة ونفس البرنامج. استمر الحزب، بالشعارات التي شكلت رموزه: الاستقلال والعلم والزعيم: مصالي.

تبقى على النجم الذي كان مترسخا بقوة في أوساط المهاجرين بفرنسا، التمكن من التغلغل إلى المدن والأرياف الجزائرية. الحزب الوطني الثوري الذي ضم بالجزائر تجمعات *أصدقاء صحيفة الأمة* أرسل إلى *مسطول* لتمثيلهم في مؤتمر 1933. وعند عودته تم تأسيس أول قسمة لنجم شمال إفريقيا مع مسطول، *خيضر*، *مزغنة* و*خليفة بن عمار*. بدأ نشاط النجم السري. كانت قسمة الجزائر العاصمة تتكون بشكل خاص من عمال، وموظفي الترامواي، وبعض العاطلين عن العمل. امتدت سلطتها إلى قسمات البليدة وبوفاريك والشراقة. خلال سنتي 1933 و 1934 تأسست قسمات تلمسان وقسنطينة وفيليب فيل (سكيكدة). صحيفة *الأمة* ولجان إعانتها لعبت دورا كبيرا في توسع نجم شمال إفريقيا في الجزائر.

عشية ظهور الجبهة الشعبية، سنة 1936، أصبح النجم حزبا حقيقيا. كان التنظيم الوحيد الذي بإمكانه تمثيل المهاجرين الجزائريين بفرنسا. اللقاء مصالي الحاج – شكيب أرسلان بجنيف (مصالي المحكوم عليه للمرة الثانية سنة 1935، لجأ إلى جنيف)، أتاح لزعيم *النجم* فرصة التحدث أمام عصبة الأمم، والمشاركة في المؤتمر الإسلامي – الأوروبي. اقتنع بأفكار رائد القومية العربية. تعزز الاستلهام الإيديولوجي العربي-الإسلامي لنجم شمال إفريقيا. ولكن النجم لم ينس جذوره البروليتارية. كان يثق في التنظيمات اليسارية ووقف إلى جانبها في مظاهرات سنتي 1934 و 1935 ضد الفاشية. أمل النجم في أن يتذكر اليسار الفرنسي ذلك.

عام 1936، وجد النجم نفسه مضطرا لخوض معركة كبيرة، التعريف بنفسه أمام الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي والتغلغل وسط الجماهير الجزائرية، تماما كما سبق أن نفذ إلى العمال المهاجرين بفرنسا.

كان نجم شمال إفريقيا التنظيم المسلم الأول الذي وضع ثقته في التجمع الشعبي والجبهة الشعبية. ذكرهما في فيفري 1936، في نفس الوقت مع الوطنيين التوانسة والمغاربة ببرنامج الشمال إفريقيين. برنامج المطالب الآنية للجزائر الذي عرضه على حكومة الجبهة الشعبية، كان يطالب بالإضافة إلى الحريات الأساسية، بتطوير التعليم ومطالب اقتصادية واجتماعية واستبدال الهيئات المشكلة بمجالس تمثيلية منتخبة عن طريق تصويت عام ومجالس بلدية منتخبة. بقيت نبرة الخطاب معتدلة، حيث لم يرغب في الاصطدام بالجبهة الشعبية. سلم وفد من نجم شمال إفريقيا يقوده مصالي الحاج في جوان 1936، إلى نائب الكاتب العام للدولة بالداخلية المكلف بالشؤون الجزائرية دفترين من المطالب مذكرا بالخطوط العريضة للبرنامج المعروض في فيفري والمطالب المستعجلة التي ينتظرها المهاجرون الجزائريون بفرنسا. أظهر الوطنيون قدرا كبيرا من الحكمة، بإلحاحهم على الإصلاحات الممكنة، وفي نفس الوقت طرحهم للمسألة الوطنية،

وتعبيرهم عن رفضهم لسياسة الاندماج 'المدانة بالعقل والعدل والتاريخ'، ومشاركتهم في كبرى مظاهرات الجبهة الشعبية أمام جدار الفدراليين بباريس في 24 ماي 1936، واحتفالات 14 جويلية 1936.

بالجزائر، بدأ النجم في حشد الجماهير. في الفاتح ماي من عام 1936، تظاهر 20.000 مسلما بالعاصمة، ومعهم أعلام تحمل كتابات وطنية، تم التلويح بعلم جزائري والهتاف 'يحيا الاستقلال'؛ بتلمسان جرت تظاهرة مماثلة. أقلقت بدايات النجم بالجزائر تنظيمات المؤتمر الإسلامي. لم يُسمح لممثليه بالمشاركة بشكل رسمي فيه. انتقد النجم التحضير المعجل لهذا المؤتمر، ولم يوافق على بنود الميثاق المطلبي المتعلقة بالإلحاق السياسي للجزائر بفرنسا وتلك المتعلقة بالتمثيل البرلماني. آخذ على العلماء المدافعين عن اللغة العربية والإسلام انضمامهم إلى الذين ينفون وجود الأمة الجزائرية ويتطلعون إلى فرنسة الجزائر. اتخذ النضال السياسي إذن مسارين، واحدا ضد المستوطنين والإدارة الذين يعارضون أي إصلاح ويناصبون العداء للمؤتمر الإسلامي، وآخر ضد الاندماج والإلحاق. كان للشعب أن يختار بين المطالب المقترحة من المؤتمر، وتلك المطروحة من نجم شمال إفريقيا. اضطر النجم لخوض الكفاح على جبهتين، أمام المؤتمر وكذا أمام المستوطنين والإدارة. ظهر *النجم* كحزب كبير، مع الدخول الاستعراضي لمصالي الحاج إلى الجزائر في أوت 1936. الخطاب الذي ألقاه بالملعب البلدي، عرض بقوة سياسة النجم: إدانة شديدة للإلحاق، وانتخاب برلمان وطني جزائري: "نقول بصراحة، وبشكل قاطع بأننا نرفض الميثاق المطلبي، وكذا ضم بلادنا إلى فرنسا والتمثيل البرلماني. نحن نؤيد إلغاء المندوبيات المالية للحكومة العامة ونؤيد تأسيس برلمان جزائري منتخب عن اقتراع عام، دون تمييز بسبب العرق أو الدين. هذا البرلمان الوطني الجزائري حينما يتأسس، سيعمل تحت المراقبة المباشرة للشعب ومن أجل الشعب. فيما يخصنا، فإننا نرى بأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري أن يعبر بحرية وصراحة عن رأيه، بعيدا عن أي قمع أو مناورات من الإدارة".

يعود انتظام وتعزز الحزب الوطني بالجزائر إلى تلك الفترة. لعب مصالي دورا هاما في إعادة التنظيم هذه. لجنة مركزية، مكونة من عدة أعضاء موظفين تولت تسيير الحزب؛حول القسمة الرئيسية بالعاصمة، تأسست قسمات أخرى في المدن الكبرى؛ خلال أقل من سنة، من أوت 1936 إلى جانفي 1937، تمكن النجم من هيكلة 30 قسمة و 31 أخرى كانت في طريقها للانتظام، وأحدث بالبلاد اضطرابات كبيرة. الجماهير، خاصة بالمدن، كانت منتشية بالعبارات البسيطة والحركية للحزب: *حرية*، *استقلال*. تشكل نوع من الإيمان؛ الإيمان بالحزب، والزعيم مصالي والعلم. النشيد الوطني، أصبح نشيد التحاق الوطنيين، والسبابة المرفوعة نحو السماء رمز الأخوة الإسلامية الوطنية الكبيرة. حلت هذه الصيغ محل الترددات والبرامج الحذرة المعدة من قبل المنتخبين والمؤتمر الإسلامي.

أوضح مصالي في مرات عديدة، أهداف وبرنامج النجم؛ تأسيس برلمان جزائري منتخب عن طريق اقتراع عام، مطالب اجتماعية واقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا ضمن إطار الجزائر المستقلة، "الاستقلال وحده يسمح بتحقيق المساواة السياسية والعدالة في نفس الوقت". البرنامج الثوري *لنجم شمال إفريقيا* وحملة الدعاية والتهييج التي باشرها في الجزائر كان سبب نزاعاته مع مناصري المؤتمر وكذا القمع الذي انهمر على قادته. الانتقادات للاندماج السياسي، وسياسة إلحاق الجزائر بفرنسا ومشروع بلوم-فيوليت، استثارت استعداء أنصار المؤتمر؛ كانوا يرون بقلق أن النجم يظهر تصلبا حادا إزاء المعتدلين ويمارس دكتاتورية روحية وإيديولوجية حقيقية على الشعب. لم يبدِ قادة النجم أي تحفظ لا إزاء العلماء ولا إزاء المنتخبين. واحتدم صراعهم مع الشيوعيين. حكومة الجبهة الشعبية، بعد أن قدرت أن المناخ ملائم لذلك، قررت في 26 جانفي حل نجم شمال إفريقيا. صرح نائب الكاتب العام للدولة بالداخلية، القرار كان منتظرا منذ 1934، انتظرنا اللحظة الملائمة، عندما أصبح النجم قويا ويشكل تهديدا، وعندما أبعده المعتدلون من المؤتمر الإسلامي، وعندما ابتعد الحزب الشيوعي عن هذه الجمعية. كان *نجم شمال إفريقيا*

أول من أدان بشدة جبن الجبهة الشعبية. واصل نشاطه عن طريق مضاعفة لجان أصدقاء صحيفة *الأمة*؛ خلفت هذه الأخيرة النجم. واخترق العديد من المناضلين جمعيات رياضية، ومجموعات كشفية، ومدارس وحلقات ثقافية. ولكن كافـــة هذه التجمعات لم تكن قادرة على لعب دور حزب سياسي حقيقي. وهكـــذا تقرر تأسيس حزب جديد، حزب الشعب الجزائري، 'PPA'، الذي أعلن عنـــه بمحافظة الشرطة، باريس، في مارس 1937. واصل حزب الشعب الجزائـــري بنفس القادة نشاطات *النجم*.

الفصل الرابع

الوحدة حول المسألة الوطنية

قابلت فرنسا الجزائريين بالقمع الذي لم يستهدف الوطنيين فحسب، بل تعداه ليشمل مؤيدي المؤتمر الإسلامي.

استهدف القمع في مرحلة أولى قادة حزب الشعب الجزائري، ثم وُجه ضد مؤيدي المؤتمر الإسلامي: العلماء والشيوعيين. في 27 أكتوبر 1937، أوقف الزعماء الرئيسيين لحزب الشعب الجزائري، مصالي ومحفوظي زكريا وخليفة بن عمار ولحول وغرافة، ثم حُكم عليهم أسبوعا بعد ذلك في 04 نوفمبر 1937، بسنتين سجنا. عام 1938، تم إيقاف مسؤولين آخرين وسجنهم. تعرضت صحيفة *الأمة* للمتابعة، ومُنعت المظاهرات الوطنية. خاض المعتقلون الوطنيون بسجن ميزون كاري كفاحا ضاريا، وقاموا بالعديد من الإضرابات. تمكنت اللجنة المركزية من الاجتماع حتى داخل السجن، حيث تم فضلا عن ذلك تحرير صحيفة *البرلمان الجزائري*. واصل المناضلون نشاطاتهم، مضاعفين من الاجتماعات، والمنشورات ضد توقيف قادة الحزب. بفرنسا، نظم الحزب العديد من المظاهرات، كما أعلن العديد من السياسيين، دانيال غوران، روبير لوزون، مورصو بيفي، فيليسيان شالاي... عن دعمهم للمعتقلين.

أخذ حزب الشعب الجزائري صورة حزب التضحيات؛ وزعيمه مصالي ظهر كزعيم وطني. في سبتمبر 1939، تعرض حزب الشعب الجزائري للحل، وصحيفتيه الأمة والبرلمان الجزائري للحظر. قادة، من بينهم مصالي، ممن تم إطلاق سراحهم في أوت 1939، اعتقلوا مجددا وواحد وأربعين منهم تم متابعتهم بسبب إعادة تأسيس جمعية محلة، وتظاهرات ضد السيادة الفرنسية وكذا المس بوحدة السلامة الترابية. تم إرسال قادة ومناضلين آخرين إلى مخيمات الاحتجاز.

بعد الإجراءات ضد الحزب الوطني، وجهت الإدارة قمعها عشية الحرب العالمية، نحو مناصري المؤتمر؛ لقي الحزب الشيوعي الجزائري نفس مصير الحزب الشيوعي الفرنسي، تم حل الحزب الشيوعي واعتقال قادته الأساسيين. توجب على العلماء إيقاف نشاطاتهم السياسية بشكل شبه كامل؛ بعد مرض بن باديس عام 1940، فُرِض على خليفته الشيخ الإبراهيمي الإقامة الجبرية بآفلو.

1- الكفاح السري لحزب الشعب الجزائري

رغم سجن قادة حزب الشعب الجزائري، فإن الحزب الوطني لم يوقف نشاطاته. جرت بعد ذلك محاولات لإعادة الانتظام في نهاية 1940، بالجزائر، بالبليدة، بالأربعاء، الروفيغو (بوفاريك)، سيدي موسى، المدية، ودلس. حاول مناضلون الاستفادة من تمرد الرماة بكتيبة المشاة ليفنت، بميزون كاري (جانفي 1941) من أجل إطلاق حركة احتجاجات واسعة. تم القيام بالعديد من المبادرات بُغية تأسيس أو إعادة إحياء خلايا حزب الشعب الجزائري، بسطيف، بالمشرية، بالمدية ... في بعض المراكز، تأسست خلايا حزب الشعب الجزائري وسط مجموعات الكشافة الإسلامية الجزائرية، والجمعيات الرياضية، ... تأسست خلايا حتى داخل الجيش الفرنسي. الاتصالات بين المسجونين، والمعتقلين في المحتشدات، والمناضلين الذين لا يزالون أحرارا سمحت للحزب بتنسيق جميع هذه المبادرات وإرسال توجيهات. انطلقت حملة تسجيلات في أفريل 1941 مع شعارات واضحة:

"حزب الشعب الجزائري سينتصر"، "الجزائر للجزائريين".

"أطلقوا سراح مصالي"، "يحيا حزب الشعب الجزائري".

قدر العديد من المناضلين أن من الضروري الشروع في العمل، فالحرب على وشك الاندلاع، وتلك فرصة ملائمة لا يتعين تضييعها. في الحقيقية كان هذا رأي قسم كبير من الشعب، وخاصة من الشباب. ولا يوجد أمر أكثر طبيعية من محاولة الاعتماد على مساعدة أعداء فرنسا الذين سيكونون فرحين برؤية جبهة حرب داخلية بالجزائر يقودها جزائريون.

وهكذا قرر بعض المناضلين، تأسيس لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا (C.A.R.N.A). توجه البعض منهم إلى ألمانيا في ربيع 1939 حيث تلقوا تدريبا في تقنيات التخريب وحرب العصابات. وعدهم الألمان بمساعدات وبالسلاح

عند إعلان الحرب. ولكن هؤلاء الأخيرين لم يفــوا بوعــودهم. لم يكونــوا في الموعد المحدد بالجزائر العاصمة. تبرأ الحزب من قادة لجنة العمــل الثوريــة لشمال إفريقيا. مصالي الذي قدر أن هذه المساعي تشكل مجازفــة، لم يكــن موافقا على طلب مساعدة هتلر وموسوليني بعد انتصارهما، الذي لم يكن مقتنعا بوقوعه. أعيد طرح السؤال لاحقا، ورأى العديد من المناضــلين أنــه كــان من الضروري الاستفادة من الانهزام الفرنسي عام 1940 من أجــل التحــرك. بالجزائر العاصمة، في أوت 1940، عاود أعضاء لجنة العمل الثوريــة لشــمال إفريقيا الاتصال بالألمان والإيطاليين الذين قدموا مجددا وعودا لا أكثر؛ سياســة التعاون التي أقرها فيشي بفرنسا كانت أكثر أهمية بالنسبة لهم من دعم الوطنيين الجزائريين. قرر قادة اللجنة الثورية لشمال إفريقيا حينــها تكــريس أنفســهم لتشكيل تنظيم قوي وفعال قادر على اقتنــاص الفرصــة الملائمــة للمــرور إلى الكفاح المسلح. لعبت نواة من المناضلين المصممين دورا هاما بعــد رســو الأمريكيين بشمال إفريقيا في نوفمبر 1942.

بفرنسا، قرر مناضلو حزب الشعب الجزائري الذين أُطلق سراحهم، بعد احتلال المنطقة الشمالية من قبل الألمان، إعادة تنظيم الحزب، وعن طريق اتحاد عمال شمال إفريقيا عاودوا ربط الاتصال بالمناضلين والعمال المهاجرين. كــان هدفهم هو التجهز لأي احتمال.

نجح اتحاد عمال شمال إفريقيا في تنظيم وتجنيد العمال المهاجرين. اســتغل التسهيلات المقدمة من طرف السلطات الألمانية، ولكنه لم يستجب لدعايتــها. لم يضع مناضلو حزب الشعب الجزائري أنفسهم في خدمة الألمان و لم يتبعــوا محمد المهدي الذي رغب في تأسيس حزب لمسلمي شمال إفريقيا، يتشــيع إلى الألمان، والذي أسس مع أصحاب سوابق فرقة ميليشية.

اعتقد مناضلون آخرون أن نزول القوات الأمريكية سيسهل إطلاق عمل مسلح. درس المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري إمكانية تأسيس جيش سري وعُرض المشروع على الحزب أياما قليلة قبل دخول الألمان إلى باريس. بالجزائر العاصمة، حرض قادة لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا المجندين على عدم الاستجابة لاستدعاءات الجيش.

2- البيان يطرح المسألة الوطنية

المنتخبون والوجهاء الذين خابت آمالهم نتيجة الرفض المتعاقب من الحكومة لمنح إصلاحات ضمن الإطار الفرنسي، وبسبب تخوفهم من حركية ودعاية الشباب الوطني لحزب الشعب الجزائري، توصلوا إلى ضرورة إيجاد حل للمشكلة الجزائرية ضمن إطار الأمة الجزائرية. الظروف – المقاومة في أوروبا المحتلة، والهزيمة العسكرية لفرنسا – كانت ملائمة لصياغة برنامج عمل جزائري جديد. بادرت شخصية، فرحات عباس، باقتراح هذا البرنامج. في 20 ديسمبر 1942، عرض رسالة على السلطات المسؤولة، أي الحلفاء، طلب من خلالها استدعاء مؤتمر للمنتخبين والممثلين المؤهلين من كافة التنظيمات المسلمة، يُكلف بعرض مشروع إصلاحات من شأنها أن تعيد الثقة للجزائريين وأن تحملهم على المشاركة في تحرير فرنسا.

اعتبرت الإدارة الفرنسية هذه الرسالة تجاوزا للحد الأقصى لا يمكن قبوله، بسبب توجيهها إلى الحلفاء. في 22 ديسمبر 1942، سلم عباس نصا مماثلا لرسالة 20 ديسمبر، إلى السلطات الفرنسية. بالنسبة للجنرال جيرود، المسؤول عن الحكومة حينها، "يتعين على اليهود أن يبقوا في حوانيتهم وعلى العرب أن يبقوا أمام محاريثهم". لم يكن بحاجة سوى للجنود من أجل الحرب. بتشجيع من حزب الشعب الجزائري، واصل عباس اتصالاته، وخلال اجتماع انعقد مع مسؤولين من حزب الشعب الجزائري، الصالح حسين، لمين دباغين،

ومن العلماء، العربي التبسي، والشيخ خير الدين وتوفيق المدني، ومسؤول الطلبة جمام، وكذا شخصيات مستقلة، تقرر عرض برنامج. كُلف عباس بتحرير نصه، وكان ذلك *البيان الجزائري*.

أ) البيان:

بيان 12 فيفري 1943 كان عملا يتواءم مع ظروف الحرب والأمل المتولد عن إعلان روزفلت. كان يدل قبل أي شيء على رغبة النخب السياسية والاقتصادية في التقرب من الوطنيين وإيجاد حل للمشكل عبر تتبع حل جزائري، نتيجة لأن الحكومات الفرنسية لم ترد أو لم تعرف تسويته ضمن الإطار الفرنسي. بعد ديباجة مطولة تُذكر بالتاريخ السياسي الفرنسي، وفشل سياسة الإصلاح، عرض *البيان* الطريق التي تبقت أمام الشعب الجزائري، طريق 'الجنسية والمواطنة'.

عرض البيان بوضوح مطالب الشعب الجزائري:

أ) إدانة وإلغاء الاستعمار، أي استغلال واستيلاء شعب على شعب آخر. إن هذا الاستعمار ليس سوى صيغة جماعية للاسترقاق الفردي للعصور الوسطى. وإضافة إلى ذلك، فإنه واحد من الأسباب الرئيسية للتنافس والتراعات الدولية بين القوى الكبرى.

ب) تطبيق على جميع البلدان، الصغيرة والكبيرة، حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ج) استفادة الجزائر من دستور ملائم، يضمن:

1. الحرية والمساواة المطلقتين لكامل السكان دون تمييز بسبب العرق أو الدين.
2. إلغاء الملكية الإقطاعية عبر إصلاح زراعي كبير والحق في الرفاهية للعمالة الهائلة في القطاع الزراعي.
3. الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، على نفس مستوى اللغة الفرنسية.

4. التعليم المجاني والإجباري للأطفال من الجنسين.
5. حرية ممارسة الشعائر الدينية لكافة السكان وتطبيق على كافة الأديان مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة.

د) المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين الجزائريين في حكم بلادهم، كما حدث من حكومة العاهل البريطاني والجنرال كاتروكس بسوريا، ومن طرف حكومة مارشال بيتان والألمان بتونس. هذه الحكومة لوحدها يمكنها أن تحقق، ضمن مناخ وحدة نفسية تامة، مشاركة الشعب الجزائري في الكفاح المشترك'

نص البيان، الذي وافقت عليه التنظيمات المسلمة، حزب الشعب الجزائري، العلماء وقسم من المنتخبين، وافق عليه الأعيان وخاصة جميع المنتخبين. اقتنع هؤلاء الأخيرين واحدا واحدا. تمت المصادقة على البيان تقريبا من طرف الجميع؛ انتاب الإدارة التخوف من رؤية عملائها السابقين يبتعدون عنها. الحاكم العام بيروتون لمح بأنه من الممكن التحاور على مستقبل الجزائر على أساس البيان وطالب محرري هذا النص بتقديم اقتراحات ملموسة.

ب- الملحق الإضافي:

اعتمد المندوبون الماليون المسلمون في 26 ماي 1943، الملحق الإضافي للبيان:

أ) المشاركة الفورية والفعالة للممثلين المسلمين بالحكومة والإدارة بالجزائر عن طريق:

1. تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية مشكلة من وزراء موزعين بالتساوي بين الفرنسيين والمسلمين.

تصبح المديريات الحالية مديريات وزارية. يكون رئيس هذه الحكومة حاكما عاما يحمل صفة سفير، محافظ سام بالجزائر.

2. التمثيل المتساوي للفرنسيين والمسلمين في المجالس والهيئات التشريعية: المجلس الأعلى للحكومة، المندوبيات المالية، المجالس العامة، المجالس البلدية، محاكم العمل، وكافة المكاتب، والهيئات واللجان والنقابات. يتم استدعاء تباعا، لإتمام التمثيل المسلم في هذه المجالس، المنتخبين والمنتخبين السابقين من المندوبين الماليين إلى غاية ممثلي النقابات العمالية، والوجهاء المسلمين والنخب المؤهلة.

3. الإدارة المستقلة للدواوير في البلديات المختلطة طبقا للقانون البلدي لعام 1884.

الجماعة ورئيسها تصبح المجلس البلدي، ورئيس البلدية (رئيس الدوار).

4. حق المسلمين في الارتقاء لكافة الوظائف العمومية، بما في ذلك وظائف السلطة ضمن نفس شروط التوظيف والارتقاء والرواتب والتقاعد لدى الموظفين الفرنسيين.

الإقرار بمبدأ التوزيع المتساوي لكافة الوظائف.

5. إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية وتطبيق في إطار التشريع الجزائري، القانون العام.

ب) المساواة أمام ضريبة الدم:

1. إلغاء التجنيد الإجباري للأهالي والخدمة العسكرية، تحت عنوان 'الأهالي'.

التجنيد: بصيغة وحيدة المساواة في الرواتب والارتقاء ومنحة التقاعد والتعويضات وإتاحة فرصة الارتقاء إلى كافة الرتب.

2. تسليم أعلام الجزائر للكتائب المسلمة بالحملات العسكرية. هذه الأعلام المقترنة بأعلام فرنسا ستساهم في رفع معنويات جنودنا.

ج) الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

1. القرويون: تأسيس مكتب للقرويين الأهالي، مع تقديم تخصيصات فورية من أجل إعادة التوظيف السريع والحقيقي للقروي المسلم.
2. اليد العاملة: تأسيس وزارة للعمل من أجل تطبيق القوانين الاجتماعية للعمالة الزراعية والتجارية والصناعية.
3. التعليم: إلغاء التعليم الخاص للأهالي. وضع وسائل فعالة من أجل تمدرس آلاف الأطفال من الأهالي غير المسجلين في المدارس، بسبب غياب الأماكن.

حرية التعليم باللغة العربية.

4. تجهيز الدواوير: الإنجاز الفعلي للسكنات، وتقريب المياه الشروب، وطرق ووسائل الاتصال، الطرقات، مراكز البريد والهواتف والتلغرامات، والمستشفيات، وكهربة الأرياف.
5. إلغاء عقد الملاحة المؤرخ في 02 أفريل 1899، الذي أسس لاحتكار الدولة للملاحة.

تمت ترجمة هذا الاحتكار عن طريق ضريبة تبلغ مليار ونصف يتحملها المستهلكون الجزائريون، أي في قسم كبير المسلمون.

6. إلغاء نظام الاقتصاد الموجه ومختلف التنظيمات المرتبطة بها، والعودة لنظام الحرية: تبين أن نظام الاقتصاد الموجه هذا مضر بمصالح المنتجين والتجار والمستهلكين المسلمين.
7. حرية الشعائر الدينية المسلمة.
8. حرية الصحافة باللغتين.
9. إلغاء القانون حول الربط بين السكك الحديدية والطرق.
10. الترخيص لتأسيس بالجزائر العاصمة، ووهران وقسنطينة، ثلاث صحف مسلمة من أجل الإعلام والتوجيه والتعبير عن الرأي العام المسلم.

كان نص الملحق الإضافي أكثر وضوحا ودقة من البيان. لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية التي أسستها الإدارة، وافقت عليه في 23 جوان 1943. حكومة فرنسا الحرة، الناجمة عن المقاومة الفرنسية، رفضت التحاور حول مشروع الممثلين الجزائريين وتمسكت بصيغة ثلاث مقاطعات فرنسية. الجنرال كاتروكس، المعين من طرف حكومة ديغول، ألغى مفوضية الأهالي من المندوبيات المالية، التي تجرأت على التظاهر، وأوقف فرحات عباس. تخوف بعض المنتخبين وتقربوا من الإدارة؛ الحلفاء — خاصة الأمريكان، الذي تجاوبوا مع البيان من أجل إزعاج ديغول، اقتربوا من الطرح الفرنسي، المتعلق بوحدة الإمبراطورية. أما فيما يخص الشعب الجزائري، فقد أظهر تضامنه مع الزعماء المسجونين الذين أطلق سراحهم حينها.

ج) إصلاحات ديغول:

اعتقدت حكومة ديغول بأن بإمكانها إيقاف الحركة الجزائرية عن طريق منح بعض الإصلاحات: الأمر المؤرخ في 07 مارس 1944، منح للمسلمين جميع حقوق وواجبات الفرنسيين الأصليين، وفتح لهم المجال للوصول إلى الوظائف، ووسع تمثيلهم في المجالس المحلية، وألغى المندوبيات المالية واستبدلها بمجلس مالي، ومنح الحق في التصويت لكافة المسلمين غير المواطنين، الذين يبلغون من العمر 21 سنة ومنح المواطنة الفرنسية لنخبة (تطبيق متأخر للمشروع القديم بلوم-فيوليت). ومع ذلك بقيت الإصلاحات المقترحة متواضعة. ديغول لم يكن مستعدا لتعديل وضعية الجزائر. بمؤتمره في برازفيل، الذي كان يريد وضع المبادئ الجديدة في العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها، لم يقدم أي شيء للجزائر. السياسة الاستعمارية لديغول كانت مدعمة من قبل جميع أحزاب المقاومة، بما في ذلك الاشتراكيين والشيوعيين. آثر الحزب الشيوعي طرح المواطنة الفرنسية في مقابل الطرح الجزائري للبيان.

لم تهدئ الإجراءات المقترحة من طرف ديغول المسلمين. تغير الوقت، لم يعد الجزائريون المسلمون يرغبون في الحصول على المواطنة الفرنسية، فالجماهير الشعبية تؤيد الحزب الوطني والعلماء والشخصيات التي دافعت عن أطروحات البيان. بسبب أن هؤلاء الأخيرين لم يتمكنوا من إقناع الحكومة الفرنسية، توجهوا نحو الشعب.

د) أحباب البيان والحرية:

مدعما بالتيار الشعبي، وبموافقة حزب الشعب الجزائري، بادر عباس فرحات بإطلاق حركة سياسية، 'أحباب البيان والحرية'، بغية التعريف والدفاع عن الأطروحات المقدمة *بالبيان* والتي تم توضيحها في الملحق الإضافي. حددت الحركة لنفسها كمهمة مكافحة النظام الاستعماري، وإشاعة فكرة أمة جزائرية، والكفاح من أجل تأسيس جمهورية مستقلة ذاتيا، عضوة في دولة اتحادية بجمهورية فرنسية مجددة معادية للاستعمار والإمبريالية ووضع حد لامتيازات الطبقات الحاكمة، والرجعيين الفرنسيين والإقطاعيين المسلمين. طالب أحباب البيان والحرية بالمواطنة الجزائرية وأعلنوا بأنهم يعملون ضمن إطار الأمة الجزائرية. كان لأحباب البيان والحرية جدارة تجميع حول هذا البرنامج الذي كان يعد تسوية، المنتخبين والعلماء ووطنيي حزب الشعب الجزائري. كانت حركة ضمن إطار القانون يمكن لجميع الجزائريين أن ينخرطوا فيها. وصلت أكثر من 500.000 وثيقة انخراط إلى اللجنة المركزية. في مارس 1945، وُجدت 163 قسمة مشكلة. صحيفة الحركة، *المساواة*، التي تأسست في سبتمبر 1944، لعبت دورا هاما في الإعلام والتثقيف السياسي لكافة هؤلاء المناضلين. العلماء، وخاصة حزب الشعب الجزائري، أعطوا لحركة *أحباب البيان والحرية* ديناميكية كبيرة. استفاد حزب الشعب الجزائري من الغطاء القانوني الذي شكلته حركة *أحباب البيان والحرية* من أجل، من جهة، هيكلة أكبر قدر ممكن من الجزائريين في الحركة القانونية، وخوض من جهة أخرى، حملة وطنية شديدة ضد الاستعمار الذي يبقى طريق العمل المسلح، الطريق الوحيد لكفيل

بالتخلص منه. باستثناء بعض المنتخبين المتخلفين، ممن بقوا مـــرتبطين بطـــرح الاندماج ومرتبطين بالإدارة والشيوعيين، المعادين لاستقلال الجزائـــر، كـــان الشعب كله خلف أحباب البيان والحرية.

كان حزب الشعب الجزائري يترسخ أكثر فأكثر كحزب طليعة لأحباب البيان والحرية. الثنائية التي ضمها أحباب البيان والحرية – المعتدلين والمتطـــرفين – كانت مصدرا لسوء تفاهمات حقيقية. كان المعتـــدلون يـــأملون في تفهـــم السلطات الفرنسية، لضرورة الحوار مع أحباب البيان والحرية لإيجـــاد تســـوية مشرفة ضمن إطار النظام الفدرالي المنشود. حزب الشعب الجزائـــري الـــذي لم يكن يؤمن بواقعية إدارة عمياء بأحكامها المسبقة، يسيطر عليها المتطرفـــون الكولون، كان يتشدد أكثر فأكثر في موقفه ويتحدث بشـــكل خـــاص عـــن الاستقلال. ظهرت الخلافات في مؤتمر مارس 1945. رجح حـــزب الشـــعب الجزائري سياسته:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية.
2. إعداد دستور جزائري ديمقراطي وجمهوري.
3. استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.
4. استبدال الحكومة العامة بحكومة جزائرية.
5. الاعتراف بالعلم الجزائري.

صوت المؤتمر أيضا على مذكرة تؤيد إطلاق سراح مصالي، الذي وُصف بزعيم الشعب الجزائري بلا منازع. نجح حزب الشعب الجزائري في دفع أحباب البيان والحرية نحو التصلب، ووجد المعتدلون أن الأمور قد تجاوزتهم. فهل كان الاتحاد الذي تأسس متينا وقادرا على الاستمرار؟

4- ثورة ماي 1945

رغبة حزب الشعب الجزائري في التظاهر، بمناسبة انتصار الحلفاء، من أجل الاستقلال وإطلاق سراح مصالي، رغم معارضة الإدارة الجزائرية والحكومة الفرنسية، والأعمال الاستفزازية من متطرفي الكولون كانت أصل ما أطلق عليه بشكل متواضع، أحداث ماي 1945 التي كانت فعليا ثورة جزائرية حقيقية.

في حين أن الحياة السياسية ضمن إطار الشرعية، كانت تدور حول البيان ومن ثم حركة أحباب البيان والحرية، كانت الجماهير مشدودة بدعاية متشددي حزب الشعب الجزائري وتظهر نفاذ صبرها بخصوص إطلاق العمل المسلح. وقعت حوادث خطيرة، أعطت فكرة حول مدى التوتر الذي كان يسود بالبلاد؛ الهجوم على أحياء مسلمة في فيليبفيل (سكيكدة) من طرف جنود فرنسيين في جويلية 1943؛ تحرير سجناء من الناشطين الوطنيين من طرف المواطنين بالشلالة في أفريل 1945، (اضطرت الإدارة لإرسال أربع فصائل من الحرس المتنقل من أجل إعادة إحلال النظام وتوقيف المناضلين الذين تم تحريرهم مرة ثانية)، تدخلات عسكرية، درك أو شرطة في أغلب المدن ضد المظاهرات الوطنية. أعمال تخريبية تم تبليغها للإدارة.

سرت شائعات حول ثورة ستندلع في 2 و 3 جوان 1945. اجنرال هونري مارتان، أكد أن حزب الشعب الجزائري يحضر لثورة عارمة. لذا اتخذت الحكومة العامة إجراءات بغية قمع أية ثورة محتملة.

في الفاتح ماي 1945، أعطى حزب الشعب الجزائري الأمر بالتظاهر في مواكب متمايزة عن مواكب النقابيين، خلف شعارات وطنية: إطلاق سراح مصالي، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، برلمان جزائري والاستقلال. كان حزب الشعب الجزائري يرغب في إظهار نسبة تمثيل الحركة الوطنية الجزائرية وإظهار للحلفاء وجود محاورين صالحين من الشعب الجزائري، غير السلطات

الفرنسية. جرت مظاهرات الفاتح من ماي في العديد من المدن؛ كانت مسيرة الجزائر العاصمة هي الأعنف، أُوقف العديد من القادة. قرر حزب الشعب الجزائري تكرير هذه المظاهرات بمناسبة يوم انتصار الحلفاء على الألمان. جرت يوم 08 ماي 1945، وأخذت أبعادا أكبر في ناحية قسنطينة وأفضت إلى ثورة حقيقية.

كان حزب الشعب الجزائري يرغب في أن يظهر تعلق الشعب الجزائري بالمبادئ التي رسخها الحلفاء خلال الحرب، وخاصة، حق الشعوب في تقرير مصيرها، والشعب الجزائري كجميع باقي الشعوب، يتطلع إلى حريته واستقلاله. بالنسبة لحزب الشعب الجزائري، كان الأمر يتعلق بمظاهرة سياسية سلمية، نوع من الاستفتاء الشعبي على سياسته؛ استقلال الجزائر، إطلاق سراح مصالي والمعتقلين السياسيين. كيف تطورت الأمور إلى ثورة؟

أتت أولى ممارسات العنف من الشرطة، حيث كانت ترغب في منع نشر الأعلام التي تحمل شعارات: "تحيا الجزائر المستقلة"، "يسقط الاستعمار"، "أطلقوا سراح مصالي"، المكتوبة في الغالب بالعربية والفرنسية والانجليزية. سعت الشرطة بكافة الوسائل لأن لا تجري المظاهرات خلف العلم الجزائري. جرت مصادمات عنيفة ببونة، جيجل، قالمة... وفي سطيف جرت أخطر المواجهات. كان نائب المحافظ قد هدد صباحا الأعيان وحملهم مسؤولية أية فوضى. ذكر محافظ الشرطة قادة المواكب أن جميع الأعلام واليافطات التي تحمل كتابات سياسية مرفوضة. شارك حوالي 7 إلى 8 آلاف جزائري في التظاهرة، يسبقهم 200 من الكشافة، ويؤطرهم مناضلون وطنيون. تم التلويح بالأعلام الجزائرية، فحاولت الشرطة أخذ هذه الأعلام، وجه شرطي وابلا من الرصاص من رشاش لتخليص قادته؛ طلقات مسدسات متبادلة من هنا وهناك، أعطت إشارة انطلاق المواجهات. بلغت أخبار هذه المواجهات سكان المناطق الريفية. كان هؤلاء الأخيرين، الذين التجأ إليهم الحزب الوطني وأحباب

البيان على نطاق واسع، جاهزين للعمل. لقد دقت ساعة التحرير. فلاحي ضواحي سطيف وقالمة كانوا أول المنتفضين. هاجموا قرى ومزارع الكولون. لحقهم سكان دواوير الجبال المجاورة، ممن يتميزون بحدة وقسوة أكبر. مباني رسمية وبلديات وأبراج ومقرات درك، وقباضات ضرائب شكلت الأهداف الرئيسية لهجماتهم. هول الهجمات، كان يعكس انفجار سنوات عديدة من الكره المتراكم نتيجة للاضطهاد ومظالم الاستعمار. شن الفلاحون قتالا بالأيدي، كفاحا من أجل مبادئ. كان نوعا من الثورة الفلاحية، مع كل العنف الذي يرافقها، بالإضافة إلى الأمل في التحرر والكرامة. لم تُهاجم مخازن الحبوب بل رموز النظام الاستعماري. كان ذلك نوعا من التحضير لحرب التحرير. هاجم الفلاحون الأبراج، الثكنات، واستولوا على الأسلحة كما حدث ببرج بيروغوتفيل (عين الكبيرة)، وبمقر الدرك بعين عباسة. حاصر الفلاحون المدن، عين عباسة، بيروغوتفيل، أوريسيا، شوفروي، فيار... وأحرقوا مزارع الكولون، وقطعوا طرقا (طرقات سطيف وخراطة)، وكسروا السكك الحديدية وقطعوا الاتصالات الهاتفية. مدن هامة كقالمة وقسنطينة كانت مهددة بهذا الخطر. لم يكن الأمر يتعلق بعمل عصابات متفرقة، ولكن أعداد معتبرة: جميع السكان الذكور من بعض الدواوير، آلاف من الرجال كانوا يتجمعون ثم يهاجمون. لم يكن تمردا، ولكن انتفاضة حقيقية، انشقاقا، وخاصة في منطقتي قالمة وسطيف.

حجم الانتفاضة في الناحية القسنطينية، حمل قيادة حزب الشعب الجزائري على أن تطلب من مناضلي النواحي الأخرى، الجزائر ووهران، تكثيف عملهم بغية دعم إخوانهم في ناحية قسنطينة. أعطى حزب الشعب الجزائري الأمر بإعلان الانتفاضة العامة؛ حُدد يوم الحسم بـ 23 و 24 ماي. كان يعول كثيرا على منطقتي القبائل وجنوب الجزائر العاصمة. في هذا الوقت، كان القمع قد أخذ أبعادا كبيرة. في المدن، تمت مطاردة المسلمين من طرف الشرطة والدرك والميليشيات. الأوروبيون، أيا كان توجههم السياسي، توحدوا أمام الخطر

العربي؛ عززت ميليشياتهم قوات الشرطة، وانطلقوا في حملات انتقامية ضد المسلمين: إعدامات سريعة للمشتبه فيهم، انتقامات من الوجهاء المستقلين...

قدم الجيش الفرنسي أيضا لإغاثة الشرطة والميليشيات الأوروبية. تم استقدام *زواوة*، ورماة سنغاليين، وخيالة مغاربة، وجنود من الفرقة الأجنبية، وسباهيين ورماة مغاربة. البحرية وقوات الطيران كانت على أهبة الاستعداد وشاركت في العمليات. كافة هذه القوات تدخلت في المدن وأفضت إلى معارك حقيقية ضد الفلاحين المتخندقين في جبال البابور، عنداس وتاكوشت. أعيد استخدام منهج الحرب الذي طبقه الجنرال بيجو: تدمير وحرق المشاتي والملاجئ الجبلية، قصف القرى ليلا ونهارا، إطلاق النار على الأسرى... خلال 15 يوما، وفقا لجنرال فرنسي، قام الطيران بعشرين طلعة قنبلة. البحرية تدخلت أمام بجاية وجيجل ودكت كامل منطقة خراطة.

هرب الفلاحون من المشاتي، باحثين عن ملاجئ في الجبال، أين، وبعد أن تعرضوا للمحاصرة من كافة الجهات، وللقصف من الطيران والبحرية، لم يعد لهم من حل سوى الخضوع وقبول إهانات محافل *إعطاء الأمان*، التي ينظمها الجيش، الذي كان يحرص على الاحتفاء بانتصاره على شعب مهزوم. عمليات الإخضاع هذه أظهرت لقادة حزب الشعب الجزائري حجم قمع تحول على مجزرة، وحملتهم على إلغاء أمر الانتفاضة الشاملة.

ومع ذلك فقد واصل مناضلون ملتزمون جدا بالكفاح، متابعين أو محاصرين في الغابات من طرف القوات الفرنسية، القتال. في نهاية ماي، تم تسجيل عمليات في منطقة القبائل بجهة كومب دي ماريشال، هوسونفيي، تيغزرت ... بالغرب بناحية وهران احتل وطنيون مقر بلدية سعيدة. بشرشال، شبكة الرقيب أوعمران التي تشكلت، في جوان 1945، خططت للاستيلاء على مخزن البارود وأماكن حساسة من المدينة.

بلغ عدد الضحايا رقما هائلا، تحدث الوطنيون عن 45.000 قتيل، يعتبرهم التاريخ الجزائري أوائل شهداء حرب التحرير. تم إيقاف حوالي ستة آلاف جزائري، حكم على 99 منهم بالموت (22 إعدام)، 64 بالأشغال الشاقة المؤبدة والآخرين بمئات السنوات من السجن.

قادة حزب الشعب الجزائري، الذين لم يتم إيقافهم، لجؤوا إلى العمل في سرية. تم توزيع مناشير تشجب القمع، وتواطؤ الاشتراكيين والشيوعيين مع قوات الاستعمار في ممارسة القمع. بفرنسا، حاول قادة حزب الشعب الجزائري معاودة إعطاء حياة قانونية للحزب، وضعوا قوانين أساسية جديدة، ولكنهم لم يحصلوا على الترخيص. توجه مسؤولون آخرون إلى تونس لإطلاع مناضلي حزب الدستور الجديد على الوضع وإطلاق حملة تضامن. بالجزائر، تواءم الحزب مع الظروف الجديدة الناجمة عن القمع: قُلص عدد أعضاء الخلايا إلى عدد محدود (3)، من أجل الالتزام بالسرية بشكل أكبر؛ تغلغل قسم من المناضلين في التنظيمات والجمعيات الثقافية (المدارس، الحلقات) والتنظيمات الشبابية (التجمعات الرياضية والكشافة).

انتصرت القوات الفرنسية على الانتفاضة. الشرطة، والجيش، والميليشيات نجحت في مطاردتها للعرب. الحكومة وأحزاب المقاومة - أتباع ديغول والاشتراكيون والشيوعيون — أقرت بإدانة التيار الوطني الجزائري في أساسه وفي نشاطه. بالنسبة للشيوعيين، الوطنيون الذين كانوا يطالبون باستقلال بلادهم كانوا عملاء، بشكل متعمد أو لا، للإمبريالية.

أظهر القمع الممارس في ماي 1945 للشعب الجزائري الوجه الحقيقي للاستعمار العازم بالحديد والنار على عدم السماح ببروز أية سياسة تسعى لاستعادة السيادة الجزائرية واستقلال الجزائر. لأسباب مختلفة، الكولون والإدارة الفرنسية بالجزائر والحكومة المتأتية من أحزاب المقاومة، التي كافحت من أجل استقلال فرنسا، كانت جميعها متوافقة على مبدأ السيادة الفرنسية وسلامة

الوحدة الترابية لإمبراطوريتها. أدانت التيار الوطني الجزائري، ووافقت على القمع، حتى وإن شجب البعض منها بعد ذلك الإفراط فيه. ينبغي أن تبقى الجزائر فرنسية ومصيرها مرتبطا بالشعب الفرنسي. استخلص قادة ومناضلين من حزب الشعب الجزائري النتيجة التالية: المساواة ليست سوى خدعة، العمل السياسي السلمي وحده لن يؤدي إلى الاستقلال. العمل السري الذي لجأ إليه الحزب في مرات عديدة، أصبح صيغة ممنهجة للعمل السياسي. وأصبح اللجوء إلى الأسلحة وتحضير الانتفاضة المسلحة الهدف النهائي للحزب.

https://albordj.blogspot.com

الفصل الخامس

انتصار الفكرة الوطنية

حزب الشعب الجزائري
حركة انتصار الحريات الديمقراطية
حزب التيار الوطني الجزائري

ابتداء من 1946، يمكن أن نعتبر أن المطالبة الوطنية الجزائرية أصبحت محل توافق من جميع الأحزاب. سيظهر نمطان للتعبير عن هذه المطالبة : من جهة تيار معتدل فيما يخص الأهداف، إصلاحي في الوسائل، ويمثله الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A.)، واصطف خلفه جمعية العلماء والحزب الشيوعي، ومن جهة أخرى تيار متشدد و ثوري، يمثله حزب الشعب الجزائري الذي صار يحمل تسمية حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

1- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي

العناصر التي تنتمي إلى تيار المنتخبين والمعتدلين، الذين غالبا ما كان ينعتون بالعناصر البرجوازية، استخلصوا بعد أحداث ماي 1945 أن اتحادهم مع المناضلين الوطنيين لحزب الشعب الجزائري، الذين ينظر لهم على أنهم متطرفون جدا، كان مجازفة كارثية. وهكذا زعيمهم فرحات عباس، محرر *البيان*، قرر تأسيس في أفريل 1946، حزبا سياسيا جديدا، *الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري* (U.D.M.A). اجتمع حول عباس أبرز أصدقاؤه، أحمد بومنجل، قدور ساطور، سعدان، بن خليل، أحمد فرنسيس، محداد، حميد بن سالم...

في نداء إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والمسلمة، أوضح عباس تصوره لتحرير الجزائر: "لقد تخلينا، بغير رجعة، عن المسالك القديمة المستهلكة لصالح الطريق الكبير للأمة الجزائرية، أي المساواة والحرية، لا اندماج، ولا أسياد جدد، ولا انفصالية. شعب شاب، يخطو أولى خطواته في تثقفه الديمقراطي والاجتماعي، وينجز منشآته الصناعية والعلمية، ويواصل تجديده الثقافي والفكري، يكون شريكا لأمة ليبرالية كبيرة؛ ديمقراطية حديثة ناشئة، توجهها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة؛ تلك هي الصورة التي تعبر بوضوح تام عن حركتنا التجديدية الجزائرية. لا النزعة الجمهورية الزائفة للطبقات الحاكمة، ولا الأوهام المأخوذة من تاريخ غابر، ستتمكن من إيقاف عملنا المتأني، وتقدمنا إلى الأمام". كان عباس يرغب في التمايز عن وطنيي حزب الشعب الجزائري، ويهدف

إلى أن يعمل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كحزب مستقل، ساعيا إلى إحداث المصالحة بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين الأوروبيين الجزائريين ضمن إطار دولة شريكة بقرارها مع فرنسا.

حصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على فرصة توضيح هذا البرنامج بباريس، عام 1946. في الحقيقة، نجح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي استفاد من مقاطعة حزب الشعب الجزائري، في إيصال 9 نواب إلى المجلس الوطني التأسيسي الفرنسي الثاني (1946). أصبح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الناطقين الرسميين باسم التيار الوطني الجزائري. ولكن بباريس، رغم التطمينات المقدمة من طرف عباس للرأي العام الفرنسي، واجه نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مناخا عدائيا بالمجلس. أدلوا بتصريحات شجاعة، وجسروا، في مجلس غير متعود على سماع نواب وطنيين آتين من مستعمرات، على رفض اعتبارهم فرنسيين، وعلى معارضة التواجد الفرنسي. كان عباس يسعى لأن يتم الاعتراف بالنظام الفدرالي والأمة الجزائرية والعلم الجزائري. اقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جمهورية تتمتع بالحكم لذاتي وحكومة خاصة، وعلما وطنيا، ومواطنة جزائرية، وبرلمانا منتخبا من اقتراع عام، يحوز على إمكانية التشريع، ورئيسا للجمهورية ووزراء مسؤولين بالسلطة التنفيذية. كما تم أيضا اقتراح إجراءات تضمن عدم فك الروابط بشكل نهائي بين الجزائر وفرنسا. لم يحمل المجلس التأسيسي اقتراحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري محمل الجد و لم يتحمل عناء مناقشة وضعية الجزائر. بالنسبة للنواب الفرنسيين، الجزائر كانت ويتعين أن تبقى ثلاث مقاطعات فرنسية. عاد نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى الجزائر العاصمة فارغي الوفاض. اعتدالهم لم يجد سياسيين فرنسيين واقعيين قادرين على التأسيس لسياسة تغيير بالجزائر. عند العودة إلى الجزائر، كرس عباس ورفقاؤه أنفسهم لتنظيم حزبهم. لم يفقد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الثقة، وبمؤتمره، في أكتوبر 1946، بقي وفيا لبرنامج *البيان* وأعلن عن رغبته في العمل مع مصالي وحزب الشعب الجزائري من أجل اتحاد الشعب الجزائري كاملا.

بمناسبة انتخابات المجلس الوطني، في نوفمبر 1946، ونتيجة لعدم تمكنه من إقناع مصالي وحزب الشعب الجزائري — رغبة هؤلاء الأخيرين في الاستفتاء حول فكرة الأمة الجزائرية ومبدأ الاستقلال — امتنع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن المشاركة في الانتخابات. ولكنه نجح في ديسمبر 1946، في انتخاب أربعة من أعضائه بمجلس الجمهورية، مما كان يسمح له بتقديم رأيه حول المشاريع المتعلقة بوضعية الجزائر، التي تُناقش من طرف المجلس التأسيسي. وفد، على رأسه عباس، شرح بباريس مشروع النظام الفدرالي للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. سعى لطمأنة الأوروبيين وفرنسا: "الاستعماريون الرجعيون، الذين يحلمون بالهيمنة وبحكم السيف يصفون مشروعنا بالانفصالي. ليس هناك ما هو أقل صحة. إذا ما ألغت الجمهورية الجزائرية امتيازات طبقة كبار المستوطنين، فإنها لن تمس بأي حال من الأحوال بالمصالح المشروعة للجماهير الجزائرية المنحدرة من أصل أوروبي؛ لهؤلاء الحق في الإقامة في البلاد. وبشكل لا يقبل الجدال، بالجزائر، هم يتواجدون في وطنهم. دستورنا سيصون بقاءهم في أمان كامل، وحيازتهم على أحسن الوسائل للدفاع عن مصالحهم. وأخيرا، سيصون تواجد فرنسا ويحترم وضعيتها كأمة كبيرة بالبحر الأبيض المتوسط".

بالنسبة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، تأسيس جمهورية جزائرية ضمن إطار الاتحاد الفرنسي تحت عنوان دولة شريكة صار أمرا لا بد منه. سيحظى سكان الجزائر وفرنسا بالمواطنة المزدوجة الفرنسية والجزائرية. برلمان منتخب عن طريق اقتراع عام واستفتاء بالقوائم يكون الوحيد الذي له حق سن القوانين. سيتم تأسيس مجلس جزائري وحيد وذو سيادة مطلقة، باستثناء ما يخص الجيش والسياسة الخارجية، يكون مكونا من 60 منتخبا من الهيئة الناخبة للمسلمين و60 منتخبا من الهيئة الناخبة الثانية لغير المسلمين. ومن أجل الحفاظ على الروابط بين البلدين، سيمثل وزير منتدب عام لدى الحكومة الجزائرية فرنسا، وسيمثل وزير منتدب عام لدى الحكومة الفرنسية الجزائر. اللغتين، العربية والفرنسية، ستشكلان اللغتين الرسميتين.

بعد الفشل في انتخابات جوان 1946، أقر الشيوعيون بأخطائهم؛ بيـــان الحزب الشيوعي الجزائري في 21 جويلية 1946 ميز بداية تحوله الحاسم. اعترف الشيوعيون بأهمية الحركة الوطنية وطابعها التقدمي. نادوا بفكرة تأسيس جبهة وطنية ديمقراطية مع حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والتحالف مع الشعب الفرنسي. الحزب الشيوعي الجزائـــري اقترب من الطرح الوطني، ولكن تحليله بقي حذرا ومتواضعا بالمقارنة مع طرح حزب الشعب الجزائري، وحتى مع أطروحـــات جمعيـــة العلمـــاء و الاتحـــاد الديمقراطي للبيان الجزائري. كان الشيوعيون يؤيدون جمهورية جزائرية ضـــمن إطار الاتحاد الفرنسي، في انتظار تأسيس الجمهورية الاشتراكية المستقلة. كانوا يؤيدون حكومة جزائرية، مع رئيس وزراء منتخب مـــن مجلـــس جزائـــري. ولكن هذا المجلس يتعين أن يضم 60 منتخبا للمسلمين و60 منتخبا للأوروبيين. وأن لا تكون الشؤون الخارجية ولا الجيش تحت سلطة الحكومة الجزائرية.

كان طرح الشيوعيين يمثل تقاربا خاصة مع الطرح الفدرالي الذي ينادي به الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. فالحزب الشيوعي الفرنسي كان ينـــادي بالاتحاد مع الشعب الفرنسي. ولكن ذلك كان يتطلب انتظار فـــوز اليســـار في فرنسا. يمكن اعتبار أن المنهج الشيوعي كان بنفس درجة الطرح الإصلاحي للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

2- حزب الشعب الجزائري من السرية إلى العمل القانوني

نهاية الحرب، ونظام حالة الطوارئ، شجع حزب الشعب الجزائري علـــى العمل علانية. مشاركته في الحياة السياسية القانونية –خاصـــة الانتخابـــات– طُرحت بالخصوص بعد فوز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابـــات المجلس التأسيسي الثاني.

مصالي، الذي أطلق سراحه في أوت 1946، تحقق بنفسه عند وصوله إلى العاصمة وبمناسبة الجولة الانتصارية التي قام بها في الجزائر من شعبيته ومن تأثير حزبه على الشعب الجزائري. الجماهير والشباب الجزائري جميعا كانوا مؤيدين لمصالي؛ حزب الشعب الجزائري هو الحزب الأكثر ثورية، الأكثر قوة، والممثل الوحيد للتيار الوطني الثوري. مصالي الذي اندهش من درجة نجاح دعاية نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، قرر أن يشارك حزبه في الانتخابات. كان مقتنعا بذلك، ونجح في إقناع أعضاء اللجنة المركزية به - مبدأ الأمة الجزائرية وطرح الاستقلال سيستفيدان من عرضهما على نطاق واسع بباريس، في منصة الدولية. كان حزب الشعب الجزائري مقتنعا بأنه يمثل كامل الشعب الجزائري تقريبا وأن الجماهير الشعبية ستصوت على مرشحيه. وهكذا قرر حزب الشعب الجزائري المشاركة في الانتخابات التشريعية وأن يتقدم منفردا دون التحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي انشق عن البيان وقرار مؤتمر مارس 1945 ولا مع الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم ينس له سلوكه خلال أحداث ماي 1945. لم يجرأ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على مواجهة حزب الشعب الجزائري، وتركه يدخل تجربته ولم يقدم مرشحين. كان للناخبين أن يختاروا بين مرشحي التيار الوطني الجزائري، والحزب الشيوعي، وممثلي الإدارة. وبالفعل، قدم حزب الشعب الجزائري القوائم تحت تسمية حركة انتصار الحريات الديمقراطية. بالنسبة للحزب الوطني، كانت هذه الانتخابات بشكل خاص، تمثل فرصة للاستفتاء أمام العالم حول انبعاث الأمة الجزائرية من جديد والمطالبة بمجلس تأسيسي ذي سيادة مطلقة. في منشوراته، شدد الحزب على ضرورة التصويت أمام العالم لإظهار رغبة الشعب الجزائري في التمتع بجنسيته وفي العيش حرا ومستقلا:

"كان الحزب واعيا بأن البرلمانيين الذين سيرسلون لباريس لن يحصلوا دوما على مراجعة وهمية للنظام الاستعماري. الامتناع عن أو المشاركة في الانتخابات اعتبرا في نظر حزب الشعب الجزائري وسائل للتعبير عن إرادة الشعب".

سمحت الحملة الانتخابية لقادة حزب الشعب الجزائري بإشاعة شعارات، الأمة الجزائرية، والاستقلال والتحرير الوطني بين الجماهير الشعبية. اِختُصِر برنامج حزب الشعب الجزائري في صيغة ترمز إلى خصائص السيادة -'مجلس تأسيسي جزائري ذو سيادة مطلقة'. الجمعية التي تنتخب عن طريق اقتراع عام، ستمارس هذه السيادة وتترجمها عبر مجلس تأسيسي يحدد قواعد الدولة الجزائرية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان الشعب متحمسا لهذه الدعاية وأظهر في العديد من التجمعات السياسية المنعقدة عبر الجزائر دعمه للحزب الوطني الجزائري، ولمندوبيه ومرشحيه. قدمت الإدارة، خاشية من تصلب حزب الشعب الجزائري، في كل مكان مرشحي بني وي وي، ورفضت تسجيل بعض مرشحي حزب الشعب الجزائري. أعطت النتائج خمسة منتخبين للحزب الوطني؛ دون تدخل الإدارة، كان النجاح سيكون أكبر. بالمجلس الوطني، نواب حركة انتصار لحريات الديمقراطية، جددوا تصريحات أوائل نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع درجة لباقة أقل، وبوضوح أكثر وحدة أكبر. رفض ممثلو حزب الشعب الجزائري أن يعود للنواب الفرنسيين الحق في تقرير مصير الجزائر، موضحين أنه يعود للشعب الجزائري وحده التناقش حول مستقبله وتوضيحه. يتعين أن يتمتع الشعب الجزائري، حسب نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بسيادته الكاملة وأي نظام لا يعترف بجزء من هذه السيادة هو مدان. النظام الفدرالي والاتحاد الفرنسي الذين ينادى بهما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، وكافة المشاريع التي تترك السياسة الخارجية والدفاع الوطني لفرنسا كلها كانت مرفوضة، لأنها لا تحترم السيادة الجزائرية. بالنسبة لنواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الجزائر أمة يتعين أن تسترجع استقلالها. المجلس التأسيسي المنتخب عن طريق اقتراع عام سيحدد نظامها السياسي وصلاحيات السلطات العمومية. المجلس الجزائري الوحيد والسيد سيحوز على سلطة التشريع. الروابط مع فرنسا ستكون موضوع معاهدة تحالف

بين البلدين، وكجميع باقي الدول ستكون فرنسا ممثلة بواسطة سفير. نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية استطاعوا من منبر رسمي المجاهرة أمام الشعب الفرنسي والعالم أجمع بأن الجزائر لا تقر بواقع الاستعمار الناجم عن الاحتلال سنة 1830، وبأن الجزائر ليست فرنسية، أنها لم تكن كذلك ولن تكون أبدا: 'الجزائر رغم كفاحها البطولي قد خسرت سيادتها كتشيكوسلوفاكيا أو بولندا، في حرب كانت مأساوية لها. لا يمكننا أبدا أن نقر بأن هذا منتهى السيادة. ستسترد حريتها، وستعود نفسها كما كانت، نحن مقتنعون بذلك، لأنه لا يوجد مثال في العالم، لبولندا لن تنتهي إلى معاودة الانبعاث'.

3- وضعية الجزائر

خلال مناقشة وضعية الجزائر، راعت الجمعية الوطنية الفرنسية رأي أوساط المستوطنين الأوروبيين ونوابهم أكثر من آراء المسلمين وممثليهم. هدد المنتخبون الرجعيون من أوروبيي الجزائر بالاستقالة في حالة منح وضعية بها استقلالية للجزائر؛ بالجمعية الوطنية، لم يكتفوا بمعارضة الاقتراحات التي تؤيد الطرح الفدرالي، ولكن أيضا المشروع الحكومي. كثمرة لتسويات ومزج، تم تبني مشروع الحكومة المتعلق بوضعية الجزائر دون موافقة الممثلين المسلمين (20 سبتمبر 1947).

عرفت الوضعية العضوية للجزائر، الجزائر كمجموعة من المقاطعات، تتمتع بالهوية المدنية، والاستقلال الذاتي المالي وبتنظيم خاص. إذن تحوز الجزائر على كينونة قانونية خاصة بها، وبالتالي فالقوانين الفرنسية لا تنطبق عليها بصفة تلقائية، باستثناء الحالات المحددة في نظام الوضعية الخاصة. لها الاستقلال الذاتي المالي وميزانيتها الخاصة. يتولى مجلس جزائري بالتوافق مع الحاكم العام، مسؤولية تسيير المصالح الخاصة للجزائر.

بدا أن عددا معينا من الإجراءات تتضمن محتوى ليبراليا: المساواة بين جميع المواطنين الفرنسيين، منح الحق في التصويت للنساء المسلمات، إلغاء النظام الخاص للأقاليم الجنوبية والبلديات المختلطة، حرية ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية، تنظيم تدريس اللغة العربية. للأسف، كان نظام الوضعية الخاصة للجزائر يفرض العديد من القيود: التمييز بين المواطنين الفرنسيين (مواطني الهيئة الناخبة الأولى) والمسلمين غير المواطنين ناخبو الهيئة الناخبة الثانية، الأقلية الأوروبية في المجلس الوطني ممثلة بنفس عدد المنتخبين الذين يمثلون المسلمين، رجحان رأي الحاكم العام، ممثل الحكومة الفرنسية والمسؤول أمامها: سلطة المجلس الجزائري محدودة فيما يخص الميزانية، وضعيفة في المجال السياسي. فضلا عن ذلك العديد من الإجراءات التي وُعد بها في نظام الوضعية الخاصة بقيت خاضعة لتقدير المجلس القادم.

4- حركة انتصار الحريات الديمقراطية الغطاء القانوني لحزب الشعب الجزائري

المشاركة في الانتخابات كانت سبب تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أصبحت الغطاء القانوني لحزب الشعب الجزائري. مناضلين مرتبكين من المرور العنيف من السرية إلى العمل القانوني تناقشوا حول صحة مشاركة حزبهم في الانتخابات. طرحوا هذا المشكل في مؤتمر الإطارات الأول (ديسمبر 1946) وبالمؤتمر الوطني الأول للحزب المنعقد في فيفري 1947 تحت رئاسة مصالي الحاج. تم التوافق على مواصلة النشاطات السرية تحت تسمية حزب الشعب الجزائري وتأسيس قوات للمواجهة، *المنظمة الخاصة* (OS) لحزب الشعب الجزائري. يمكن للحزب أن يشارك في الانتخابات وفي الحياة السياسية إذا كان ذلك ضروريا. وهكذا تم الاحتفاظ بثلاث طرق، العمل السياسي السري، الحياة السياسية العامة، والتحضير العسكري للعمل المسلح.

انتظمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كحزب، وعقد مؤتمره الوطني الأول بالجزائر العاصمة في سبتمبر 1947. أعاد برنامجه طرح الخطوط العريضة لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري. إن الأمة الجزائرية حقيقة لا جدال فيها. وبقي الهدف هو إنهاء الهيمنة الإمبريالية واسترجاع السيادة. أوصت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالكفاح السياسي في كافة أشكاله وبتنظيم الجماهير. على رأس لجنتها الإدارية، المنتخبة من طرف المجلس الوطني في 04 سبتمبر، تواجد أعضاء من اللجنة المركزية ومنتخبين من حزب الشعب الجزائري، إلى جانب متعاطفين مع الحركة الوطنية. وهكذا أصبحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية الغطاء القانوني لحزب الشعب الجزائري. اعتبرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية نفسها أحسن من يعبر عن التطلعات الوطنية للشعب الجزائري ومن ثم الممثل الوحيد الصادق للجماهير الشعبية. سعت لتأخذ زمام المبادرة في سياسة الوحدة وأن تكون عصبها المحرك. كانت تريد أن تحقق مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري اتحادا إيديولوجيا 'الاتحاد الوطني لتحرير الشعب الجزائري من نير الإمبريالية واستعادة السيادة'. ولكنها لم تنجح في إقناع قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لأن هؤلاء الأخيرين كانوا يتذكرون دوما تجربتهم الأولى للوحدة ضمن إطار أحباب البيان والحرية.

قررت حركة انتصار الحريات الديمقراطية المشاركة بشكل منفرد في الانتخابات البلدية لأكتوبر 1947- لأنها عارضت وحدة تتمحور فقط حول برنامج خاص بالبلديات-، ودعت الناخبين للتصويت على برنامج سياسي:

- مع أو ضد النظام الاستعماري.
- مع أو ضد الأمة الجزائرية.
- مع أو ضد الوضعية الخاصة للجزائر.
- مع أو ضد انتخاب مجلس تأسيسي جزائري ذو سيادة مطلقة.

قدمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مرشحيها في أغلب المدن، وواجهت قوائمها قوائم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، المتجمعين غالبا في قوائم مشتركة 'من أجل الوحدة الوطنية والديمقراطية لكافة الجزائريين والدفاع عن المصالح البلدية'. قامت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بحملة قوية وطموحة، ذكر المناضلون الشعب بإرادة الوطنيين في الكفاح من أجل الاستقلال وإتباع نموذج شهداء ماي 1945. ورغم أن بعض الناخبين الذين تأسفوا على عدم تحقق الوحدة بين القوى المعادية للاستعمار، امتنعوا عن التصويت، فإن فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان شبه كامل؛ حصل الحزب الوطني على أغلبية المقاعد في المدن الكبرى.

لأول مرة، تمكن الناخبون في المناطق الريفية من رؤية وطنيين يخاطبونهم علانية وبحرية، بحماس وإيمان، حول استقلال الجزائر. كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي المنتصر الأكبر من هذه الاستشارة الانتخابية. ترسخت كالحزب السياسي الجزائري الأول، والممثل الشعبي الوحيد للتيار الوطني الجزائري. أُجبرت التشكيلات الأخرى على الإقرار بأن الناخبين قد صوتوا لحزب التضحيات، وبأن موقف حزب الشعب الجزائري ضد الوضعية الممنوحة من طرف الحكومة الفرنسية يستجيب لتطلعات الشعب، وأن الشعب عن طريق تصويته قد أكد على وجود الوطن الجزائري. حركة انتصار الحريات الديمقراطية واعية بنصرها، سعت لتحقيق 'وحدة العمل والوحدة الإيديولوجية والوحدة العضوية للحركة الوطنية ضد الإمبريالية'. سعت لحمل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على رفض الاتحاد الفرنسي وإلى شن الكفاح من أجل مجلس تأسيسي جزائري سيد في طريق تأسيس جمهورية حرة ديمقراطية واجتماعية'. ولكن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يكن جاهزا بعد للقبول باتحاد إيديولوجي مع حزب الشعب الجزائري.

خلال ثلاث سنوات، من 1947 إلى 1950، أصبحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية حزبا سياسيا قويا، مستفيدة من مساندة الجماهير الشعبية ومن توفرها على جهاز سياسي قوي وفعال، مع أهداف محددة بوضوح، وقدرة هائلة على العمل السياسي.

الهيكلية التي تبنتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية ضمنت لها استمرارية النضال. حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن طريق استعمال وسائل قانونية، وكذا السرية كانت تسعى للنشاط ضمن كافة الميادين وإلى إبعاد أية إمكانية للانحراف، أو الاختراق أو تسلل عناصر عميلة. كانت هناك إجراءات عديدة من أجل اختبار المناضل الجديد: محتك به، مؤيد، متابَع (يتلقى تكوينا خاصا)، صديق، متعاطف، متعاطف-مانح، متعاطف-منتظم، منخرط ومناضل. كانت خلايا التجريب تضم المتعاطفين المنتظمين، وخلايا الدعاية المنخرطين، وخلايا العمل المناضلين. فقط المناضلين الأكثر جسارة كانوا يُقبلون في التنظيمات السرية. من المؤكد، أنه في الجانب العملي، على حسب الظروف والمترشح، كان من الممكن أن يتم تجاوز بعض المراحل، ولكن خط السير النظري كان يدل على إرادة ثورية: تجنيد مناضلين مختبرين وقادرين على التضحية.

توضح تنظيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع مرور الوقت. على مستوى القيادة المركزية، أنيط بالمسؤولين مهام متخصصة، وتم تأسيس لجان حول المكتب السياسي: لجان مركزية للتنظيم، وللدعاية، وللمنتخبين، وللشؤون النقابية، وللشؤون الإسلامية. كانت هناك 11 ولاية (لتعويض الفدراليات الثلاث لحزب الشعب الجزائري، التي قُدر أنها واسعة أكثر من اللازم)، و 33 دائرة. أسس المناضلون من العمال المهاجرين في فرنسا، الذين لعبوا دورا هاما في تأسيس وتطوير نجم شمال إفريقيا، فدرالية فرنسا، المنظمة بشكل قوي من طرف رجاف بلقاسم، بولكروة موسى، بن ديمراد جمال، عيساني، بن مشال، ويزيد أمحمد. أصبحت

القسمة هي العصب المحرك للتنظيم، وأحدثت على رأسها لجنة، لكل واحد من أعضائها مسؤولية محددة بشكل دقيق (التنظيم، الدعاية أو الإعلام). في القاعدة، كانت الخلية تشكل عنصرا هاما في التنظيم؛ من ثلاثة عناصر ارتفع عدد أعضائها ليصل إلى 10. تنظيمات خاصة، في الغالب يجهل وجودها عموم المناضلين تم تأسيسها مع مرور الوقت وفقا للاحتياجات: قسمات أمن، مراقبة، دراسات، مقابلة المعلومات متعددة المصادر...

أغلبية المسؤولين – وهذا ما كان يتوافق مع تنظيم حزب ثوري – كانوا أعضاء موظفين. ثوريون محترفون تم تكوينهم من طرف الحزب الوطني (حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية). انتهى الأمر بتنظيم حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى تشابك كل واحد منهما في الآخر. قيادة حزب الشعب الجزائري، التي كان جزء منها غير معروف بشكل كبير لدى العامة، أشرفت على نشاطات حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، التي تأسست سنة 1946 من طرف مناضلين سابقين بنجم شمال إفريقيا، وشباب مسؤولين من مرحلة السرية (1942-1945) كانت تضم: مصالي الحاج، الدكتور لمين دباغين، خيضر محمد، مزغنة أحمد، بودة أحمد، الذين كانوا يشكلون القيادة أو اللجنة الإدارية، وكذا الأعضاء التالين: عمراني سعيد، بلوزداد محمد، بوقادوم حواس، فيلالي، عبد الله، الدكتور مصطفاي شوقي، ممشاوي محمد وشرشالي حاج محمد.

تألفت القيادة الجديدة التي عينت سنة 1947، من مصالي الحاج، عبد الحميد سيد علي، آيت أحمد، عمراني سعيد، بلوزداد محمد، بن مهل محمد، بودة أحمد، شرشالي حاج محمد، خيضر محمد، لحول حسين، مزغنة أحمد، والدكتور مصطفاي شوقي.

سلطة اللجنة المركزية واللجنة الإدارية لحزب الشعب الجزائري، تعززت مع ترقية شبان مثقفين. بين 1945 و 1950، ضمت اللجنة الإدارية أو المكتب السياسي إضافة إلى المناضلين القدامى من فترة ما قبل انطلاق حرب 1939 - مصالي الحاج، لحول حسين، مزغنة أحمد، خيضر محمد، بودة أحمد، شبانا برزوا خلال الفترة 1940 – 1944: الصالح حسين، عمراني سعيد، بلوزداد محمد، عبد الحميد سيد علي، وكذا مثقفين أو طلاب أو طلاب سابقين، الدكتورين لمين دباغين و مصطفاي شوقي، آيت أحمد، بوقادوم مسعود، بن مهل أمحمد، بن خدة بن يوسف، فروخي مصطفى، كيوان عبد الرحمن، شنتوف عبد الرزاق...

ضمت اللجنة المركزية، إضافة إلى أعضاء المكتب السياسي، الأعضاء التالين: عيسات إيدير، بناي واعلي، بن بلة أحمد، بوجريدة عمار، بولحروف الطيب، بوتليليس حمو، بولكروة موسى، دخلي محمد، دردور جمال، جرمان، حمود الهاشمي، لعجوزي الطاهر، ممشاوي محمد، معيزة صلاح، ولد حمودة عمار، رجاف بلقاسم، سويح الهواري، يزيد أمحمد و يوسفي. كان جهاز الحزب تحت تصرف لجنة التنظيم، التي تعاقب على رئاستها كل من بودة أحمد، بلوزداد محمد، بن بلة أحمد، عمراني السعيد، عبد الحميد سيد علي، لحول. في سبتمبر 1947، انتخبت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مجلسا وطنيا.

مصالي، رئيس الحزب، أصبح رمزا للتيار الوطني، ولمكانته وزن حاسم في كافة قرارات الحزب. كان يُقدم ليس فقط كرئيس للحزب، بل كزعيم وطني. كان يظهر كقائد للشعب الجزائري عندما يتحدث أمام الجماهير الشعبية، وكرئيس دولة عندما يتواصل مع حكام الدول العربية، أو الجامعة العربية أو منظمة الأمم المتحدة. متجمعة خلف مكانة مصالي، أكدت الهيئة الإدارية سلطتها خلال الأزمات الأولى التي ضربت الحزب، الأزمة البربرية عام 1949، مغادرة بعض المسؤولين كلمين دباغين، شنتوف، عمراني ومصطفاي شوقي.

نجح حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في التغلغل في العديد من التنظيمات الاجتماعية — التربوية وفي قيادها؛ وفي بعض امرات كان سبب تأسيس هذه التنظيمات. أطلق أول التنظيمات النقابية للتجار المسلمين، وأسس خلايا عمل في الشركة العامة للنقل. سعى حتى لتأسيس، دون النجاح في ذلك، نقابة مركزية. تولى الطلاب الوطنيون قيادة التجمعات الطلابية؛ جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين، بباريس، أصبحت منذ نهاية الحرب تقاد من طرف الوطنيين؛ عام 1944، أسس طلاب ثانويات وطنيون، جمعية الثانويات والمدارس الجزائرية، وعام 1946، استحكم الطلاب الوطنيون على قيادذ جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين. الكشافة الإسلامية الجزائرية كانت تضم في مجموعاها العديد من الزعماء الوطنيين؛ مؤتمر سيدي فرج، عام 1947 عين على رأس التنظيم قادة مناضلين أو متعاطفين مع حزب الشعب الجزائري، عازمين على دعم الخط السياسي لحزبهم. تغلغل حزب الشعب الجزائري — حركة انتصار الحريات الديمقراطية في العديد من الجمعيات الرياضية والثقافية. عام 1947، أسس مناضلون جمعية النساء المسلمات التي، إضافة إلى النشاطات الثقافية والاجتماعية التي كانت تقوم بها في إطار التنمية النسائية، وضعت لنفسها خط عمل سياسي: الدعاية ودعم (لصالح المعتقلين) الحزب الوطني.

بالتوازي مع الانتظام وتوسيع أعداد أنصاره من العامة، كان الحزب يقوم بتوضيح أهدافه بدقة ويرسخ عقيدته. بالنسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، المشكل الجزائري — كما كان الأمر من قبل لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري - في الأساس مشكل سيادة. والنضال الوطني يسبق جميع المطالبات الأخرى. أثرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأوضحت أكثر الجانب النظري للمطالب الوطنية. فرض تعريفان نفسيهما، تعريف التيار الوطني، وتعريف الديمقراطية. بقيت الأمة الجزائرية تمثل الهدف الأول، وهدف الكفاح يتمثل في 'تحرير وازدهار هذا الكل الجغرافي والتاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي هو الجزائر'. التيار الوطني الجزائري، تيار وطني

تحريري لشعب مستعمَر، مقهور، مستغل، ذو طابع تقدمي ولا يمكن بأي حال من الأحوال مماثلته مع التيار الوطني المضطهِد، ذو الطابع الإمبريالي والعنصري للدول الأوروبية. التيار الوطني الجزائري يدين العنصرية، 'إنه الكفاح التحريري للجزائر، أيا كان عرقها أو دينها ضد المحتل الذي يستعبدها'. إذا كان التيـــار الوطني الجزائري يريد تحرير الدين الإسلامي من العوائق التي يضعها المحتل، فإنه لا يتعدى كونه حركة سياسية ولا يتعين الخلط بينه وبين تنظيم ديني. مســـألة الأقلية الأوروبية تم الخوض فيها دون أية عقدة: إما أن تندمج ضـــمن المجتمـــع الجزائري، وسيعتبر الأوروبيون مواطنين جزائريين يتمتعون بكافـــة الحقـــوق، أو أن تحتفظ بجنسيتها الأصلية، وحينها سيعتبر الأوروبيـــون أجانـــب. كـــان التعريف الثاني يتعلق بالديمقراطية، أي حكـــم الشـــعب للشـــعب. تم طـــرح الديمقراطية كمبدأ راسخ في الكفاح ضد الاستعمار، كما في المستقبل عنـــدما تنال الجزائر استقلالها: 'يتعين أن يشارك الشعب كـــاملا في حكـــم الـــبلاد، والتسيير العام والمحلي لمختلف شؤونه، وفي الرقابة الدائمة من أجـــل احتـــرام الحريات الأساسية'. مع الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعيـــة، كـــان الهدف يتمثل في تأسيس نظام عادل ومنصف، وتنمية كافة القدرات الفكرية.

5- المنظمة الخاصة (OS)

كان حتميا على التيار الوطني الثوري أن يتجاوز مرحلـــة الاضـــطرابات الشعبية وأن يمر إلى الثورة المسلحة. كان ذلك حلما لامس أغلب قـــادة نجـــم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري: تشكيل مجموعات مسلحة. تم التناقش حول العديد من المشاريع، خاصة عشية رسو الحلفاء بشمال إفريقيـــا. نمـــاذج المقاومة الإيرلندية، وخلال الحرب العالمية نماذج مقاومات الـــدول الأوروبيـــة المحتلة من طرف الألمان، كانت تحث الجزائريين على تقليدها. خـــلال مـــؤتمر فيفري 1947، تقرر بإجماع من قيادة حركة انتصـــار الحريـــات الديمقراطيـــة – حزب الشعب الجزائري، مبدأ تأسيس منظمة خاصة، قوات للمواجهة خاصة

بحزب الشعب الجزائري. كان من الضروري أن لا يحدث أبدا أي تداخل بين المنظمة الخاصة والمنظمة الشرعية، حركة انتصار الحريات الديمقراطية. كان عليها أن تعالج بنفسها مشاكلها، حتى المالية منها، وأن توجد الأسلحة اللازمة.

استغرق الأمر حوالي ستة أشهر من أجل هيكلة المنظمة الخاصة، وكان محمد بلوزداد أول مسؤول لها. تأسست هيئة أركان حول محمد بلوزداد، قائد الفريق، بلحاج الجيلالي، ملقن-مفتش، ومسؤولي المقاطعات، رجيمي الجيلالي (الجزائر ومتيجة)، آيت أحمد (القبائل)، بوضياف (منطقة قسنطينة)، بن بلة (منطقة وهران). الربط بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري كان مؤمنا من طرف لحول حسين. تولت قسمات متخصصة: واحدة خاصة بحرفيي صناعة الأسلحة (قنابل يدوية متفجرة، إشعال الحرائق، الهجمات)، قسمة المواصلات، خاصة بالارتباطات، قسمة الدعم، كانت تعمل على إيجاد ملاجئ لنشطاء العمل السري وللثوار. تم تعديل قيادة المنظمة الخاصة في مرات عديدة؛ في بداية 1948 تم تعويض بلوزداد، بسبب مرضه، بآيت أحمد، الذي وتبعا للأزمة البربرية، ترك مكانه لأحمد بن بلة.

أوليت عناية خاصة لتجنيد المناضلين في المنظمة الخاصة. استدعيت العناصر المجربة بالحزب، وإضافة إلى مواصفات المناضل، الإيمان، وروح التضحية، والتفاني، كان يشترط قدرات جسدية وانضباط صارم، والالتزام بالسر الذي تتطلبه المنظمة. جرى اختيار أعضاء المنظمة الخاصة من بين المناضلين غير المعروفين لدى العامة، وممن تجهلهم الشرطة. كان يتعين عليهم حال قبولهم في المنظمة الخاصة، إيقاف أي نشاط سياسي عام. تم تنظيم مناضلي المنظمة الخاصة في مناطق، خمسة بمقاطعة العاصمة، ثلاثة بالمقاطعة القسطينية وواحدة بوهران. في القاعدة، كانت توجد أنصاف مجموعات، تتكون من ثلاثة أفراد، من بينهم قائد، ومجموعات تتكون من ثلاثة أنصاف مجموعات. في المدينة، كان من الممكن لقسمة المنظمة الخاصة أن تضم مجموعة واحدة أو العديد منها. اِلتُزِم بنظام الفصل بين المجموعات بشكل صارم.

نجحت المنظمة الخاصة في هيكلة عدد يتراوح ما بين 1000 و 1500 مناضل. كان تكوينهم مزدوجا؛ على الجانب السياسي، تم التركيز على روح التضحية، السلوك إزاء الشرطة، تقنيات تأطير الجماهير الشعبية. على الجانب العسكري، تم التركيز على التكوين النظري (فن حرب العصابات، التعرف على الأسلحة، دراسة كتيبات عسكرية)، وتدريبات تطبيقية (استعمال الأسلحة ومناورات ميدانية). خلال أقل من سنة واحدة، تلقى مناضلون من المنظمة الخاصة تكوينا سياسيا وعسكريا متينا؛ ثوريون منضبطون مقتنعون كانوا جاهزين للعمل. تم الحفاظ على السرية إلى غاية نهاية سنة 1950. لا الإدارة، ولا جماهير المناضلين كانوا على علم بوجود المنظمة الخاصة.

تولى مناضلو المنظمة الخاصة تنفيذ عدد من المهام. كانوا يقومون بالسهر على سير الانتخابات، بوهران تلقوا الأمر بحرق صناديق الاقتراع في حالة التزوير من طرف الإدارة، واجهوا *بالدشمية* قوات حفظ الأمن التي كانت تسعى لإحداث اضطرابات في سير العمليات الانتخابية. من أجل الحصول على المال، قررت المنظمة الخاصة مهاجمة بريد وهران. تقررت العملية من طرف بن بلة وهيئة أركان المنظمة الخاصة، بالتوافق مع لحول حسين وسيد علي عبد الحميد من قيادة الحزب. نجحت في الحصول على 3.150.000 فرنك. الشرطة التي اعتقدت للوهلة الأولى أن الأمر يتعلق بمجرمي الحق العام، لم تعرف طابعها السياسي سوى بعد إيقاف *فلوح مسكين*. رغم تعرض المناضلين الذين تم إيقافهم للتعذيب لمدة 18 يوما، فإنهم لم يكشفوا شيئا عن المنظمة الخاصة. في أكتوبر 1949، حاولت المنظمة تدمير المعلم الذي دشنه *نوجالن* (الحاكم العام للجزائر) *بكاشرو*، لذاكرة الأمير عبد القادر، بسبب عدم قبول الوطنيين بأن يقوم *نوجالن*، رمز التزوير الانتخابي، والمسؤول عن القمع، بخبث، بتغطية السياسة الاستعمارية عن طريق التظاهر بتكريم ذكرى الأمير.

كانت الشرطة تتعقب آثار المنظمة الخاصة منذ قضية *كاشرو*، ولكنها كانت تجهل تنظيمها. وقع حادث في مارس 1950؛ مناضل مشتبه في كونه على صلة بالشرطة، بعد إيقافه من كومندو من المنظمة الخاصة نجح في الإفلات منه وفي إعلام الشرطة. جرت العديد من الاعتقالات؛ تحقيقات عنيفة، أدت إلى إيقاف العديد من المناضلين وإلى اكتشاف أسلحة في العديد من مدن الشمال القسنطيني. أعطت قيادة الحزب الأمر إلى المناضلين الذين تم إيقافهم بإنكار انخراطهم في المنظمة الخاصة بغية انتشار طرح المؤامرة الاستعمارية بين الرأي العام، وتحميل الإدارة الفرنسية مسؤولية كل ما يحدث، وقيادة حملة ضد التعذيب، والاعتقالات التعسفية وضد القمع بشكل عام. المناضلين الذين أقروا تحت التعذيب تراجعوا عن اعترافاتهم. وجدت القيادة سبيلا للحفاظ على الحزب القانوني؛ عرفت الفكرة البارعة حول وجود مؤامرة رواجا، وتم إعادة طرحها من طرف العديد من الصحف والشخصيات التقدمية، من بينها الجزائر-ريبوبليكان، الجنرال *توبرت*، اللجنة الجزائرية لاتحاد المسيحيين التقدميين، فرحات عباس...

كان القمع وحشيا، قرابة 400 مناضل من أصل 3000 تم إيقافهم، من بينهم العديد من القيادات. بن بلة، بلحاج جيلالي، رجيمي ... أصدرت محكمة الجنايات وهران في جوان 1950 الأحكام التالية: الأشغال الشاقة المؤبدة على بن بلة، محمد خيضر، بوشعيب بلحاج، آيت أحمد، بوجمعة سويداني، عمار حداد، مسكين فلوح، بن عون؛ 10 سنوات سجن على بن زرقة؛ 8 سنوات على حمو بوتليليس؛ 20 سنة على رابح لورجيوي.

نجح قادة آخرون في الإفلات من الشرطة، ولكن تم الحكم على البعض منهم غيابيا. التحق بن طوبال بمعاقل المقاومة ابتداء من سنة 1950، فيما التحق آيت أحمد بالقاهرة، لجأ كل من بن بولعيد وبيطاط إلى العمل في خفاء بالأوراس. أُرسل بوضياف إلى فرنسا حيث كُلف بقيادة فدرالية فرنسا. انهمر

القمع على حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تم تفتيش مقراتها، وإيقاف العديد من المناضلين. تلقت الحركة القانونية ارتدادات الهجمة البوليسية على المنظمة الخاصة. في بعض المناطق، كونت الإدارة ميليشيات لمطاردة الوطنيين. امتلأت السجون بالمعتقلين الوطنيين حيث خاضوا معارك قاسية؛ سجناء أورلينسفيل (الشلف) خاضوا إضرابا لمدة 37 يوما. كان السجن بالنسبة للوطنيين مدرسة للتكوين وبالنسبة للشعب مركزا للمضحين.

فُككت المنظمة الخاصة. ما العمل؟ العديد من قادة المنظمة الخاصة، الذين لم يلق القبض عليهم أرادوا معاودة تأسيس التنظيم السري، وإعطائه مهمة التحضير للعمل المسلح في المناطق الجبلية: الأوراس، القبائل، الونشريس. ولكن القيادة ارتأت ضرورة العبور على فترة انقطاع مؤقتة، وأمرت بحل المنظمة الخاصة.

التزم أغلب قادة المنظمة الخاصة بهذا القرار، على الرغم من أن بعضهم أبقى طي الكتمان بعض مستودعات الأسلحة، وبعض عناصر الارتباط، وبعض المناضلين. اتخذت قيادة الحزب إجراءات لإيجاد ملاجئ للناجين من المنظمة الخاصة، من المبحوث عنهم من الشرطة، وكذا من أجل تكليفهم بمهام جديدة. مناضلو المنظمة الخاصة، المحبطون من فشلهم، ومن حل تنظيمهم، احتفظوا بالأمل الخفي في معاودة نشاطاتهم. الإيمان الثوري، الحماس النضالي، الأمل في انطلاق العمل المسلح يوما ما كان الرابط المشترك بين كافة قدماء المنظمة الخاصة. بقي النفس الثوري حيا. بالمهجر أو السجون أو في مراكزهم الجديدة، كان أعضاء المنظمة الخاصة، يمثلون طليعة العناصر الفاعلة، الثوريون الذين خابت آمالهم، ولكن المتمرسين وذوو الخبرة والعازمين على استئناف المعركة.

6 - نشاطات حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية

أصدر حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدة صحف، البعض منها كان يبدو مستقلا، ولكنها في الحقيقة كانت تخضع لإدارة الحزب، كانت تقودها شخصيات متعاطفة، أو مناضلين، مثل *المغرب العربي* التي أُصدرت في جوان 1947، *المنار* في 1951؛ في حين كانت صحف أخرى عبارة عن منشورات سرية، *الأمة الجزائرية*، لسان الحال السري لتيار التحرير الوطني (جوان 1946)، التي تم تعزيزها بمنشور باللغة العربية *صوت الأحرار*. ترسخت صحيفة *الجزائر الحرة* منذ ظهورها كصحيفة نضال وكسلاح فعال. ولذا تمت متابعتها من طرف الإدارة، ومصادرة أغلب أعدادها. خلال سنتين من 1949 إلى 1951 لم تتمكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من إصدار سوى 29 عددا، 28 منها صُودرت من قبل الشرطة. لم يكن باستطاعة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التعبير عن آرائها ضمن الإطار القانوني الاستعماري. ضاعفت من نشراتها ومطوياتها الداخلية. اللقاءات والاجتماعات، التي كانت تعقد بشكل أساسي بمناسبة الانتخابات، كانت تمكن مرشحي ومنتخبي الحزب من الاحتكاك مباشرة بالجماهير. روجت دعاية الحزب بكتمان شديد في جميع الأماكن التي تلتقي فيها مجموعات من الجزائريين: مقرات الجمعيات الرياضية، الحركات الشبابية، الجمعيات الثقافية، المقاهي المغاربية، الحفلات العائلية... انتشر حضور الحزب على كافة المستويات.

كان الحزب حاضرا أيضا خارج الجزائر. على مستوى العلاقات المغاربية البينية، كان حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية الوحيد الذي يمثل الجزائر، سواء في الاتفاق الموقع مع الحزبين الاثنين، الدستور التونسي والاستقلال المغربي عام 1946، أو في القاهرة بلجنة التحرير العربي التي تأسست سنة 1948 من طرف الأحزاب الوطنية المغاربية الثلاث، على البرنامج التالي:

أ) كان المغرب بالإسلام، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في المستقبل.

ب) المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم العربي وتعاونه داخل الجامعة العربية على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى هو أمر طبيعي وحتمي.

ج) الاستقلال المأمول هو الاستقلال الكامل للبلدان الثلاثة: تونس، الجزائر، مراكش (المغرب).

د) لا يوجد هدف آخر ينبغي الوصول إليه قبل الاستقلال.

هـ) لا مفاوضات جزئية مع المستعمر ضمن إطار النظام الحالي.

و) لا مفاوضات إلا بعد إعلان الاستقلال.

ك) يمكن للأحزاب المنخرطة في لجنة تحرير المغرب العربي أن تباشر مباحثات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية شريطة أن تكون اللجنة على علم بتطور المباحثات أثناء جريانها.

ي) حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير بقية البلدان.

أسمع حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية صوته في كبرى المؤتمرات الدولية؛ في جويلية 1948، بمؤتمر معاداة الإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا حيث تم التصويت على مذكرة تؤيد مجلس تأسيسي جزائري سيد، وهي التي تم إعادة طرحها في أكتوبر 1948 و في فيفري 1949. رافعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن نفس البرنامج في مؤتمرات السلام والمهرجانات العالمية للشباب ببراغ 1947، وبودابست 1949، وببرلين سنة 1951 حيث مثلها الطلبة و الكشافة الإسلامية الجزائرية.

خاطبت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مناسبات عديدة منظمة الأمم المتحدة. في أكتوبر 1948، تم عرض لائحة تطالب بمجلس تأسيسي جزائري سيد للشعب الجزائري عن طريق أحد الوفود بمؤتمر الشعوب. سلم الحزب مباشرة للمنظمة الدولية برنامجه. في نوفمبر 1948، قدمت الأحزاب الوطنية المغاربية الثلاث، الدستور، الاستقلال، حركة انتصار الحريات

الديمقراطية، مذكرة للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ألحت فيها على حقيقة وجود الدول: المغربية، الجزائرية، التونسية، واقترحت كحل للأزمة المغاربية:

1- إلغاء نظام الاستعمار بشمال إفريقيا والاعتراف باستقلال المغرب، الجزائر، تونس.
2- انتخاب مجالس تأسيسية في كل واحدة من الدول الثلاث من أجل إعداد دستور ديمقراطي وتحديد ضمن إطار السيادة الوطنية المصالح الشرعية للأجانب المقيمين بشمال إفريقيا.

في ديسمبر 1948، وُجهت مذكرة جديدة إلى منظمة الأمم المتحدة. في نداء آخر مرسل أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 1948 من طرف مصالي، قدم زعيم الحزب الوطني الحصيلة السلبية لمائة وثمانية عشر سنة من الاحتلال، رافضا صيغة الاتحاد الفرنسي، ومدينا الحروب الاستعمارية بمدغشقر والهند الصينية وأندونيسيا، كما أدان مخطط مارشال الذي يساعد البلدان الأوروبية على سحق الشعوب المستعمَرة. بالتوازي مع رفضها للانحياز إلى أي طرف في الحرب الباردة التي تواجهت فيها البلدان الغربية مع بلدان الكتلة السوفييتية، أنكرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على أي كان الحق في التحدث باسم الشعب الجزائري، ونددت بإدماج الجزائر في معاهدة المحيط الأطلسي، بما أن الجزائريين لم يبدوا رأيهم.

7- عدم فعالية العمل القانوني

لم تمتلك حكومات الجمهورية الرابعة، وممثلو الإدارة الفرنسية، بعد النظر، للتفاوض مع ممثلي التيار الوطني الجزائري، بل أسوء من ذلك، قاموا بكل شيء، حتى استعمال وسائل تتناقض مع مبادئهم ومع قوانينهم، من أجل منع الوطنيين من التعبير عن آرائهم.

مثل الغش في الانتخابات من طرف الإدارة الفرنسية أولى المناورات التي تهدف إلى إفشال مساعي تطبيق الوضع الخاص للجزائر. بدل البحث عن الحوار مع الوطنيين، فضل الحاكم العام نوجالن ذي التوجه الاشتراكي محاربتهم. كان يتعين، بأي ثمن كان، الحيلولة دون انتخاب المرشحين الوطنيين، خاصة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذين يُرى فيهم انفصاليين غير قابلين للاسترجاع، بالجمعية العمومية الجزائرية. أعطى نوجالن تعليمات تؤكد تعليمات وزير الداخلية لإعاقة المحرضين عن القيام بأي نشاط، وذلك عن طريق إيقاف مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ليس بسبب جنح رأي، ولكن تحت حجج أخرى تتعلق بالحق العام : 'عنف، ضرب وإصابات، القدح، السكر العمومي، الفسق ...'.

أعطى نوجالن تعليمات بمضاعفة الترشيحات الرسمية، الخاصة بالرجال المدعوين 'المستقلين' الذين يفترض أنهم يمثلوا 'المسلمين، من مؤيدي التحرك ضمن إطار الاتحاد الفرنسي'، أو بعبارة أخرى بني وي وي المألوفين. أقر نوجالن بأنه قد أعطى تعليمات، ليتم التصويت في الدور الثاني للقياد والوجهاء (ممن يخدمون النظام الاستعماري). أصبح فن التزوير في الانتخابات نظاما مؤسساتيا، وأصبح اسم نوجالن مقترنا بتزوير الانتخابات. أعطى الرأي العام الأوروبي شرعية لعمليات الغش الانتخابي، لأنه كان يرى أن منتخبي حزب الشعب الجزائري لن يكونوا سوى قوة إعاقة للمناقشات، وعدائية لكل ما هو فرنسي. كانت جميع الوسائل متاحة لتزوير الانتخابات: خلق جو من الرعب أثناء الحملة الانتخابية: (المداهمات، التفتيش، توقيف المناضلين الوطنيين)، عدم توزيع كافة البطاقات الانتخابية في المناطق المعروفة بأنها معاقل لحزب الشعب الجزائري، مكاتب الانتخاب المؤسسة بطريقة تعسفية، منع مندوبي المرشحين الوطنيين من مراقبة سير عمليات الاقتراع، صناديق انتخاب مملوءة مسبقا بأوراق مرشحي الإدارة، تدخل الشرطة، الدرك، والحرس المتنقل والجيش بغية الضغط على الناخبين. في بعض المقاطعات، كالدشمية مثلا،

كان هناك قتلى وجرحى. أعلنت الإدارة عن تسعة منتخبين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية (4 منهم يقبعون في السجن) و 8 من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. في الحقيقة حصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على 57 مقعدا من أصل 60. ولكن بفضل نوجالن، وجدت الإدارة الوسائل اللازمة لتزوير نتائج تصويت الناخبين المسلمين. تم استعمال نفس طرق التزوير في استشارات انتخابية لاحقة، الانتخابات الجزئية لسنة 1950، الانتخابات العامة سنة 1951 ... مرشحي المعارضة، متشددين أو معتدلين، تم استبعادهم. عن طريق الترهيب والتزوير، أوصلت الإدارة خمسة عشر نائبا يمثلون الهيئة الناخبة الثانية المسلمة. أمام الانتخابات المنظمة من طرف الإدارة، أصبح السلوك الوحيد الذي يمكن القيام به هو المقاطعة.

ظهر فشل الحياة السياسية القانونية بشكل جلي في كافة المجالس المنتخبة. بالجمعية العمومية الجزائرية تم تجاهل الأقلية الوطنية، و لم تتح لها أية فرصة للقيام بعمل بناء. لم يبق أمام المنتخبين الوطنيين سوى إثارة الاضطرابات، والقيام بتصريحات مبادئ، واحتجاجات شديدة اللهجة ضد النظام الاستعماري، وكذا إدانة مظالم الإدارة. أصبح المجلس الجزائري غرفة لتسجيل رغبة الكولون المدعومين بالمندوبين المسلمين المعينين من طرف الإدارة. ساد نفس الجو في المجالس المحلية، وخاصة في المجالس البلدية حيث كان الوطنيون يمثلون في العديد من المدن السكان المسلمين. ففي حين كان المنتخبون المسلمون يرغبون في الاهتمام بجدية بمشاكل المجالس البلدية، كان المنتخبون الأوروبيون يمنعونهم من ذلك، حيث الأغلبية الأوروبية تفرض منطقها. لم توجد أية إمكانية لإيجاد سياسة توافق بين ممثلي الطائفتين. كانت الهوة حقيقية. لم يكن ممثلو الأوروبيين المتمسكين بالجزائر الفرنسية والسيادة الفرنسية، المدعومين من الإدارة الفرنسية بالجزائر، وفي الواقع من الحكومات الفرنسية التي تعاقبت، يقبلون بالتحاور مع هؤلاء الذين اختاروا السيادة الجزائرية. تأكد هؤلاء الأخيرين مرة أخرى أن الصراع سيتجاوز الإطار السياسي وسيستوجب الكفاح المسلح.

8- فشل سياسة الاتحاد

فرضت سياسة القمع وتزوير الانتخابات من طـرف الإدارة ضـرورة التوحد. وجدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية نفسها مرغمة على القبول باتحاد ينطوي على تراجع عن برنامجها. في 5 أوت 1951، جـرى اجتمـاع بسينما 'دنيازاد'، بمشاركة ممثلين عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري وبعض الشخصيات. تم تأسيس 'الجبهة الجزائرية للدفاع عـن الحريـة واحترامهـا'. أدان مؤسسو هذه الجبهة طرق التزوير الانتخابي، وكذا الأساليب المنتهجة إزاء الوطنيين الجزائريين وقرروا مباشرة العمل:

1- من أجل إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة 17 جوان 1951، الـتي أدت في الحقيقة إلى تعيين الإدارة لرجال لم يفوضهم الشعب الجزائري ويرفض منحهم الحق في التحدث باسمه.
2- من أجل احترام حرية التصويت لدى الهيئة الناخبة الثانية.
3- من أجل احترام الحريات الأساسية: حرية المعتقد، الرأي، الصـحافة والاجتماع.
4- ضد القمع في جميع أشكاله؛ من أجل إطـلاق سـراح المسـجونين السياسيين؛ ضد إجراءات الابتزاز المتخذة ضد مصالي الحاج.
5- من أجل وضع حد لتدخل الإدارة في قضايا الشعائر الدينية.

كانت هذه الجبهة تجمع على قدم المساواة الأحزاب السياسـية الـثلاث حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وجمعية العلماء. منذ البداية كان برنامجها محدودا، وأهداف كل حزب بها متباينة: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، المتمسـك ببرنامجـه الفدرالي، دون نسيان تجربته في إطار 'أحباب البيان والحرية'، بقي محافظا علـى قدر كبير من الحذر؛ كانت جمعية العلماء مرتبطة جدا بالاتحاد الديمقراطي للبيان

الجزائري؛ فيما كان الحزب الشيوعي الجزائري يسعى جاهدا ليجد لنفسه مكانا ضمن الاتحاد الوطني، بالتوازي مع التزامه بمواقف وإستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي. كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ترغب في الخروج من عزلتها، ولكن لم تتخلى عن هدفها، الاستقلال التام. صرح مصالي بهذا الخصوص: 'إن الأهداف المشتركة التي توافقت حولها مختلف الأحزاب لا تشكل سوى برنامجا لأدنى حد من العمل. إن الاتحاد المشكل في الجبهة هو اتحاد محدود. هذا الاتحاد لكي يكون مثمرا، ويستجلب الانخراط الشامل للجماهير، وينمي الطاقات الخلاقة، يتعين أن يتطور ليشمل أهدافا أكثر اتساعا. يتعين على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها أن توسع برنامجها ليشمل الاستقلال والسيادة الوطنية لبلادنا'.

تجلت هذه الجبهة في بعض المناطق، ولكنها لم تحصل على النجاح المأمول. في أكتوبر 1951، بانتخابات المقاطعات، حدث الانشقاق الأول. قدم الحزب الشيوعي مرشحين، في حين كانت كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء تنادي بالمقاطعة. تقلصت الجبهة لتهتم فقط ببعض المشاكل المحددة بشكل دقيق: مكافحة القمع، مساعدة المعتقلين، الدفاع عن حرية الصحافة... كان الأمر بعيدا عن الاتحاد المأمول من طرف حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية حول مسألة التحرير الوطني.

لم تعد الجبهة تستجيب لتطلعات الجماهير، ووصلت إلى حالة الانسداد. محتوى البرنامج السياسي المحدود، ونقص التلاحم في العمل، يوضحان أسباب إخفاقها. عام 1952، حاولت حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكذا الحزب الشيوعي الجزائري إحيائها، جرى الحديث عن اجتماعات جديدة، ومساعي تبذل لدى منظمة الأمم المتحدة... في أفريل 1952، شبان حركة انتصار الحريات الديمقراطية (الكشافة الإسلامية الجزائرية والطلاب) شكلوا رفقة شباب الحزب الشيوعي الجزائري جبهة للشبيبة الجزائرية. ومع ذلك فلا شيء أمكن من إعادة إحياء الجبهة الجزائرية.

حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية حاول إيجاد صيغة أخرى للاتحاد. في فيفري 1953، ، باشرت *المنار*، جريدته شبه الرسمية، نشر نتائج استطلاع موسع حول إمكانيات اتحاد الأحزاب الوطنية الجزائرية. أغلبية الشخصيات المستجوبة، كانت تنتمي إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء؛ أوصت تلك الشخصيات بتشكيل جبهة لمناهضة الاستعمار، عقد مؤتمر وطني، تأسيس حزب واحد للتحرير الوطني للجزائر... تم التشديد على ضرورة توحد حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. في نهاية سنة 1953، أحرزت فكرة المؤتمر الوطني تقدما. في صحيفة *الجزائر الحرة* (المفرنسة) بتاريخ 08 جانفي 1954، عرض كيوان أهداف المؤتمر الوطني، الذي تنادي به حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 'مفتوح أمام الأحزاب، التنظيمات الاجتماعية والثقافية وكافة أصحاب العزائم الصادقة؛ يقترح المؤتمر وضع برنامج واضح'، 'يكون حقيقة متينة دائمة وفعالة'.

لم يتم اعتماد فكرة المؤتمر الوطني من طرف باقي الأحزاب. الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يوافق على مبدأ الاتحاد، لم يرد أن يُجبر على الموافقة على النقاط التي لا يقرها، وذكر بأنه لا يمكنه أن يبقى على الحياد إزاء الكتلتين، السوفييتية والغربية. جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ردا باقتراح بديل لمؤتمر وطني، اجتماعات مؤتمرات متنوعة (مؤتمر العمل، مؤتمر أدبي، مؤتمر الحركة النسوية). كانا يخشيان من الأرضية: 'التحرير الوطني، استقلال الجزائر'، التي لطالما تبنتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

في أفريل 1954، بالقاهرة، حققت حركة انتصار الحريات الديمقراطية رفقة أحزاب تونس والمغرب، وحدة الأحزاب الوطنية المغاربية، تحت يافطة الجامعة العربية وضمن لجنة تحرير المغرب العربي. اعتبر الشيوعيون أن الأمر يتعلق باتفاق في القمة بين زعماء وطنيين معزولين عن الجماهير، ولن تكون له أية نتائج.

الفصل السادس

من أزمة الحزب الوطني
إلى
اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954

1- تاريخ الأزمة

كانت الأزمة بين مصالي واللجنة المركزية مستترة على الأقل منذ سنة 1950. في الواقع، في مارس من سنة 1950، رفضت اللجنة المركزية صيغة الرئاسة مدى الحياة ومنح حق الفيتو لمصالي. في سبتمبر 1950، تبعا لسوء تفاهم يتعلق بالموارد المالية الموضوعة تحت تصرف الرئيس مصالي، انفجر الحادث الأول بين هذا الأخير ولحول. خلال اجتماع للجنة المركزية، انتقد مصالي بحدة لحول الذي قدم استقالته من منصب الأمين العام، الاستقالة التي قدمها مرة ثانية في مارس 1951. شهران بعد ذلك، جاءت مغادرة مصطفاي شوقي وشنتوف وعمراني. جرى بين الأول و مصالي جدال حول مشروع إعلان مشترك بخصوص الوحدة المقترحة من طرف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. في فيفري 1952، خلاف حول قطع جولة في بلدان المشرق، تبعا لرغبة مصالي في أداء مناسك الحج بمكة المكرمة. دعته قيادة الحزب لانتهاز الفرصة للقيام بجولة دعاية في بلدان المجموعة العربية-الآسيوية وفي دول أمريكا الجنوبية. غادر مصالي نحو مكة المكرمة، ومنها نحو مصر. وبناء على نصائح من بعض الشخصيات من الجامعة العربية، قطع جولته ليتوجه نحو باريس بغية متابعة أشغال منظمة الأمم المتحدة. لم تقبل القيادة هذه العودة. عاد مصالي إلى بوزريعة في 11 فيفري 1952. ثم نشب خلاف جديد حول جولة مصالي في الجزائر. كان هذا الأخير يرغب في الاتصال بالجماهير، في حين كانت اللجنة المركزية تخشى الاستفزازات. انتقل مصالي إلى المنطقة القسنطينية حيث وجد استقبالا حافلا في انتظاره، في كل من الخروب، سوق أهراس، ووادي زناتي، مما حذا بالإدارة الفرنسية إلى دحره من منطقة قسنطينة. نفس الاستقبال ونفس حماس الجماهير، وخاصة الشباب بجميع الجزائر، خاصة قصر البخاري، الشلالة، البليدة، ومليانة. في هاتين المدينتين الأخيرتين، قامت الشرطة بضرب الحشود بالهراوات، ووقعت العديد من الإصابات. ولكن كانت مدينة الشلف، أورليونس فيل، هي التي عرفت الأحداث الأكثر خطورة. كان هناك

الآلاف من الأشخاص المتجمهرين على جنبات الطريق لمسافة تفوق مئات الأمتار، ينتظرون زعيم حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية. تدخلت قوات الجيش و الشرطة بغية سد الطريق، تم توجيه طلقات نارية، قُتل جزائريَيْن ووقع عدة مصابين وجرت العديد من الاعتقالات. تم تبليغ مصالي بمقرر الحاكم العام الذي يُوسع على كافة مناطق الجزائر المنع من الإقامة الذي يقع تحت طائلته. اقتيد مصالي بطائرة إلى المطار الصغير ببوفاريك ومن هناك تم نقله على متن طائرة عسكرية إلى فرنسا. ومع ذلك فقد نظمت اللجنة المركزية، التي لم تكن توافق على هذه التظاهرات الكبرى، حملة من الاحتجاجات، 'يوم كبير للاحتجاج على إبعاد مصالي'، وأطلقت أمرا بشن إضراب في 23 ماي 1952.

كانت اللجنة المركزية ترغب في عقد مؤتمر الحزب. أجل مصالي في مرات عديدة التواريخ المقترحة. وأخيرا جرى المؤتمر في أفريل 1953، قُرِئَ تقرير مصالي من طرف مندوبه مولاي مرباح. أسمعت المنظمة الخاصة صوتها بواسطة بن عبد المالك. قدم مصالي العديد من الانتقادات : مؤتمر محضر مسبقا، لم يشارك في تحضيره، لجنة مركزية يفترض أنها في خدمة الرئاسة... تحدث بن عبد المالك عن مصير المنظمة الخاصة ومستقبلها. خلال هذا المؤتمر، اِنتُخب مصالي بالإجماع رئيسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضوا في لجنة الخمسة، المكلفة بتعيين، عن طريق الاختيار التكميلي، أعضاء اللجنة المركزية الجديدة. برزت الصعوبات عندما وصل الأمر إلى تعيين أعضاء القيادة وتحديد صلاحيات رئيس الحزب. في 04 و 05 جويلية 1953، بن خدة، المنتخب أمينا عاما، عين طبقا للقانون الأساسي القيادة الجديدة.

مزغنة ومولاي مرباح، القريبين جدا من مصالي، تم استبعادهما. كان مصالي مستاء جدا لما حدث. تنقل بن خدة إلى نيور (عاصمة مقاطعة دو سيفر – فرنسا)، وأعلم رئيس الحزب بمجريات الأمور، وتناقش معه حول التقارير التي كان يتعين عرضها على اللجنة المركزية: الأهداف العامة، الوحدة الوطنية، سياسة المنتخبين،

المسائل النقابية، القضايا الخارجية، وضعية الأعضاء الموظفين ... ورغم العديد من التنقلات بين الجزائر العاصمة ونيور، لم يتم تبديد الخلاف. أرسل مصالي في سبتمبر 1953، مذكرة للجنة المركزية، انتقد فيها 'السياسة الإصلاحية للقيادة'، معلنا بأنه يسحب ثقته من الأمين العام، ويطالب بالصلاحيات الكاملة لتسوية الوضعية. رفضت اللجنة المركزية طلب مصالي، وأبقت ثقتها في القيادة وفي أمينها العام. ميالة إلى التوافق، أرسلت اللجنة المركزية في أكتوبر 1953 وفدا يتكون من أربعة أعضاء إلى نيور بغية شرح أسباب رفض الطلب الذي قُدم لها. لم يتمكن الوفد من التوصل إلى أية نتيجة. أرسل مصالي مجددا في الفاتح جانفي من عام 1954 رسالة جديدة، معلنا فيها بأنه يسحب ثقته من كافة أعضاء القيادة، ومجددا طلبه في الحصول على التفويض المطلق ومهددا بإيصال الخلاف إلى القاعدة. أصرت اللجنة المركزية على قرارها الأول، ودعت مصالي، إذا ما قدر أن ذلك ضروري، إلى أن يعرض المشكل أمام مؤتمر عام استثنائي. رفض مصالي استقبال وفد اللجنة المركزية. كانت تلك هي القطيعة. إلى غاية تلك الفترة جرت الأزمة على مستوى القمة. لم تكن القاعدة على علم بها.

2- خروج الأزمة إلى العلن

وبمناسبة مؤتمر فدرالية فرنسا، في 26 و 27 ديسمبر 1953، أُطلع المناضلون على الخلاف الموجود بين مصالي واللجنة المركزية. أرسل مصالي إلى المؤتمر رسالة قُرئت من طرف فيلالي عبد الله، عرض فيها مآخذه على القيادة. قام فيلالي عبد الله بجولة كبيرة في فرنسا، وفي منطقة العاصمة ووهران من أجل أن يطلب من المناضلين عدم الاعتراف بسلطة هيئات القيادة. استقبل مصالي العديد من المناضلين، الذين دعاهم أيضا إلى إدانة القيادة المركزية، وإلى تجميد الأموال وإلى الاستلهام من الرسالة التي وجهها إلى مؤتمر الفدرالية. كلف مصالي *لجنة للإنقاذ العام* باستدراك الوضعية. حينها وجدت اللجنة المركزية نفسها مجبرة على إطلاع التنظيم الفدرالي وموافاته بوجهة نظرها.

أقنعت حجج مصالي، خاصة فيما يتعلق بتحليل الانسداد السياسي، إصلاح الحزب، المقصود به ضمنيا اللجوء إلى المسار الثوري، أغلبية المناضلين وخلال شهرين كانت فدرالية فرنسا إلى جانبه.

عزمت القيادة حينها على جمع أعضاء اللجنة المركزية في جلسة استثنائية (27 فيفري 1954). اِحتج مزغنة ومولاي على قانونية هذا الاجتماع، ورفضا المشاركة فيه. قررت اللجنة المركزية إطلاع كافة المناضلين رسميا على النزاع وعقد مؤتمر استثنائي.

أرسل مصالي للمناضلين، في 11 مارس 1954، ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري، رسالة طالبا منهم بصفته رئيسا للحزب والمسؤول الأول عن الحركة الوطنية الجزائرية، أن يتجندوا إلى جانب *لجنة الإنقاذ العام* ضد اللجنة المركزية.

تفاعلت قواعد الحزب مع انتقادات مصالي أكثر من تحاليل اللجنة المركزية. قطع قسم كبير من القسمات علاقاته بالقيادة. وجدت اللجنة المركزية نفسها عاجزة، وكانت تنتظر قرار مصالي بخصوص عقد المؤتمر الاستثنائي. خلال اجتماع 27 و 28 مارس 1954، استقال الأمين العام ومعه كافة أعضاء القيادة والأمانة الفدرالية. حددت اللجنة المركزية تاريخ 15 جويلية 1954 كموعد أقصى لعقد المؤتمر، وفوضت إلى مصالي تحديد كيفيات الاستدعاء، مع شرط وحيد يتعلق باحترام مبدأ القانون الأساسي بخصوص المشاركة الإجبارية لأعضاء اللجنة المركزية وتمثيل ديمقراطي لكافة المناضلين. سلمت اللجنة المركزية للرئيس، ابتداء من الفاتح أفريل 1954، مسؤولية القيادة في إطار قرارات المؤتمر الثاني. ومع ذلك فقد احتفظت بالمسؤولية الكاملة فيما يخص التسيير المالي، مؤكدة أنها أعلى هيئة في الحزب ورخصت لمن يرغب من أعضائها، بالتوقف عن ممارسة وظائفه داخل اللجنة المركزية. بدا أن مصالي قد انتصر. عين وفدا مؤقتا لتعويض القيادة.

ومع ذلك فإن النزاع لم يعرف نهايته. اندلعت شجارات بين المناضلين. اتخذ مصالي العديد من القرارات التي تؤثر أكثر فأكثر في المناضلين وتجاهل لوائح المؤتمر الثاني، وخاصة قضية المؤتمر الوطني. قررت اللجنة المركزية أن تتحرك إزاء ذلـــك. اجتمعت في 21 و 23 ماي 1954، وعينت لجنة مكلفة بشرح وجهات نظر اللجنة المركزية وتجلية الوضعية أمام المناضلين، إلى غاية عقد المؤتمر.

نظم كلا التوجهين جلستيهما العامة: انعقد المؤتمر الـــوطني للمركـــزيين بالجزائر العاصمة (10 جويلية 1954)، ومؤتمر المصاليين بهورنو، بلجيكا. أقصى كل طرف الآخر، وزعم أنه يمثل الشرعية واستمرارية الحزب. أحـــبط هـــذا الانشقاق المناضلين وتفشى الذهول بينهم. هذا النزاع الذي طغى طوال صيف وخريف 1954 على الساحة السياسية واستحوذ علـــى اهتمـــام المناضـــلين، كان في الحقيقية يحتل المرتبة الثانية من اهتمامات قدماء المنظمة الخاصة، الـــذين ستسمح لهم الأزمة السياسية بشغل الساحة السياســـية الحقيقيـــة، ومضـــاعفة المبادرات والتحضير لإطلاق الكفاح الثوري.

3- نشاطات المتصلبين

كان الظاهر السياسي لحزب الطليعة حزب الشعب الجزائري – حركـــة انتصار الحريات الديمقراطية، القمع، عدم فعالية عمل المنتخبين أمام معارضـــة الأوساط الكولونيالية، العواقب الوخيمة للانشقاق بين المركزيين – المصاليين. ولكن السياسة الحقيقية كانت تجري خلف الكواليس مع قدماء المنظمة الخاصة. كان مصير الجزائر يتقرر خارج الهيئات الرسمية، مع الأعضاء الناجين من المنظمة الخاصة، ممن كان يُطلق عليهم في الحزب *المتصلبين*.

حاول الناجين من المنظمة الخاصة الإبقاء على التواصل بينهم. وُضـــعت أسلحة على جنب، واستُبقيت بعض المصالح، المصلحة التي كانت تعد وثـــائق الهوية و مصلحة علب البريد. بعض المناضلين، غير المعروفين، ضباط ارتبـــاط

وإطارات من الأوراس ممن لم تصل إليهم حملة القمع، لم يلتحقوا بالحزب وبقوا في الاحتياط. أغلبية إطارات المنظمة الخاصة تم تعيينهم كأعضاء موظفين في الحزب؛ كانت تلك هي حالة بوصوف، بن عبد المالك، ديدوش وبوضياف. كان ناجو المنظمة الخاصة يسببون مشاكل كبيرة للحزب: الإيواء وخاصة الأمن. من جانبهم، العديد من قدماء المنظمة الخاصة كانوا يتململون فاقدين صبرهم من أجل إعادة إحياء المنظمة الخاصة والانطلاق في العمل. تناقش بوضياف وديدوش حول اقتراح من الأمير عبد الكريم الخطابي الذي كان يرغب في إطلاق عمل مسلح على المستوى المغاربي. كان يُنتظر عودة مبعوثي الأمير عبد الكريم. لم تعرف تلك القضية أية متابعة، فسعى بوضياف وديدوش لتجميع عناصر المنظمة الخاصة؛ تمكنا من الاتصال ببن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، بيطاط، بوصوف، بن عبد المالك، مشاتي. حتى أن لجنة تضم بوضياف وبن بولعيد نجحت في وضع قنابل داخل مستودع بباتنة، ولكنها انفجرت لسوء الحظ. التحق كل من ديدوش وغراس وحباشي ببوضياف، الذي عُين في قيادة فدرالية فرنسا لحزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية. بالجزائر، بقي كل من بن مهيدي، بيطاط، بوصوف، مشاتي، بن عبد المالك... أسمع هذا الأخير وجهة نظر المنظمة الخاصة في مؤتمر أفريل 1953.

بباريس، اتصل فيلالي باسم مصالي، ببوضياف وديدوش، اللذين كانا بفدرالية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. أدان رئيس الحزب السياسة الإصلاحية للقيادة. لم ينجحا في الحصول على إجابات واضحة بخصوص الثورة التي كان مصالي يريد أن يُطلقها، كان هذا الأخير يطلب منهم على الأخص أن يثقوا فيه. وعد بوضياف وديدوش بالبقاء في منصبيهما دون الانحياز لهذا الطرف أو ذاك، شريطة أن يبقى الخلاف على مستوى القمة. ولكن مصالي أطلع إطارات منطقة باريس، وبعد ذلك إطارات كافة مناطق فدرالية فرنسا على هذا الخلاف مع اللجنة المركزية، و نجح في إقناع الأغلبية.

بالجزائر، كان مسؤولون سابقون آخرون بالمنظمة الخاصة، زيغود، بن طوبال، بن عودة، مشاتي ورشيد ملال ميالين إلى مساندة وجهة نظر مصالي الذي بدا أكثر ثورية وأكثر تأييدا للكفاح المسلح. حينها قرر بوضياف أن يعود إلى الجزائر للاستعلام وضبط أصدقائه. بالجزائر العاصمة، اتصل ببن مهيدي وبيطاط ومصطفى بن بولعيد. التقى بدخلي محمد الذي كان عضوا باللجنة المركزية وقرروا جميعا محاولة فعل شيء من أجل إيقاف الأزمة. تنقل بوضياف بعدها إلى قسنطينة من أجل الالتقاء بمشاتي وملال وحمد محمد وبن بوعلي سعيد، وقرروا جميعا أن يتبنوا موقفا حياديا إزاء النزاع مصالي– اللجنة المركزية.

4- اللجنة الثورية للوحدة والعمل

جرى اجتماع بالجزائر العاصمة في 23 مارس 1954، بين من جهة قدماء المنظمة الخاصة؛ بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، بيطاط ومن جهة أخرى المركزيين دخلي محمد المسؤول العام للتنظيم، وعضو اللجنة المركزية وبوشوبة رمضان، مراقب التنظيم. تقرر تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

كانت اللجنة الثورية للوحدة و العمل تتكون من أربعة أعضاء، اثنين من قدماء المنظمة الخاصة واثنين من المركزيين (دخلي وبوشوبة)، وكان هدفها الأول الإبقاء على وحدة الحزب وإعطائه قيادة ثورية عازمة على الانتقال إلى مرحلة الفعل. دعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل المناضلين إلى عدم الدخول في خصومات القادة. أُصدرت نشرة داخلية، *الوطني* (le Patriote)، لترويج هذا الموقف المحايد. كان من الواجب تجاوز الأزمة بأي ثمن.

لم يرق تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل للمصاليين، الذين وصلوا إلى حد إرسال لجنة تأديبية ضد بوضياف وبيطاط، رد عليهما أصدقاؤهما بدورهم بمهاجمة مقر الحزب. بمشاركة المركزيين في تأسيس اللجنة الثورية

للوحدة والعمل، استفاد قدماء المنظمة الخاصة من الكثير من المزايا من دعم اللجنة المركزية هذا: إعانة مالية، وسائل مادية (مقرات، آلات استنساخ رونيو) وإمكانية الاتصال، بفضل الهياكل التنظيمية للحزب، بمناضلي القاعدة: وخاصة بإطارات سابقة بالمنظمة الخاصة، زيغود، بن طوبال، بن عودة، سويداني، بوشعيب... استفادت اللجنة المركزية بدورها من هذا التحالف مع العناصر *المتصلبة*، التي عززت موقفها أمام مصالي، حيث كانت تأمل في إقناعهم بوجهة نظرها: تحضير أحسن وفرصة ملائمة لاندلاع الكفاح المسلح.

لم يكن قد تم الاتصال بعد بالثوار المتحصنين بالجبال في منطقة القبائل من طرف اللجنة الثورية للوحدة و العمل. كان الحزب يضم في منطقة القبائل ما يقارب الألف مناضل. خلال الأزمة، أغلبية المناضلين، وخاصة الثوار انحازوا إلى صف مصالي، الذي كان يمثل بالنسبة لهم استمرارية الحزب والزعيم المصمم على الفعل. إلى غاية ماي 1954، كان تنظيم منطقة القبائل منحازا إلى صف مصالي. في نهاية هذا الشهر، التقى الزعيمان الرئيسيان للثوار المتحصنين، كريم بلقاسم و أوعمران ببوضياف بالجزائر العاصمة. كان اتصالا أوليا، ولكن زعيما الثوار بقيا منحازين إلى صف مصالي وحذرين إزاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل. شارك وفد من منطقة القبائل في المؤتمر المنظم من طرف المصاليين بهورنو. كانت المناقشات ستُستأنف بين قدماء المنظمة الخاصة و ثوار القبائل.

في جوان 1954، قرر بوضياف وديدوش استدعاء كافة قدماء الإطارات بالمنظمة الخاصة، من أجل دراسة تطور الوضعية، ونشاطات اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واتخاذ الإجراءات اللازمة بغية مباشرة العمل، طالما لم تنجح محاولة التوحيد بين التوجهين.

5 - اجتماع الاثنين والعشرين (22)

جرى الاجتماع التاريخي لـ 22 بالجزائر العاصمة، بحي صالومبي، في مترل المناضل لياس دريش. بالإضافة إلى منظمي الاجتماع، بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش وبيطاط، شارك فيه ممثلون عن منطقة العاصمة أو مناضلين لجؤوا إليها، بوعجاج زوبير، بلوزداد عثمان، مرزوقي محمد، دريش لياس، سويداني بوجمعة، بوشعيب بلحاج وحداد يوسف. وعن منطقة وهران بوصوف عبد الحفيظ وبن عبد المالك رمضان. وعن قسنطينة مشاتي محمد، حباشي عبد السلام، رشيد ملاح، وبن بوعلي سعيد. عن سوق أهراس باجي مختار، عن الشمال القسنطيني زيغود يوسف، بن طوبال عبد الله وبن عودة. جميعهم كانوا مناضلين في حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجميعهم كانوا أعضاء سابقين بمنظمته الخاصة.

أ) الاجتماع:

ترأس الاجتماع بن بولعيد، وتم عرض التقرير العام من طرف بوضياف، تناوب عليه بن مهيدي وديدوش. ذكر التقرير العام بتاريخ المنظمة الخاصة، عواقب القمع وحل التنظيم الخاص، والجهود المبذولة للإبقاء على الاتصال بين الإطارات السابقة، العلاقات مع الوفد الخارجي بالقاهرة والوضعية في تونس. تم أيضا عرض تاريخ اللجنة الثورية للوحدة والعمل وعلاقتها مع المركزيين. بن بولعيد الذي بقي وجدانيا مرتبطا بمصالي، عرض نتائج زيارته إلى زعيم الحزب. لم يتمكن بن بولعيد من مزاوجة وجهة نظر قدماء المنظمة الخاصة مع مصالي.

طُرح المشكل الرئيسي في خاتمة تقرير بوضياف 'نحن قدماء المنظمة الخاصة، يعود لنا اليوم التشاور واتخاذ قرار بخصوص المستقبل'. كان النقاش حاميا بين مؤيدي الإطلاق الفوري للثورة وبين من كانوا يقدرون أن الظروف غير مواتية. من بين الفريق الأول، يتعين ذكر أكثر المتحمسين، بوضياف، يؤيده بن بولعيد، كان يرى أن من الواجب توقع حرب طويلة وأن من الضروري المواصلة إلى النهاية. استشهد

ديدوش وسويداني بمثال الفيتنام. أكد بن مهيدي على ضرورة تأسيس وضعية جديدة تجبر كافة المناضلين على الاختيار بين الحرب التحريرية أو السجن. تحدث باجي مختار عن الحماسة التي يولدها الفعل. سويداني، الذي كان ربما هو الأكثر اتقادا، وبسبب رؤيته للنقاش يطول أكثر من اللازم، قام بتدخل مؤثر، والدموع تترقرق من عينيه، "نعم أو لا، هل نحن ثوريون؟" إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إذا ما كنا صادقين مع أنفسنا؟" نجح في حملهم على اتخاذ القرار. تقررت حرب التحرير.

أدانت المذكرة، التي صوت عليها الاثنان والعشرون، أزمة الحزب والقادة المسؤولين عنها. أكدت على ضرورة السيطرة على عواقب الأزمة، وإنقاذ الحزب، ومن ثم الحركة الثورية. إن السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة يكمن في الكفاح المسلح الذي يتعين تعبئة كافة المناضلين من أجله. وهكذا قرر الاثنان والعشرون إطلاق الثورة المسلحة من أجل تحرير الجزائر. كلفوا المسؤول الوطني الذي سيتم انتخابه بتشكيل قيادة تتولى تنفيذ القرارات المتخذة. جرى التصويت على تعيين المسؤول الوطني عن طريق اقتراع سري. وحده رئيس الاجتماع بن بولعيد عرف النتيجة وأعلنها للمنتخَب فحسب، بوضياف. عين هذا الأخير لجنة تتكون من خمسة أفراد: هو نفسه، بن بولعيد، ديدوش، بن مهيدي، بيطاط.

ب) تنفيذ قرارات الاثنين والعشرين:

كان على لجنة الخمسة إنجاز مهمة كبيرة. جرى اجتماعها الأول بالجزائر العاصمة. تم تبني نظام داخلي، وتحديد المهام وتوزيع المسؤوليات. كان يتعين إعادة جمع قدماء المنظمة الخاصة، وإدماجهم في الهياكل الجديدة، وتدريبهم عسكريا، وتكوين البعض منهم في تربصات تقنية لصنع القنابل. من جانبها، واصلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نشاطها؛ كان المركزيون يجهلون تماما اجتماع الاثنين والعشرين.

في 07 جويلية 1954، التقى بوضياف ببن بلة في سويسرا وأعلمه بقرارات الاثنين والعشرين. أعطى بن بلة موافقته على الفور ووعد بالحصول على انخراط الأعضاء الآخرين للوفد الخارجي ودعم جمهورية مصر.

دائما في سويسرا، التقى بوضياف الذي التحق به بن بولعيد و ديـــدوش وبن مهيدي، بكل من *لحول* و *أمحمد يزيد*. تم الاتفاق على النقاط التالية: حل اللجنة المركزية، مغادرة القادة نحو الخارج، وضع أموال الحزب تحت تصـــرف الكفاح المسلح. ولكن الأمر انطوى على سوء فهم، بالنسبة للمركزيين كانت تلك اقتراحات وليس قرارات. بالجزائر العاصمة لم تعرف القضية أية متابعـــة، وكانت سببا للقطيعة مع اللجنة المركزية. انسحب عضوا اللجنة المركزية دخلي وبوشوبة من اللجنة الثورية للوحدة والعمل. فضلا عن ذلك، لم يعـــد لهـــدف اللجنة الثورية للوحدة والعمل –الإبقاء على وحدة الحزب- أي معنى، أصبحت القطيعة بين التوجهين تامة. آخر عدد من النشرة الداخلية، *الـــوطني*، صـــدر في 05 جويلية 1954. عمليا توقفت اللجنة الثورية للوحدة والعمل عن النشاط. حلت مجموعة الاثنين والعشرين ولجنة الخمسة محلها.

تعززت لجنة الخمسة بدخول ممثل منطقة القبائل، كريم بلقاسم. لم تمثل منطقة القبائل في اجتماع الاثنين والعشرين، حيث كان ثوار القبائل لا يزالون أوفياء لمصالي.

من أجل إقناعهم بصواب دوافعهم – كانوا يؤيدون العمل المسلح علـــى الفور - طُلب من ممثلي الثوار طرح ثلاثة أسئلة على المصـــاليين والمركـــزيين، هل أنتم مع العمل الثوري؟ إذا كان الجواب نعم، ما هي المساعدة التي تنوون تقديمها؟ في حالة ما إذا انطلق عمل ثوري دونكم، ماذا سيكون موقفكم؟

لم يأخذ المصاليون على محمل الجد هؤلاء الذين كانوا يطرحون علـــيهم الأسئلة. صرح المركزيون أنهم مع العمل المسلح، ولكن ليس على الفور. حينها قرر ثوار منطقة القبائل الانضمام إلى مجموعة الاثنين والعشرين، قدمت إطاراتهم لمجموعة الخمسة، وأصبح كريم بلقاسم العضو السادس فيها.

حدث قصور في مجموعة الاثنين والعشرين. انسحب ممثلون عن قســـنطينة. في أوت 1954، جرى اجتماع في عاصمة الشرق الجزائري، شارك فيه بن طوبال وديدوش وغراس وشيحاني وبن حملة وأعضاء من لجنة قسنطينة، من بينهم حباشي

ومشاتي. كان غراس يرى أن قرار مجموعة الاثنين والعشرين بـإطلاق الكفـاح المسلح في غير محله. قدر أعضاء لجنة قسنطينة أن القرار المتخذ في العاصمة كـان عاطفيا، وأن من الضروري القيام باجتماع آخر. ذكر ديـدوش وبـن طوبـال أن القرار قد اتخِذ بالإجماع، وأن لا مجال للعودة عنـه وأن لا اجتمـاع جديـد سيجري وأن الثورة المسلحة ستنطلق. أوقف أعضاء لجنة قسنطينة نشاطهم.

شكلت الأسلحة هاجسا للجميع، اتصل بوضياف وديدوش بمسـؤولين مغاربة وتونسيين. وعد المغاربة بتقديم الأسلحة. طالب المصريون الذين أعلموا من قبل بن بلة، قبل اتخاذ قرار بالدعم، بدلائل ملموسة على الثـورة. كُلـف بن بلة بإيجاد أسلحة، وحُدد موعد لذلك في طرابلس. أُرسـل بـن بولعيـد إلى طرابلس بغية استلام شحنة الأسلحة التي وعد بها بن بلة. تنقل بوضـياف وبن مهيدي إلى الريف المغربي، الواقع تحت السيطرة الإسبانية، للحصول علـى الأسلحة التي وعد بها المغاربة. للأسف، عادت البعثتين خاليتي الوفاض. تعـين على الثورة المسلحة الاعتماد على أسلحتها الخاصة.

انكبت لجنة الستة على تحضير هذه الثورة. ونتيجة لأن الأعضـاء السـتة لم يكونوا معروفين كثيرا لدى العامة، اِلتُمِست زعامة سياسية. ولكن لم ينجح أحد في ذلك، فقد رفضت الشخصيات التي تم الاتصال بها تولي المسؤولية. ومع ذلـك تواصلت التحضيرات: تأسيس أوائل المفارز (كومندو)، تحضير الأرضية السياسية، *النداء* الذي سيوجه للشعب وللمناضلين، اختيار الشعارات، جبهة التحرير الوطني (FLN) للحزب السياسي، جيش التحرير الوطني (ALN) للتنظـيم العسـكري، تقسيم الجزائر إلى ولايات، استرجاع أسلحة المنظمة الخاصة المخبـأة في الأوراس والجزائر العاصمة وتحديد الإستراتيجية والخطوط العريضة للكفاح المسلح.

كان الجميع جاهزا، بقي فقط تحديد تاريخ الثورة. سيصبح الفاتح مـن نوفمبر تاريخ انطلاق صفحة جديدة ومجيدة من تاريخ الجزائر.

القسم الثاني

الاختلالات الاجتماعية – الاقتصادية والمقاومة الثقافية

مقدمة

لم يتمكن الاحتلال الاستيطاني للجزائر من الاستمرار والتوطد طوال 132 سنة (1830 - 1962) إلا عن طريق مأسسة نظام هيمنة لا يتمحور فقط على الاستئثار بالموارد الطبيعية ولكن أيضا وزيادة على ذلك على الاستغلال الممنهج ليد عاملة وفيرة وغير مكلفة إما مباشرة في المستعمرة أو في فرنسا، مما كان على كل حال سببا لتوطين أول طائفة غير أوروبية على الأرض الفرنسية بأوروبا (فرنسا دون أقاليمها الخارجية).

وأيضا عن طريق تجنيد العديد من الفرق التي شاركت دوريا في جبهات مختلفة خاصة خلال الحربين العالميتين (1914 - 1918) و (1939 - 1940) كما تشهد على ذلك مقابرهم الواسعة في الألزاس خاصة.

من جهة أخرى، لأن الأمر يتعلق قبل أي شيء باستعمار شعب، وتوطين شعب أجنبي عنه، فإن ذلك لم يكن ممكنا أن يتم إلا على حساب الشعب الأصلي، من المجتمع المستعبَد. مع كل ما رافق ذلك من مواجهات، وصدامات وصدامات مضادة. خاصة وأن الأمر يتعلق بمجتمع متعلق بشدة بأصوله وأرضه وثقافته. بثوابت هويته!

في نهاية المطاف، *أليست هذه هي الأسباب الحقيقية لأي استيعاب، ومن ثم فشل المشروع الكولونيالي نفسه*؟

وعلى كل حال، كان المشروع نفسه مترددا، بل متعارضا حتى مع أي تلاقح ثقافي يصب في مصلحة الجماهير.

تتطرق الدراسية الحالية إلى النقاط الثلاثة التالية:

- تقويض البنية الاجتماعية — الاقتصادية.
- الاختلالات الاجتماعية — الديموغرافية.
- الصيغ الجديدة للصمود والمقاومة.

الفصل الأول

تقويض البنية الاجتماعية – الاقتصادية
انتزاع أملاك الفلاحين

https://albordj.blogspot.com

شكلت هزيمة الثوار سنة 1871 بالنسبة لتاريخ الجزائر حدثا أكثر أهمية حتى من الثورة نفسها. لقد ميزت في الحقيقة مقدمة تاريخ طويل يستحق أن يطلق عليه اسم "الجزائر المستوطنة". طوال سنوات الاحتلال الأولى، بقيت الجزائر في الحقيقة، بين أيدي العسكريين الفرنسيين؛ أما من الآن وصاعدا فقد تحولت تقريبا إلى ملكية حصرية للكولون (المستوطنين) الذين استقروا في البلاد. إلى غاية الثلاثينيات من القرن الموالي على الأقل، الهيمنة السياسية للكولون كانت مسلمة، لا جدال فيها، يشدد ش.ر.أجيرون (1979، П: 9)، بناء على دراسات طويلة مخصصة لهذه الفترة الهامة (1871-1919)، فترة طويلة خصص لها بشكل كامل أطروحته لنيل شهادة دكتوراه دولة. (1968).

ولكن رغم انطلاق عمليات نزع الملكية بشراسة فور وضع ترسانة قانونية، فإن الظاهرة لم تكن سهلة ومتواصلة في الزمان والمكان. وهكذا توجب ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر، أخذ الشريعة الإسلامية في الحسبان والاستيحاء منها، كما يظهر ذلك جليا في إصدار القانون العقاري سنة 1897...

بغية الإحاطة بالتطور الإجمالي وتسليط الضوء على هذه العودة غير المتوقعة لتشريعات المجتمع المقهور، سيتم تحليل النقاط الثلاث الآتية:

- وسائل تقويض البنية الاجتماعية – الاقتصادية: انتزاع الأملاك جماعيا من الفلاحين؛
- استيلاء الاحتلال على الموارد الأخرى.
- التحولات الاقتصادية على حساب المجتمع المضطهد.

1. وسائل تقويض البنية الاجتماعية – الاقتصادية: انتزاع أملاك الفلاحين

إلى غاية زوال الليل الطويل للاحتلال، كانت الأرض سببا لمشاكل جسيمة ومريرة بين المجتمع المقهور والمجتمع المهيمِن، لأنها مثلت بالنسبة للمجتمع الأول المورد الرئيس، بل الوحيد للبقاء، مع تمثيلها في الجانب الثقافي لمجموعة كاملة من القيم العليا. شكلت عمليات نزع الملكية جزءا رئيسيا من المأساة الكولونيالية، وخسارة أكثر من مليوني هكتار من الأراضي تتواجد غالبا في أحسن المناطق، أجبرت الإدارة الاستعمارية في الغالب على اللجوء إلى وسائل غير اعتيادية خلال القرن التاسع عشر. يتعين هنا أن يتم التمييز بين صيغ انتزاع الملكية الجماعية وسبل الاستيلاء على الملكية الناجمة عن المضاربة العقارية فسحب.

أ- الصيغ المختلفة للانتزاع الجماعي للملكية:

لا يعود انتزاع الملكية الجماعي إلى فترة الاحتلال الاستيطاني فحسب ولا إلى فترة الثورات الكبرى اللاحقة (1864 و 1871). وهو لم يمس فقط الأملاك العامة. ولهذا يتعين التفريق بين: أولى عمليات نقل الملكية؛ والأملاك التي كانت محل التحديد العقاري، والحراسة القضائية لسنة 1871. كما يتوجب إضافة عمليات انتزاع الأملاك لفائدة مناطق الاستيطان.

1) أولى عمليات المصادرة:

رافقت المصادرات الأولى العمليات العسكرية منذ بداية الاحتلال وتواصلت دون توقف بالتوازي مع توغل قوات الاحتلال داخل البلاد. لم يكن الأمر يتعلق فقط بالأراضي المنتزعة من أملاك النظام المنهار (البايلك)، ولكن أيضا أراضي أخرى مسماة أملاك *الأوقاف*، وغالبا ما تكون من الأملاك الخاصة.

أ) مصادرة الأوقاف:

شهران بعد اتفاقية 04 جويلية 1830 (1)، استولت الإدارة الاستعمارية عن طريق مرسوم مؤرخ في 08 سبتمبر على أملاك الأوقاف. بسرعة أُصدرت مراسيم أخرى، مثل مرسوم الفاتح مارس 1833، الذي يلزم كافة الملاك الحائزين، والهيئات الدينية على إيداع سندات على مستوى إدارة الأملاك العامة، ضمن آجال محددة.

مس الإجراء الأول إذن مباشرة موارد تمويل الصروح التي لعبت لفترة طويلة دورا هاما في الجانب الاجتماعي، أملاك الأوقاف، التي كانت مداخيلها تخصص لسلسلة من أعمال المساعدة للمحتاجين وكذا لسير أعمال المساجد والمضافات. وعلى كل حال، فإن الإحصائيات النادرة المذكورة بعد ذلك بوقت قصير من طرف المصادر الفرنسية تعطي فكرة حول دور وأهمية هذه الأملاك. وهكذا سُجل حوالي سنة 1860:

'لأن الصروح المخصصة للعبادة كانت كثيرة جدا في بداية الاحتلال، كان يستحيل التفكير في تركها جميعا' (2).

بالجزائر العاصمة، أُحصي سنة 1830، 176 مبنى مخصصا لممارسة الشعائر الدينية، منها 13 مسجدا كبيرا و 109 من المساجد الأصغر منها، فضلا عن عدد معين من الزوايا...

كل هذا يبرز بوضوح أهمية هذه الأملاك وتأثيراتها على المستوى الاجتماعي، كما سنراه في الفصل الثاني. رمت الإجراءات الأولى إلى تقويض الأسس الثقافية لمجتمع برمته.

ب) مصادرة أملاك البايلك:

تطرق نفس المرسوم المؤرخ في 08 سبتمبر 1830، إلى أملاك البايلك أيضا وكذا إلى أملاك المغتربين. ألحق المجموع بالأملاك العامة. في المجمل، كان التصنيف يتم تدريجيا، لأن الأمر كان متوقفا على توسع الاحتلال من جهة،

واستكشاف الأراضي من جهة أخرى. في كل مكان استقرت فيه قوات الاحتلال، كانت أراضي البايلك تتعرض لتصنيف ممنهج. نشبت النزاعات وتضاعفت تبعا للتصنيفات التعسفية، مثلما تُبرزه العرائض المرفوعة.

أما فيما يخص المساحة التي تم تصنيفها، فمن الصعب تقديرها. بيوريموف (1906)، الذي أعد الحصيلة الرسمية للاستيطان في نهايات القرن التاسع عشر، قدرها بـ 166 176 هكتارا (4). بيد أن هذه المساحة لا تشير سوى إلى الأراضي الموجهة لتأسيس مزارع و مناطق الأوروبيين؛ وهذا لأن قسما آخر قد خُصص لأغراض أخرى (غابات). من جهة أخرى، احتلت منطقة قسنطينة المقدمة بـ 128 010 هكتارات، أي 72%، مقابل 156 34 هكتارا و 000 14 هكتار على التوالي في منطقتي وهران والعاصمة. وعلى كل حال، أيا كانت هذه الإحصائيات، فإنها تبرز الحجم الهائل للمصادرات، خاصة فيما يخص الأراضي المسماة *أراضي العزل*. هذه الأراضي جديرة بأن تكون محل اهتمام خاص.

ج) إقصاء القرويين من أراضي العزل:

هذه الأملاك (3) التي تشكل قسما هاما من الأراضي الخصبة لمنطقة قسنطينة، كانت تمثل حسب وثائق قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863، 390 317 هكتارا (4). إذا ما كانت هناك 391 30 هكتارا مصنفة حين صدور قرار مجلس الشيوخ، فإن ذوي الحقوق التقليديين سيفقدون نهائيا وبشكل مباغت في هذه السنوات الأخيرة الصعبة للإمبراطورية الثانية مساحة تبلغ 993 224 هكتارا، أي 70,8% من المساحة الإجمالية *لأراضي العزل*، مع عدم احتفاظهم في المجمل سوى بالأراضي الهامشية. بالإضافة إلى ذلك، نجم عن هذه العمليات طرد أكثر من 5232 عائلة، من مجموع يقارب 8822 عائلة، أي الثلثين تقريبا (59,3%). الإبعاد الجماعي الذي مس في الغالب الأراضي الأكثر خصوبة، يظهر جسامة هذه الإجراءات. تواصلت عمليات انتزاع ملكية ضمن نفس الظروف تقريبا. وهذا ما تعرضت له أراضي القبائل من عمليات مصادرة وخاصة التحديد العقاري.

د) انتزاع أملاك القبائل (العشائر):

كانت تلك إحدى العواقب المباشرة لامتداد وتعمم المقاومة الشعبية. في الواقع، بالنسبة للقوة الاستعمارية، كانت الوسيلة الوحيدة لوضع حد لمقاومة الجماهير الشعبية هي *التدمير* (5)، *تدمير المزارع، وفي الأخير مصادرة الأراضي*، كما أوضحه بيجو، مؤكدا في 18 أفريل 1841:

'الأملاك الخاصة والأملاك المشتركة التي قدر بأنها ضرورية للاستعمار، يتم انتزاع ملكيتها على الفور من أجل المصلحة العامة'.

بسرعة امتدت عمليات نزع الملكية إذن ومست العديد من القبائل في المناطق التي تم احتلالها، خاصة في النواحي الحضرية حيث استصلاح الأراضي كان يجري على قدم وساق. مست تلك الظواهر في المقام الأول *المتيجة والساحل*. هنا عدد كبير من الأوروبيين، الطامعين في المكاسب، باشروا بسرعة استغلال الأملاك الحضرية، ثم الأراضي. شارك الجميع في هذه الموجة العارمة على أجود أراضي الوسط. ثلاثة أرباع الأملاك المشتراة كانت محل مطالبة من عدة ملاك في آن واحد. ولوضع حد لهذا الاضطراب، أُصدر أمران في سنتي 1844 و 1846.

ولكن، هدفهما الحقيقي لم يكن فقط إقرار الملكيات المقتناة بطريقة غير منظمة، ولكن أيضا وخاصة، انتزاع الأملاك بشكل مموه من العشائر. وهكذا اجتهدت اللجان المكلفة بتطبيق النصوص قبل أي شيء، في تحديد المساحات اللازمة للاستيطان. ولهذا الغرض، كانت ترسخ ملكية الأوروبيين، ولكن في نفس الوقت تطلب من الفلاحين سندات الملكية، على الرغم من صعوبة احتفاظهم بالوثائق بعد تقلبات الحرب. نجم عن كل هذا إبعاد أكثر من 2000 عائلة في المتيجة (إيسنار: 1948). اقتطعت 30000 هكتار ووضعت في خدمة الاستيطان، في حين تم تحديد عقارات الفلاحين في أراضي تبلغ مساحتها 27636 هكتارا. عرفت مناطق أخرى نفس النوع من العمليات وترافقت دائما بعمليات انتزاع أملاك جماعية...

وهكذا جرت عمليات انتزاع ملكية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية الثلث الأول من القرن العشرين في إطار تأسيس وتوسيع نطاقات الاستيطان. تضاعفت المراسيم وسمحت بمتابعة التطور العام، والإحاطة بالأهداف أيضا. في الحقيقة، كانت هذه المراسيم متنوعة. لم يكن الأمر يهدف إلى تعزيز الاستيطان بشكل عام فقط، ولكن أيضا لاحتلال بعض المناطق والمواقع التي لا يمكن فيها لعمليات الاقتناء الخاصة أن تتم. في حالات أخرى، كان المطلوب هو تورية الفشل، بغية تحفيز المبادرات الخاصة كما سنراه لاحقا.

هـ) التحديد العقاري:

أضر التحديد العقاري كثيرا بالفلاحين، لأنه حيث ما طبق كانت له عواقب وخيمة. كان الهدف مزدوجا: تأسيس احتياطات عقارية شاسعة بغية تسهيل تطبيق المخططات المعدة من قبل منظري وأنصار النظام الاستعماري، وكذا خلق أعباء ضريبية جديدة. والأمثلة التالية تعطي فكرة حول الموضوع.

في الهضبة الوسطى للشلف، تعين على *أولاد قصير* التخلي عن 12000 هكتار (6). وها هي الحالة التي تواجدوا عليها سنوات بعد ذلك، كما صورها مراقب حريص، لاباسي (1898):

'أهم قبيلة في أورليونس فيل (الشلف)، *أولاد قصير*، التي كانت تضم في أيام شبابي 14000 شخص، والتي كانت تمتلك العديد من قطعان الخيول، والمزارع الخصبة، قد تقلصت إلى النصف، ودُمرت، دُمرت نهائيا'.

في المنطقة الوهرانية، تعرضت عشيرة *غربة* للتحديد العقاري منذ سنة 1850، على مساحة تبلغ 33.288 هكتارا، في حين أن مناطقهم كانت تضم 85000 هكتار (7). صُودرت المساحات الأكثر خصوبة، على طول طريق وهران – سيدي بلعباس. في منطقة قسنطينة، وفي نواحي عزابة، أُجبر الفلاحون على التخلي عن 30000 هكتار من أصل 50.781 هكتار. القسم المتبقي والملائم للزراعة، 7476 هكتار، قُدر بأنه غير كاف تماما، من الإدارة نفسها (8).

فضلا عن ذلك، يتعين التطرق إلى جوانب أخرى لهذا الإجراء، خاصة في نواحي مستغانم. فقد فُرض على الجماعات التي تعرضت للتحديد العقاري، رسوم إيجار. كانت تبلغ 0,5 فرنك لكل هكتار من الأراضي القابلة للزراعة و0,25 فرنك لكل هكتار من المراعي. دفعت قبيلة عكرمة الشراقة 1894 فرنكا، وقبيلة عكرمة الغرابة 3000. عشيرة *عبيد شراقة*، التي عُدت أراضي *المخزن* لديها خطئا من أراضي البايلك، أُخضعت لحق إيجار. كما أنها كانت عُرضة لاقتطاع 11000 هكتار، من مجموع 17000 هكتار، أي 64%، بالكاد كانت تحصل قوتها:

'اليوم، 6000 هكتار من الأراضي غير الخصبة والصخرية والتي تفتقد للمياه تغذي بصعوبة بالغة 1100 ساكن. أضرت هذه الإجراءات كثيرا بالعشيرة' (9).

وفقا لنفس المصادر، هذه الجماعة التي كانت تضم سنة 1841، 2500 شخص، فقدت خلال حوالي عشرين سنة أكثر من نصف تعدادها. لم تكن تلك حالة منعزلة أو نادرة. وهكذا *الزمالة*، رغم أنهم أسدوا خدمات لقوات الاحتلال في وقت مبكر، تخلوا عن ملكيتين بمساحة تبلغ أكثر من 1000 هكتار ومحيط يبلغ 4200 هكتار لصالح الأقلية الأوروبية. أما فيما يخص التعويض الذي يبلغ 3200 هكتار، فقد تمثل في أراضي غير مربحة كما ورد في التقرير الرسمي:

'ولكن الضرر الحقيقي الذي مسهم، أتى من تحويل، لمصلحة الأوروبيين، مجاري المياه الثلاثة التي كان يمكن أن تمثل موارد ري لهم' (10).

فيما يخص *الحساسنة (سيدي بلعباس)*، فقد تعرضوا للتحديد العقاري ما بين 1854 إلى 1859 على أراضي ضربت عليها الحراسة القضائية من عروش حزاج، وأولاد براهيم، وأولاد سليمان، وتعين عليهم تسديد رسوم إيجار تبلغ 10 فرنك لكل محراث (11). أما فيما يخص عشيرة البرجية

(سهول وادي هبرة)، فإن مناطقهم لم تعد تمتد سوى على 5400 هكتار، مقابل 19.522 هكتارا سابقا (12). تم التخطيط لتقديم تعويضات، ولكن لم يكن ممكنا أن تُحسن من الظروف العامة لعيشهم.

سببت هذه الإجراءات المتنوعة عواقب وخيمة وعرضت أعدادا متزايدة من العشائر لفقر مدقع تعمم شيئا فشيئا، وخاصة تبعا للمحاصيل الرديئة التي توالت دون توقف.

و) الحراسة القضائية:

لا شك أنه واحد من الإجراءات الأكثر جورا التي عانى منها الأفراد، وفروع وأحيانا قبائل كاملة، بين 1840 و 1864، نجد العديد من المقررات والمراسيم في هذا الصدد (13).

يمكننا تفحص وثائق قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863 من أخذ فكرة إجمالية معززة بأمثلة دقيقة. إذا ما كانت الحراسة القضائية قد مست 108 هكتار فقط في قسمة مستغانم وقطع أراضي عديدة عبر نطاق 24 قبيلة بقسمة تلمسان، فإن تطبيقه في نطاقات معسكر وسعيدة قد نجم عنه عواقب لا حصر لها كما تشدد وثائق الأرشيف المتعلقة بمدينة الأمير عبد القادر:

"عند عودتها إلى بلادها، تعين على القبائل المهاجرة إيجار، غالبا بتكاليف عالية، من مديرية الأملاك العامة، ملكياتهم القديمة والعيش في أقسى الظروف" (14).

في القسمين الآخرين للمنطقة الوهرانية (وهران وسيدي بلعباس)، تضررت قبائل بأكملها. كانت تلك هي حالة بالخصوص أولاد خليفة وأولاد زير (وهران)، الحزاج، أولاد سليمان وخمس جماعات أخرى في ملحقة الضاية (سيدي بلعباس). في جميع أنحاء أراضي هذه الجماعات، أجبرت الإدارة العسكرية الملاك السابقين على تسديد أبدال الإيجار، في حين أن هذه الأخيرة كانت لدى عودتها من المغرب مستترفة جدا، دون وسائل مادية، وفي الغالب

تعاني من المجاعة والسفر الطويل جدا، فضلا عن فقدانها لمواشيها. كان تلك هي حالة الحزاج "الذين توفي الكثير منهم (15)، وأولاد زير الذين تعرضوا لنكبات فادحة في هجرتهم إلى المغرب (16)، وأولاد براهيم الذي تقلص عددهم بشكل كبير (17)".

غير أنه، مهما كانت قساوة ظروف العيش (إيجار أو تقلص كبير في الأراضي، غياب شبه تام لوسائل الحرث، خسائر كبيرة جدا في المواشي، تقلص في تعداد البالغين...)، فإن الأصعب هو أن السكان لم يعودوا بشكل عام إلى أجود أراضيهم. *الأراضي القابلة للزراعة في الإقليم المدني تقلصت الآن*. فضلا عن ذلك، فإن الحراسة القضائية قد عُممت محليا، حتى إلى مزارعين لم يسبق لهم أن هاجروا. وهكذا عبر كامل أنحاء الإقليم المدني، أجود قطع الأراضي، إما بمواردها المائية، أو بسبب نوعية تربتها، وُضعت تحت تصرف الأوروبيين؛ كانت عمليات مصادرة لم يعد تطبيق *قرار* مجلس الشيوخ النظر فيها أبدا. وحتى في حالات التعويض، فإن المعنيين لم يستفيدوا أبدا من قطع أراضي تماثل أملاكهم السابقة.

أيضا منذ فترة هذه الاقتطاعات، يمكن رصد الانحصار بشكل كبير كما توثقه العديد من الشهادات. وهكذا بعد أن خسروا قسما من أملاكهم لصالح نطاق عين الكحيل (عين تيموشنت) والعديد من الرقع الأخرى، لم يبق *لأولاد خالفة* سوى 25.684 هكتارا، من بينها 9777 هكتارا مطالب بها كملك من طرف 178 من ذوي الحقوق، 8513 هكتارا من الأملاك العامة، والباقي، 7300 هكتار من عامة القبيلة (18). أما فيما يخص *أولاد زير* الذين لم يبق لهم سوى 45.397 هكتارا، فقد تعين عليهم أن يتخلوا أيضا عن 19.280 هكتارا، لصالح المصالح الغابية، لم تحتفظ الجماعة سوى بـ 22.722 هكتارا. غير أنه من هذه المساحة، كان 334 شخصا يحوزون على سبيل ملك على 19.213 هكتارا، والباقي، 3609 هكتارات، خُصصت لـ 3974 ساكنا من القبيلة، أي أقل من هكتار للشخص (19).

تلفت هذه التغيرات الحاصلة النظر إلى الاختلالات العميقة التي طرأت على مختلف المستويات انطلاقا من منتصف القرن التاسع العشر، خاصة التراجع المحسوس للزراعة في الأقاليم الخصبة للمنطقة الوهرانية، ونتيجة لذلك امتداد المزارع إلى الأراضي غير الخصبة في سفوح الجبال والجبال. نفس هذا التطور، تجدر الإشارة إليه مرة أخرى، وهذا فيما يتعلق بالحراسة القضائية لسنة 1871.

ي) الحراسة القضائية لسنة 1871:

تشكل من دون شك العقاب الأكثر جورا طوال كامل الفترة الاستعمارية الذي أضر بشدة بالعروش الثائرة في الوسط والشرق. بالإضافة إلى ضريبة الحرب الباهظة جدا التي بلغت 64.739.075 فرنكا-ذهبيا، أي ما يعادل 80 فرنكا-ذهبيا، لكل شخص، أو أيضا 70,40% من أموال الأشخاص الذين تعرضوا للحراسة القضائية (20)، تسلم في أقصر الآجال وأصعب الظروف، يجب أن نلفت النظر إلى أبعاد الحراسة القضائية التي مست 313 عرشا. بلغت المساحة 446.406 هكتارات. كانت تلك هي عمليات انتزاع الملكية (21) الأكثر ترويعا التي أعلنها وقررها ممثلو الجمهورية الثالثة.

غير أنه، بشكل مستقل عن هذه الاقتطاعات التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ، يتعين أن نلفت النظر إلى الظروف التي جرى فيها تسليم الضريبة المذكورة آنفا. في الواقع، بفعل توجب القيام بذلك في أقصر الآجال، وصل الأمر بالفلاحين في الغالب إلى التضحية بوسيلتهم الوحيدة للإعالة، الماشية. يشرح هذا الأمر إذن زيادة صادرات الضأن. فقد ارتفعت الصادرات من 1.210.907 رأس إلى 1.458.121 رأس، بين سنتي 1872-73/1873-74. وهذا الارتفاع المفاجئ لم يُترجم بأي حال من الأحوال تحسنًا في الوضعية الاقتصادية العامة، كما رصده أحد المؤرخين، ش-ر. أجيرون:

"كانت جزائر الأهالي تصدر بشكل مكثف خلال سنة 1872-1873، ولكنها كانت تصدرها ثروتها، يعني إذا جاز التعبير غذاءها".

من جانبه، المؤرخ الرسمي لتمرد سنة 1871، ل.رين، قدر العواقب العامة للحدث جيدا موضحا:

"باختصار، سواء كانت جماعية أو اسمية، فإن الحراسة القضائية شكلت إجراء حكوميا أعطى أراضي للكولون، ولكنه لم يكن يمس الأكثر إذنابا فقط، بل الأبرياء أيضا، وأحدث هوة من الكره بين الاستيطان والأهالي، ودفع نحو قطع الطرق والأعمال الإجرامية وأوجد أسبابا جديدة للتمرد عن طريق تأسيس مجموعات من المنبوذين الذين ليس لديهم ما يخسرونه" (22).

وهكذا فإن سحق التمرد، الذي وضع بشكل نهائي حدا للمقاومة الشعبية المطولة، أنذر من الآن وصاعدا بانتشار وتوطد النظام الاستعماري. من الآن وصاعدا، الاقتطاعات الجماعية متعددة الصيغ السابقة ستشجع الأوروبيين على زيادة أكثر فأكثر أولى الحصص الرسمية للاستيطان بشكل عام.

ب- حجم صيغ انتزاع الأملاك الفردية:

لم يوقِف قيام الجمهورية الثالثة مطلقا حركة نقل ملكية الأراضي إلى المجتمع المسيطِر. وُضعت ترسانة قانونية كاملة من أجل إتمام البرنامج العام للاستيلاء على الأراضي في مناطق واسعة قابلة للزراعة. ومع ذلك، فإن إصدار العديد من القوانين العقارية يُظهر بوضوح صعوبات المشروع (23)، أي الإبقاء على القرويين في أراضيهم، على الرغم من إمكانياتهم الضعيفة للمقاومة في المجمل (24).

ومع أننا نستطيع أن نحلل هذه التغيرات ضمن إطار كهذا، فسنكتفي بالتعليق بشكل مقتضب على الحصيلة العامة التي تعبر عنها إحصائيات الجدول 1، مع التمييز بين مرحلتين، قبل وبعد بداية القرن العشرين.

الجدول 1 – تطورات المعاملات العقارية

الفترات	الاكتساب الذي تم من طرف		الفرق
	الأوروبيين	الجزائريين	
قبل 1877	54.994	31.878	23.116
1877-1900	591.161	144.342	446.819
1900	636.155	176.220	459.935
1900-1914	632.777	192.779	439.998
المجموع سنة 1914	1.268.932	368.999	899.933
1914-1919	80.963	79.608	1.355
1919-1933	352.897	252.325	100.572
المجموع سنة 1933	1.712.792	692.932	1.013.860

المصدر: قبل 1877، وفقا لــ: لاينود (1900)

بعد 1877، وفقا لــ: كالفولي (1935)

1) فترة التسارع الأقصى:

بشكل عام، تمتد هذه الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أي إلى غاية الحرب العالمية الأولى. عشية إصدار أولى القوانين، قانون *وارنيي* (1873)، كانت المعاملات العقارية لا تزال ضئيلة. ففي سنة 1877 لم تمس سوى 23.116 هكتارا. لم يكن الاستيطان قد تجاوز بعد الأقاليم الرسمية. كانت سنوات قليلة بعد ذلك كافية للانطلاقة الحقيقية لحركة النقل وتسارعها على الفور. وهكذا خلال العشريتين الأخيرتين من القرن التاسع عشر، بلغت ابتياعات الأوروبيين وتجاوزت قليلا 600.000 هكتار. بعد ذلك، تم شراء أراضي تعادل تلك المساحة فقط خلال الأربعة عشر سنة الأولى من القرن العشرين. ولهذا فإن هته العشريات الثلاث كانت حاسمة. في الواقع لم تكن هذه النتائج ممكنة إلا بفضل تدخلات أخرى، لاسيما عمليات انتزاع الملكية الجماعية بغية استجلاب وإطلاق وتشجيع المشاريع الفردية. وعلى كل حال، تبعا لهذا التفاعل المتبادل،

كان الاستيطان الفردي يحصي عند الحرب العالمية الأولى أكثر من مليون هكتار (1.268.932 هكتارا). أما فيما يخص عمليات الاقتناء من قبل الجزائريين والتي بلغت قرابة 400.000 هكتار (368.999 هكتارا)، فقد كانت قبل أي شيء ناتجة عن أقلية تعمل حصريا على خدمة الإدارة الاستعمارية. كانت في الغالب أراضي تخلى عنها الكولون، بسبب وضعيتها الجغرافية...

2) فترة الصعوبات:

كبح التراع العالمي الأول التوسع الاستعماري لأول مرة. في الواقع، خلال هذه الفترة، حتى وإن بلغ مجموع الابتياعات ما يقارب 81.000 هكتار (80.963 هكتارا)، فإن الرصيد الزائد بالمقارنة مع ابتياعات الجزائريين يكاد لا يُذكر، 1.355 هكتارا. نتجت هذه الوضعية عن تعبئة عدد كبير من الكولون.

في وقت لاحق، استُأنفت المعاملات، ولكن دون الوصول إلى الوتيرة السابقة، فمن 1919 إلى 1933، لم يشتر الأوروبيون سوى 352.897 هكتارا مقابل 252.325 هكتارا لفائدة أقلية من السكان الأصليين، أي برصيد يبلغ 100.572 هكتارا فقط.

وفي الأخير، في نهاية الفترة الاستعمارية، ووفقا للإحصائيات الزراعية لسنة 1950-1951، بلغ الرصيد الزائد لفائدة الأوروبيين قيمة أقل من المجموع السابق، 45.530 هكتارا. عزز اندلاع حرب التحرير بشكل نهائي حركة النقل، وبالتالي من المؤكد أن الرصيد أصبح سلبيا.

من الواضح أن تطور المبادلات العقارية كان محصورا خلال فترة محددة، نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بعد *تقويض البنية العميق الذي تعرض له المجتمع الجزائري، على إثر المقاومة الشعبية المسلحة الطويلة، من جهة، وكذا تبعا لتأسيس شبكة كاملة من نطاقات ومراكز الاستيطان، من جهة أخرى*. يشكل إذن هذان العاملان، سبب تنازل الفلاحين بشكل واسع عن ممتلكاتهم والاشتغال كيد عاملة في الغالب، على نفس أراضيهم...

ج- حصيلة عمليات انتزاع الأملاك:

ليس من السهل تحديد الحصيلة العامة لعمليات انتزاع الأملاك بشكل دقيق. ولا يمكن حصرها بأي حال من الأحوال على عمليات انتزاع الأملاك في المساحات الزراعية الخصبة، وحتى عند حصرها في هذا البعد الهام، فسنصطدم حتما بنقص في الوثائق الإحصائية والخرائطية. في الواقع، بالنسبة للأولى، سنرصد الفروقات بين مصدر وآخر، وكذا ابتداء من سنة 1933، التزام الإدارة الاستعمارية بالصمت إزاء المساحة العقارية في الحصائل السنوية. أما فيما يخص رسم الخرائط، فيتعين أن نلفت النظر إلى غياب السجلات العقارية في عديد المناطق، باستثناء الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية (التي تعرف وجودا فرنسيا مكثفا)، بشكل عام. وكل هذا يجعل من المهمة صعبة جدا.

ولكن رغم هذه التحفظات المقدمة، فإننا سنحاول الإحاطة بالحقيقة عن طريق الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة وخاصة على تحليل مدقق لمنطقة معينة، الونشريس. ولهذا سندقق في الحصيلة الإجمالية وحصيلة منطقة معينة في آن واحد.

1) الحصيلة الإجمالية:

يتعين أن نميز في عمليات انتزاع الملكيات بين مرحلتين، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى.

أ) انتزاع الأملاك الموسع والمتزايد من الفلاحين:

عرفت المرحلة الأولى التوسع الأقصى لأراضي الاستيطان. لم تعرف الحصيلة المعدة سنة 1917 (الجدول 2)، 2.317.446 هكتارا، التي لم تتغير تقريبا سنة 1933 (28.219 هكتارا+)، سوى تطورا محدودا سنة 1950 (360.464 هكتارا+). فالفترة التي تشكلت خلالها هذه المساحة كانت قصيرة جدا. امتد جوهر العملية على فترة ثلاثين سنة فقط، تبعا لعمليات الحراسة القضائية لسنة 1871... وعمليات الاستملاك السابقة.

الجدول 2 – توزيع أراضي الاستيطان سنة 1917

المناطق	الغابات	الأراضي الزراعية	المجموع
الجزائر	24.672 هكتارا	365.832 هكتارا	390.504 هكتارات
وهران	23.926 هكتارا	937.786 هكتارا	961.712 هكتارا
قسنطينة	145.561 هكتارا	819.669 هكتارا	965.230 هكتارا
المجموع	**194.159 هكتارا**	**2.123.787 هكتارا**	**2.317.446 هكتارا**

المصدر: "توزيع الملكية العقارية في الجزائر"، الجزائر 1917

في الواقع، من المجموع المحتسب سنة 1917، قُيد النصف في السجلات سنة 1900، أي 1.144.015 هكتارا، فيما قُيد 669.315 هكتارا ما بين هذه الفترة وسنة 1917. وتبدو لنا المساحة الأولى معبرة أكثر إذا ما قابلناها مع التطور الخاص والعام للسكان الريفيين، بل وحتى سكان المدن. لقد شكلت منعطفا حاسما وهي تفسر ليس فقط 446.819 هكتارا من الاستيطان الخاص، ولكن أيضا 475.955 هكتارا التي اقتناها هذا الاستيطان في بداية القرن العشرين. ولذا يبدو من الملائم شرحها بشكل مقتضب قدر الإمكان.

الجدول 3 – تطور أراضي الاستيطان

الفترات	الاستيطان الرسمي	الاستيطان الخاص	المجموع
قبل سنة 1870	481.000 هكتار	23.116 هكتارا	504.116 هكتارا
1900-1870	697.196 هكتارا	446.819 هكتارا	1.144.015 هكتارا
1900	1.178.196 هكتارا	469.935 هكتارا	1.648.131 هكتارا
1917-1900	193.360 هكتارا	475.955 هكتارا	669.315 هكتارا
1917	1.371.556 هكتارا	945.890 هكتارا	2.317.446 هكتارا
1933-1917	277.121 هكتارا	248.901 هكتار	528.219 هكتارا
1933	1.648.677 هكتارا	696.989 هكتارا	2.345.666 هكتارا
1950-1933			360.464 هكتارا
المجموع			2.706.130 هكتارا

المصدر: "توزيع الملكية العقارية في الجزائر، كالفولي (22)، الإحصائيات الزراعية 1951-1950".

لم تنجم هذه النتيجة فقط عن العوامل التي سبق تحليلها (المصادرات بمختلف الصيغ والمعاملات العقارية). بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف الدوري والاجتياح المتكرر للجراديات)، يتعين التشديد على الأقل على الظاهرتين التاليتين: الجباية والربا. عديدون هم من قدموا شهاداتهم بخصوص الزيادة المفاجئة للضرائب ابتداء من نشوء الجمهورية الثالثة (25). على كل حال، حتى الصحافة الكولونيالية لم تتمكن من الالتزام بالصمت، وحدث أحيانا أن خاضت في المشكل (26):

"ليس من المبالغة القول بأنه لو طُبِق نظام الامتصاص الدائم ذلك على بلد أوروبي، مهما كان غنيا، فستكفي سنوات قليلة لإغراق هذا البلد في البؤس التام".

في البلديات المختلطة، ألم يتم إخضاع السكان لخمس عشرة ضريبة مختلفة، في حين لم يكن أي قسم من المبالغ المدفوعة يُستثمر لصالح الجماهير الشعبية؟ وأكثر من ذلك، يجب الإشارة إلى مشاهد الإهانة، بل حتى النكاية والاستفزاز، إما أثناء عمليات الجرد السنوية، أو الجمع نصف السنوي، في الربيع وبعد موسم الحصاد (27).

يفسر كل هذا، في آخر الأمر، تقييم هذا المراقب في نهاية الإمبراطورية الثانية، الكونت لو هون:

"تظافر الجميع لتدمير مالك الأرض العربي".

في الواقع، شكل ذلك حلقة مفرغة تسير فيها الجماهير أكثر فأكثر، الريفية والحضرية كما سنرى لاحقا، لأنها جميعها اضطرت خلال السنوات الصعبة إلى اللجوء إلى تجرع النباتات، كما وُجد قتلى هنا وهناك بسبب التجويع في هذه الفترة الممتدة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يعني خلال *الفترة القصوى* للتعاملات العقارية.

ب) تواصل عمليات انتزاع الأملاك:

بعد الحرب العالمية الأولى، يصبح من الصعب تحديد حصيلة دقيقة. في الواقع، يجب احتساب ليس فقط عمليات انتزاع الأملاك التي قام بها الأوروبيون، ولكن أيضا العمليات التي قامت بها أقلية من السكان الأصليين. ارتفعت عمليات ابتياع هؤلاء الأخيرين أكثر فأكثر، بالتوازي مع تراجع ملكيات الأوروبيين في بعض المناطق، خاصة على مستوى الأراضي الهامشية. إذا ما كانت إحصائيات سنة 1950 تُظهر رصيدا إيجابيا يبلغ 360.000 هكتار لصالح الملكية الاستعمارية، فإن الريفيين قد خسروا أيضا مساحات أخرى، وذلك دائما لفائدة الأقليات المذكورة آنفا. من تلك الفترة وصاعدا، تناقص اصطدام تلك الأقليات بمنافسة الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، مع مراعاة تطور الثروة الغابية (أنظر أدناه)، خسر الفلاحون أيضا جزءا من المراعي بشكل مستقل عن العديد من قطع الأراضي الصغيرة التي سلبها مواطنوهم، خاصة عندما تكون هذه الأخيرة محاطة بالملكية الكبيرة. يتعين أن نلفت النظر أيضا إلى أن عمليات نقل الأملاك التي كان يقوم بها كبار الملاك الجزائريين لم تكن دائما محل عقود موثقة، ولذا فإن الإحصائيات تكون دوما دون الواقع.

فضلا عن ذلك، يمكن لظاهرة أخرى أن توضح أهمية مثل تلك المبادلات. فخلال نهاية الحقبة الاستعمارية، تدريجيا أصحبت العلاقة مع الأرض أقل متانة، وتكاثفت الظروف لعمليات التنازل، وبالتالي لعمليات نقل الأملاك...

في المجموع، أُقصي الفلاحون بشكل واسع من أراضيهم. كان التضييق عليهم شديدا، خاصة عبر الأراضي الهامشية. وهذا ما يُظهره النموذج الجهوي التالي بشكل واضح.

2) الحصيلة في منطقة جبلية – الونشريس:

على الرغم من بعدها عن المراكز الحضرية وفقر تربتها، فإن الونشريس (28) قد عرفت استوطانا استعماريا مكثفا، خاصة في نهاية القرن التاسع عشر، إذن خلال *الفترة القصوى* التي عرفتها كامل أنحاء البلاد. هنا أيضا، شكلت هذه الفترة منعطفا حاسما في عمليات انتزاع أملاك الريفيين المنحدرين من الجبال. وهكذا ارتفع مجموع ما تم فقدانه من 29.375 هكتارا إلى 94.472 هكتارا من سنة 1900 إلى 1917، أي بارتفاع يبلغ 65.097 هكتارا خلال 17 سنة (الجدول 4)، مما كان يمثل في تلك الفترة 60% من الأراضي التي كان يحوزها الأوروبيون سنة 1962، 107.805 هكتارات. ارتبط هذا التطور الكبير بشكل وثيق بدور السلطة، أي الاستيطان الرسمي.

الجدول 4 - مراحل التوسع الاستعماري

المناطق	1870	1900		1917		1962	
		هكتار	الارتفاع %	هكتار	الارتفاع %	هكتار	الارتفاع %
زمورة	972	4.829	%336	21.469	%344	26.713	%24
عمي موسى	1.050	6.038	%475	36.404	%502	43.695	%20
ثنية الحد	957	8.506	%795	17.098	%101	16.600	%-2,8
قصر البخاري		2.541		4.601	%81	3.500	%-24
المجموع بالهكتارات	2.979	29.375	%81	94.472	%221	107.805	%13
المجموع %	2,8		%27,6		%87,6		

المصدر: استغلال معطيات محافظة الرهون العقارية

أ) الدور الرئيسي للاستيطان الرسمي:

دون استبسال الإدارة، لم يكن للاستيطان والتوسع الأقصى لنطاق الأراضي الأوروبية أن يصبح ممكنا ودائما، في منطقة لا ترحب بالغرباء. بغية جلب واستبقاء السكان الأجانب في هذه المرتفعات غير سهلة البلوغ، ضاعفت السلطة العليا وضخمت في عديد المرات أولى نطاقات الاستيطان.

وهكذا قسمت السلسلة الجبلية إلى مربعات عن طريق شبكة مراكز عبر الوديان المميزة نسبيا، بالإضافة إلى المرتفعات الجبلية المنفرة *لثنية الحد*، وهذا لأسباب إستراتيجية قبل أي شيء. هنا تم تشييد الحصن المنيع الأول والضخم سنة 1843، بغية القضاء على قوات الأمير عيد القادر.

خلال بضع سنوات، تم تشييد حوالي ثلاثين مركزا (27 في المجموع) عبر كامل المنطقة، بُنيت أغلبها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الموالي. إلى المراكز الثلاثة الأولى (ثنية الحد وعمي موسى وزمورة)، انضافت المراكز التي شيدت بمحور غليزان - تيارت، التي تهدف إلى الربط مباشرة بين الشلف وهضبة سرسو، ومراكز المحورين الأصنام — تيسمسيلت، وتيسمسيلت — مليانة، عبر ثنية الحد. بالإضافة إلى ذلك، تم تكبير ست نطاقات في مناسبتين، وثلاث أخرى في ثلاث مناسبات (ثنية الحد، ڤروفة وزمورة). لذا يتعين التساؤل حول المغزى الحقيقي لهذا التطور. هل يمكن أن نفترض أنها حركية عادية للاستيطان في سياق مماثل؟

مضاعفة المراكز وتوسيع أغلب النطاقات كانت تهدف في الحقيقة إلى تورية الإخفاقات اللاذعة بالقطاع المنفر *بثنية الحد*، لاسيما نطاقات *بون دو كايد*، *لوتورنو* وخاصة *ثنية الحد* كما تؤكده بعض الشهادات (29). في بعض الأحيان، يمكن أن نرصد بوضوح الصعوبات التي واجهتها الإدارة في البحث عن أشخاص ليحظوا بالاستفادة، كما كان الأمر في منطقة القمة (عند تأسيس مركز موليير ببني هندل). في حالات أخرى، لم يتمكن الكولون من الاستقرار سوى بصعوبة، رغم أن الاستغلال غير المباشر للحصص، والريع العقاري، كان يوفر لهم مداخيل هامة. وهذا ما نوهت به لجنة التحقيق لسنة 1892، عند زيارة مركز *تازة*، غير بعيد عن *ثنية الحد*:

"بمجيئهم هنا، تحصل (الكولون) على امتيازات بمساحة 30 هكتارا، أجروها للعرب مقابل مبالغ تتراوح بين 25 و 30 فرنكا، بحيث أن حتى تواجدهم دون أي عمل، كان يستجلب إيرادا يتراوح بين 550 فرنكا و 600 فرنك سنويا (30)".

ب) التوسع الهائل للاستيطان الخاص:

مكن تأسيس النطاقات وتوسيعها المتعاقب، بعض الكولون والأوروبيين من شراء مساحات هامة بأسعار ملائمة جدا (31). بسرعة، وعلى الرغم من الإخفاق المؤقت، بدأت الأقلية الأجنبية في الترسخ ورفع حصصها الأولية بشكل كبير. ببلوغ سنة 1917، قُدرت الابتياعات بـ 35.000 هكتار، أي ثلث المساحة الإجمالية التي كان يحوزها الأوروبيون. بعد هذا التاريخ، تواصلت عمليات الاقتناء وبلغت 14.435 هكتارا، دون احتساب فقدان بعض المساحات الضئيلة. تواصل تلك الوتيرة إلى غاية الحرب العالمية الثانية؛ بعدها رجحت الكفة لصالح أقلية من السكان الأصليين تحظى بامتيازات.

أما فيما يخص التطور ما بين الحربين، فلا يمكن الإحاطة به بالتفاصيل، لم يلاحظ الانكفاء إلا في بعض الأقاليم، لاسيما قرب نطاق منطقة القمة حيث اِشتُريت خمس ملكيات أولية متنازل عنها، من طرف تاجر أوروبي. في ناحية أخرى، قطاع عمي موسى، سُجل تراجع هائل في الاستيطان، حتى وإن واصل أحد الإسرائيليين (يهودي) ابتياع بعض قطع الأراضي الصغيرة، آخر مظاهر الربا في ذلك القطاع.

وعلى كل حال، فإن هذا التراجع الذي توضح بعد الصراع العالمي الأول يجد تبريره بشكل رئيسي في بعد هذه المرتفعات عن المراكز وعدم ملاءمتها. لم يكن ليحدث هذا التراجع إلا على حساب الفلاحين من ملاك الأراضي الصغيرة الذين تعوزهم الموارد. نجمت عمليات الاقتناء عن كبار الملاك والمتغيبين عن أملاكهم بشكل عام.

في المجموع، كانت المساحة التي احتفظ بها الاستيطان إلى غاية سنة 1962، تمثل سدس الأراضي المستعملة للزراعة. ومع ذلك، وإن كان الأمر يتعلق بنسبة ضئيلة، فمن المؤكد أنها كانت تضم، بشكل شبه تام، أجود الأراضي في المنطقة الجبلية. في الواقع، خريطة تحديد مواقع تُظهر أن أراضي

الأجانب تشغل الوديان والمناطق المسطحة الممتدة جيدا، في حين تم حصر الفلاحين في قطع أراضي صغيرة، في الغالب غير قابلة للزراعة. في الغالب، كانت عبارة عن منحدرات تعاني من الحت، أو قطع أرض تعرضت لظاهرة التآكل، تبعا لإزالة أشجار بشكل غير متبصر.

وهكذا في كل مكان، أخذت عمليات انتزاع الأملاك أبعادا كبيرة. في كل مكان نجم عنها فقدان أجود الأراضي ليس فقط لصالح الأقلية الأوروبية، ولكن أيضا لصالح أقليات من السكان الأصليين، مرتبطة بشكل مباشر بالإدارة، أو من المتغيبين عن أملاكهم، مما يفاقم في كل مكان العيش غير المستقر للريفيين، عن طريق إبعادهم و حصرهم في قطع أراضي ضئيلة بالأقاليم الهامشية. وحتى في تلك الظروف، فإن الذين تعرضوا لعمليات انتزاع الأملاك والسلب قد اصطدموا بمشاكل أخرى لا تقل فداحة، كما تشير إليه بشكل خاص تطور التقارير المفروضة من الإدارة الغابية على السكان الجبليين. حدث نفس الأمر في مناطق أخرى، لاسيما في مناطق السهوب.

2- السيطرة الاستعمارية على الموارد الأخرى

"... كيف يمكننا أن نعيش: يتعين علينا أن ندفع ثمن افتداء ما وُضع تحت الحراسة القضائية، والغرامات الغابية، وليس لنا الحق لا في زراعة حقولنا، ولا في ترك قطعاننا ترعى؟ (1)"

يعبر هذا بشكل مقتضب عن وضعية قاطني الغابات، كما تظهر في التحقيقات التي قامت بها لجنة مجلس السيناتورات، على الميدان، سنة 1892. وهي تستحق إذن، رفقة تحقيقات منطقة السهوب، تحليلا دقيقا بغية استيعاب مشاكل هذه المناطق الواسعة، على المستوى البشري وكذا على مستوى الطبيعة، أي المشاكل المعقدة والآثار، التي توضح الحجم الهائل للاختلال الذي حصل في علاقة الإنسان بالطبيعة...

أ) حرب الاستتراف الطويلة التي قادها الإدارة الغابية ضد الفلاحين:

الصراع الطويل الذي تواجهت فيه الإدارة والسكان الأكثر حرمانا، اكتسى عدة أشكال، ولم يقتصر دائما على التطبيق التلقائي لأحد القوانين الأكثر معيبة بالتشريع الاستعماري. وبعيدا عن حتمية حماية الموارد الغابية الهامة، من أجل مصالح الاستعمار قبل أي شيء، بقي الهدف الرئيسي نفسه تقريبا: القمع الممنهج لأصحاب الأراضي المجاورة وملاك الأراضي المحصورة. حتى قبل إصدار القوانين الأولى، فقد ترافق نقل ملكية غابات الفلين بمظالم كبيرة.

1) نقل ملكية غابات الفلين وأولى الغرامات:

بإعلانها ملكية للدولة، كباقي الموارد الطبيعية الأخرى بموجب القانون الصادر في 16 جوان 1851، جذبت الغابات على الفور عددا كبيرا من المضاربين، لاسيما وأن التطبيق المتعاقب لقرار مجلس الشيوخ لسنة 1863 وقانون 1887، زاد بشكل كبير وباستمرار من مساحة الثروة الغابية (2). بيد أن ظاهرة أخرى ألهبت التقارير. في الحقيقة، مع كل حريق، كانت الإدارة والمستفيدون من الأراضي يتحالفون ضد الفلاحين، خاصة عندما تُماثَل حرائق الأدغال بأعمال تخريبية، لتترافق بقمع رادع. عند كل كارثة تقريبا، كانت السلطات العليا تلجأ إلى الغرامات الجماعية.

وهكذا شُرع في تطبيق ذلك العقاب منذ منتصف القرن التاسع عشر، سنة 1859، في حين أنه أشهرا قليلة قبل ذلك، تسبب الجنرال غاستو، عند جمعه للغرامات الجماعية بين جيجل، القل والميلية، في انتفاضات في تلك المنطقة. كانت العقوبات تتفاقم أكثر فأكثر. حدد قرار 24 جويلية 1861 الغرامات بما يُعادل 4 مرات قيمة الزكاة (الضريبة المسماة العربية، والمتعلقة بالمواشي)، مع الحرمان من رعي قطعان بالغابات المحترقة من جهة، واتخاذ إجراءات خاصة ضد أعضاء الجْمَاعَة من جهة أخرى.

في هذه الأثناء، سيأخذ الصراع أبعادا جديدة مع مكائد المستفيدين امتيازات البلوط-الفلين. كان عددهم 34، ممثلين في الغالب بعدد من كبار حاملي لقب الدوق (دوق ألبوفيرا، دوق مونتيبيلو ...)، وكانوا يستغلون 202.000 هكتار، منها 149.793 هكتار في المنطقة القسنطينية. مع كل حريق، كانوا يطالبون بعقوبات أكثر فأكثر صرامة من أجل هدف محدد: استملاك قسم كبير من الأراضي المتنازل عنها بثمن بخس. وتبعا لمساومات طويلة ما بين 1863 و 1870، تمكنوا من الحصول مجانا على 86.012 هكتارا. اِشتُرِي الباقي في حدود 60 فرنك/الهكتار موزعة على عشرين قسطا سنويا ابتداء من السنة العاشرة بعد الشراء. في الحقيقة، حُددت الأقساط السنوية بـ: 2 فرنك/الهكتار/السنة، خلال العشر سنوات الأولى و 4 فرنكات خلال العشر سنوات الأخيرة. آخذا في الحسبان مداخيل هذه الغابات، أكد مجلس الوزارة سنة 1871 أن الدولة قد تخلت عن أملاكها بأسعار تتراوح بين 100 جزء إلى 300 جزء من مدخولها الإجمالي...

بالنسبة للفلاحين، كانت نتائج تلك المعاملة وخيمة، ولم تقتصر على آثار وانعكاسات الحرائق. حتى مع حصولهم على عُشر التنازلات بموجب حقهم التقليدي في الانتفاع، فقد كان التضييق عليهم يزداد يوما بعد يوم. انخفض عدد أراضي الرعي بشكل ملحوظ ومس بشكل مباشر ودائم العائلات الأكثر حرمانا. تفاقمت الوضعية مع الحرائق المتقاربة لسنة 1870، وخاصة 1871. من الآن فصاعدا أصبحت الغرامات الجماعية تتقرر بعد كل نكبة. قرر الجنرال غويدون المعاقبة بتعزيز القمع، ليس فقط عقب هذه الحرائق، ولكن أيضا بعد التمرد الكبير لسنة 1871، في حين أنه كان يقر:

"كانت الحرائق أيضا تشتعل في *أونتيب والكورس* حيث لم يكن العرب مرتكبي الحرائق (3)".

فضلا عن ذلك، بعد الحرائق الهائلة لسنة 1873 (أتلفت 75.313 هكتارا) التي نجم عنها حملة افتراء واسعة ضد القرويين، اجتمعت لجنة عليا للحرائق بعنابة واستبعدت فكرة أية مؤامرة، ومع ذلك فقد حُكم على 2 من مشعلي الحرائق بالموت و على ثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة. بيد أنه، حسب القاضي سوتاريا "هذه الإدانة (بالإعدام) هي نتيجة خطأ، ارتكبته هيئة المحلفين"(4).

وتبعا لهذه الأحداث، وضمن هذا السياق الخاص أصدر قانون الغابات لسنة 1874، كتعبير عن "التصميم الهائل لدى النواب الجمهوريين في الحصول على قمع دون رحمة"، كما يشير إلى ذلك أجيرون.

2) قانون الغابات: سلاح مرعب ضد السكان الأكثر حرمانا:

بما أن قانون سنة 1827 بدا لهم غير كافٍ تماما، لأنه كان يُطبق على غابات غير مأهولة في فرنسا، صوت الناطقون الرسميون باسم الجمهورية الثالثة وممثلوهم في الجزائر بالتوالي على قوانين 1874، 1885، وأخيرا على القانون النهائي لسنة 1903. يُتمم كل هذا إذن الترسانة القانونية التي تهدف إلى نهب أقصى عدد من الفلاحين.

أ- قانون 1874:

منذ نشأتها، صوتت الجمهورية الثالثة على قانون الغابات الأول الصادر في 17 جويلية 1874 (5)، مانحة الحق التام لجميع الطامعين في موارد التل. ابتداء من تلك الفترة، مثل ذلك تعبيرا جديدا وترسيخا لقانون الأهالي، مع تطبيق بشكل خاص للمبدأ غير الإنساني الشهير للمسؤولية الجماعية (المادة 1)، المبدأ الذي سبق إدانته بشدة من طرف مفكري عصر التنوير في القرن الثامن عشر. تعممت الغرامات الجماعية بسرعة واكتست في الغالب عدة صيغ.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر هذا القانون خطرا آخر، للسلطة الحق في استعمال الحراسة القضائية. لُوح مجددا بطيف أمر سنة 1845،، حتى خارج فترات الثورات:

"عندما تكون الحرائق، بتزامنها أو طبيعتها، تنم من قبل الأهالي، عن تواطؤ مسبق، فيمكن مماثلتها بأفعال تمردية، مما ينجم عنه، تطبيق التدابير السارية حاليا، بموجب الأمر الملكي المؤرخ في 31 أكتوبر 1845".

و لم يكن أقل فداحة أيضا البند المتعلق بحظر الوصول إلى أراضي الرعي خلال ست سنوات متعاقبة، في المناطق التي تعرضت لحرائق.

وهكذا فقد كان هذا القانون يمس مباشرة اقتصاد الإعالة الواهن لسكان الجبال. شكل تطبيقه الممنهج، تهديدا لإمكانية بقاء السكان داخل وقرب الفضاءات الغابية.

ب- قانون 1885:

تبعا لحرائق سنة 1881، ومطالبات المستفيدين من امتيازات البلوط-الفلين التي لا حد لها، مرر هذا القانون دون جدال وأصدر في 09 ديسمبر 1885. وساهم بطبيعة الحال في مفاقمة وضعية السكان الأكثر حرمانا. ماثل استعمال أراضي الرعي باستصلاح لها (المادة 6). ونتيجة لذلك فإن أية إزالة للأحراش تصبح غير شرعية، لأن "الشجيرات ليست سوى غابات متلفة نتيجة للرعي"(المادة 12)، مما نجم عنه سيل من العقوبات والإجراءات التعسفية، لاسيما إلغاء الأراضي المحصورة، والترحيل غير المبرر لعائلات بأكملها، مع مصادرة، في أغلب الأحيان، وسيلة عيشهم الوحيدة، الماشية:

"يُجبَر الأهالي ممن يحوزون على سندات ملكية على التخلي عن أراضيهم المحصورة، عن طريق إثقالهم بمحاضر ضبط".

أوضح أحد المشتكين للجنة الغابات بين سنتي 1892-1894. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت الأراضي المحصورة ترزخ تحت تهديدات جسيمة، سواء في غابات الملكية العامة، أو في الغابات البلدية (المادة 2).

بسرعة، سرى تعميم الجنح، بشكل أوصل الأخبار إلى غاية البرلمان الفرنسي، وتوجب معه إرسال لجنة تحقيقات ترأسها ج. فيري سنة 1892. كانت الشهادات التي جمعتها على امتداد مسار طويل عبر أكثر المناطق تضررا دامغة، مع التركيز على مختلف جوانب القمع الذي قاده سلك كامل من الموظفين عديمي الرحمة. ومع ذلك، فقد وسعت لجنة التحقيقات نطاق تحرياتها، بتسجيلها لعوامل أخرى سببت بؤس القرويين، الأعباء الضريبية وعواقب التشريعات العقارية والوجوه الأخرى لقانون الأهالي. ولذا فلنورد هنا بعض المقاطع المعبرة:

"إذا ما لم يسدد العربي ضرائبه، يأتي المُحْضِر القضائي ليبيع له قطيعه. وفي حالة لم يكف البيع للتسديد، يكفي وضع زوجة الفلاح في السجن؛ من المؤكد أن هذا الأخير سيذهب ليقترض"(6).

ولكن رغم قيمة هذه الشهادات لم يتغير أي شيء، و لم يقدم إصدار قانون سنة 1903 تقريبا أي عنصر جديد لصالح القرويين.

ج- قانون الغابات لسنة 1903:

بعدد مواده الذي يبلغ 190، لم يكن هذا القانون (7) سوى ترسيخا لسابقيه بشكل عام، مع بعض الاختلافات في التفاصيل، لأن العقوبات الرئيسية لم تعدل باستثناء تخفيض نسب وقيم الغرامات. صار التشريع ينطبق من الآن وصاعدا على الغابات الخاصة، وأية عملية اقتلاع تخضع للحصول مسبقا على ترخيصات.

هذا القانون الذي كان محل العديد من الإصدارت، أصبح بمثابة الكتاب المقدس لجميع من كانوا يسهرون على حراسة الغابات، أو بالأحرى على ردع قسم كبير من السكان. لنر إذن المظاهر المختلفة عن طريق التحليل الآتي.

3) تطبيق نظام الغابات: سبب صراع دائم بين الفلاحين والإدارة:

يصعب تقديم رؤية عامة عنه ضمن هذا الإطار الضيق، لأن من الضروري جمع آلاف الشكاوي ووثائق أخرى تخص الملفات المودعة عبر مختلف مراكز الأرشيف. فالحراسة القضائية التي تلت حرائق سنة 1881 لوحدها، تستحق عرضا مطولا. فلنلخصها بشكل مقتضب.

أ- الحراسة القضائية لسنة 1881:

مثلما أشار أجيرون (8)، يكفي مقارنة مجموع الاقتطاعات الفعلية التي تعرضت لها القبائل المعاقبة، تحت عنوان حرائق 1881، (4 م.ف) مع الناتج المالي الناجم عن استرداد الحراسة القضائية لسنة 1871، لتقييم قساوة الإدارة الاستعمارية، وفي النهاية، مظالم النظام بشكل كامل. خاصة وأنه، وخلافا لأدلة سنة 1871، فإنه لم يقدم أي دليل مادي يثبت إدانة الفلاحين. لم تغب التخمينات، خاصة مع التصادف المفاجئ لهذه الأحداث مع أحدث خارجية توالت خلال هذه السنة 1881: احتلال تونس، الانتفاضة في مصر... وكذا انتفاضة الجنوب الوهراني بقيادة بوعمامة (9)، بالداخل. كل هذا حث الإدارة الفرنسية على تنظيم حملة واسعة، وبدورها حرضت الصحافة ضد السكان، متحدثة عن مؤامرة. أما فيما يخص الظروف الطبيعية، فإنها لم تكن أبدا ملائمة. فقد كانت تلك السنة في الحقيقة جافة بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود مواد قابلة للاشتعال في هذه الغابات غير المهيأة... كيف يمكن إذن إعطاء مصداقية لفكرة المؤامرة، في حين أن السكان على حافة المجاعة؟

في الواقع لم تكن الحرائق سوى الذريعة التي طال انتظارهـــا، بالإضـــافة إلى كونها مست مساحات كـــبيرة، الأكـــبر طـــوال الفتـــرة الاســـتعمارية (155.000 هكتار في المنطقة القسنطينية لوحدها)، لتتحمل تكاليفها العـــروش. تشكلت 4.000.000 فرنك كالآتي: 313.875 فرنكـــا كغرامـــات جماعيـــة، 848.000 فرنك أتاوات إيجارية مستحقة لصالح هيئة الأملاك العامـــة (المالـــك المزعوم للأراضي القروية طالما لم تتم تصفية الحراسة القضـــائية)، 1.086.764 هكتارا، برسم استرداد ما وقع تحت الحراسة القضائية. يتعين أيضا إضافة قيمـــة الأراضي التي ضمت بشكل نهائي للملكية العامة، أي 1.445.776 فرنكا ســـنة 1896. وهكذا تعرضت 99 جماعة للعقاب، 53 منها للغرامات الجماعية، و46 للحراسة القضائية الجماعية... في الواقع، كانت المبالغ المفروضة أكـــبر مـــن ذلك... ولكن فقط بؤس القرويين كان سببا للتخفيضات الضريبية التي أحدثت سنة 1893؛ مثلا يمكن أن نلاحظ ذلك في الحالة الموالية: لم تتمكن قســـمات دوار الجزية (بلدية العطية، مقاطعة قسنطينة) بعد كافة التضحيات التي قاموا بها من أجل تسديد مبالغ الغرامات، من استرداد أراضيها فقط بسبب نقص مبلـــغ 895,7 فرنكا. ربع قرن بعد النكبة، بقيت الإدارة المركزية متصلبة ورفضـــت الاعتراض المقدم من المعنيين... تُظهر شكاوي أخرى وقائع مشـــابهة. تلفـــت واحدة منها النظر إلى أنه بسبب عدم التمكن من تسديد قسط سنوي، ألحقت أراضي دوار كامل بشكل نهائي بالملكية العامة.

من جهة أخرى، فرض على دوارِيْنْ بالمجاجة غرامة تبلغ 58.674,10 فرنكا (10)، وحكم عليهم مجددا بالحراسة القضائية سنة 1882، على الرغم من أن الحريـــق وقـــع بسطورة. وجدوا أنفسهم مضطرين إذن لإيجار أراضيهم من الباطن لسنوات عديدة.

"نحن متمسكون بهذه الأراضي، لأننا وُلدنا فيها، وقد دُفن أسلافنا فيهـــا، وجماعاتنا مستقرة عليها ... ليس من المعقول نعتنا دوما بالمنبودين".

كتبوا ليؤكدوا حقهم في العيش على أرض أسلافهم.

أما فيما يخص نموذج بلدية عزابة (جوماب)، فإنه يستحق اهتماما خاصا، مع تسليط الضوء على العبء الذي يمثله الاستعمار ودلالته. فُرضت الحراسة القضائية في 09 دواوير على مساحة 12.670 هكتارا من الأراضي الزراعية و27.990 هكتارا من أراضي الرعي، أي ما مجموعه 40.660 هكتارا. سُمح للسكان بتأجير أملاكهم مقابل 80.000 ألف فرنك سنويا، في انتظار تسديد فرق قيمة الاسترداد بشكل كامل. ولكن الإدارة انهمكت في طريقة حساب معقدة على حساب السكان. فقد اعتبرت أن الاسترداد الذي يُضاف إلى 109.000 فرنك من الضرائب العربية غير ممكن ولذا احتفظت، دون تأخير، بنصف أملاك الدواوير التي وقعت تحت الحراسة القضائية. ووضعتها تحت تصرف مصلحة الاستيطان. اشترت السلطة أيضا لمصلحة الغابات أراضي الرعي التي تضم أشجارا، مع ما تحتويه من أراضي محصورة قابلة للزراعة. سُلمت الأراضي المحصورة التي تتواجد داخل الغابات للملاك كتسبيق على التعويضات التي يتعين على الدولة أن تعطيها لهم... في تلك الظروف، كان السكان يتمكنون من توفير قوت العيش بصعوبة بالغة، لم يكن بإمكانهم أن يتحملوا في آن واحد المقاصات، وتسديد الأقساط السنوية للحراسة القضائية. عشر سنوات بعد الحرائق، لم يتمكنوا من تسديد سوى 16.422 فرنكا من أصل 90.740 فرنكا. وهذا ما أوردته لجنة التحقيق لسنة 1892 كما لفتت النظر أيضا إلى كثرة محاضر الضبط، مثلما أكده إداري البلدية المختلطة. بيد أنه، عندما كان هذا الأخير يقدم بيان حالة عن الصعوبات التي يتواجد فيها السكان، واستحالة تسديد ما عليهم (11)، لم تكن إدارة المقاطعة تتردد في اللجوء إلى أكثر الإجراءات قساوة، التي كانت تصل إلى حد مصادرة المحاصيل.

تكشف لنا وقائع أخرى في نفس هذه الدائرة الإدارية فداحة الوضعية. وهي شهادات ذكرها مواطن من أصل جزائري، ولكنه تجنس بالجنسية الفرنسية ويقيم بجوماب (عزابة) (12). أوضح أنه "لا يمكن إطلاقا اعتبار

الحرائق فعلا ثوريا". عرض دسائس أصحاب امتيازات أراضي البلوط-الفلين ضد الفلاحين. وخاطبهم بهذه العبارات:

"إذا ما كنتم تدعون، أيتها الجماعات الطاهرة، أن العرب يسببون لغاباتكم، برعي قطعانهم خسائر بهذا الحجم، اشرحوا لنا لماذا تؤجرون نفس هذه الغابات بأسعار باهظة *للحشابة* ولمسمني مواشي آخرين؟".

وواصل قائلا:

"ما يمثل جرما غابيا لأحدهم، هو كذلك لغيره، خاصة بعد الحرائق...".

في الواقع، بالنسبة لأصحاب الامتيازات، سواء تعلق الأمر بإيجار لانتجاع القطعان، أو حرائق، جميع الفرص ملائمة و تنتهز بسرعة لتأمين وزيادة الموارد وكذا للتنصل من الوفاء بالتزاماتهم إزاء إدارة الضرائب. يشير نفس الكاتب إلى أن أصحاب الامتيازات لم يسددوا سوى إتاوات ضئيلة. نتيجة لأن القانون كان إلى جانبهم، فقد كانوا يجدون بسهولة طرقا للتنصل من دفع أقساطهم السنوية. كانوا يتذرعون بحصولهم على تعويض بنسبة 33% فقط من المبالغ المطالب بها غداة الحرائق، ليتوقفوا عن تسديد أقساطهم السنوية، مما يعادل تقريبا استفادتهم مجانيا من أراضي الامتيازات. وهكذا تواصلت عمليات نقل ملكية الغابات... ولكن ضمن ظروف أكثر قساوة على السكان في نهاية القرن التاسع عشر هذه مما كانت عليه تحت نظام الإمبراطورية الثانية كما يظهره تطور العلاقات بين مستثمري الغابات والريفيين.

ب- المطاردة القاسية للفلاحين:

ابتداء من تطبيق أولى القوانين إلى غاية عشية الحرب العالمية الثانية، اتسم الصراع بالقساوة والاستمرارية مكتسيا عدة أشكال، خاصة وأن الحرائق كانت تحدث بشكل دوري، وأن أي عمل من طرف السكان المجاورين للغابات كان يُعتبر عموما جرما يتعين عقابه دونما شفقة.

دورية الحرائق:

مثلما يستشف من الجدول 5، فإن دورية الحرائق مذهلة في المجمل. كانت الكوارث تحدث كل عشر سنوات. وفي بعض الأحيان، تكون الفترة أقصر، ولكن لا يتعين إغفال الحرائق المحلية التي تكون ذات أبعاد أقل حجما. ستشكل دورية مماثلة أمرا مذهلا جدا لو كانت بفعل السكان. كيف يمكن الإقرار بروابط كتلك، في حين أن أقل الخسائر تتبعها دوما غرامات، في الغالب غير متناسبة مع موارد الفلاحين؟ فبدل القيام بتحليل موضوعي لوسائل الحيلولة دون وقوعها ومكافحتها، بدا أن للإدارة هدفا وحيدا: التطبيق الآلي للتشريع القمعي.

الجدول 5 - دورية الحرائق

التاريخ	المساحة المتلفة بالهكتار لكل فترة عشر سنوات
1881	50.000 هكتار
1892	37.274 هكتارا
1902	48.656 هكتارا
1913	38.637 هكتارا
1919	29.782 هكتارا
1923	59.097 هكتارا
1931	23.734 هكتارا
1942	36.854 هكتارا

المصدر: بودي (1948، 1954)، الجدول 1 – ص 664.

في الحقيقة، دورية النكبات واتساعها يتعين ربطها قبل أي شيء بالمحيط المادي والبشري للغابة نفسها. يمكننا أن نرصد تصادفا للحرائق الكبرى مع أقصى درجات الحرارة التي ترافق أحيانا الرياح الجنوبية القوية، السيروكو. يتعلق الأمر على العموم بنوع من أشجار الغابات حساس للنار، كالصنوبر الحلبي، مثلا، أو البلوط-الفلين. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تشكل غابات أشجار

كبيرة قديمة جدا مع أحراج متشابكة صغيرة مملوؤة بالحطب الميت ... فضـــلا عن أن العناية مقصر فيها بشكل عـــام، بســـبب أن أصـــحاب الامتيـــازات لا يلتزمون عادة بواجباتهم. وهكذا فإن العديد من الظروف قـــد اجتمعـــت لإعطاء دورية النكبات هذه الأحجام. ثم ألا توجد مناطق سهلة لتلتهب فيهـــا النيران مثل السلسلة الساحلية الشرقية، وكذا منطقة منحدرات وادي لـــرجم في الونشريس الغربي؟

ونظرا لتعذر تحديد مسؤولية الفلاحين بشكل موضوعي، فقد كان أغلب مستثمري الغابات يكتفون بتقديم أسباب ملتبسة، مثل الحاجة للمراعي، الحالة المعنوية للسكان، عجزهم عن سبل المقاومة الأخرى ... بل حتى عدم مبـــالاة وجشع سكان المناطق الرعوية (*بودي*). بشكل مختصر، كانت عبارة عن أحكام مسبقة وافتراضات لا غير.

نفس هذا المراقب اليقظ (*بودي*)، استخلص بعض النتائج انطلاقـــا مـــن الإحصائيات التي وصفها هو نفسه بـــالمحتملة. أيضـــا وفقـــا لـــنفس هـــذه الإحصائيات، 23% من الأسباب، قدر بأنها متعمدة (مصلحة أو نية الإضـــرار المتعمد)، في الفترة الممتدة بين 1885 و 1915.

في الواقع، يتعين أن نشير إلى أن النيران لطالما أتلفت الغابات في منطقـــة البحر الأبيض المتوسط في اقتصادات الإعالة وفي الاقتصادات المتقدمة على حد سواء، كما تُظهره التطورات الأخيرة للتشجير في فرنسا بمناطق فار، وبوش دو رون وكذا منطقة جبال الألب البحرية. يتعلق الأمر هنـــا بأمثلـــة أصـــبحت كلاسيكية. سنة 1971، 42.000 هكتار تعرضت للاحتراق، وبلغ عدد القتلى 11 *بتانيرون*. سنة 1970، بلغت المساحة المحترقة 73.000 هكتار في نفس هـــذا المقاطعات (13).

بيد أنه في فترة ما قبل الاستعمار، كانت الغابات الجزائرية تقي نفسها أحسن بكثير دونما تشريع ولا قمع. ألم تكن المساحات الغابية تُقدر بـ 5.000.000 هكتار (14)؟ ألم يعبر أوائل ضباط الاستعمار عن إعجابهم بسلسلة المرتفعات العديدة، التي وُصفت في الغالب من قبلهم بالتي لا يُمكن تجاوزها، كثنية الحد مثلا، التي تعرت منحدراتها الآن ووقعت فريسة لمظاهر تآكل جسيمة؟ ماذا كان مصير غابات الأرز التي تعود لقرون في نهاية القرن التاسع عشر في نفس هذه المنطقة (15)؟ ثم ألم تكن النيران من جهة أخرى، *العامل الرئيسي للتجدد الطبيعي لغابات البحر الأبيض المتوسط*؟

على جانب آخر، يتعين طرح سؤال آخر، ووضع محل شك بعض الحرائق، خاصة تلك التي ترافقت بعقوبات جماعية. بالاستناد على الوثائق، إن كانت موجودة بعد، يمكن أن نبين ذلك بسهولة مقدمين أدلة لا يمكن دحضها. خلال قيامنا بتحرياتنا في الونشريس، توصلنا بناء على تحقيق عادي في دواوين التسيير بثنية الحد إلى التحقق من عدم وجود حريقين على الأقل في مقاطعات هذه الدائرة. لا وجود لأثر حرائق تخص غرامات سنتي 1897 (16) و1914، وقد تعرضت للعقوبة في المرة الأولى قسمة *بني هندل* (منطقة القمة) وفي المرة الثانية، دوار *بني بودوان*، الذي فرض على أعضاء الجماعة فيه ضرائب باهضة (2.465,81 فرنكا) إذا ما أخذنا في الحسبان ظروف عيشهم الصعبة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نلفت النظر إلى تضرر التجدد الطبيعي للغابات في عديد المقاطعات تبعا للاستغلال غير العقلاني لها من طرف أصحاب الامتيازات، كما يشير إلى ذلك المراقب المذكور آنفا، اختصاصي الغابات بودي:

"في مناطق جمع الرانتيج المحترقة، ينعدم التجدد الطبيعي: غابة جمع منها الرانتيج واحترقت لن تقوى على أي رد فعل... جمع الرانتيج أدى إلى وفاتها، ومن المستبعد أن يستمر هذا الاستغلال إلى مداه".

وختم قائلا حول جميع الغابات التي جمع بها الراتنيج:

"حسب رأي رئيس مصلحة القطاع المحلي، فإن جمع الراتنيج الممارس بالجزائر، نظرا للطرق السيئة المستعملة، وكذا أخطار الحرائق؛ سيؤدي خلال آجال قصيرة إلى إتلاف غابة الصنوبر الحلبي".

كان ذاك إذن هو السياق الجديد لعمليات التشجير تلك، فترة قصيرة قبل اندلاع حرب التحرير. بعد سيل محاضر الضبط، وفرض الضرائب من كل نوع والتجاوزات المتنوعة إزاء السكان، مرت آخر الغابات بواحدة من المراحل الأكثر حساسية. تعميم القصف بقنابل النابالم، محاصرة المرتفعات، وعمليات أخرى كثيرة لجيش الاحتلال والقمع وضعت الغابات الأخيرة في خطر داهم ما بين 1954 و 1962. إذا ما كان التجدد الطبيعي قد عاود الاستئناف فيما بعد في بعض المناطق غير المأهولة، فإن ذلك لم يحدث بكافة أنواع الأشجار، لاسيما أشجار الأَرْزْ. وبالفعل يمكن أن نعاين أن غابات الأرز التي تعرضت للقصف لم تتجدد حاليا كما يُظهره نموذج، عين عنتر في مرتفعات الونشريس، باستثناء المناطق التي لم يمسها النابالم.

لم تلتئم بعد كافة الظروف الموضوعية للإحاطة بهذا المشكل. بعد انهيار الإمبراطورية الثانية وبعد استسلام المقاتلين سنة 1871، كان من الضروري القمع مهما كلف الأمر، توجب اللجوء لاستعمال القوة و العنف في كافة المناسبات الممكنة. (ويل للمهزومين)! تطبيق نظام الغابات لم يكن في محصلة الأمر سوى ذريعة لذلك.

مظاهر الصراع:

بغية معرفتها، يبدو من الملائم احتساب قيمة الغرامات، ووصف طبيعة بعض الجرائم، إضافة إلى أساليب وسلوكات موظفي القمع. ضمن ظروف البحث الحالية، لا يمكننا أن نذكر سوى بعض النتائج الجزئية (17).

فيما يخص الربع الأخير من القرن التاسع عشر، يمكن أن نلاحظ ارتفاعا هائلا في المحاضر: 7.883 سنة 1881 - 11.101 سنة 1885 - 14.573 سنة 1887 - 15.585 سنة 1888. وبعد ذلك سُجل: 21.144 سنة 1901 - 23.733 سنة 1903 – 22.602 سنة 1905 ... و35.921 سنة 1907 -46.446 سنة 1920. "كانت المحاضر تنهمر عليهم كالبرد"، كتب السيناتور *غيشار* إلى ج. فيري سنة 1892. تضاعفت الغرامات الجماعية وتفاقمت:

"يتعين فرض غرامة باهظة تكفي لجعل هؤلاء الرجال الأقوياء لا يملكون شيئا. جميع العائلات الغنية التي لا تزال موجودة يتعين سحقها عن طريق تطبيق المسؤولية الجماعية. إنها دوافعي، ويتعين في نهاية المطاف أن يخضعوا لنا. إنها حرب حتى الموت معهم".

أفضى أحد الضباط بحصن عمي موسى بالونشريس (18). لم يبق هذه الاعتراف دون متابعة. تمت ترجمته على الواقع بسرعة بدواوير المنطقة عن طريق تسديد غرامة تبلغ 84.641 فرنكا، أي أكبر مبلغ طوال الفترة الاستعمارية، إذا ما أخذنا في الحسبان فقط التسديدات الواردة في النشرات الرسمية (19). ولنستعرض هنا حصائل بعض السنوات : 1.265.332 فرنكا سنة 1884 – 1.321.365 فرنكا سنة 1888 – 1.618.958 فرنكا سنة 1890... من جانبها تعد نسب الغرامات أكثر دلالة. بالنسبة للأراضي المحروثة، التي موثلت بعمليات استخراج من الأرض، فإن كل آر كان يعود للفلاح مقابل 50 فرنكا أي 5000 فرنك للهكتار الواحد، في حين أن مداخيل هذه المساحة المزروعة بالقمح كانت تتراوح ما بين 20 و 60 فرنكا، في نهاية القرن التاسع عشر. في الأراضي المحصورة الخاصة، عوقبت المزارع بشدة. أصبحت هيئة الغابات قاسية جدا. فقط في دواري قصر البخاري (أولاد هلال و أولاد عنتر)، بلغت الغرامات على "الجرائم" 200.000 فرنك، في حين بلغت في النطاق القريب *لوتورنو* (*دراڤ*) 170.000 فرنك ... أمام تطورات مماثلة، لن نتفاجئ مطلقا بالتصريح التالي : "لا يمكن القبول باعتراض أحد على الإجراءات التقييدية

المنصوص عليها في قانون الغابات، لا سندات ولا حيازة أخرى"، أكدت محكمة الاستئناف سنة 1883. وقد ذهبت حكومة تيرمان أبعد من ذلك، وألحقت قانون سنة 1851 بقانون الغابات، ساحقة بالتالي حقوق الاستعمال المعترف بها لفائدة القرويين بموجب هذا القانون.

وإذا كانت نسبة المحاضر التي تتعلق بالأراضي المحروثة صغيرة (5%)، فإن النسبة التي تخص المراعي تبدو هي الأكبر إلى حد كبير، لاسيما وأن قيم الغرامات أعلى نسبيا، كما أن الماعز تمثل للعائلات المحرومة *بقرة الفقراء*. تبلغ غرامة أول جنحة 2 فرنك لكل معزة، الثانية الضعف و ... يُضاف إلى الأولى، تكاليف العدالة في حالة عدم التسديد الفوري. ألم يسدد هؤلاء الفلاحين الثلاثة من بجاية 1064 فرنكا نتيجة إرعائهم لماعز في غابة لأشجار السنديان مفتوحة للرعي، ولكن ليس للماعز؟ والفلاح الذي مات في السجن نظرا لعدم تمكنه من تسديد غرامة 5000 فرنك، بعد سلسلة جرائم ... في هذا الصدد يعبر الشعر الشعبي بشكل جيد عن هذه الوضعية (20).

أما فيما يخص العسكريين، الذين كلفوا بالسهر على الغابات، فقد كانوا يعاقبون دون رحمة، حتى وإن كانت محاضرهم أقل نسبيا، أي 262 سنة 1889 (21). يشكل التعامل المخصص لـ 26 قسمة بـ: *الضاية* (سيدي بلعباس) نموذجا مبينا. بعد معاقبتها بغرامة تبلغ 41.986,13 فرنكا تبعا لحريق أكتوبر 1876، وعدم تمكنها من تسديد سوى 27.978,75 فرنكا، وتكرر الحرائق في سنوات 1877، 1878، و1879 ... منحها مرسوم 20 جانفي 1880 إعفاء بقيمة 6.945,69 فركا فقط، تبعا للمعاينة التي قام بها القائد العام لمقاطعة وهران (22):

"السكان المعنيون، بسبب انخفاض ملحوظ في مواردهم الزراعية والتجارية، يتواجدون في وضعية حساسة جدا".

لا يمكن اعتبار قرار الحاكم العام تيرمان سنة 1886، تبعا لحرائق عين فزة (تلمسان)؛ مفاجئا، في ظروف مماثلة. وهو يسمح بفهم المعنى العام لقانون الغابات.

"كما يُستشف من التحقيقات، أن الحرائق التي عرفتها هذه البلدية قد وقعت بفعل حارقي قش من الأوروبيين بدلا من الأهالي من جهة، ومن جهة أخرى أن الكولون قد رفضوا المساعدة في إخماد الحرائق، في حين أن الأهالي على العكس من ذلك أظهروا نوايا حسنة، فكر مجلس الوزراء في أن هؤلاء الأخيرين أقل إذنابا من الأوروبيين، وأن القانون لا يمكن أن يعاقبهم، وأنهم عوقبوا بشكل كاف بحرمانهم من الرعي خلال ست سنوات في الأحراش والغابات التي احترقت".

فضلا عن ذلك، يتعين الإشارة هنا إلى التفاوت الهائل بين قيمة الغرامات والخسائر، الأمر الذي يتجلى عن طريق العديد من الشهادات. فلنذكر الواقعتين التاليتين. تتقابل غرامة 200 فرنك المسددة من طرف قسمة دوار بني بوخنوس، في الونشريس (23) مع خسائر قدرت بـ 20 فرنكا لا غير، أي 10 مرات أكثر. أما فيما يخص 392,19 فرنكا، التي فرضت على دوار بني شْعيَّب، سنة 1916 (24)، فقد كانت تمثل ضعف قيمة الخسائر أربعة مرات...

ضمن مناخ كهذا، كتب مراقب خبير حول هذا المشاكل:

"أرهِقَ الأهالي بمحاضر الضبط، التي بلغ بعضها مبالغ فاحشة. كان ينجم عن خسائر تقدر بعشرين فرنكا تعويضات تصل في بعض الأحيان إلى 1400 فرنك ... لماذا لم يكن يُطلب تعويض يُعادل قيمة الخسائر عندما يتقرر العقاب"(25).

كيف وصلنا إذن إلى وضعية كهذه؟ يتعين استبقاء المعاينتين التاليتين. الأولى تُستخلص من مستخدمي هيئة الغابات وظروف توظيفهم. زهاء سنة 1890، كانت تضم 758 عونا "منظمين عسكريا" (34 قائدا عاما – 137 رقيبا – 556 حارسا). أغلبهم أتوا من فرنسا، أكد بوردو "في كل مرة يصبح أحد الحراس لا يطاق بفرنسا نتيجة إهماله أو أخطاء لا تستوجب العزل، تُعطى له فرصة التحويل إلى الجزائر". وبالتالي فلن يكون مدهشا أن يكون الحراس قد

قبضوا غرامات عديدة، دون إخبار مسؤوليهم، إلا عندما يتم الدفع على الفور... وهكذا حسب المالك من *عزابة*، المذكور آنفا، فإن المستفيدين من الامتيازات كانوا يختارون جيدا الحراس الذين يعملون معهم ويتفاهمون معهم بشكل جيد (26).

"لكل واحد من هؤلاء الحراس ثلاثة أو أربعة أنذال يعملون لصالحه، اثنان منهم مختصين، يُكلفان بإلهاء الرعاة، بينما يقوم آخران بدفع القطعان غير المحروسة إلى الغابات".

كان ذلك شركا حقيقيا! بعد المعاينة الخسائر التي يقدرون أنها 'كبيرة جدا'، يقترحون حينها الصفقة التالية، بشكل لا يخلو من التهديد:

"مائة من معزك أمسكت في الغابات؛ إذا ما سار المحضر عبر المسار العادي، سيتعين عليك تسديد غرامة تبلغ 400 فرنكا، و400 فرنكا كتعويضات أضرار، مما يشكل مجموع قدره 800 فرنكا. بعد المساومة، يُحدد المبلغ بين 200 و 300 فرنك، يكون الراعي هو الخاسر الوحيد ...".

نفس المنطق ينطبق فيما يخص الأبقار، يوضح نفس المراقب. كل هذا يفسر ارتفاع مداخيل الشركات المستفيدة من الامتيازات. يتعين التطرق أيضا إلى جوانب أخرى لهذه الحرب الخفية. والتساؤل بشكل خاص حول صدقية بعض التصريحات المتعلقة بالحرائق. هل كان الحراس دوما متواجدين بالأماكن عند تحريرهم للمحاضر؟ والعديد من الأسئلة الأخرى يمكن طرحها بعد قراءة العرائض ...

توزيع ريع الغرامات:

إذا ما كانت غابات السنديان-الفلين في البداية قضية بين الدولة والمستفيدين من الامتيازات، فإن المحافظة والسهر على كافة الغابات قد فتحا المجال لتوزيع مربح للغنائم بين المعنيين: الدولة، المستفيدين من الامتيازات،

وحراس الغابات، سواء كان هؤلاء الأخيرين رسميين أو خواص. وقد سبق أن أشرنا إلى اختلاس قسم من ريع الغرامات من طرف حراس الغابات. فلنتفحص بعض النصوص. سنة 1880، يمكن أن نرصد أن الأموال المحصلة تبعا لتحصيل غرامات جماعية قد وزعت كالآتي (27):

- شركة إستاي .... 38.171,40 فرنكا
- شركة دوتريش .... 16.502,70 فرنكا
- السيد سامسون، حارس الغابات بشركة إستاي ...... 2000 فرنك
- السيد فابر، عامل في شرِكة إستاي .... 2000 فرنك

من جهة أخرى، خلال نفس السنة، طالب المستفيدون من الامتيازات بالحصول على 400 فرنك، ثم 400 فرنك من تكاليف العدالة، كان ذاك هو نفس المنطق الذي ذكرناه آنفا بخصوص البهائم... بعدها، كانت الصفقة تتراوح بين 500 و 600 فرنك، أي 5 إلى 6 مرات سعر الشجرة.

"بدل استغلال الغابة، وجدوا أن استغلال الأهالي أكثر نفعا". أشار أحد النواب.

كانت تلك إذن هي الجوانب الرئيسية لحرب الاستتراف الطويلة هذه، والهدف المنشود من تشريعات الجمهورية الفرنسية الثالثة. كابدها القرويون في أحلك الظروف، ولكن دون أن يبتعد عن نصب أعينهم تعلقهم الشديد بأرض أجدادهم، وبالمثل العليا للعدالة. في المناطق الأخرى تواصل أيضا العيش في ظروف قاسية، كالمناطق الواسعة للحلفاء. في هذه الحالة أيضا، كان السكان في نضال ليس فقط ضد التقلبات المناخية، ولكن أيضا ضد الجشع والاستغلال غير المحدود، في الغالب من طرف المستفيدين من الأراضي ومن كبار مربي المواشي من السكان الأصليين.

ب) استغلال الموارد والبشر في السهوب:

على الرغم من أن الأمر يتعلق بمناطق غير ملائمة لزراعات الاستعمار، ولا لاستقرار السكان الأوروبيين، فإن السهوب لم تكن تخلو من الموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي بأوروبا، خاصة خلال بداية هذا النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أُدمجت تلك المناطق بسرعة ضمن الدوائر التجارية خارج القارة، بفعل تجمع عوامل معينة. بيد أن هذا الإلحاق جرى في الوقت الذي انتهت فيه المقاومة الشعبية في الشمال، وفي الوقت الذي باشر في الاستعمار مرحلته التوسعية الثانية، موجها مطامعه نحو الجنوب الكبير. الاستيلاء على السهوب كان يشكل مرحلة وسيطة.

1) ظروف الاستغلال:

بغية إتاحة الفرصة لاستغلال مستمر وعلى نطاق واسع للموارد المشتهاة، يتعين توفر 2 من أدنى الشروط: أسواق ترويج لأهم منتجات المنطقة، الحلفاء، ووسائل النقل.

أ- أسواق الترويج: الاحتياجات الجديدة للصناعة الأوروبية:

منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت الصناعة الأوروبية في بحث عن مادة أولية جديدة بديلة. نجم ذلك عن انتشار صناعة الورق، لاسيما وأن المواد الأولى المستعملة إلى غاية تلك الفترة، رخيصة الثمن، قد صارت نادرة بشكل مفاجئ. كانت عبارة عن خرق، في حين أن القش لم تكن يعطي نوعيات جيدة. غير أنه، منذ بداية عشرية 1860، كانت النتائج المحصلة من استعمال المادة الأولية البديلة، الحلفاء، مرضية. في هذا المجال، كان تقدم القوة الصناعية الأولى، بريطانيا العظمى غير قابل للنقاش، مما يفسر أهميتها كسوق. في الواقع، كانت تكاليف إنتاج الحلفاء في هذا البلد تبلغ 10 فرنكات لكل 100 كلغ، مقابل 14 فرنكا في فرنسا. فضلا عن ذلك، فقد كانت *الأشنان*، مادة أخرى تدخل في صناعة الورق تُكلف 23 فرنكا مقابل 32 فرنكا في فرنسا. وهكذا فإنه من أصل 225.000 طن من الحلفاء المصدرة سنة 1885 في العالم، وُجهت 200.000 طن إلى مهد الثورة الصناعية (28).

لهذا السبب، ضمنت الموارد الطبيعية للسهوب أسواقا ترويجية كبيرة، لأن حتى المنافس الرئيسي، إسبانيا، المصدر الأول حينها، كان في فترة تراجع. تناقص عدد السكان في هذه المساحات بفعل الاقتلاع الفوضوي. وهكذا انخفضت الصادرات من 90.000 طن ما بين 1868-72، إلى 45.000 طن سنة 1888، أي انخفاضا بنسبة 50%. بالجزائر، كانت المقاطعة الغربية، الجنوب الوهراني، ملائمة كثيرا. كانت تلك أحسن منطقة اجتمعت فيها الظروف الطبيعية لتواجد النبات الذاتي انطلاقا من جبال *القصور* إلى غاية الساحل. إذا ما كان تواجده بالمناطق الشمالية لتلك الناحية أقل كثافة، وينفذ بسرعة حال افتتاح ورشات، وغير قادر على التجدد تبعا لاستصلاح الأراضي الزراعية، فإن المنطقة التي تقع جنوب خط يمر عبر السبدو، الضاية، سعيدة وفرندة، هي التي وُجدت بها المساحات الكبرى القابلة للاستغلال (29). ومع ذلك، فإن منتوج هذه المنطقة بقي مرتبطا بشرط رئيسي، بافتتاح خط سكك حديدية.

ب- خط السكة الحديدية : وسيلة الهيمنة المباشرة:

ظلت أولى الشحنات القادمة من الساحل والمناطق التلية غير كافية و لم ينجم عنها على الفور انطلاق العمل في مناطق السهوب. ضمن هذا السياق نجد تفسيرا لإنجاز خط سكك حديدية يربط ورشات الجنوب بالساحل، أي خطًا ينطلق من أرزيو ليصل إلى جنوب سعيدة. تم منح إنجاز الخط لشركة متمركزة بقوة في منطقة التل، في نواحي مكتة. إنها الشركة الفرنسية – الجزائرية (30). بموجب اتفاقية 20 ديسمبر 1873 (31)، المعدلة باتفاقية 16 مارس 1874، فقد حصلت الشركة الفرنسية – الجزائرية على الحق الحصري في استغلال الحلفاء على امتداد 300.000 هكتار في مقاطعة معسكر، أي الطبقات الواقعة جنوب سعيدة التي يحدها من الشرق خط الطول الذي يمر بقطيفة وغربا بالحدود الإدارية للمقاطعة المذكورة آنفا. في مقابل ذلك، التزمت الشركة بتأسيس خط سكك حديدية بطول 200 كلم خلال فترة 6 سنوات، دون أي دعم مالي، ولكن مع الامتياز الحصري لاستغلال الموارد الطبيعية،

بما في ذلك خشب الغابات اللازم لإنجاز مسار السكك الحديدية. أُنجِز المشروع في الآجال المتفق عليها، وفي 28 سبتمبر 1879 تم بلوغ سعيدة، ثم مددت بسرعة نحو *خلف الله ومصباح* (67 كلم)، بغية إتاحة فرصة استغلال الطبقات الحلفائية...

2) تجفيف المواد وتكسير التوازنات:

نجم عن تواصل عمليات الاقتلاع لعشرات السنين، تدريجيا، كسر العديد من التوازنات التي نشأت خلال قرون بين الإنسان والطبيعة، من جهة، وبين الموارد الطبيعية واستغلالها، من جهة أخرى.

أ- الاستغلال ذو العواقب الوخيمة على المدى الطويل:

يعود بداية الإنتاج في نواحي سعيدة إلى سنة 1867، ثم توسع أكثر فأكثر نحو الجنوب، ليصل إلى مناطق عين الحجر سنة 1872. ثلاث سنوات بعد ذلك، وصلت الورشات إلى أقصى المناطق الغربية، انتشرت إلى غاية طبقات سبدو وراس الماء.

إذا ما عرفت البداية اللجوء إلى خدمات اليد العاملة الأجنبية، الممثلة بشكل رئيسي في الإسبان، فإن توسع الورشات، استلزم التماس خدمات الفلاحين، وبعد ذلك صاروا مكرهين على التماس العمل، لاسيما وأن القطف قد ازداد تبعا لافتتاح الخط أرزيو - سعيدة، ابتداء من سنة 1879.

ابتداء من هذا التاريخ، بعد التطبيق الفعلي لاتفاقية 1873، ظهرت العواقب على مختلف المستويات. على المستوى المادي، كان الاستغلال يخضع في الغالب لقانون السوق، حتى وإن كانت بعض البنود تشير إلى ضرورة الحفاظ على الموارد. سنة 1886، عرفت انتشارا كبيرا للورشات على الرغم من وجود بعض التشريعات القانونية.

وعلى كل حال، فقد أدت هذه التغيرات إلى استنفاذ هــذه الطبقــات وحتما إلى كسر التوازنات الطبيعية على المدى الطويل.

ب- الاستغلال على حساب السكان:

نتيجة لعدم استشارتها أو إشراكها في مفاوضات 1873، فــإن مختلــف الجماعات المعنية لم تتمكن من الاعتراض بشكل قانوني على إهمــال حقوقهــا التقليدية في الاستعمال عبر المساحة المتنازل عنها 300.000 هكتــار، حقــوق استخدام مقر بها بشكل رسمي بموجب قانون 1851 ومؤكدة بقــرار مجلــس الشيوخ لسنة 1863. من المؤكد، أن إحدى البنود الرئيسية كانت تثبت حرية الرعي و استخدام المياه والصيد والزراعة. وكذلك كان الأمــر فيمــا يخــص الاستخدامات المختلفة للحلفاء، لاسيما حق الإرعــاء، القطــع، الاســتغلال واقتلاع الحلفاء اللازمة لاحتياجاتهم ولاحتياجات حيواناتهم.

في الواقع، لم تحضر أية تدابير خاصة في حالة نشوب نــزاع. لم يكــن بإمكان السكان الاعتراض بطريقة أو بأخرى على العوائــق الــتي تضــعها الشركة الفرنسية – الجزائرية، خاصة وأن القوات والحاميات قد ورد ذكرها في الاتفاقية، حتى وإن لم تُحمل الدولة مسؤولية الأضرار التي تطرأ في حالــة قوة قاهرة.

أكثر من ذلك، وجدت بنود أخرى تبرز إخضــاع تلــك الجماعــات، لا تنفك تذكرنا بممارسات ماض غابر في أوروبا الغربية. فقــد كــان يــتعين على السكان في حال نشوب حريق، أن يعملوا على إخماده ضمن مدى يبلــغ أربعة كيلومترات حول مضاربهم. كان قانون الغابات لســنة 1874 المــذكور آنفا، يضفي طابعا رسميا على مبدأ المسؤولية الجماعية عبر الغابات مقدما بذلك ملامح مسبقة عن قانون الأهالي.

أما في يخص علاقات السكان بالإنتاج، فلم يكن ممكنا أن تتواصل إلا على حساب الأوائل، فاتحة المجال بشكل حتمي لمسار تحويل الشعب في منطقة السهوب إلى فئة الكادحين المستغلين. في الورشات، كان المسيرون الإسبان يتخذون تدابير تجعل القسم الأكبر من أموال العمال ينفق في المطاعم الجماعية للورشات، كما أورد أحد المراقبين (32). كانت الأجور ضئيلة. كل هذا يفسر انخراط السكان في التمرد الذي قاده مرابط زاوية جبال القصور، بوعمامة، ابتداء من أفريل 1881 (33). في جوان من نفس السنة، أحرقت الورشات ودمرت المنشآت مع بعض الضحايا بين القاطنين الإسبان.

ومع ذلك، فلأنها كانت آخر ثورة شعبية مسلحة، ونظرا لسرعة إخمادها. فقد استأنفت الشركة الفرنسية – الجزائرية نشاطاتها بسرعة وتم التنقيب بجد عن المنتجات الأخرى لمنطقة السهوب، مع تموين الدوائر التجارية باتجاه الساحل. في الواقع، كانا مينائي المنطقة الوهرانية، مرتبطين في جزء كبير من نشاطهما بموارد الجنوب، الحلفاء، الماشية ومنتجات تربية الماشية. ولكن على الجانب الاجتماعي الجهوي، فقد ترافقت تلك التغيرات بعواقب وخيمة على المدين القصير والطويل، كما تبينه الإحصائيات التالية. إلى غاية 1914، كان شراء خروف يتطلب من ثمانية إلى عشرة قنطارات من الحبوب، فيما وصلت الكمية إلى الضعف بين سنوات 1930 - 1940 لشراء نفس البهيمة. يجب الإشارة أيضا إلى أن يوم العمل في تلك الفترة كان بالكاد يكفي لشراء الخبز اليومي. كان يدفع مقابل جمع قنطار من الحلفاء 4 إلى 8 فرنكات، في حين أن ثمن الخبز من وزن 600 غ يكلف بين 5 و 9 فرنكات (34). وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في سنة 1953، أصبح شراء خروف يتطلب 20 إلى 30 قنطارا من الحلفاء. وأكثر من ذلك، فإلى غاية سنة 1971، أي إلى غاية عشية تطبيق البرنامج الخاص بولاية سعيدة، لم يكن قنطار الحلفاء يوفر للمواطن سوى 5دج.

كل هذا يساهم في إعطاء فكرة حول استغلال السكان عبر هذه النواحي المنفرة بسبب تدهور الظروف العامة لأطر الحياة. لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية أن هذا الاستغلال الفادح للموارد والإنسان لم يكن ليتحقق ويستمر إلا بعد الحراسات القضائية الشنيعة على الأملاك في نهاية مقاومة تحالف قبائل منطقة السهوب. وهذا ما تعرضت له قبائل *الحميان، أولاد سيدي الشيخ، الشمبة*. في حالات أخرى، لاسيما فيما يخص *الحرار*، فإن انقيادهم قد حدث بفعل ابتزازهم من طرف قائدهم، الآغا حاج. ك.س (35).

في المحصلة، هذه الظروف هي التي تشرح بسهولة في آن واحد مساعي الاستيطان إلى غاية الواحات الصحراوية، وكذا ربط المستعمرة بمستعمرات هذه القوة الاستعمارية جنوب الصحراء في بداية القرن العشرين. فبالنسبة للمساعي الأولى، يتعين أن نلفت النظر إلى مضاربات المستوطنين الزراعيين لاستغلال للأراضي التي وضعت تحت الحراسة القضائية، كما سبق وأن حدث في شمال الجزائر، بعد ثورة 1871، وفي وادي ريغ. وهكذا بدأت تظهر الشركات الرأسمالية المتأتية عن الأوساط *السيمونية*. من بينها شركة وادي ريغ، التي رست عليها مناقصة ثلاث واحات ابتداء من سنة 1878، ثم شركة *باتنة* التي اقتنت ثلاث واحات أخرى من بينها *أوهرير* سنة 1882. أما فيما يخص المطامع التوسعية فقد سهلَت بفضل تجنيد فرق من الجماعات المخضعة والمهيمن عليها من الجنوب الجزائري، بعد السحق النهائي لمقاوماتهم المتنوعة والطويلة، منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وهكذا بالتوازي مع العمليات الواسعة لانتزاع أملاك الفلاحين بغية زيادة عدد السكان الأوروبيين عبر أجود أراضي شمال، أُخضع سكان المناطق الغابية والسهبية لظروف حياة قاسية طوال عشرات السنين. عن طريق هذه الوسائل المختلفة تمكن النظام الاستعماري، في الغالب بكلفة ضئيلة، من السيطرة على كامل البلاد، وخاصة من استغلال الموارد اللازمة لاستمرارية وتقوية الاقتصاد الفرنسي. فكان تواصل تطور المضاربات الاستعمارية على حساب المجتمع المهيمن عليه.

3- التحولات الاقتصادية على حساب المجتمع المضطهد

كما تبينه بوضوح المبادلات الخارجية للجزائر عشية الاستقلال، فإن الاستغلال الاستعماري قد تطور بشكل رئيسي وفقا لاحتياجات القوة الاستعمارية، بغية تموينها بالمواد الأولية المربحة، مشكلة لها ليس فقط أسواقا ترويجية لموادها المصنعة، ولكن أيضا للمواد الغذائية، معمقة بالتالي بشكل مستمر اختلال التوازنات على حساب المجتمع المقهور واقتصاده، كآثار دائمة لأي إنهاء استعمار ومشاكل معقدة بكافة بلدان العالم الثالث...

فإذا ما دققنا مثلا في حصيلة سنة 1954، يمكن أن نعاين أن عجز المبادلات قد وصل إلى 77 م.فرنك مقابل 66 م.فرنك سنة 1953، وأن المبادلات باتجاه فرنسا والمنطقة الحرة قد مثلت على التوالي 73% و82% خلال نفس السنة. من جهة أخرى، نفس الحصيلة تظهر أيضا أن هيكلية الصادرات تتشكل من 72% من المواد الاستهلاكية بقيمة تبلغ 100,7 م.فرنك، منها أكثر من النصف، أي 54,4 م.فرنك متأتية من المنتج الزراعي الرئيسي، النبيذ، بحجم 14,4 ألف هكتولتر. ظهرت منتجات زراعية أخرى: ولكن بكميات أقل بكثير، بالتوازي مع حمولات سفن كبيرة من المعادن الخام والمنتجات النباتية (الحلفاء، الفلين...). أما فيما يخص الواردات، فإن نسبتها ارتفعت أيضا إلى غاية 59% بقيمة 126,9 م.فرنك (1). نجد مشتقات لبنية، سكريات (11,4 م.فرنك) وخاصة الحبوب...، في حين أن الباقي يشمل وسائل التجهيز (10%) والمواد والمنتجات نصف المصنعة (30%). أما فيما يخص المحروقات، التي سجلت شحناتها الأولى في نهاية الفترة الاستعمارية، فإنها لم تغير المعطيات الإجمالية.

لتوضيح اختلالات التوازن هذه بشكل دقيق، النتائج المباشرة للاستغلال الاستعماري، فلنتفحص:

- تطور زراعة المضاربة.
- استخراج المعادن الخام وتطور بعض الصناعات.
- الاستغلال المتأخر للمحروقات ومشروع قسنطينة.

أ) تطور زراعة المضاربة:

يتعين التمييز بين مرحلتين في التاريخ الزراعي الاستعماري. إلى غاية سنة 1880، كانت قبل أي شيء مرحلة خيبات فادحة وإخفاقات متعاقبة ومحاولات متعثرة... وقد ووري كل ذلك بالمضاربة العقارية وبمختلف المساعي المدفوعة من قبل السلطة على مستويات متنوعة في آن واحد. في وقت لاحق، وبفضل 'أعجوبة' الكروم، شهد التاريخ الزراعي الاستعماري تحولات عميقة، سواء على مستوى الهياكل أو المشاهد خاصة في أراضي وأقاليم معينة. ولكن خلال المرحلتين، توالت الأزمات وبدا التوازن الذي أحدثته زراعة الكروم غير مستقر...

1- انطلاقة طويلة على حساب اقتصاد الإعالة للفلاحين:

خلال كامل الفترة الأولى، كان للاستيلاء التدريجي على أراضي القرويين آثار سلبية متعددة على اقتصاد الإعالة للريفيين، لاسيما وأن كافة التجارب التي خاضها الاستعمار بهدف إدماج مزروعات تدعى مدارية قد باءت بالفشل. بالإضافة إلى ذلك، فإن زراعة الحبوب قد ترافقت في الغالب بالتغيبية عن الأملاك و لم تكن محل إبداع وتجديد.

في البداية، وضع الاستعمار كافة آماله على المزروعات الدخيلة، المزروعات مدارية، كما يظهره في هذا الصدد إنشاء حديقة التجارب بالجزائر العاصمة ابتداء 1832 بغية أقلمة أشجار ونباتات بهدف نشرها على كامل المستعمرة. في هذا الإطار جرت إذن الزراعات

المتعاقبة للقطن، والتبغ ومزروعات صناعية أخرى. على الرغم من حصول بعض التقدم، فإن مساحاتها وتأثيرها الاقتصادي قد بقي محدودا جدا. وهكذا عرف القطن الذي تمكن من الصمود خلال بعض السنوات، تراجعا تبعا لانخفاض ربحية أسعاره بشكل مستمر (2). سنة 1870، أصبحت المساحات المزروعة بالقطن لا تمثل سوى نصف تلك التي كانت موجودة سنة 1864، في حين أنه في المنطقة الوهرانية، وبشكل خاص في نطاق مكتة، كانت الشركة الفرنسية–الجزائرية تتوفر على أراضي جيدة مروية. أما فيما يخص التبغ، فإنه هو أيضا قد عرف بعض التقدم، ولكن زراعته بقيت هامشية بالمقارنة مع المزروعات الأخرى. وفيما يخص المساعي الأخرى (قصب السكر، أشجار الشاي...)، فإن تجربتها لم تعرف أية تتمة وبسرعة تم التخلي عنها.

ولذا فمن هذه المساعي المختلفة، زراعة الحبوب فقط هي التي تسترعي الاهتمام، وتستوجب الملاحظات التالية. عاملان فقط يميزان هذه الزراعة عن زراعة الفلاحين. النوعية العالية لوسائل الزراعة وإدخال القمح اللين والذرى. والعامل الأول يفسر ارتفاع المحاصيل ولكن الإنتاج لم يكن يمثل سوى قسما صغيرا بالمقارنة مع المجموع، في مجمله أقل من 20%. وهكذا فإن الصادرات كانت متأتية قبل أي شيء من إنتاج السكان الأصليين للبلد.

بالإضافة إلى ذلك، فعلى جانب آخر، يتعين التركيز على التغيبية عن الأملاك. أصبحت عمليات الإيجار شائعة. تجدر الإشارة إلى الاستعانة بالخماسة. يمكن رصد هذه الصيغ طوال كامل تلك الفترة، وحتى لاحقا كما يذكره سنة 1892 الحاكم جونار في المنطقة القسنطينية:

"حقول القمح الرائعة هذه يتم إيجارها للأهالي. أراد الكولون الاستقرار في هذه الأراضي، ولكنهم لم يتمكنوا من تنميتها. بفضل اليد العاملة منخفضة الثمن، ورغم دونية وسائل زراعتهم، كان العرب هم الوحيدون الذين استصلحوا هذه المنطقة الواسعة. الزراعة العربية، التي تراجعت في فترة ما، تتفوق على الزراعة الفرنسية" (3).

بفضل تلك الاستعانة تمكن الكولون بصعوبة بالغة من البقاء على الأراضي المحتلة. في الواقع، لم يستطيعوا جني الأرباح مباشرة بوسائلهم الخاصة من الأملاك العقارية، لاسيما بسبب لا نظامية العمل المتعجل وكذا المتطلبات الكبيرة لزراعة الحبوب الجافة.

أما فيما يخص تربية الحيوانات، فإن نصيبها أيضا كان متواضعا ولا يمكن رصد أي تجديد فيها خلال هذه الفترة. وكذلك كان الأمر بالنسبة لزراعة الفواكه والبقول، حتى وإن كانت هذه الأخيرة قد عرفت مصادرة الموارد المائية في أغلب الأحيان من أصحاب الحق التقليديين فيها.

وهكذا فإن انطلاقة زراعة المستعمرين كانت صعبة وتميزت بفترات طويلة من التردد. بسرعة تم التخلي عن الزراعات المدارية، وفقط زراعة الحبوب الجافة تمكنت من الاستمرار، ولكن في الغالب عن طريق الاعتماد على الأساليب التقليدية، وخاصة عم طريق اللجوء إلى الاستثمار الزراعي غير المباشر. بيد أنه بالتوازي مع هذا التغير، يمكننا أن نرصد أيضا أن إنتاج الفلاحين كان هو مصدر الصادرات بشكل رئيسي. في الواقع، ارتفعت أحجام وقيم هذه الأخيرة بعيدا عن التذبذبات السنوية. وراء هذه الظاهرة، من دون شك كان قانون سنة 1851 الذي رخص بحرية ترويج الحبوب الجزائرية في فرنسا. فإلى غاية هذا التاريخ، لم تصل سوى إلى قيمة منخفضة قوامها 200.000 فرنك (4)، ثم قفزت فجأة إلى 5 م.فرنك ابتداء من سنة 1852 و 10 م في سنة 1853. عشرون سنة بعد ذلك، وصلت إلى ما يقارب 40 م.فرنك. وقد عرفت باقي المنتجات نفس المنحى تقريبا، كما أشارت الأوساط الرسمية سنة 1862:

"يشكل إنتاج الحبوب والحيوانات، في الوقت الحالي، الثروة الرئيسية للجزائر، ثروة دائمة، سهلة التطوير، تكفي للارتقاء بازدهار البلاد".

https://albordj.blogspot.com

لم يكن ممكنا لازدهار كهذا أن يستمر إلا على حساب السكان الريفيين عن طريق التأثير المباشر على توازناهم التقليدية تبعا للتصدير المكثف للمنتجات الزراعية، خاصة وأن عوامل أخرى تساهم في تسريع المبيعات قد ظهرت وتعززت أكثر. تعلق الأمر خاصة بتسديد الضرائب المسماة العربية مباشرة نقدا، وكذا الربا والضغط الجبائي ... نجم عن كل هذا عواقب وخيمة أثرت بشكل خطير على المجتمع كما تُبينه مأساة 1867-1868 (الآتي ذكرها) والعيش في ظروف بالغة الصعوبة بعد ذلك (5).

هل ستتغير هذه التطورات العامة خلال الفترة الثانية (بعد 1880)، تَبعا لتوسعة زراعة الكروم والتحولات العميقة التي يمكن توقعها عن ذلك؟

2- التحولات الناجمة عن الصعود الهائل لزراعة الكروم تسبب اختلالات توازن كبيرة:

إذا ما كانت زراعة الكروم قد تمكنت بسرعة من إعطاء دفعة جديدة للاستيطان عن طريق فتح آفاق واسعة أمامه وكذا عن طريق تعزيزه بشكل دائم في الأرياف، فإنها لم تشكل مع ذلك حلا للمشاكل الرئيسية للمجتمع المقهور، ابتداء من عشية الحرب العالمية الثانية.

أ- المعطيات الرئيسية لزراعة الكروم:

من دون شك، يعود تعزز الاستيطان بشكل رئيسي إلى زراعة الكروم، بل وحتى بقاءه. كان توسعها الهائل خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو الذي حول المعطيات الاقتصادية-الاجتماعية للمستعمرة بشكل جذري. خلال هذه الفترة الحاسمة وتبعا لانهيار زراعة الكروم الفرنسية بسبب *الفلكسرة*، كانت نتائج أولى البساتين بالجزائر مرضية وعرفت تطورات هامة، كما تظهره الأرقام التالية. ارتفعت المساحة من 20.000 هكتار سنة 1878 إلى 155.000 هكتار عشية الحرب العالمية

الأولى هذا التقدم المحسوس الذي استند على نمو القروض، نجم أيضا عن الظروف الطبيعية الملائمة كثيرا التي اجتمعت، في المجمل، عبر كامل المنطقة المتوسطة: تربة رقيقة، رملية أو كثيرة الحصى، تلال، تربة ثقيلة لبعض سهول الدمي، فترات صقيع قصيرة وفصول خريف قليلة الأمطار... كل هذا يفسر د- الحبوب في أغلب المناطق الساحلية والقريبة من الساحل. بالإضافة إلى ذلك، فإن زراعة الكروم يشكل مضاربة جالبة للسكان. خلال هذه الفترة، ساهمت بقوة في استقرار الأوروبيين في الأرياف وزيادة أعدادهم. وهكذا تضاعف عدد السكان من سنة 1876 إلى 1912 بالمرور من 344.000 إلى 781.000 نسمة.

بعد بعض الأزمات، سجلت تقدمات جديدة من سنة 1929 إلى 1935 (6). خلال هذه السنة الأخيرة تم بلوغ المساحة القصوى: 400.000 هكتار، نصفها في مقاطعة وهران، لاسيما تلال عين تيموشنت، ساحل وهران وهضبة مستغانم. هذه المساحة الصغيرة، حوالي 3% من المساحة الزراعية القابلة للاستغلال، كانت تمثل 36% من القيمة الخام للإنتاج النباتي و 40% من موارد التجارة الخارجية. تراوح إجمالي الإنتاج بين 15 و 20 مليون هكتولتر. يتعين أن نلفت النظر أيضا إلى المداخيل المرتفعة التي كانت توفرها. في الواقع، كانت الفائدة الخام الناجمة عنها تتراوح بين 100 و 150.000 فرنك/الهكتار مقابل 20 إلى 25.000 فرنك/الهكتار فقط من زراعة الحبوب.

ولكن هذه النتائج أنبأت ببلوغ الاستيطان نفسه لأقصى مدى يمكن أن يصله، وبسرعة شهدنا بداية التراجع أو على الأقل الركود. في الواقع، أبرزت التغيرات ابتداء من عشية الحرب العالمية الثانية أكثر فأكثر الحدود القصوى للزراعة 'الأعجوبة' ومشاكلها. تمثل المؤشر الأكثر وضوحا أولا في هجرة السكان من الأرياف ونزوح المواطنين الأوروبيين. بالإضافة إلى ذلك، بسرعة بزغت مشاكل أخرى أكثر خطورة وتفاقمت...

ب- المشاكل واختلالات التوازن:

بالرغم من مزاياها العديدة، ودورها التاريخي في تعزيز توطين الأوروبيين في المناطق الريفية، فإن زراعة الكروم لم يكن بإمكانها تورية إلى ما لا نهاية العديد من المشاكل التي تجلت جميعا في اختلال توازن ثلاثي، على المستويات الجهوية، الاجتماعية و لاسيما العرقية.

الاختلالات على المستويات الجهوية:

إذا كان توسع زراعة الكروم قد مكن من استصلاح بعض الأراضي التلية التي بقيت إلى غاية ذلك الوقت، شبه بور، وإذا ما ساهمت في كل مكان نمت فيه بشكل واسع في تحويل الطبيعة عن طريق فرض علامة الزراعة الأحادية عبر مناطق كاملة، كالمنطقة الوهرانية، فقد أدت تجربة كهذه، بشكل لا يقبل الجدال، إلى مفاقمة التفاوتات الجهوية، بشكل خاص في إطار الزراعة الثنائية.

فانتشار هذه الزراعة الأحادية استمر على حساب المناطق الأخرى، مقصية مع ذلك النطاقات المروية. تواصلت في كل مكان على حساب زراعة الحبوب، العصرية أو التقليدية، بالمناطق الساحلية وشبه الساحلية كما سبق وأن لفتنا النظر إليه. وفي أمكنة أخرى، فإن النمو قد جرى على حساب الزراعات التقليدية، بشكل خاص على حساب زراعة الأشجار على المنحدرات والتلال، مقلصا بذلك ليس فقط زراعات الإعالة للفلاحين، ولكن أيضا مسببة ظواهر التآكل خاصة في المناطق التي يسود فيها المناخ شبه الجاف (المنطقة الوهرانية، الحواشي الشمالية للسهول العليا...). بالإضافة إلى ذلك، في بعض السهول (المتيجة، الصومام الأسفل، التافنة)، أضر سقي الكروم بزراعة البقول وتلك الصالحة للعلف، أي بشكل مباشر على حساب السكان، كابحا بشكل خاص نمو تربية المواشي المدمجة مع الزراعة.

وهكذا فإنه باستثناء استصلاح الأراضي المحرومة من الموارد المائية والمخصصة لزراعات هامشية، فإن زراعة الكروم قد ترافقت في الغالب بتقوية الفروقات الجهوية، وعطلت خاصة انتشار الزراعات التي يمكنها أن تلعب دورا حاسما في تحويل الزراعة، لاسيما وأن الاحتياجات هامة ومتزايدة بسبب النمو الديمغرافي.

الاختلالات على الجانب العرقي:

مست الاختلالات الأكثر فداحة هذا الجانب العرقي، وتفسر تعقد المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن هذه المضاربة.

في الواقع، كان هذا النشاط زراعة استعمارية بشكل أساسي. فإلى غاية سنة 1954، من مساحة تبلغ 401.200 هكتار (7)، 40.000 هكتار فقط كانت في حوزة مزارعين من أبناء البلد، أي العشر. وفعليا يتعين أن تقلص هذه المساحة فيما يخص الكروم الموجهة للنبيذ، لأنها في الغالب تشكلت من عنب المائدة. مما يعني، أن الاستيطان يحوز على أكثر من 90% من زراعة الكروم، وبالتالي يلعب دورا حاسما على الشق الاقتصادي.

من جهة أخرى، على الجانب الاجتماعي، فإن زراعة الكروم هذه قد مكنت أيضا من امتصاص فائض اليد العاملة الجزائرية، الناجم عن التضييق على الفلاحين في ملكيات صغيرة وهامشية. عند وصول زراعة الكروم إلى ذروتها في فترة ما بين الحربين، يمكن أن نقدر عدد الأيام المقدمة بقرابة 40 مليون سنويا (في حدود 100 يوم عمل لكل هكتار). حسب *إسنار* (8)، إلى غاية سنة 1933، فإن القسم الأكبر من موارد 350.000 إلى 400.000 عامل موسمي وعائلاتهم كان متأتيا منها.

إلى غاية هذا التاريخ، كانت زراعة الكروم تؤمن التوازن الواهن. كما أنها كانت تغطي المشاكل الاجتماعية والسياسية للأرياف. بيد أنه، أمام عدم كفاية زراعات الإعالة من جهة، وزيادة عدد السكان الريفيين من جهة أخرى،

لم تتأخر اختلالات التوازن في الظهور، لاسيما وأن زراعة الكروم عملت فقط على كبح تراجع عدد السكان الأوروبيين في الأرياف، كما يشير إليه إسنار (9) . ابتداء من تلك الفترة لم يعد العاملين الرئيسيين اللذين مكنا إلى غاية تلك الفترة المستوطنين من الاستقرار بشكل دائم في الأرياف، بالتوازي مع إدماج فائض النازحين، متوفرين، بينما كان إفقار الأخيرين يتزايد باستمرار.

الاختلالات على المستوى الاجتماعي:

ينطوي التمييز العرقي نفسه على تمييز اجتماعي داخل المجتمع الأوروبي. في الواقع، كان الأمر عبارة عن زراعة كروم مركزة جدا. فقد كان 87% من المصرحين ينتجون أقل من 1000 هكتولتر ويوفرون فقط 30% من المحاصيل. في مقابل ذلك، كان منتجو النسب التي تفوق 10.000 هكتولتر لا يمثلون سوى 13% وحصتهم من الإنتاج تصل إلى 70%. بالإضافة إلى ذلك، ضمن هذا الصنف الأخير، تجدر الإشارة إلى أن 2,5% من المصرحين كانوا يوفرون نصف الإنتاج الإجمالي تقريبا، أي 40%. كما يمكن أن نشير أيضا إلى أن 35 ملكية كبيرة قد تجاوزت كل واحدة منها نسبة إنتج 20.000 هكتولتر. أما فيما يخص معدلات المستثمرات الفلاحية و مقارنتها مع المعدلات بفرنسا، فإنها تبرز بشكل جلي الظاهرة الكبرى لزراعة الكروم الاستيطانية؛ التركيز الشديد. كانت المعدلات تبلغ على التوالي 21,70 و 0,85 هكتار، أي بتناسب يفوق 20...

بيد أنه بفضل هذه الأقلية، فُرضت أهمية زراعة الكروم بالوطن الأم ومباشرة على حساب منتجي الكروم بجنوب فرنسا. مما يعني أيضا كافة العواقب التي ظهرت غداة الاستقلال. فرضت إذن تلك الأقلية الزراعة الأحادية بشكل دائم على كلا المجتمعين. وهذه الوضعية على علاقة أيضا بالنمو الضعيف للزراعات المربحة الأخرى القادرة بقوة على الإدماج الاقتصادي.

3- النمو الضعيف للزراعات المروية:

في بلد يتميز بموسمين متباينين جدا، مع صيف جاف وساخن كثيرا لفترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أشهر، وحتى ستة أشهر، فإن الري يتسم بأهمية بالغة. لأنه يشكل تقريبا الوسيلة الوحيدة لتأمين الاستعمال العقلاني والمكثف والمنتظم للأراضي في الزمان والمكان، في كل مكان يجتمع فيه حد أدنى من الظروف، أي النطاقات المروية في منطقة التل، على الأقل التي تحتوي أحواضها على عدد سكان كثيف في الغالب (10). بيد أنه على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تهيئة شبكة كاملة من السدود وعلى الرغم من بعض التغييرات في الطبيعة، فإن حصيلة الري تبرز ثغرات فادحة كما يُظهره في آن واحد التفاوت الكبير بين المساحة المروية في كبرى النطاقات الحديثة ونطاقات القطاع التقليدي، وكذا النقص الواضح لمنشآت الري في النواحي الحديثة.

الجدول 6 – وضعية المناطق المروية
بالسدود الكبرى في سنة 1954

النطاق المروي	السد	المساحة القابلة للري	المساحة المروية	التوفر (ألف. م^3)	المياه الموزعة	منشآت الري
الحميز	الحميز	17.000 هكتار	5.845 هكتار	21	16	1.561
أسفل الشلف	شرون	19.818 هكتار	4.336 هكتار	100	42,4	500
وادي الفضة	وادي الفضة	17.400 هكتار	7.740 هكتار	120	61,6	927
أعالي الشلف	غريب	9.000 هكتار	1.169 هكتار	120	5,7	205
لامينا	بخدة	9.900 هكتار	8.331 هكتار	80	32,5	261
الهبرة	وادي فرغوف	17.230 هكتار	11.758 هكتار	100	61,2	1.271
سيق	الشرفة	5.467 هكتار	5.131 هكتار	40	25,8	315
التليلات	التليلات	66 هكتار	65 هكتار	3	1,1	078
المجموع		95.881 هكتار	44.375 هكتار	584	264,3	5.118

المصدر: فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر 1954، ص 110.

أ- الاستخدام الناقص للموارد المعبأة:

يلفت هذا الجدول النظر بشكل جيد إلى هذا المشكل الفادح: أقل من نصف المياه المتوفرة (42,1%)، أي 264,3 ألف م^3 يتم توزيعه. فيما نسبة تفوق النصف بقليل من الموارد المعبأة تضيع سنويا. بالتوازي مع هذه الظاهرة، يمكن أن نلاحظ أيضا أن أكثر من نصف الأراضي(53,8%) داخل تلك النطاقات لا تُستخدم للزراعات المروية. في المجموع، لا نجد كمساحة مروية سوى 44.375 هكتارا مقابل 200.000 هكتار بالأساليب التقليدية، منها 40.000 هكتار في المناطق الصحراوية. تفاوت كهذا يظهر الإهمال الكبير للزراعة الثنائية، خاصة وأن التضييق على الفلاحين كان يزداد أكثر فأكثر...

أما فيما يخص الوضعية في كل نطاق، فإنها تسمح بالتمييز بين نوعين رئيسيين من المناطق، النطاقات المستصلحة قديما، والنطاقات المهيأة حديثا. بالنسبة للصنف الأول فإن الفروقات بين المياه المتوفرة واستعمالها هي الأقل. وهي بالخصوص المتيجة الشرقية، أسفل الشلف والمنطقة الوهرانية. في مقابل ذلك في الصنف الثاني، وخاصة في أعالي الشلف، تبرز الفروقات بوضوح التخلف الكبير، وفي النهاية، الأثر الضئيل لأعمال الري الكبيرة. أما فيما يخص منشآت الري، 5118، فهي ضئيلة وتخص قبل أي شيء المستوطنين. بين سنة 1954 و 1959، ارتفع عددها وبلغ 5869 (11). لا بد أن هذه الزيادة تتوافق مع زيادة في أعداد أبناء البلد إذا ما أخذنا ماهية تلك الفترة في الحسبان.

كل هذه المعطيات تبرز جليا الاستخدام غير الكاف للموارد المائية والأراضي، بشكل مستقل عن التأخر الملحوظ في تجهيز بعض النطاقات (الشلف). ومع ذلك، فإن التحول العميق في النطاقات القديمة لا يمكن إنكاره.

ب- التحولات العميقة في النطاقات القديمة:

رغم صغر المساحة المروية فعليا، فإنها شكلت بداية لتأسيس الملكيات الكبيرة لزراعة الأشجار والبستنة العصرية، وخاصة زراعة الحمضيات في الواقع،

يكفي التجول في هذه النطاقات لمعرفة التحولات الجذرية للطبيعة فيها، خاصة عبر النطاق القديم بمكتة والهبرة. تتعارض هندستها الزراعية بحدة مع محيطها، المنحدرات المتآكلة لبني شقرون.

من جهة أخرى، إنتاج هذه المناطق هو الذي يعلل، إلى حد كبير، الصادرات الزراعية: البواكير والفواكه وخاصة الحمضيات. استدعى جزء من الإنتاج أيضا إنشاء وحدات صغيرة للتحويل، لاسيما بالمتيجة وغليزان ووهران. على الجانب الاجتماعي، كانت الآثار متعددة. وفرت تلك النطاقات الكثير من مناصب العمل موزعة بشكل أحسن على السنة الزراعية، وساهمت كثيرا في توطين اليد العاملة المؤهلة بمعزل عن اجتذاب الفرق العسكرية خلال الحملات الرئيسية للجني.

ومع ذلك، يتعين أن نشير أيضا إلى ثغرة أخرى في الزراعة الاستعمارية في نفس هذه النطاقات. وهي ضآلة الزراعات الصناعية وحقول العلف. كان الصنف الأول محدودا بمساحة تتجاوز 3000 هكتار بقليل من الشمندر السكري، وإبرة الراعي الموردة والقطن، في حين أن التبغ لم ينفك عن التراجع. فيما يخص الصنف الثاني، بقي الإنتاج هامشيا. لم يتمكن صنفا الزراعة هذان من لعب دورهما الرئيسي، دور الإدماج الاقتصادي، عن طريق السماح بتربية حيوانات مكثفة ومتطورة وصناعة زراعية-غذائية نافعة للسكان ولاقتصاد البلاد بشكل عام.

وهكذا، على الرغم من أهمية المساحة التي استأثر بها طوال عشرات السنين، فإن الاستيطان لم يترافق بتحولات عميقة سوى في بعض المناطق المحددة. و لم يتوطن بشكل نهائي سوى في مناطق زراعة الكروم، في النطاقات القديمة وعلى مدى ملكيات الحبوب الواسعة بالسهول العليا، مسببا في كل مكان حل به تفاوتات جهوية، وبشكل عام تدهورا للزراعية الثنائية. ألم يتسم الاستيطان المنجمي بنفس الخصائص؟

ب) استخراج المعادن الخام وتطوير بعض الصناعات:

"إلى غاية الفترة التي سبقت حرب سنة 1939، كان حتميا على إفريقيا الشمالية، كما كنا نعتقد، أن تكون بلادا زراعية ومصدرة للمنتجات الزراعية، وبعض المنتجات النباتية كالفلين وشعر الحيوانات ونسبة صغيرة من موارد باطن الأرض... لم يكن بإمكان شمال إفريقيا أن تصبح بلدا صناعيا، لأنها تفتقد للمحروقات واليد العاملة المتخصصة"(12).

هذه هي العبارة التي تضمنها "الميثاق الاستعماري" الذي طبع اقتصاد البلدان المغاربية الثلاث بشكل عام، والجزائر بشكل خاص. كان القسم الأكبر من إنتاج الأرض وباطن الأرض يُصدر على حالته الخام بغية زيادة أهمية الصناعة فيما وراء البحر الأبيض المتوسط، واجتناب أيضا وخاصة تشكل قوى عمالية متفاعلة مع مبدأ إنعتاق الشعوب...

1) نشاط منجمي منخفض:

كما تظهره الإحصائيات التالية، فإن نطاق الاستخراج لم يكن محدودا فقط، ولكن أيضا تمثل في إنتاج واحد مهيمن، استخراج الحديد الخام. المعادن غير الحديدية، بمعزل عن الفوسفات، كانت هامشية. كانت أماكن الإنتاج منتشرة عبر جبال منطقة التل، و رتابة (13) العمل تعود لفترة الإمبراطورية الثانية.

المعادن الخام	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الفحم الحجري	247	269	295	303	301	297	236	153	122	119
معدن الحديد	2823	3092	3388	2927	3598	2628	2790	2335	1927	3438
معدن الرصاص	4,6	7,1	11,6	14,8	14,8	15,1	15,1	14,7	15,2	14,8
معدن الزنك	22	25,4	34,4	50,3	56,8	54,2	48,9	54,8	62,8	65,2
الإثمد (الأنتيمون)	4,3	3,7	6,3	8,2	3,4	6,1	4	3,1	4	2,3
بيريت الحديد	31,4	25,2	29,8	33,5	21,7	6,1	18,8	24,7	29,1	38,5
الفوسفات	776	702	618	751	773	751	610	613	560	547
النحاس (طن)	276	194	545	827	268	162	1730	1563	230	435

المصدر : "فهرس إحصائيات الجزائر"، الجزائر، ص 112.

الجدول 7 - تطور الإنتاج المنجمي (1000 طن)

وهكذا كان الاستخراج يتم في الغالب بالتنقيب فقط عن العروق المعدنية دون السعي لعمليات تنقيب ممنهجة على مدى طويل (14). بشكل عام، حصرت الشركات الاستثمارات كثيرا كما تبينه الحمولات الصغيرة وركود الإنتاج، بل وحتى تراجعه كما هو حالة الفوسفات، على الرغم من الإمكانيات الكبيرة.

في النهاية، وحده معدن الحديد الخام وصل إلى مستويات عالية باقترابه من 3م/طن، بل وبتجاوزه هذه القيمة سنة 1960 بفضل الموارد الموجودة على الحدود الجزائرية-التونسية. أما فيما يخص مناجم الفحم الحجري بجنوب المنطقة الوهرانية (القنادسة)، فقد كانت في مرحلة تراجع، ونسب وجوده فيها متوسطة، كما أنها صعبة الاستغلال وهي تبعا لوضعيتها الجغرافية (بعيدة عن أماكن استخدامها)، غير مربحة كثيرا لاقتصاد الاستعمار. تفسر هذه العوامل التراجع المسجل منذ سنة 1954 رغم أنه كان يشكل إلى غاية تلك الفترة المصدر الوحيد للطاقة.

في هذه الإنتاجات، يتعين ذكر الحمولات المتعلقة بمواد البناء (3 إلى 4 م/طن) وتلك التي تحتاجها الصناعات الكيميائية الأجنبية: الطين المنظّف (30.000 طن سنويا)، الرم الخثّي (20.000 طن)، البريتين (سلفات الباريوم الطبيعي) و صلصال الصوان الصيني...

2) أثرها المحدود على الجانب الاجتماعي:

أكثر مما هو عليه الأمر في الجانب الجغرافي، فإن أثرها كان محدود جـــدا على الجانب الاجتماعي كما تبينه الإحصائيات التالية (الجدول 8).

الجدول 8 - تطور أعداد العمال في قطاع المناجم

المعادن الخام	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الفحم الحجري	3022	2881	3026	2684	2881	2836	2934	2737	2162
معدن الحديد	6430	6874	6174	6241	5936	5527	5312	4689	4790
رصاص الزنك	2238	1923	1363	1569	1751	1532	1426	1307	1249
المعادن الخام الأخرى	994	827	769	434					
الفوسفات	2659	2278	2344	2234	1876	1841	1614	1555	1538
المجموع	15343	14.783	13.676	13.162	12.445	11.736	11.286	11.288	9.739

المصدر: "فهرس إحصائيات الجزائر"، الجزائر، ص 112.

هناك ظاهرتان تسترعيان الانتباه: محدودية عدد العمال وتراجعه المســتمر خلال الفترة محل الدراسة: المناجم المتعددة لم تكن توفر سوى عددا قليلا مــن مناصب الشغل، حوالي خمسة عشر ألفا سنة 1952، أكثر من نصفها في مناجم الحديد. ولذا يمكن اعتبار أن قطاع المناجم غير ذي أثر فيما يخص نقص العمالة، خاصة على المستويين الجهوي والمحلي، في الجبال ذات الكثافة السكانية العالية، المتدهورة والتي أزيلت غاباتها. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشــارة إلى تنــاقص أعداد العمال من سنة إلى أخرى. من سنة 1952 إلى 1960، سجل تراجع حاد بـــ 5604 منصب عمل، أي بنسبة 37%.

من جهة أخرى، يتعين التشديد على ظروف العمل والأجور عبر كافــة مناطق الإنتاج. بالاستناد إلى منجم بوقايد بالونشريس، الذي تمكنا من الإطلاع على أرشيفه (15)، يمكن رصد أن مختلف العمليات تجري للآن يدويا، لاسيما تحريك العربات القلابة. بالإضافة إلى ذلك، لم يهيئ أي مكان لإيواء العمــال الجزائريين (عمال القاع والسطح)، في حين أن العمال يوظفون من نطاق يصل

إلى 10 كلم، عبر منطقة المنحدرات الشديدة. كانت الأجرة اليومية تبلغ 3 فرنكات، أي بالكاد الحد الأدنى لأجور العمل الزراعي... كل هذا يفسر الإضراب المطول الذي شنه العمال سنة 1953.

وهكذا فقد بقي قطاع المناجم هامشيا وبالأخص، لم يكن له آثار دائمة سواء على الجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي.

3) صناعات هامشية:

ضمن إطار الميثاق الاستعماري، يتعين أن تحصر الصناعات في حجمها الحقيقي، إذا ما استثنينا فترة تطبيق مشروع قسنطينة (1959 - 1961). فباستثناء معامل تحويل المنتجات الزراعية، لا يمكن أن نذكر سوى الوحدات المتعلقة بالبناء، النسيج والكيمياء. وفي جميع الحالات، كانت وحدات الإنتاج ذات أحجام متواضعة مع أطقم عمل محدودة. أما فيما يخص الإنتاج، فلم يكن يغطي سوى قسما من الاحتياجات، ولا يمثل في العادة سوى نسبة قليلة مقارنة مع الواردات. وعلاوة على ذلك، من الناحية الجغرافية، فإن القسم الأكبر قد توطن قرب الساحل، بشكل رئيسي على مستوى المدن الكبرى، وهران وخاصة الجزائر العاصمة.

من جهة أخرى، لتقييم أحسن لهذه الصناعات، يكفي تحليل الأكثر تمثيلية منها. وهكذا فإنه فيما يخص القطاع الأكثر توسعا خلال السنوات الأخيرة للحقبة الاستعمارية، البناء، يمكن رصد أن إنتاج الإسمنت لم يكن يلبي حاجاته رغم زيادة الشحنات. كانت مصانع الإسمنت الفرنسية هي التي تغطي الاحتياجات. والقطاع نفسه مندمج بشكل ضعيف داخل الاقتصاد. النسبة الكبيرة من خشب الهياكل، وتقريبا كامل خشب النجارة ونجارة الأثاث كان يأتي من أوروبا وإفريقيا الاستوائية.

يظهر لنا تحليل القطاعات الأخرى أيضا، لاسيما النسيج وصناعة الأحذية، أن أصنافا متنوعة من المنتجات تتأتى من الاستيراد، لافتة النظر بذلك إلى الظاهرة المزدوجة التي ميزت كامل الاقتصاد الكولونيالي: التبعية لاقتصاد الوطن الأم والتكامل مع صناعته. يمكن أن نذكر نماذج أخرى أيضا، لاسيما صناعة الزجاج. إذا ما كانت وحدة وهران (*السانية*) قد أسست سنة 1946، فإنها لم تكن تنتج سوى الزجاج المقعر. صناعة المعادن، كانت في الحقيقة عبارة عن ورشات مخصصة لإصلاح و صناعة بعض قطع الغيار. ويمكن أن نتمم القائمة بذكر ورشات الهياكل المعدنية، من المسابك الصغيرة التي تعالج الحديد المسبوك، والمعادن النحاسية، والألمنيوم، ومصانع النحاس، وورشات الصناعات الميكانيكية ذات الأحجام الصغيرة في المجمل. في هذا المجال، كان الأمر عبارة بالأحرى عن صناعات حرفية أكثر من كونه صناعة حقيقية يمكنها أن تلعب أي دور سواء على الجانب الصناعي أو الجانب الاقتصادي.

تلك هي إذن الخصائص العامة لهذا القطاع الثانوي الذي بقي طويلا قطاعا هامشيا. الحوافز الجديدة الناجمة عن كل من اكتشاف حقول الطاقة في المناطق الصحراوية والظروف السياسية التي عملت على ترجيح الحلول الاقتصادية عن طريق تطبيق مشروع قسنطينة، هل كان بإمكانها أن ترسي قواعد متينة وأن تسرع عجلة الصناعة في البلاد؟

ج) الاستغلال المتأخر للمحروقات ومشروع قسنطينة:

لم تكثف عمليات التنقيب وتدخل مرحلتها الحاسمة سوى في الفترة الاستثنائية التي مثلتها حرب التحرير. وأيضا عرفت نفس هذه الفترة إطلاق أولى الورشات الكبرى المخصصة لتحويل بعض الهياكل الاقتصادية، لاسيما على المستوى الصناعي.

1) استغلال المحروقات:

تواصلت عمليات التنقيب، التي انطلقت في وقت متأخر، بنشاط منذ اندلاع الأعمال الحربية، ولم يتأخر تبين أنها واعدة، بكشفها لثروات أحواض الشمال الشرقي والأحواض المجاورة للحدود الليبية (16).

إذا ما ظهر أن استغلال أولى اكتشافات الغاز الطبيعي بتيدكلت (منطقة عين صالح) متعذر بسبب بعدها عن المنافذ البحرية (أكثر من 1500 كلم)، فإن اكتشافات حاسي الرمل كانت توفر عديد المزايا، لاسيما وضعيتها الجغرافية (500 كلم عن الساحل)، وخاصة أهمية حقل الغاز (أكثر من 2000 مليون.م^3). بسرعة تم إنشاء خط أنابيب غاز يسمح بإيصال الإنتاج إلى أرزيو. على مسافة 505 كلم، غذت شبكة الأنابيب تلك كلا من وهران، وكذا الجزائر العاصمة التي كانت تصلها عن طريق تشعب يربط غليزان بأهم مدينة في البلاد. ولكن باستثناء هذا المسعى، بقي استغلال الغاز الطبيعي خاضعا للعديد من الظروف، حتى وإن كان إنجاز وحدة تمييع الغاز الطبيعي مرتقبا بأرزيو بغية تموين أوروبا الغربية عن طريق سفن نقل الميثان.

غير بعيد عن هذا الحقل الوفير، أتاح استغلال حقول حاسي مسعود بسرعة فرصة إنجاز الخطوط الأولى للبنية التحتية للنقل. بدأ خط أنابيب بترول بطول 660 كلم وقطر 60 سم الخدمة ابتداء من ديسمبر 1960. كان يصل إلى منفذه البحري ببجاية. شهورا قليلة بعد ذلك، مدد بشبكة أنابيب يبلغ طولها 550 كلم بغية تصريف النفط الخام منذ 1961 من المنطقة البترولية الكبرى الأخرى، العجيلة. ومع ذلك فإن هذه الأخيرة كان قد شُرع في تصدير إنتاجها منذ 1960 عبر الأراضي التونسية، تبعا لتهيئة ميناء السخيرة، بخليج قابس، عن طريق خط أنابيب يبلغ طوله 780 كلم وقطره 60 سم.

أما فيما يخص الإنتاج، فقد تطور كالآتي: 0,427 م طـن سـنة 1958، 1,273 م طن سنة 1959، 8,4 م طن سنة 1960، و 15,6 م طن سـنة 1961. كان هذا التطور مرتبطا بإمكانيات النقل (17). باستثناء مصفاة صغيرة أقيمت بحاسي مسعود بسعة 200.000 طن لتغطية احتياجات المنطقة، فقد كان كامل الإنتاج يصدر، بشكل رئيسي من أجل الاستجابة للطلب بأوروبا الغربية، وخاصة فرنسا. ضمن ظروف كهذه، لم يكن ممكنا أن يكون للإنتاج آثار مباشرة على تغيير الهياكل الاقتصادية، بل زاد أكثر فأكثر في إدماج الجزائر في الاقتصاد الأوروبي...

2) مشروع قسنطينة:

من الصعب فصل مشروع قسنطينة عن سياقه السياسي الحقيقي: ازدياد كثافة المعارك وانتشارها، من جهة، وإرادة الشركات البترولية التي تنشط في الحقول المذكورة آنفا من جهة أخرى. كان إطلاق المشروع يهدف قبل أي شيء إلى حل المشاكل الفادحة: البطالة ونقص تشغيل اليد العاملة الدائم عبر الأرياف والمدن. كان يهدف إلى تلبية الاحتياجات الرئيسية للسكان، لاسيما في مجالي السكن والتمدرس بغية تقليص المطالبات السياسية للجماهير وعزلها عن المقاتلين. منذ اعتماد هذا المشروع من طرف السلطات الاستعمارية سنة 1958، أطلقت ورشات عبر كامل البلاد.

على الجانب الصناعي، يمكن أن نسجل إقامة بعض الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات، لاسيما في قطاعات الفولاذ والكيمياء وصناعة المعادن. ومع ذلك، فإن الوحدات المنشأة كانت في الغالب ذات أحجام متواضعة، وموجهة لتلبية جزء من احتياجات الاقتصاد والسكان، في حين أنه من أجل تموينها وتشغيلها وتسييرها، فإنها كانت مرتبطة بشكل وثيق بالخارج، مفاقمة بذلك روابط التبعية، وبشكل أعم، الانفتاح التام وتفكك ترابط الاقتصاد الجزائري.

في مقابل ذلك، على الجانب الزراعي، فإن الهياكل المنشأة لم تستغل أبدا، حتى وإن تم التخطيط لتوزيع لفائدة طبقة الريفيين الصغار، أملاك CAPER (صندوق نيل الملكية الريفية). برنامج تكثيف الزراعات في النطاقات الكبرى المروية بقي محدودا جدا. فمن سنة 1954 إلى سنة 1960، لم يعرف الري في النطاقات الكبرى سوى زيادة بـ 3465 هكتار فقط، في حين أن المياه الموجودة كانت وفيرة، ممثلة خلال نفس الفترة قرابة نصف الكميات الموزعة، أي 46% (18).

ونتيجة لذلك، فإن التوسع الهائل للبناء عبر العديد من التجمعات السكانية داخل المدن وفي وضواحيها والبلدات، وإقامة بعض الوحدات الصناعية وتوسيع إمكانيات استقبال الأطفال المتمدرسين ... لم تمكن من حل المشاكل الاجتماعية والسياسية. ولذا ظهرت منذ منتصف سنة 1961، أولى بوادر فتور العزيمة وانتهت بإغلاق الورشات.

الخلاصة

لم يتمكن الاستعمار من الاستقرار بشكل دائم في أجود الأراضي إلا تبعا لعمليات انتزاع طويلة وشائكة لأملاك الفلاحـــين. وفي النهايـــة، لم يتعـــزز إلا بفضل تطور زراعة الكروم التي مكنت من تثبيت الأوروبـــيين في أريـــاف منطقة التل ولكنها لم تكن توفر سوى توازنا واهنا.

أما فيما يخص وضع الاستعمار ليده على الموارد الطبيعية الأخرى للأرض وباطن الأرض، فقد كانت بعيدة عن أن تتمكن من امتصاص البطالة المتفشـــية بين أفراد الشعب، سواء في المدن أو في الأرياف، بل فاقمت أكثر من التبعيـــة الاقتصادية. وقد تقوت هذه التبعية أكثر في نهاية الفترة الاستعمارية، خاصة بعد استغلال محروقات الجنوب.

الفصل الثاني

الاختلالات الاجتماعية – الديموغرافية

أضرت الاختلالات المحللة آنفا بشكل دائم، بل خطير أحيانا باقتصاد الإعالة للجماهير في الأرياف كما في المراكز الحضرية.

رغم أن الدراسات المتوفرة محدودة، فإنها تمكننا من تفحص، تبعا لأعداد الموتى الهائلة التي عرفتها سنتي 1867-1868، وكذا الخسائر الفادحة خلال عشريات المقاومة المسلحة (1830-1871)، التقلبات منذ 1830 إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر تقريبا.

أما فيما يخص التطورات اللاحقة التي أظهرت زيادة كبيرة، تضاعف أعداد السكان تقريبا بين 1906 و 1954 بالمرور من 4,477 إلى 8,449 مليون نسمة، تبعا لتطور مستوى الصحة والطب، فإنها تبقى متسمة بمستوى حياة منخفض جدا، كان سبب العديد من حركات الهجرة الكبيرة.

تلك الهجرات تفسر ليس فقط تضخم سكان المراكز الحضرية مع انتشار المساكن القصديرية، ولكن أيضا الهجرة نحو مواطن الصناعة بأوروبا الغربية، وخاصة فرنسا.

بغية بالإحاطة بهذه الظواهر الرئيسية، فإننا نعتزم تحليل ما يلي:

- التريف الديمغرافي خلال القرن التاسع عشر.
- الإفقار الجماعي للشعب.
- التروح الريفي.
- الهجرة خارج الوطن.

1- التريف الديمغرافي السكان خلال القرن التاسع عشر:

لم يكن النقصان الفادح، الذي يمكن رصده خلال العشريات الأولى للحقبة الاستعمارية، ناجما عن آثار المقاومة الباسلة المتواصلة من طرف مختلف العروش فحسب. بل نجم أيضا عن تكرر الوباءات المتأتية من حركة القوات الفرنسية في مناطق متعددة. أما كارثة سنة 1867-1868، فقد نجمت عن العديد من العوامل، طبيعية وبشرية في آن واحد.

1) الخسائر الناجمة عن مقاومة الجماعات:

تضمنت التقارير المعدة في نهاية الإمبراطورية الثانية، في إطار تطبيق قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863، في الغالب معلومات تتعلق بجغرافية السكان، وشددت أحيانا على تراجع أعداد السكان. يمكن أن نذكر العديد من الأمثلة. ولنذكر الأكثر دلالة منها، رغم أن التقارير المذكورة لا تخص سوى قسم من السكان.

فقد ذكر مثلا أن الصوالحية التحتانية (الغزوات) صارت لا تعد سوى 2148 ساكنا حوالي 1863-1864، ويشدد التقرير على إبادة بعض فروعها، (1) تبعا لسحق مستوطنة مونتنياك سنة 1845 (قتل 300 جندي). أولاد علي، إحدى فروع بني عامر، قبيلة كبيرة من شبه الرحل بمنطقة سيدي بلعباس، قدر عددهم بـ 9544 شخصا في حين أنه قد تم حرمانهم من أجود الأراضي بمناطقهم لصالح الاستعمار. من المؤكد أن جزءا منهم هاجر نحو المغرب. وكذلك كان الأمر بالنسبة لجيرانهم أولاد زير (2) الذين أكرهوا على النجوء إلى المغرب سنة 1845. عند العودة، وجدت 80 خيمة فقط. سواء تعلق الأمر بهذه الحدود أو الحدود الشرقية، فلا شك أن المحصلة النهائية لهذه الفترة كانت سلبية لعدد معين من الجماعات. ألم يوصف العائدون من أولاد سيدي علي بن يوب (سيدي بلعباس)، *ببعض الفلول*، في تقارير مكاتب العرب (3)؟

تبرز مصادر أخرى بشكل غير مباشر الخسائر الهائلة، مراسلات ضباط جيش الاحتلال، عندما يروون إنجازاتهم. فلنستشهد بالمحرقة (القتل بالدخان) التي تعرضت لها جماعة *سبها* من طرف كافينياك، ومجازر أولاد رياح من طرف بيليسيي سنة 1845، ومجزرة *بني معدون* بتنس من طرف سانت آرنو (4). نفس هذا الكاتب يذكر الحملات في نواحي مليانة، على قبيلة بني ناصر:

"أطلقنا القليل من طلقات البنادق، أحرقنا جميع الدواوير، وجميع المدن وجميع الأكواخ" (5).

كما يوضح أيضا:

"كنا نتلف كل شيء، ونحرق، وننهب وندمر المساكن والأشجار" (6).

ولنذكر أيضا أنه خلال الحصار المتواصل للزعاطشة بالزيبان في خريف 1849، وصلت أعداد القتلى من بين المحاربين في آخر يوم إلى 800.

من جهة أخرى، نجم أيضا عن نهاية مقاومة الأمير عبد القادر عدد كبير من الضحايا، بسبب فترات المشي الطويلة والحرمان والظروف القاسية.

نفس المآسي تكررت بعد ذلك، لاسيما بعد تمرد 1864-1866 عبر المنطقة الوهرانية، السهوب ما بين وهران والجزائر العاصمة، وفي بلاد القبائل الصغرى. كانت الكتلة الجبلية لوادي مينة، الفليتة، تتعرض للتمشيط بشكل منتظم. ذكر العقيد لابسي أنه ابتداء من 23 جوان 1864 "ستنطلق هجمة شاملة من أربعة أرتال لإنهاء الأمر مع القبائل التي لا تزال تقاوم إلى غاية 3 جويلية" (7). كان المطلوب جلب أكثر من 4000 رهينة، على الرغم من أن عددا كبيرا من المقاتلين قد أبيد. في منطقة السهوب والجنوب، كما يشير إليه راي غولدزيغر، كان انطباع الفراغ ناجما قبل أي شيء عن المجازر والهروب المحفوف بالمخاطر والمجنون للقبائل. لا بد أن فرط الوفيات لدى الشباب والمسنين في ظروف مماثلة كانت عالية. مست مجزرة قصر بني حمادة الرجال، فيما تم احتجاز النساء والأطفال؛ " لم يكن ممكنا إرجاء العقاب الذي تعرض له هؤلاء السكان" (8). بغية تلافي هذا النوع من العقاب، فضل الخليفة السابق للأمير عبد القادر، سي شريف بن لحرش التضحية بنفسه في منطقة الجلفة ... (9).

تعطي هذه اللمحة الوجيزة فكرة حول فرط الوفيات الناجم بشكل مباشر عن تواصل المعارك الذي تلا توغل الاستعمار. عوامل أخرى ترتبط بشكل أو بآخر بهذه الظاهرة يتعين تحليلها، وخاصة الأوبئة التي عرفتها الفترة المحددة ما بين 1830 و 1867.

2) الخسائر الناجمة عن الأوبئة:

بالاقتصار فقط على أوبئة الكوليرا التي عرفتها هذه الفترة يمكن أن نعد بعض الحصائل ونحدد المناطق الرئيسية المتأثرة.

بشكل عام، نرصد أن جميع الهجمات (10) كانت تبدأ بالساحل، تبعا لوصول أشخاص (عسكريين) مصابين آنفا، قادمين من الموانئ الفرنسية (11). شكلت المراكز الاستشفائية والثكنات والسجون مواطن التفشي. في كل مرة، كان المستشفى الرئيسي، مستشفى الداي (مايو)، يعرف هلاك قسم ممن يتواجدون به بنسب تتراوح بين 50 و 73%. خارج هذه المراكز، تصبح المعطيات المسندة بأرقام نادرة ومبهمة كثيرا. ومع ذلك، يتعين الاهتمام بالملاحظة التالية. كانت الهجمات الأولى في المجمل فتاكة جدا، لاسيما بالجزائر والبليدة سنة 1835، وفي قسم كبير من مقاطعة وهران، وخاصة بمعسكر حيث قدرت الخسائر بـ 1475 من تعداد سكان إجمالي يبلغ 10.000 ساكن (12). عانت المنطقة القسنطينية أيضا كثيرا. أحصي بها 14.000 ضحية، من إجمالي سكان يبلغ 50.000 شخصا، أي بنسبة 28%...

في المقابل، فإن موجة سنة 1837، كان أقل فتكا بكثير:

"على كل حال، هذه المرة، يبدو أن جرثومة الكوليرا قد فقدت حدتها وفي البلدات التي أصابتها، أوقعت عدد أقل بكثير من الضحايا" (13).

أما حصيلة هجمة سنة 1849، فقد كانت ثقيلة جدا، ووصلت إلى بلدات ومناطق جديدة. تعرضت وهران للاكتساح، وأحصي بها عدد قتلى يصل إلى غاية 209 يوميا. بين وهران والجزائر العاصمة، رافق الوباء حركة العسكريين، لاسيما بالأصنام، تنس، وشرشال ... وانتشر "بشكل صاعق" (14). ومن هنا توغل إلى *الظهرة والونشريس*.

في نفس الظروف تعرض قسم كبير من الشرق للاجتياح: بسكيكدة وسطيف وقسنطينة وخاصة بوسعادة والزيبان حيث يدعم السكان مقاومة باسلة ضد القوات الاستعمارية الحاملة لجرثومة الكوليرا، مثلما يلفت المسؤول مونيتور النظر إليه:

"بوسعادة، كل شيء انتهى في 15 نوفمبر – فتح سكان الحي المتمرد الأبواب للسيد العقيد دوماس، وهدموا المتاريس التي كانت تسد الشوارع، وسلموا الرهائن – ولكن الفرنسيين، والأهالي من الطرفين تحتم عليهم مواجهة عدو قاس، الكوليرا..." (15).

بالنسبة للزيبان، ما أدلى به أحد الأطباء، معبر إلى حد كبير:

"خلال الاجتياحات المختلفة للكوليرا بإفريقيا، كانت الزيبان دائما مستثناة. ولكن الأمر لم يكن كذلك هذه المرة. آتيا مع قواتنا، انتشر الوباء بسرعة في الواحات، وسبب فتكا كبيرا بها، خاصة ببسكرة..." (16).

كان الوباء الرابع عنيفا وفتاكا. يمكن ربط الحصيلة أيضا بالوضعية الصعبة للسكان، بعد المقاومة المسلحة الطويلة التي خاضوها في بوسعادة والزيبان والظهرة والونشريس. وهذا ما يفسر أيضا الأعداد الهائلة للقتلى خلال الوباء الخامس سنة 1850، أي شهورا قليلة بعد الوباء الذي سبقه. كانت الظروف العامة والخاصة صعبة إذن وأثرت بشكل كبير على مختلف الجماعات.

في مقابل ذلك، وصفت الهجمة السادسة بغير الخطيرة سنة 1855. وكذلك كان الأمر بالنسبة للهجمة السابعة التي وقعت سنة 1859، عند اقتراب الشتاء. أما فيما يخص الهجمة الثامنة، فقد بقيت محصورة. وأخيرا، الهجمة التاسعة التي انطلقت من الساحل الغربي للجزائر العاصمة، أعلن عنها سنة 1866، وأنبأت بأعداد القتلى الهائلة لفترة 1867-1868.

خلال الفترة محل الدراسة، تبدو دورية الوباء والخسائر الناجمة عنه ممتدة بشكل كبير، وبالتأكيد مع مراعاة الظروف الخاصة التي رافقت الحملات العسكرية.

3) الكارثة الديموغرافية لـ 1867- 1868:

بأبعادها، ومختلف مظاهرها التي تواصلت من صيف 1867 إلى غاية أواسط ربيع 1868، سببت الكارثة الديموغرافية العديد من المشاكل الفادحة، مشاكل أجبرت المراقبين المعاصرين على التساؤل حول مصير ومستقبل شعب بأكمله... ولنوضح بعض الحصائل والشهادات، قبل تحليل الأسباب الرئيسية (17).

أ-قياس أعداد الوفيات الهائلة:

أمام تعمم فرط الوفيات والتوصيفات المقدمة من العديد من الكتاب، تصبح الإحصائيات في الغالب تجريدية، حتى بعد الفحص الدقيق للموارد. وهذه شهادة مفجعة موجهة لجمهور بعيد:

"كل ما كُتِب حول البؤس الذي لا يمكن سرده الذي يعاني منه المساكين العرب، لا يقارب الحقيقة... هل بإمكاننا أن نتأمل بعين لا مبالية هؤلاء التعساء الذي يموتون من الجوع على أبوابنا ويتبارون مع الكلاب على نفايات الشارع... (18)".

"منذ ستة أشهر، نشرت الصحف مئات المقالات حول المجاعة والفتك المروع الذي سببته بالجزائر. ولكننا نصرح أن لا واحدة من تلك التوصيفات تصل إلى بلاغة الرسومات التي نضعها بين أيدي قرائنا. لا يمكن إضافة أي شيء لرسم كهذا. يكفي القول: انظروا وارثوا لحال هؤلاء الضحايا المساكين".

"كان ذلك هو مصير هؤلاء السكان العرب البؤساء. أنظروا لهذه الوجوه المشوهة بفعل النتف المرعب الذي سببته المجاعة: انظروا الأجساد التي يرتسم عليها، بشكل مروع، شكل الهيكل العظمي البشري، وعدوا عذابات فترات الاحتضار الطويلة التي عرفتها الأيام الأخيرة لكل واحد من هؤلاء الجائعين".

"رأينا تعساء، هياكل عظمية حقيقية متنقلة، تنازع أربعة عشر يوما قبل أن تموت. يالها من مناظر رعب وفزع! وسعوا هذه الصورة لتشمل قبائل بأكملها، وضاعفوا هذه اللوحات إلى غاية أن تصلوا إلى مائة ألف جائع، وستفهمون أي حدث كئيب ستتركه سنة 1868 في تاريخنا الاستعماري"(19).

ومع ذلك، يتعين الاستناد إلى مراجع أخرى، بشكل رئيسي تلك المتأتية من شاهدي عيان، عاشوا تلك المشاهد يوميا. كان ذلك هو الأمر بالنسبة لقصص رجال الكنيسة. بفضل ما رصدوه، يمكن تصوير المأساة التي عاشتها مختلف الجماعات عبر السهول والجبال:

"من أجل أن نتمكن من التشديد على هذا الموضوع، فإن تعداد هذه المآسي شنيع جدا، والجثث التي تصادف يوميا على الطرق وفي الأحراش، وفي الشوارع، من جثث هزيلة وعجفاء دليل لا يرد على الحالة التي وصل إليها عربنا".

كتب كاهن إحدى المناطق الأكثر تعرضا للفتك بالبلاد، منطقة ساحل تنس (20).

ضمن ظروف كهذه، أيه قيمة يتوجب إعطاؤها للحصائل المتعددة التي يمكن إيجادها هنا وهناك، أو التي يمكن إعدادها عن طريق سجلات الحالة المدنية عندما تكون موجودة (21)؟ في الواقع، يمكن معاينة أن الفروقات هائلة بين الحصائل الرسمية والمعاينات المقدمة عبر مختلف الدوائر الإدارية. وهي تزداد مع مواصلة الأبحاث والتعمق في التحليل. فقط في نهاية السداسي الأول من سنة 1868، قامت السلطة العليا بنشر الحصيلة الأولى بعد أن التزمت الصمت مطولا، وبعد أن نفت حتى وجود الجوع في عديد المناطق. أعلن عن 217.000 قتيل، عدد ناجم عن وباء الكوليرا في صيف 1867 (22). كان من الضروري انتظار عشريتين بعد ذلك لإيجاد حصيلة أخرى بعد إطلاق حملة تضامن كبيرة لصالح سكان المنطقة القسنطينية حيث حام مجددا طيف مجاعة سنة 1867. حصيلة هذه المرة، حددت بـ 500.000 قتيل (23)، ومع ذلك،

فمن المؤكد أنها كانت أقل من الأرقام الحقيقية. من جانبه، عد راي-غولدزيغر نسب الخسائر في العديد من الجماعات. تراوحت القيم بين 40 و 60%، بل وأكثر من ذلك (24). أمام نتائجَ كهذه، تساءل الكاتب، وتردد في الاحتفاظ برقم إجمالي ولجأ، في نهاية المطاف، إلى إعطاء قيمة تقريبية فقط للأعداد.

من جانبنا، فإننا قد أولينا عناية كبيرة لتصريحات الوفيات المسجلة لدى مصالح الحالة المدنية، محاولين قبل أي شيء، تقدير أعدادها. كما أننا استخدمنا في جميع الحالات، قيم الحد الأدنى بغية البقاء دائما تحت الأعداد الحقيقية. وبعد الحصول على حصائل عبر عدد كبير من الدوائر الإدارية، توصلنا إلى مجموع *عام أدنى*. وهو يقترب من رقم المليون ضحية، أي نسبة كبيرة مقارنة بالعدد الرسمي الإجمالي للسكان (2,652م) سنة 1886 ...

وعلى كل حال، فإن حصيلة كهذه، تعيد النظر في قيمة مختلف إحصاءات القرن التاسع عشر، مع الإشارة خاصة إلى أن نقص تقدير واضح للأعداد سيمس السكان بشكل مستمر، سواء فيما يخص الانتشار الجغرافي للسكان أو تطور أعدادهم لاحقا. أولى الظواهر كانت نقصا في أعداد السكان في المناطق التي عرفت الإفناء (الساحل الغربي للجزائر العاصمة، وادي الشلف، قسم كبير من المنطقة الوهرانية، السهوب والجنوب). اكتست الظاهرة الثانية العديد من الأوجه، لاسيما استمرار النسب المرتفعة للوفيات، خاصة وأن الآثار تزاوجت محليا وجهويا مع آثار ثورة 1871. لم يكن ممكنا أن تتحسن معدل المواليد، في ظروف مماثلة. كما يتعين لفت النظر إلى الاختلالات بين الفئات العمرية والذي استمر بعد ذلك ...

ب- أسباب أعداد الوفيات الهائلة:

وفقا لأغلب المراقبين للفترة المنصرمة، تُعزى أعداد القتلى الهائلة تلك للكوارث الطبيعية: الجفاف ووصول الجراديات. فبالنسبة حتى لـ ش-أ. جوليان، كانت أزمة ناجمة بشكل رئيسي عن الكوارث الطبيعية وإدماج الجزائر

في الحلقات التجارية الدولية (25). وهي تقريبا نفس الملاحظات مع اختلافات قليلة يمكن رصدها لدى الكتاب الآخرين، مثل ياكونو، نوشي ... (26).

في الواقع، نفس هذه الظواهر لا يمكن فصلها عن المعطيات الرئيسية للوسط الطبيعي وهي التي شكلت علامات فاصلة تاريخنا، وتاريخ دول الحوض المتوسطي الأخرى بشكل خاص. لم يكن ممكنا أن تتكرر كارثة ديموغرافية مماثلة دونما وضع مستقبل السكان في خطر حقيقي، خاصة وأن الجفاف يتميز بدوريته القصيرة. كل هذا يدفعنا إذن إلى رد التوضيحات المقترحة إلى غاية السنوات الأخيرة، باستثناء توضيحات أجيرون وراي غولدزيغر (27).

تفرض الموضوعية تحليلا عميقا لكافة المعطيات المتعلقة بالظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ضرورة تحديد مواقع الجفاف المسجل منذ سنة 1866 مع ما رافقه من اجتياح للجراد، وأيضا توسيع الأبحاث لتشمل مجالات أخرى تخص الحياة الاقتصادية والسياسية، قبل، أثناء وبعد هذه المذابح.

بالنسبة للمعطيات الاقتصادية، يكفي تتبع التطورات خلال السنوات السابقة لها بشكل جيد. بما أن الإحصائيات موجودة بوفرة، يمكن أن نسلط الضوء على أمرين رئيسيين: زيادة الصادرات الزراعية، ولكنها صادرات من المنتجات الزراعية التي تمثل قبل أي شيء الاحتياجات الاستهلاكية للجماهير، وبالتالي فبشكل مباشر على حساب هؤلاء الأخيرين. في كل مكان تم اللجوء بكثرة للجماعات وبالتالي، أقسرت على التخلي عن احتياطاتها المتواجدة بمطامير الحبوب، *في حين جرت العادة على أن هذه الأخيرة مخصصة لتأمين الاحتياجات خلال الأعوام الصعبة. أفرغت إذن مخزونات الأمان مما عرض السكان بشكل خطير لآثار الجفاف*. كان أرباب العائلات في نضال ليس فقط ضد أعوان الجباية، ولكن أيضا ضد المقرضين المرابين. حتى وإن لم تكن الحبوب ناقصة خلال فترة الوفيات الهائلة، فإن وسائل التزود بها كانت تعوزهم بحدة كما يشير

إليه الكثير من المراقبين. باع السكان كل شيء، حتى برانيسهم وخيامهم. كان يتعين إذن التشديد على سهولة البيع هذه، البارزة جدا خلال السنوات التي سبقت المأساة.

من جهة أخرى، فإن التحليل يتعين أن يتمم بتفحص معطيات أخرى، لاسيما تلك المتعلقة بثورة 1864-1866. التصادف العادي بين ميادين عمليات هذه الثورة وفرط الوفيات فيها، كان يُفترض أن يحث الباحثين على تعميق التحليلات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن علاقات سببية قد ذكرت من طرف معاصرين (28)، بالإضافة إلى ذلك، فإن صناديق الأرشيف تقدم الكثير من المعطيات حول هذا الموضوع.

وعلى كل حال، فإن هذا التصادف نجد مظاهره في الحقائق التالية. كانت المعارك عنيفة وتلتها عمليات فرض ضرائب قاسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جيش إفريقيا لم يتمكن من قيادة العمليات إلا بفضل تسخير البهائم وأرباب العائلات، كمرافقين للحراسة خلال سنتين متواليتين في الوقت الذي تبقى فيه عائلاتهم دون موارد خلال سنوات جفاف وحرمان، كما تبينه الشهادة التالية المسجلة من طرف لجنة لوهون في ربيع 1868 في واحدة من المناطق الأكثر دلالة، معسكر، أي منطقة تعرضت للفتك بشكل كبير خلال هذا الموسم تحديدا:

"أطلعنا المساعد المدني لوادي الحمام على أن البؤس قد مس السكان العرب بهذه البلدة منذ التمرد الأخيرة (1864). في ذلك الوقت، قامت مكاتب العرب بمصادرة البهائم من أجل تموين جيري فيل: أخذوا كل ما وجدوه. تبعا للإجهاد الذي تعرضت له، فإن أغلبية هذه الحيوانات قد هلكت في الطريق. وحتى ملاكها أنفسهم لم يتمكنوا من الصمود أما الحرمان الطويل خلال السفر. ماتوا في الصحراء، نساؤهم وأطفالهم المتروكين دون موارد عيش، ماتوا بسرعة بعدهم. العدد الضئيل من العرب والحيوانات الذين تمكنوا من العودة إلى قبائلهم، وجدوا محاصيل اجتاحها الجراد، وسقطوا في أقسى درجات البؤس المدقع" (29).

نتيجة لذلك، فإن العوامل الإنسانية الصرفة، أي العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية، تبدو إلى حد كبير الأكثر تأثيرا. وهي تمكننا من القيام بتحليل جيد لخريطة الوفيات الهائلة مع لفت النظر إلى الاختلافات الجهوية، لاسيما الإبادة التامة لبعض النواحي، التي كانت ساحة للمعارك ما بين 1864-1866 كالجنوب الوهراني وجنوب الجزائر العاصمة... بالإضافة إلى ذلك، يتعين التنويه أيضا بتسلسل الوقائع، وبشكل رئيسي سبق العوامل البشرية للكوارث الطبيعية. أما فيما يخص أوبئة الكوليرا وحمى التيفوس، تجدر الإشارة إلى أن آثارها على علاقة مباشرة مع معطيات الواقع، أي العوز التام للسكان وحالتهم الفيزيولوجية العاجزة عندما وقعت هجمات الكوليرا في صائفة 1867، ثم حمى التيفوس في شتاء وربيع 1868. وعلى كل حال، فإن الخسائر الناجمة عن حمى التيفوس محدودة جدا كما تبينه التقارير الطبية (30).

كان السكان عرضة لخسائر فادحة في نهاية الإمبراطورية الثانية. كاد فرط الوفيات أن يعرض بشكل دائم مصير السكان لخطر داهم في عديد المناطق. كل هذا يسمح أيضا باستيعاب الحدود الجهوية لثورة 1871، التي نجم عنها بدورها خسائر ثقيلة، وختمت بشكل نهائي حقبة الانتفاضات الشعبية، باستثناء تمرد 1881. ومع ذلك، ينبغي التساؤل حول نتيجة أخرى أكثر خطورة، والتي أثرت انعكاساتها بشكل دائم على الباقين على قيد الحياة وعلى الناجين. وهي نهاية المجتمع التقليدي.

ج- النتائج المباشرة على المستوى الاجتماعي:

الهجرات الكبرى للجياع والمشرفين على الموت على محاور طويلة، التي وصلت إلى أكبر ثلاث مدن في البلاد مرورا عبر مناطق التل والسهوب الشاسعة، بل وحتى الصحراوية (31) عبرت وأنبأت بشكل مؤثر عن الاحتضار والنهاية الوشيكة للمجتمع التقليدي، المجتمع الذي تعرض حتى في جانبه الفيزيولوجي للمأساة الاستعمارية، في أعمق تجلياتها.

قبائل برمتها أجبرت على التحرك بفعل وصولها إلى أقصى درجات الوهن الفيزيولوجي. كانت مواكب طويلة مشكلة من هياكل عظمية متنقلة، صامتة جدا، مطرودة على التوالي من أراضيها بسبب الجوع، ومن المدن بالقوة لصالح المجتمع المهيمن. أكثر من قرن بعد تلك المشاهد، يصعب على المراقب إعادة تشكيل تلك الهجرات الكبرى من أرشيف الحالة المدنية لبعض البلدات، مثل البليدة والمدية، نقطتي وصول في الترحالات الكبرى للجياع. ولكن مع ذلك، يمكنه تفسير العبارات المبهمة التي تحتويها المحررات المقتضبة لعقود الوفيات. في الغالب كان آخر باق على قيد الحياة الذي، متمتما بعض الكلمات، يتمكن من التعريف بأقاربه: زوجته، أبناؤه، أقارب مباشرون، أو بعيدون ... مسجلة جميعها من الموظف البلدي في أماكن محددة، نهج بيزوت، ساحة الأهالي، شارع القايد ديرة ... بالبليدة، بمستودع مكاتب العرب، وبباب الجزائر العاصمة، بالمدية، بالمحاجر القريبة من القليعة ... لم يكن لينسى أبدا العقود المتعلقة بوفيات الأطفال الممددين بالسجن البلدي، في هذه المدينة الأخيرة. وكذلك كان الأمر بالنسبة لوليد ميت، ولد خلال الليلة شديدة البرودة 08 مارس على الساعة 21. هل نجا الرضيع بعد ذلك؟ ... الأمر مؤكد بالنسبة لوالدته الشابة ذات 25 ربيعا التي مثلت في اليوم الموالي على الساعة 08:00 ببلدية البليدة لإتمام الإجراءات الإدارية ...

هذه بعض الإشارات النادرة والضئيلة على هذه المأساة العامة:

"... أكثر من وباء، إنه موت مجتمع، كما عاشه أفراده".

ختم راي غولدزيغر الذي انهمك مطولا في تحليل معمق للفترة 1860-1870. من الآن وصاعدا، سيستمر العيش في أصعب الظروف سواء في المناطق التي تعرضت للفتك أو المناطق التي كانت أقل عرضة للفتك كالقبائل بعد ثورة 1871.

2- الإفقار الجماعي للشعب:

سيتواصل العيش ضمن الظروف التي ذكرناها، العوز شبه العام الذي كان ينتشر أكثر فأكثر، دافعا في كل مكان الشعب نحو أن يصبح طبقة كادحة، يحتاجها الاستعمار عبر الأراضي المقتناة بسهولة.

1) فقر العائلات:

سبق وأن أشرنا إلى عودة ظهور شبح 'مجاعة 1867' في المنطقة القسنطينية، عشرون سنة بعد تلك المأساة. ولكن قبل ذلك بكثير، بقي التطور الاجتماعي- الاقتصادي موسوما بعجز الإنتاج الزراعي وأزمات حادة كما حدث سنة 1877. الحصيلة المسجلة خلال هذه السنة الزراعية 1876-1877 وصفت بالكارثية، بشكل رئيسي في المناطق التي كانت عرضة للجفاف حيث كانت المحاصيل منعدمة تماما. حتى القطعان أبيدت بدورها. لا تفسر تقلبات الإنتاج المسجلة خلال فترات طويلة سوى جزئيا الظروف الصعبة للعيش. كما أن المعدلات التي تحتسب تكون في الغالب مجردة، لأنها تهمل كثيرا الفوارق بين الأقليات وعامة الريفيين. ولكن ومع ذلك، فإن حتى هذه التقلبات في حد ذاتها تحمل دلالات كبيرة (الجدول 9)، على الرغم من تعلق الأمر بفترات أربع سنوات. وذلك لأن التذبذبات السنوية تكون أكثر بروزا، متراوحة في الغالب بين البسيطة لتصل أحيانا إلى غاية الضعف.

الجدول 9 – تذبذبات إنتاج الحبوب

الفترة	القمح الصلب		الشعير	
	الكمية	المردودية	الكمية	المردودية
1875-1872	4.124.399 قنطار	4,7 قنطار/هكتار	7.124.693	6,6 قنطار/هكتار
1880-1876	3.820.799 قنطار	3,3 قنطار/هكتار	6.478.437	4,8 قنطار/هكتار
1885-1881	4.595.692 قنطار	4 قنطار/هكتار	7.000.495	4,3 قنطار/هكتار
1890-1886	4.052.954 قنطار	3,9 قنطار/هكتار	7.556.945	4,8 قنطار/هكتار

المصدر: "الإحصائيات العامة للجزائر".

تواجه السكان إذن مع تغيرات خطيرة. خلال الفترة محل التفحص، سجلت أقصى كمية إنتاج سنوي من القمح الصلب سنة 1874 بـ: 4.824.948 قنطار، ولم تُبلغ مرة أخرى وتُتجاوز سوى في سنة 1890 بـ: 5.279.542 قنطار، في حين أنها كانت مسبوقة بحد أدنى: 3.105.269 قنطار سنة 1889، بالنسبة للشعير، أي حبوب الفقراء، سجل الحد الأقصى سنة 1876 (9.903.398 قنطار) بينما الحدود الدنيا سقطت لتصل إلى ما يقارب 4.000.000 قنطار كما حدث سنة 1881 (3.996.975 قنطار)، سنة حرائق الغابات الكبرى وفرض الحراسة القضائية على أراضي ريفية شاسعة. ولكن أكثر من هذه القيم، فإن نسب المردودية هي التي تسترعي الانتباه أكثر. إذا كان المتوسط قليل الاختلاف بـ 4 قنطار/هكتار بالنسبة للقمح، وتراوحه بين 5 و 6 قنطار/هكتار بالنسبة للشعير، فإنها تلفت النظر إلى أثرها الضئيل على الجانب الاجتماعي، باستثناء سنوات المحاصيل الرديئة. في الواقع، تلك النتائج كانت تجعل إمكانية إعادة تشكيل احتياطات الأمان غير ممكنة، ولم تكن تسمح خلال السنوات المتوسطة سوى بتوفير بذور وفي أحسن الأحوال كميات لاجتياز الشتاء الطويل والقاسي ... كل هذا أجبر العديد من العائلات على اللجوء إلى تناول النباتات التلقائية مثل الترفاس، الفول البري، والجذور شبه السامة مثل الكستنة، البيكوكا، الكيريورا... كما تبينه شهادات الكاتب: "منذ شهرين، شكلت الكيريورا الغذاء الوحيد تقريبا للسكان الفقراء"، دون تشوهاتشف في منطقة ميلة (31). في مناطق أخرى، لم تكن الوضعية مختلفة مطلقا، خاصة وأن الماشية التي شكلت دائما الوسيلة الأكثر ملاءمة للصمود خلال الفترة بين موسمين زراعيين يمكن نقل ملكيتها بسهولة. وللمفارقة، خلال هذه السنوات الصعبة، نعاين تجدد تصدير الضأن والأبقار. فخلال السنوات الثلاث ما بين 1874-1876، سجل 17.996 رأس مقابل 143.198 خلال الفترة ما بين 1877 إلى 1879. أصبح العيش غير ممكن إلا على حساب الثروة نفسها.

تلك هي بالمجمل الخطوط العامة لهته المأساة التي استمرت إلى غاية آخر عشرية من القرن التاسع عشر. بالمقارنة مع بلدان أخرى، يبدو من الملائم إيراد مقارنة هذا المراقب اليومي الكبير في السن لعموم الشعب، ترجمان الإدارة العسكرية، غورجو. دون هذا الأخير أن السكان أفقر من الإيرلنديين، وختم بالقول:

"لا يمكن تصور العوز المدقع والبؤس التام الذي غرق فيه القسم الأكبر من العائلات في القبائل من أقصى الجزائر إلى أقصاها" (32).

من جانبه، أكد *هوداس* ذلك كاتبا: "لم يكن يوجد ما يؤكل في بلاد البربر، ولولا اللحم الذي توزعه الجماعة، لكانت التغذية بشكل رئيسي نباتية" (33).

هذه التغيرات العامة مرتبطة بالعديد من العوامل، ولم تنجم فقط عن العاملين سابقي الذكر، خسارة أجود الأراضي لصالح الكولون، من جهة، ولا نظامية العمل المتعجل، الذي بقيت آثاره دائمة على مر الزمن، من جهة أخرى. ترتبط أيضا بعوامل أخرى. إحداها يتعلق بالدفع لإدماج الإنتاج الريفي أكثر فأكثر في دوائر الاقتصاد الرأسمالي، الذي سهل بشكل كبير بسبب تمدد شبكة طرق المواصلات، وكذا بعمل الباعة المتنقلين الذين كانوا يجوبون الأرياف الأكثر نائية. يتعين أيضا لفت النظر إلى ظاهرة أخرى، خاصة وأنها يمكن أن تسترعي انتباه المراقبين بشكل عام. يتعلق الأمر بالتجاوزات غير المحدودة لبعض القادة من الأهالي، وبشكل رئيسي عبر المناطق التي تكون السيطرة عليها بشكل مباشر من طرف سلطات الاستعمار قليلة أو معدومة، كالسهوب.

في هذا الصدد، يبدو من الملائم الاستناد مرة أخرى إلى المثال المذكور آنفا، مثال آغا *الحرار* وذكر بعض أوجه ممارساته من أجل الإحاطة بالعواقب الوخيمة على رعاياه. من سنة 1864 إلى 1883، تصرف هذا الآغا بسلطان مطلق دونما رقابة من أجل هدف وحيد، زيادة ثرواته. إذا ما كانت ورقة

ضرائبه لا تورد سوى 161 جملا، 2081 خروفا و 3 أحصنة، فإن أملاكه كانت تصل إلى 3000 جمل، 800.000 من الضأن ... والعديد من الأراضي، بشكل مستقل عن ما يمتلكه الأعوان الذين يمثلون الجماهير الواقعة تحت سلطته.

"الأمر عبارة عن سرقة لا مثيل لها، لا يمكن تصديقها، ترتكب على حساب الدولة. تكررت 18 مرة منذ 1865".

يشدد تقرير رسمي (34).

أما فيما يخص المحاصيل فقد قدرت بـ 3600 قنطار، أي حمولة 1800 جمل بمعدل 2 قنطار على كل بهيمة. هذه الكمية التي من المؤكد أنها أقل من الحقيقة، تثير العديد من المشاكل، حتى وإن بدت قيمتها أقل من قيمة الماشية المذكورة. كانت تمثل مساحة حوالي ألف هكتار من الأراضي المزروعة، مع الأخذ في الحسبان الاستخدام الحتمي لتقنية استراحة الأرض. حينما نفكر في عدد الفلاحين الذين تعرضوا للنهب بالدور وأكرهوا بالقوة والتصرفات الوحشية على إتمام مهام متنوعة من أجل جمع تلك الكميات، من بداية الحرث إلى طمر المخزونات... كم من شخص جائع حرم بذلك من احتياطات مماثلة خلال هذه الفترة الطويلة، وفي أجواء مناخية غير ملائمة على العموم.

"كل سنة، كان يأمر بتنظيم *تويزات* ضخمة، الفلاحون البؤساء أخضعوا للضرائب والسخرة بلا رحمة؛ كانوا يحصدون ويقطعون ويطمرون المحاصيل الهائلة للسيد".

"...في كل لحظة، كان الآغا يقدم على طلب المال والخراف والزرابي".

قائمة تجاوزاته طويلة جدا، ولا يمكن اختصارها في هذا الإطار المحدود. ومع ذلك يتعين إضافة أن أبناؤه قد تربوا على نفس هذه المبادئ وتمكنوا من تطبيقها بدورهم عبر نواحي واسعة شاغلين وظائف إدارية هامة. وتجدر الإشارة أيضا إلى الروابط الزوجية لهذه العائلة مع عائلات الوجهاء الدينيين القريبين، لاسيما تيجانية عين ماضي، إحدى المعاقل الرئيسية القوية للاستعمار منذ مقاومة الأمير عبد القادر.

على مستوى آخر، نجم تدهور الظروف العامة للعيش عن عدم الالتزام ببعض القواعد التي سمحت بالحفاظ على العديد من التوازنات، على المستوى الطبيعي، وكذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فيما يخص الأمر الأول، وقبل توطن الاستعمار، كان توفر الأراضي القابلة للزراعة يسمح بتقسيم عادل بين الأراضي المزروعة والأراضي البور. كانت النسبة ترتبط باحتياجات العائلات، كما أن تربية الحيوانات شكلت على الدوام موردا هاما. كل هذا كان يساهم إذن على المستوى الطبيعي، في تنمية تكون التربة، ومن ثم في رفع خصوبة الأراضي واستمرارية المردودية العالية الناجمة عن أعمال الزراعة الممتدة جيدا من الناحية الزمنية. على المستوى المناطقي، أيضا التكامل بين التل والسهوب كان يلعب نفس الدور. كان يعود هذا الدور الحاسم لنقل القطعان بهدف الانتجاع، لاسيما بتعزيزه لليد العاملة خلال فترات الحصاد وجني التمور في الواحات.

بيد أنه مع حصر وإبعاد الزراعات، فإن فترات استراحة الأرض كل سنتين لم تعد ممكنة حيثما كان، واتجهت نحو الانخفاض بشكل خطير على حساب كل من المردودية وتكون التربة نفسه. بالإضافة إلى ذلك، فإن التربية الخاصة للحيوانات على الأراضي البور، تراجعت معرضة العائلات للعوز. العقم المتزايد للتربة، من جهة، وانتشار زراعة الحبوب بالمنحدرات والسفوح الوعرة، من جهة أخرى، سببا، شيئا فشيئا بشكل لا يمكن تلافيه، عبر كامل الأراضي المشار إليها تطور عمليات التآكل. نفس المظاهر تجلت في أماكن أخرى، بسبب إتلاف الأشجار بشكل طائش، وكذا بسبب انتشار الزراعات السنوية عبر السهوب. وقد نجم عنها اختلالات توازن فادحة تفسر بمجمل التردي التدريجي للطبيعة.

2) أعداد كبيرة من القرويين بدون أراضي أمام أقلية من كبار ملاك الأراضي:

تقسيم الأراضي، المقاربة الأولى لحقيقة الأرياف الجزائرية، يلفت النظر إلى التناقضات والمشاكل التي نجمت عنه، لاسيما وجود أكثر من ثلث الفلاحين دون أراضي.

أ- عدد ملاك الأراضي الصغار والقرويين بدون أراضي:

قدرهم الأوساط الرسمية إجمالا بمجموع يصل إلى ثلاثة ملايين شخص من ثمانية ملايين تعدهم الجزائر سنة 1950، أي نسبة تزيد بقليل عن الثلث (37%). ومع ذلك، فوفقا للإحصائيات الزراعية لسنة 1950-1951 (35)، يتعين التفريق بين 105.954 من أصحاب العزب الصغيرة (أقل من هكتار لكل مالك) أي باحتساب أعضاء عائلاتهم عدد يبلغ 600.000 نسمة، والبقية، 2.400.000 ساكن، تمثل عدد الريفيين الذين لا يحوزون على أراضي. النسبة هائلة إذن. كانت مواردهم الوحيدة تتأتى من أجور غير مؤكدة يُسعى لها بصعوبة خلال الحملات الزراعية الرئيسية، قطف العنب والحصاد. كل هذا يفسر الخلاصة التي توصلت إليها الأوساط الرسمية في أواسط القرن العشرين:

"التقسيم الحالي للأراضي قد سبب خلق طبقة عمالية زراعية هائلة، ظروف حياتها صعبة و غير مستقرة" (36).

الجدول 10 – تقسيم المستثمرات الزراعية الجزائرية سنة 1950

الأصناف	المستثمرين الزراعيين		المستثمرات الزراعية	
	عدد	نسبة	هكتار	نسبة
أقل من 1 هكتار 1 إلى 10 هكتار	105.954 332.529	16 52,17	37.207 1.341.257	0,5 18,2
المجموع	438.483	69,5	1.378.464	18,7
10 إلى 50 هكتار 50 إلى 100 هكتار	167.170 16.580	26,5 2,6	3.185.810 1.096.136	43,3 15
المجموع	183.750	29,1	4.281.946	58,3
فوق 100 هكتار	8.499	1,4	1.667.756	23
المجموع العام	1.630.732		7.349.166	

غير أنه، أمام هؤلاء الثلاث ملايين من المحرومين، أي من الأشخاص والعائلات الكاملة دون موارد مضمونة لأشهر طويلة من السنة، أثار صنف من 1 إلى 10 هكتارات أيضا انتباه المراقب. في الحقيقة، كان يتضمن عددا كبيرا من العائلات، مداخيلها التي توفرها أراضيها غير كافية تماما ولا تغطي احتياجاتها. على العموم، كانت عبارة عن مستثمرات زراعية متشتتة، هامشية، تتواجد في الغالب في القطاعات الفقيرة والمتموجة، وتربتها هزيلة، تخضع باستمرار لمسارات تآكل، لاسيما خلال موسم الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، فإن شيوع الملكية، ظاهرة متفشية، شكلت بدورها عائقا لأي استغلال عقلاني. أما فيما يخص عددهم، فهو مرتفع، حيث تم إحصاء 332.529 شخص، أي ما يصل في المجموع إلى 2.000.000 نسمة. كل هذا يبرز المشكل الحقيقي للأرياف. في المجموع كان يشكلون عددا يقارب 5.000.000 شخص، أي أكثر من نصف السكان قليلا (62%)، من يعيشون في ظروف غير مستقرة، في حين أن المستثمرين في الأراضي أقل من 10 هكتار يمثلون قرابة 70% (69,5%، الجدول 10) ولا يحوزون سوى على أقل من 20% من الأراضي الجزائرية (18,7%)، أي بالكاد 1,5 مليون هكتار. (1,378 م هكتار). كانت تلك نتيجة العمليات الواسعة لانتزاع الملكية على الأخص.

ب- تركز أجود الأراضي بين أيدي الأقليات:

تلفت الإحصائيات النظر إلى هذه الظاهرة الكبيرة. أربعة أجزاء من خمسة من المستثمرات الزراعية (81,3%)، أي 5,9 م هكتار يسيطر عليها 30,5% من الملاك، أي أقل من 200.000 (192.249). ومع ذلك، تحتاج هذه المعطيات لغربلة، بالتمييز بين كل من الأصناف المتوسطة، المتضمنة بين 10 و50 هكتار، والبقية، أي أكثر من 50 هكتارا.

الصنف المتوسط:

هذا الصنف مهم نسبيا بأعداده (ربع المجموع)، وبالمساحة التي يحوزهـــا، أي قرابة النصف (3,18 م هكتار). في المجمل كانت مداخيله ذات قيمة عالية، وبإمكانها أن تتحسن بشكل محسوس في حالة استخدام عقلاني لوسائل الإنتاج. ولكن لا يجب استبعاد الفروقات و التناقضات داخل الصنف بشكل عام. يتعين الإشارة أيضا إلى قسم من التغيبية عن الأملاك، ونتيجة لذلك، استخدام ناقص للإمكانيات في حين أن القطاعات الهامشية تضم جزءا هاما من الســكان دون وسائل إعالة.

كبار المستثمرين:

يخص هذا الصنف جميع مستثمري وملاك مساحات تتجاوز 50 هكتارا. لا يمثلون في مجملهم سوى 25.079، أي 4% فقط، ومع ذلــك، فيمتلكــون قرابة 3 م هكتار (2,763 م هكتار)، 38%. ولذا فإن التركيز العقاري كــبير جدا، بشكل رئيسي على مستوى قمة الهرم الاجتماعي. إذ أن مــلاك أكثــر من 100 هكتار هم فقط 8.499 مالك، 1,4% ويمتلكــون في المجمــل 1,6 م هكتار، أي 23%، ما يعادل أكثر من 69,5% من الملاك من صنف أقل من 10 هكتار. يمكن أن نفهم إذن طبيعة العلاقات الموجودة بــين أقصــى الطــرفين، لم يكن ممكنا سوى أن تكون علاقات استغلال، وتبعية وإهانــة... علاقــات كتلك مهمة للإبقاء على النظام الاستعماري نفسه.

بالشق الاقتصادي، لم تكن العواقب أقل فداحة. الظــاهرتين الكــبيرتين التاليتين الملازمتين للملكية الكبيرة نجم عنهما باستمرار الاستخدام شبه الحصري للزراعات السنوية، وخاصة الاستغلال الناقص للأراضي، بل وحــتى توســع الأراضي البور، عاقبتين وخيمتين على المستوى الاجتماعي في الأرياف التي هي أصلا متضررة كثيرا من التوظيف الناقص للعمالة والبطالة ذات الطابع البنيوي قبل أي شيء.

في الواقع، كبار الملاك حافظوا دائما على زراعة الحبوب، المقرنة بتربية الحيوانات و لم يبدوا أبدا الحاجة لتنويع زراعاتهم، خاصة وأن الظروف الطبيعية تجبر على ذلك في كل مكان، بسبب طول الموسم الجاف. بالإضافة إلى ذلك، فإن النموذج الاستعماري، باستثناء زراعة الكروم والزراعة، لم يكن يشجعهم مطلقا. أيضا بالنسبة لجانب التشغيل، كان تأثير الزراعات السنوية ضعيفا، ويجد المستثمرون دوما تحت تصرفهم وفي كل مكان عمالة كبيرة، استخدامها لا يطرح أي مشكل. إذا ما كانت ممارسات القرن التاسع عشر، مثل تلك التي سبق ذكرها لآغا *الحرار ك.س*، اتجهت نحو الاختفاء، فإن الأعباء كان يمكن تحملها، وسمحت بالتالي للمعنيين بالحصول على مداخيل هامة. كل هذا لم يكن يحث كبار المزارعين على تعديل نظام الزراعات. كانت المداخيل الضعيفة لزراعة الحبوب خلال السنوات الرديئة تعوض بتربية الحيوانات. أصحاب العزب الصغيرة والقرويين الذين لا يملكون أراضي هم من كانوا يدفعون الثمن ولا يستطيعون مواجهات تلك التغيرات.

أما فيما يخص الظاهرة الثانية، توسع الأراضي البور، فقد نجم عنها أيضا تفاقم المشاكل الاجتماعية. كانت الزراعة الجافة للحبوب تترافق دوما بعمليات ترك الأراضي للاستراحة، مجمدة بالتالي نصف المستثمرات الزراعية كل سنة، في حين أن كبار الملاك، كانوا يهملون قطع أراضي أخرى، لاسيما الهامشية منها... كل هذا، كان يتواصل على حساب جماهير البؤساء، مما يحرمهم من موارد قيمة، لأنه حتى في حالات الإيجار أو الاستصلاح غير المباشر، فإن هؤلاء كان مستثنين حتما. كان الانسداد تاما.

3) المداخيل ... "بالكاد أعلى من أدنى المداخيل في العالم":

كان ذلك هو أحد الاستنتاجات الرئيسية التي أشارت إليها الأوساط الرسمية نفسها (37) والتي لا يسمح التعبير عنها بألطف العبارات بالتقليل من حجم المشاكل في أواسط القرن العشرين هذه. للإحاطة بها جيدا، يتعين تحليل

بعض المداخيل من النوع التمثيلي، والاهتمام أيضا بشهادات مستقاة من الأرشيف. سنقسمها إلى فترتين مختلفتين : عشية الحرب العالمية الثانية، وفترة قصيرة قبل اندلاع حرب التحرير، أي فترتين حاسمتين بالحقبة الاستعمارية، مع عدم نسيان أنه خلال نفس هذا النصف الأول من القرن العشرين، اتسمت السنوات ما بين 1919 و 1921 بقحط خطير نجم عنه ارتفاع في نسبة الوفيات، تماما كما كان عليه الأمر خلال الصراع العالمي الأول (38).

أ- صعوبة العيش عشية الحرب العالمية الثانية:

تتسم التحقيقات التي قامت بها البلديات المختلطة بقيمتها الكبيرة. فهي تقدم في الغالب الكثير من التفاصيل حول مختلف الأوجه الاجتماعية- الاقتصادية لكل دائرة إدارية، خاصة عندما تتضمن جهد لتحديد الكميات وشروحات هامشية من المصالح المختصة (الصحة). في هذا الصدد (39)، أمثلة البلديات المختلطة للرمشي (تلمسان) والصفية (قسنطينة) تعبر عن الكثير من الدلالات. كلتاهما كانتا على اتصال مباشر مع الاستيطان وبالتالي لم تكونا تعانيان بشكل كبير من العزلة، على الرغم من أن قسما كبيرا من سكانهما يقطن بالوسط الجبلي بالغ الفقر.

احتسبت المداخيل المتوسطة في كل واحدة منها على حسب مجمل الموارد التي وفرتها الدائرة. كانت بشكل رئيسي موارد متأتية من الزراعة (زراعة الحبوب، تربية الحيوانات، زراعة الأشجار بشكل رئيسي)، كانت الأجور المتأتية مباشرة من المنطقة أو من جهة أخرى ضئيلة. يقسم الجدول 11 السكان إلى خمسة أصناف. نعاين أنه في القاعدة، أكثر من نصف السكان صنفوا بالفقراء (الفقراء والفقراء جدا) بنسبة 55% في البلدية المختلطة *الصفية*، و69% في البلدية المختلطة *الرمشي*. لم تكن تحصل كل عائلة سوى على دخل يقل عن 2000 فرنك بالصنف المسمى فقيرا ويقل عن 1000 فرنك بالصنف المسمى "فقير جدا". أما فيما يخص الصنف المسمى 'المتوسط'، أي مداخيل تتراوح بين 2 و 4 – 5 آلاف فرنك، فقد كانت النسب على التوالي 27 و 17%.

في مقابل ذلك في القمة، فإن نسبة الأصناف المسماة ثرية و'ثرية جـدا' صغيرة جدا. بالرمشي تبلغ النسب على التوالي 9 و 5%، ما مجموعه 14%، وبالصفية فالنسبة تبلغ على التوالي 13 و 5%، ما مجموعه 18%. في كلتا الدائرتين إذن، كان أكثر من نصف السكان يواجهون مشاكل قوت العيش يوميا، بل حتى البقاء على قيد الحياة، خاصة خلال فصل الشتاء الطويل. في الحالتين، أشار المسؤولون إلى لجوء المعنيين إلى تناول النباتات غير المناسبة للتغذية البشرية. كان العشب يغلى في الماء الدافئ مضافا إليه بعض الملح، والزيت والحمص ... مسببا صعوبات في الهضم وإمساكا معديا واضطرابات متنوعة. كما ذكرت أمراض أخرى، الالتهابات الأكثر تكررا التي تصيب المجاري التنفسية، البشرة والجهاز الهضمي.

"حياتهم تتسم بالقسوة والبساطة. يعيش غالبية السكان على الماء وفطائر الشعير. بالنسبة للأغلبية منهم فإن الكسكسي واللحم مأكولات المناسبات".

استخلص إداري بلدية الرمشي المختلطة. أما فيما يخص تغذية البالغ السليم، فكانت تقتصر على 750 غ من الفطائر و 650 غ من الكسكسي و200 غ من التين و 20 غ من السكر. وهذه الكميات لا ترصد حتما سوى في أيام العمل. بيد أنه في ظروف مماثلة، لا يشكل هذا الأمر نظاما غذائيا فقيرا وغير كاف فحسب، بل يتعدى ذلك ليكون نظاما غذائيا مختلا، تفتقد فيه الغلوسيدات و الدهنيات كثيرا. كما أن البروتيدات ناقصة لأن طبق الكسكسي ليس من الممكن أن يضاف إليه لوازمه. والخضار والفواكه مستثناة لأشهر وأشهر. كل هذا ظهر على شكل ضعف كبير متفشٍ والعديد من الاضطرابات على المستوى الفيزيولوجي، بالإضافة إلى المردودية الضعيفة في العمل...

بمنأى عن هذين المثالين، مثال دائرة إدارية أخرى، تحظى نسبيا بامتيازات مثل سانت لوسيان (سيدي بلعباس)، لأنها تتواجد بالسهول، وكذا حيث العمل بالأجر وفير نسبيا، فإن الوضعية فيها لم تكن أقل فداحة. في الواقع، شددت

الخلاصة العامة للتحقيق على الفقر في البلاد، وقلة القطعان، ونقص الأراضي التي يحوزها الجزائريون تبعا لعمليات انتزاع الأملاك من طرف الأوروبـيين. أمـا في يخص الدوائر الأخرى المتواجدة في المناطق ذات المواقع السيئة (الهضاب العليـا)، فإن الظروف صعبة جدا فيها. فهنا، المحاصيل ضئيلة جدا، وفي الغالب غير كافية، بل شبه منعدمة، كما يبنه مثالا الشلالة، وقصر البخاري... (40).

الجدول 11 – تصنيف سكان بلديتي الرمشي والصفية المختلطتين وفقا للمداخيل

الأصناف	بلدية الرمشي المختلطة			بلدية الصفية المختلطة		
	العائلات			العائلات		
	العدد	النسبة	المداخيل	العدد	النسبة	المداخيل
ثري جدا	438	5	+ 15000/سنويا	266	5	+6000 فرنك/سنويا
ثري	789	9	6-14000/سنويا	712	13	5-6000 فرنك/سنويا
متوسط	1492	17	3-5000/سنويا	1412	27	2-4000 فرنك/سنويا
فقير	2369	27	1-2000/سنويا	2362	44	1-2000 فرنك/سنويا
فقير جدا	4009	42	- 1000/سنويا	578	11	-1000 فرنك/سنويا
المجموع	9097	100		5329	100	

المصدر : 'الأرشيف'، آكس أون بروفانس، 37 H 14.

وهكذا في كل مكان، كانت العائلات تتخبط في العوز التام، وأجبرت، كما في القرن السابق، على تناول النباتات الخطيرة على صحة منهكـة كـثيرا بالعديد من الاختلالات ذات الطابع الفيزيولوجي ...

ب- استمرار ظروف العيش القاسية عشية اندلاع حرب التحرير:

الملاحظات المقدمة من طرف بعض الكتاب (إداريين) فترة قليـة قبـل اندلاع حرب التحرير، لم تظهر أي تحسن في الوضعية. يكفي من أجل هـذا تفحص بعض الوثائق المتعلقة بالمناطق الأكثر دلالة لحصر الحقيقـة الإجماليـة.

فلنتفحص وثائق المناطق الجبلية، الأكثر عددا إلى حد كبير، ونذكر مثال بلدية وادي الفضة المختلطة؛ دائرة متواجدة بالضبط بين الجبل والسهل:

"... 100.000 فرنك (قديم) لتغذية وكسوة والاعتناء لسنة كاملة بستة أشخاص، تلك هي موارد الساكن الريفي المتوسط. لذا لا يتعين الاندهاش من رؤية هذا الساكن يتغذي على فطائر الشعير والحليب الرائب، مع عدم استهلاك أو استهلاك القليل من القهوة والسكر، وعدم استعمال لا زيت ولا صابون. إنه قنوع، ولكن لأنه مجبر ومكره على ذلك" (41).

هذه الشهادة تتطابق مع الشهادة التي تتعلق ببلدية الونشريس المختلطة. هنا، كانت مداخيل شخص واحد تعادل ثلاثة قناطير من القمح سنويا، 14.500 فرنك (حوالي سنة 1950).

كل هذا يفسر إذن الوضعية الفيزيزلوجية العامة:

" ... الانطباع الذي يتولد هو أن مجمل السكان يعانون من نقص واضح في المواد الغذائية الواقية، وثلاثة أرباع السكان تقريبا محرومون من الحليب واللحم والبيض والمواد الدسمة ذات النوعية الجيدة. عندما يتمكنون من الاستجابة لحاجاتهم الطاقوية، فذلك يتم بفضل فرط استهلاك الغلوسيدات (مختلف أنواع الطحين). وفي كل الحالات فإن هذه النسب تمثل اختلالا نوعيا". (42).

في كل مكان كانت التغيرات صعبة ونجمت عنها العديد من الظواهر. أدى كل من البؤس وسوء التغذية بالسكان إلى الجمود وترك الأمور فقط للأقدار. حركات الهجرة، القوية منذ بداية القرن، نجم عنها بدورها اختلالات أخرى على مستوى المدن. هنا وعلى مستوى الوجهات الرئيسية للمغتربين بدأ البزوغ والتطور السريع لمطالب الحركة الوطنية.

3 - النزوح الريفي:

إذا ما كان في المجمل، قد عرف عدد سكان المدن من أصل جزائري تراجعا محسوسا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي بدايات القرن الذي يليه (43)، فقد عرفت الفترة التي تلتها، ارتفاعا متواصلا في أعدادهم. بيد أن هذه الزيادات لم تكن ناجمة عن زيادة أعداد المواليد على الوفيات، أي زيادات طبيعية، ونوعا من الحركية الاقتصادية بالمدن. في الواقع، كان الأمر عبارة حركات تترجم المشاكل الخطيرة للأرياف، بفعل كونها أصبحت مناطق منفرة. كانت حركات هجرة من الجائعين، من النازحين، من الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة دواويرهم بحثا عن عمل غير مضمون واللجوء نحو المدن الكبرى بالشمال.

من أجل حصر وقياس قدر الإمكان هذا النزوح، توجد طرق متنوعة ممكنة. في مقاربة أولى، تعطي التقارير التالية فكرة إجمالية حول الموضوع. النسبة بين السكان الريفيين إلى سكان المدن التي كانت تبلغ 14 (حيث كانت الفئة الأولى تبلغ 14 مرة أكبر من الفئة الثانية) سنة 1886، عرفت انخفاضا متواصلا، لتصل إلى 11 سنة 1911، ثم نسبة 7 سنة 1931 و 5 سنة 1948، وفي سنة 1954، لم تعد النسبة تتعدى 4,5. نجمت زيادة الأعداد في المدن وضواحيها إذن عن وصول النازحين.

1) النمو الديموغرافي الكبير بالمدن:

يمكن استيعاب هذه الظاهرة الكبرى انطلاقا من الإحصائيات التالية (الجدول 12) التي تمثل التطورات خلال الفترات الثلاث الممتدة بين الإحصاءات الأخيرة للحقبة الاستعمارية. ففي حين أن ارتفاع أعداد سكان الريف بلغ 1,5 مليون نسمة من سنة 1936 إلى 1954، أي ارتفاع بنسبة 32%، فإن أعداد سكان المدن قد ارتفعت بنسبة 98% (710.000 نسمة). نسبة سكان المدن التي كانت تصل إلى 12,9% سنة 1936، قاربت 20% سنة 1954، أي ما يقارب خمس العدد الإجمالي للسكان.

الجدول 12 – توزيع السكان وفقا لمناطق الانحدار (بالآلاف)

السكان	1936		1948		1954	
	الأعداد	النسبة	الأعداد	النسبة	الأعداد	النسبة
المدن	720	12,9	1090	14,8	1430	18,2
الأرياف	4850	87,1	5570	85,2	6410	81,8
المجموع	5570	100	6660	100	7840	100
	المؤشر بـــ 100 سنة 1948					
المدن	66		100		131	
الأرياف	87		100		115	
سوية	84		100		118	

المصادر: 'النتائج الإحصائية لإحصاء السكان'، الجزائر، 1956.

وتيرة نمو المدن وضواحيها عالية جدا، وتلفت النظر إلى تسارع حركات الهجرة، المغادرة المتعجلة للعائلات المحرومة. يمكن أن نوضح هذه النتائج بمثال مدينة وهران التي كانت علاقاتها مع المناطق الداخلية للبلاد وثيقة وتبرز ظروف العيش الصعبة بسهول وجبال منطقة الغرب الجزائري خلال عشريات القرن العشرين، تبعا للاستوطان الاستعماري في أجود أراضي المنطقة. والمعطيات الإحصائية (الجدول 13) تلخص جيدا هذه التغيرات العامة.

فباستثناء الفترة الممتدة بين 1911 و 1921، التي تميزت بزيادة طفيفة فقط في عدد السكان (862)، فإن جميع الإحصاءات الموالية أظهرت نموا ديموغرافيا كبيرا بالمدينة. فابتداء من سنة 1936، سجل ارتفاع كبير بـــ 14.062 شخصا. سنة 1948، ارتفع ليصل إلى 35.070، أي عدد يفوق سكان المدينة وضواحيها نفسه في سنة 1931 (32.115). منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، صارت وهران تضم ثلث السكان مقابل الخمس فقط في بداية القرن، في حين أن المناطق الداخلية للبلاد حيث تسود زراعة الكروم، قد استوطن بها العديد من الريفيين

في شبكة من قرى الاستعمار وفي مدن تابعة صغيرة ومتوسطة. أما فيما يخص الزيادة المذكورة لسنة 1954، 15.648، فإنها لا تقل أهمية. كل هذا كان سببا في توسع الأحياء المحرومة، وحتى غيرها، لاسيما المدينة الجديدة (44). في هذا الصدد، أظهرت دراسة أخيرة أن السكان المولودين خارج هذا الحي يمثلون 46,96%، أي ما يقارب النصف. بيد أن هذا الاجتذاب امتد ليشمل كامل التل الوهراني مع مدى تأثير أوسع يصل إلى غاية بلاد القبائل و الجنوب (زوزفانة). وحتى المغاربة حاضرون بها، وقدموا من وجدة، ومن باقي المناطق الشرقية للمغرب وخاصة من *فقيق*.

الجدول 13 – تطور أعداد السكان الجزائريين بوهران

السنة	الأعداد	الزيادة	الحصة النسبية للسكان المحتسبين
1901	12.276	1963	% 12
1906	16.306	430	% 15,3
1911	17.707	1401	% 14,3
1921	18.569	861	% 12,7
1926	25.764	7195	% 17,1
1931	32.115	6351	% 20
1936	46.177	14.062	% 23,7
1948	82.247	35.070	% 33
1954	97.895	15.648	% 32,7

المصادر: مختلف الإحصاءات السكانية.

في حي آخر، من الأكثر الأحياء حرمانا في وهران، حي *لي بلونتور*، أظهر إحصاء لدى مركز حماية الأمومة والطفولة (45)، أنه من أصل 100 امرأة مستجوبة، سبعة فقط تنحدرن من وهران، أي نسبة ضعيفة جدا، لافتة النظر بالتالي إلى الأصول الريفية للحي. هنا أيضا، المناطق التي أتوا منها هي نفسها تقريبا، مع وجود نسبة عالية من ضواحي مستغانم (قرابة النصف)، المنطقة الفقيرة عمي موسى والجنوب. شيئا فشيئا، ظهرت المناطق المنفرة... قبل تحديد تلك المناطق، يتعين أيضا تفحص أمثلة أخرى، لاسيما الأمثلة المتعلقة بمدن الاستعمار، وخاصة قسنطينة وأخيرا الجزائر العاصمة.

فيما يخص مدن الاستعمار، التي أسست من العدم مثل سيدي بلعباس، الأصنام، ولاسيما سطيف، يمكن معاينة أن أحياء بأكملها تتشكل من النازحين ومن السكان المطرودين من الأرياف ذات الوضعية الرديئة. في هذا الصدد، كان حي بوكا سحنون بالأصنام يأوي سكانا غريبين عن المنطقة، قدموا من سفوح الجبال و من الونشريس منذ بداية القرن العشرين، وتسارع نزوحهم ابتداء من الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد انطلاق حرب التحرير. بسطيف، فقط في الفترة الممتدة بين 1948 و 1954، سجلت زيادة في عدد السكان بـ 40% مع عدد سكان أكبر يصل إلى 11.000 ساكنا أي ما يمثل 74,8%. بيد أن تطورا كهذا لم يكن يترجم أي توسع في المدينة. بل على العكس من ذلك، فإنه كان يعبر عن نزوح ريفي من مناطق قريبة و كذا بعيدة، بفعل انتزاع أملاك الفلاحين في مرحلة أولى، ثم مكننة الزراعات السنوية (46). في الغالب، كان الأمر يتعلق بزراعة أحادية توفر مناصب شغل في تناقص مطرد...

بالنسبة لمجمل الجهة الشرقية، فإن التفحص حتى الظاهري للسكان المهمشين، المتكدسين في مختلف الأحياء شبه الحضرية لمدينة قسنطينة، يبرز هذه المشاكل المعقدة (47). في الواقع، تلفت مختلف التحقيقات النظر إلى النسبة العالية للمنحدرين من السهول القسنطينية العالية وخاصة في الضواحي الملاصقة لقسنطينة: الهرية، جبل الوحش، أي أراضي زراعة الحبوب، التي كانت تشغل في الماضي العديد من *الخماسة*... أما القبائل الصغرى، فإنها تحل في المرتبة الثانية، والسكان المنحدرون من هذه المنطقة يتواجدون بكثرة في كامل المدينة. يمكن تقسيم حملات الوفود الواسعة إلى طورين متعاقبين: من سنة 1935 إلى 1954، حملات وفود غير منتظمة وقليلة العدد، وابتداء من سنة 1955، تضاعف في حجم حركة النزوح بالتوازي مع بدايات حرب التحرير. سجلت فترة الذروة سنة 1957، بعد اشتداد ضراوة الحرب.

https://albordj.blogspot.com

2) حالة الجزائر العاصمة:

تؤكد حالة الجزائر العاصمة وتعبر جيدا عن الظاهرة الإجمالية مع كافة التدقيقات والتوضيحات المنشودة لأن حجم التروح هو الأعلى إلى حد كبير، ونطاق الاجتذاب يغطي دونما جدال كامل التراب الوطني، ولكن مع هيمنة منطقة القبائل.

الجدول 14 – تطور سكان مدينة الجزائر وضواحيها

	1866	1886	1906	1926	1931	1936	1948	1954
الجزائريين النسبة	12.832 19	22.223 21	39.806 22	73.036 27	106.608 33	118.456 34	225.539 47	293.465 51
غير جزائريين (أوروبيين)	51.977	80.811	134.489	193.232	212.487	230.185	247.722	276.621
المجموع	64.809	103.034	174.295	266.268	319.095	348.641	473.261	570.086

المصدر: "نتائج إحصائيات تعداد السكان سنة 1954"، الجزائر العاصمة، 1956، ص. XL. VIII (المجلد الثالث)

تماما كما كان الأمر بالنسبة لمدينة وهران وضواحيها، فإن مدينة الجزائر وضواحيها لم تسجل سوى زيادة ضئيلة إلى غاية بدايات القرن العشرين، وكان السكان الجزائريون لا يزالون يمثلون سوى 21%. إذن النسبة أعلى قليلا من نسبة مدينة وهران في تلك الفترة (15%). ومع ذلك، فقد كانت عشريتين من الزمن، من 1906 إلى 1926، كافيتين لتضاعف الأعداد تقريبا، بالزيادة من 39.000 إلى 73.000؛ ابتداء من سنة 1931، في نفس وقت الاحتفال بمئوية الاحتلال، التي كانت تهدف لتورية المشاكل الحقيقية، وصل العدد إلى 100.000 ساكن (106.608)، ما كان يمثل ثلث العدد الإجمالي للسكان. منذ ذلك الوقت، المدينة القديمة وأحياء الضواحي اجتذبت أعداد كبيرة من السكان الفارين من الاختلال الذي عرفته الزراعة التقليدية، وتطور المكننة، لأن الزراعات المروية كانت لا تزال محصورة جدا. خمس عشرة سنة بعد ذلك، من 1931 إلى 1948، تضاعفت أعداد السكان الجزائريين مرة أخرى.

هذا التكدس في نفس الأحياء نجم أيضا عن عوامل أخرى، الصـــراع العـــالمي وكذا الجفاف المتكرر، خاصة خلال الفترة الممتدة مـــا بـــين 1940 و 1947. تعززت الأحياء القصديرية (أحياء الصفيح) وتوسعت بشكل خاص في الفتـــرة الموالية ما بين سنة 1948 وسنة 1954. عند هذا التاريخ، أصبح عدد ســـكان العاصمة يقارب 300.000، متجاوزا بالتالي عـــدد الأوروبـــيين (276.621)، ما يعادل نسبة 51%. في أحياء المحرومين هذه نمى التيار الوطني وحضر لاندلاع الكفاح المسلح في الفاتح نوفمبر 1954. كما أن سكان هذه الأحيـــاء، مـــن القصبة إلى بلكور، مرورا بديار السعادة وديار المحصول، معـــززين بمهـــاجري الفترة ما بين 1954 و 1960، هم من شكلوا روح مظاهرات ديســـمبر 1960، طور ختامي آخر وغير منتظر لمعركة الجزائر (48).

وهكذا عرفت جميع المدن، صغيرة أو كبيرة، قديمة أو استيطانية، تطـــورا جالبا معه الكثير من الصخب. وفود أعداد من الريفيين المهمشين دون انقطاع، بدل الجوهر الاجتماعي والعرقي للمدن وضواحيها برمته، مكسرا معه بشـــكل نهائي ليس فقط التوازن الضعيف لبدايات القرن العشرين، ولكن أيضا أســـس ببطء ولكن بثبات لظروف اندثار النظام الاستعماري في الأرياف وفي المـــدن. في هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضا إلى دور الاغتراب في هذا المسار.

4- الاغتراب

هجرة الجزائريين خارج حدود البلاد لم تكن تمثل بشكل عام، تخليا كاملا عن البلاد. سواء كانت هجرات نتجت عن التوغـــل الاســـتعماري أو تلـــك اللاحقة خلال فترات المقاومة الشعبية، أو هجرات نهاية القرن التاسع العشـــر وخلال القرن العشرين، فإن الأمر تعلق في الغالب بظواهر لها دلالات كـــبيرة. إذ أن التغرب في جميع الحالات، لم يكن نهائيا. بل كان يشكل فرصة للترســـخ مجددا في الوطن الأصلي. لم يكن رحيلا دون عودة كما تبينه الوقائع التالية.

1) الاغتراب القديم المرتبط بتوغل الاستعمار وبالمقاومة الشعبية المسلحة:

خلال العشريات الأولى التي عقبت العدوان الاستعماري، العديد من العائلات وقبائل برمتها تقطن قرب الحدود، على طول التخوم الجزائرية -المغربية والجزائرية-التونسية، غادرت البلاد للهروب قبل أي شيء من المجازر ومن طيف إجبار محتمل على الارتداد عن الإسلام. المملكة المغربية، الإيالة التونسية وبلدان مسلمة أخرى، لاسيما سوريا، والعربية السعودية وفلسطين استقبلت أعدادا معتبرة. أرشيف القرن التاسع عشر يتحدث كثيرا حول هذه الهجرات، والإدارة الفرنسية أولت عناية خاصة لمواطن تغرب الجزائريين في هته البلدان. ومع ذلك، فقد بقيت الروابط بينهم وبين البلاد موجودة. كان ضباط مكاتب العرب يراقبونهم عن قرب حال نشوب أي توتر عبر جهات الجزائر. يؤكد كل هذا إذن تعلق المغتربين بوطنهم خلال هذه الفترة، وحتى بعد الاستقلال. في الواقع، بعد 1962، سجل عودة الكثير من هؤلاء المنفيين لموطنهم بعد مرور عشرات السنين من التغرب وتعاقب أجيال على ذلك... على الرغم من فقدانهم للقدرة على التحدث باللهجة المحلية. فإن الزمن لم يخرب هذه الروابط الوثيقة، التي حيكت خلال هذين القرنين بين السكان ووطنهم. لم يتخل هؤلاء الأشخاص أبدا عن تاريخهم ولا عن جغرافيتهم. وكذلك كان الأمر بالنسبة لمن اضطروا للمغادرة للعمل في فرنسا وفي أمكنة أخرى للحصول على لقمة العيش.

2) الاغتراب المرتبط بالبحث عن عمل في أوروبا:

هذا الاغتراب الذي ارتبط بالبحث المحموم عن منصب شغل كانت له آثار معتبرة على نمو وتعزيز ليس فقط الحركة الوطنية، ولكن أيضا تنظيم الكفاح المسلح ما بين 1954 و 1962، كما يبينه إلى غاية وقتنا الحالي الاحتفاء السنوي بيوم الهجرة 17 أكتوبر، اليوم الذي يذكر بالمظاهرات التاريخية للجزائريين بفرنسا عام 1961.

عرفت حركة الهجرة نحو فرنسا بروزها الواضح في بدايات القرن العشرين، وكذا زيادتها التدريجية، مميزة أطوارا متمايزة بناء على عدد معين من العوامل. تُظهر الإحصائيات الأولى التي تعود إلى سنة 1912، تواجد 4 إلى 5 آلاف جزائري في فرنسا، ألفين منهم في منطقة مرسيليا، يعملون في أحواض السفن، وفي الحافلات الصغيرة، وورشات البناء وكذا المنطقة الباريسية (لاسيما مصفاة *ساي* ومؤسسات أخرى، مثل شركة الحافلات الصغيرة، الميترو...). سرع التراع العالمي الأول هذه الحركة، لأن الأمر يتعلق قبل أي شيء باجتذاب نجم عن نداءات جلب اليد العاملة التي أطلقتها الأوساط الرسمية أثناء التعبئة العامة. في هذا السياق طرأ القانون الاستعماري المؤرخ في 15 جويلية 1914، الذي ألغى مرسوم سنة 1876 الذي أسس *لرخصة السفر* بالنسبة للجزائريين. خلال فترات الأعمال الحربية، سعت وزارة التسلح الفرنسية بشكل مستمر لتجنيد عمال من المستعمرات، وخاصة الجزائر، بسبب قرب وأهمية هذه اليد العاملة. وهكذا فقد سُجل 7444 دخول لعمال جزائريين سنة 1914، وفي سنة 1915، 20.092، وفي سنة 1916، 34.985، أي ما يبلغ مجموعه 62.521 خلال هذه السنوات الثلاث المتتالية، في حين كان مجموع المغاربة قد بلغ سنة 1916، 132.000 شخص. عند انتهاء الحرب (49)، تبين الإحصائيات وجود حوالي 100.000 جزائري، جميعهم تقريبا يتواجدون في المعامل. بعد ذلك، تواصلت المغادرات بوتيرة متزايدة. (الجدول 15).

الجدول 15 – هجرة العمال الجزائريين

الفترات	الهجرة	العودة	الرصيد
24-1920	213.000	155.700	-57.300
29-1925	177.600	174.700	-2.900
34-1930	105.100	121.700	+16.600
39-1935	145.500	85.100	-60.400
44-1940	34.000	20.000	-14.000
48-1945	185.600	86.500	-99.100
54-1949	763.500	621.300	-142.200

المصدر: نتائج إحصائيات تعداد السكان، الجزائر، 1956، ص. XIX.

أذنت الفترة ما بين 1920-1924 بأول تدفق كبير، ما مجموعه 213.000، عاد منهم 155.700، أي برصيد سلبي يبلغ 57.300. وهذه العودة المسجلة خلال هذه الفترة وكذا خلال الفترات اللاحقة توضح جيدا الطابع المذكور آنفا، محافظة المغتربين على الروابط مع الموطن الأصلي. بالإضافة إلى ذلك، وإلى غاية نهاية الفترة الاستعمارية، يتعلق الأمر قبل أي شيء بهجرة البالغين الذكور، مغادرة كامل العائلات كانت تشكل استثناء و لم تطرأ إلا في وقت متأخر...

بين الصراعين العالميين، سُجل تباطؤ يرتبط لاسيما بتوقف حملات التعبئة، وخاصة الأزمة الاقتصادية لسنة 1929. وهذا ما يفسر الرصيد الإيجابي بين 1930 و 1934، 16.000 شخصا. ولكن قبل الحرب العالمية الثانية، عرفت الهجرات ارتفاعا وبلغت رقم 145.500. بين 1940 و1945، تراجعت معدلات الهجرة، وبلغت 34.000 فقط، فيما وصل إجمالي من عادوا إلى 20.000 شخص، أي رصيد يبلغ 14.000.

مع نهاية الحرب، استعادت الحركة نشاطها، وحيويتها وتعززت بسرعة. وهكذا بين 1945 و 1948، أظهرت الإحصائيات 185.600 مغادرة، وبلغ الرصيد السلبي 99.100. ما بين 1949 و 1954، غادر 763.500 عامل البلاد، ولكن الأغلبية لم تغادر بشكل نهائي. إذ بلغ عدد من عادوا 621.300، أي برصيد سلبي يصل إلى 142.200.

مس الاغتراب آلاف العمال. ورغم كثرة العائدين في كل موسم، أظهرت إحصائيات سنة 1954 تواجد 208.000 جزائري بفرنسا، من بينهم 37.000 امرأة و 12.000 طفل. تعززت هذه الأعداد أكثر خلال السنوات الأخيرة للحقبة الاستعمارية، ولكنها كانت تبرز الطابع المؤقت وغير النهائي لهذه الهجرة، إذا ما أُخذ في الحسبان استمرارية الروابط الوثيقة مع العائلات، والأرض وتاريخ الوطن الأصلي، رغم قساوة الطبيعة في الدواوير. في الواقع، تتطابق خريطة الهجرة تماما مع الخريطة التي رُسِمت لحركات الهجرة

الداخلية. منطقة الهجرة الأولى كانت دون جدال المناطق الجبلية للقبائل (الصغرى والكبرى)، ممثلة لوحدها تقريبا نصف أعداد المهاجرين. وهذا لن يُفاجئ أحدا تبعا للقمع الوحشي الذي تلى ثورة 1871، من جهة، وكذا كثافة الكتلة الجبلية، من جهة أخرى. تحل المنطقة الوهرانية في المرتبة الثانية. في هذه المنطقة، قبل أي شيء أقاليم البلديات المختلطة: عمي *موسى*، *مازونة*، *رونو*، أي أيضا الكتل الجبلية (الونشريس، الظهرة) شكلت مناطق طاردة. فيما تحتل المنطقة القسنطينية المرتبة الثالثة بعد الهجرات العديدة، من المناطق المتدهورة. وأخيرا، فإن الجنوب أيضا عرف هجرات أيضا من مناطق (واحات الزيبان، ووادي سوف والأغواط).

أما في يخص توزع المهاجرين، في مختلف قطاعات العمل، فإنه يسلط الضوء على ظواهر أخرى ليست أقل دلالة. أغلبهم يشتغلون في القطاعات الأقل إدرارا للرواتب التي يتحاشاها السكان الأصليون (ورشات البناء، الأعمال الترابية، المناجم، الزراعة، ...). لم يكن العمال المتخصصون أو الإطارات الثانويون يمثلون سوى أقلية ضئيلة. كل هذا يلفت النظر إلى علاقات التبعية الجديدة الناجمة عن الاغتراب، الذي نجم هو نفسه وتم تغذيته من طرف ومن أجل الرأسمالية الفرنسية، في حين أن العمال في مناطق الاستقبال، كانوا مجبرين على العيش في ظروف صعبة. كان الجميع يقطن في مهاجع غير صحية في الأحياء القديمة، المتروكة أكثر فأكثر من قاطنيها السابقين. فيما وجد آخرون أنفسهم في الأحياء القصديرية للمدن الكبرى، لاسيما نانتير (باريس)، حيث كان يعرف شارع غارين، أكبر توسع لمنطقة سكنية غير منظمة مخصصة للمغاربيين إلى غاية سنة 1970 (50)...

الخلاصة

وهكذا، فإن الاستعمار الاستيطاني قد أضر في جميع النواحي وبشكل دائم بالمجتمع المقهور، محدثا اختلالات عميقة على مختلف المستويات.

منذ الصدمة الأولى، وإلى غاية نهاية فترة المقاومات الشعبية، بعد نصف قرن من الكفاح غير المنقطع تقريبا، عرف النمو الديموغرافي تراجعا محسوسا انتهى في الأخير بأعداد هائلة من القتلى بين 1867-1868، ممثلة خسائر وصلت إلى ثلث الأعداد التي كانت متواجدة في تلك الفترة.

تقلبات كتلك تفسر بيسر الظواهر الكبرى للعشريات اللاحقة، لاسيما ظهور الطبقة الكادحة الواسعة بين السكان، والنزوح الريفي والاغتراب.

الظاهرة الأولى التي نجمت بشكل رئيسي عن القمع الرادع الذي عقب ثورة 1871، ثم تغذت بانتزاع أملاك الفلاحين، وضعت تحت تصرف الاستعمار يد عاملة وفيرة بكلفة زهيدة، متوفرة في كامل الأرياف الزراعية.

بيد أنه، مع طبيعة المضاربات الاقتصادية الاستعمارية، فإن وجود الفائض غذى بدوره حركات الهجرة المستمرة، مضخمة بسرعة عدد سكان المدن، لاسيما أن نشاطات الضواحي انخفضت.

ضمن ظروف مماثلة، ترافق النزوح الريفي بهجرات أخرى، في اتجاه المناطق الصناعية في ما وراء البحر المتوسط. بسرعة، تعززت حركة الهجرة هذه تبعا لحاجة تلك المناطق للاستعانة بالمهاجرين، ولكنها حافظت على طابع رئيسي وهي كونها مؤقتة، بسبب تعلق المنفيين بأقاربهم وموطنهم الأصلي. وأكثر من ذلك، فإن الاغتراب قد سمح، بفضل الاحتكاك بالأوساط التقدمية، *بنقل وتطوير الأفكار الوطنية كما يدل على ذلك تأسيس نجم شمال إفريقيا بالأخص، بباريس، وخاصة الانضمام والمشاركة الفعالة للعمال بالكفاح المسلح في المهجر بأشكال عدة.*

إلى حركات الهجرة هذه، يرقى إذن ويعود الاستوطان وتشكل المستوطنة الجزائرية بفرنسا. حسب ما اقتضته ظروف تاريخية معينة بشكل جيـــد، كمـــا حرص الخطاب السياسي في السبعينيات على توضيحه.

الفصل الثالث

الصيغ الجديدة للثبات والمقاومة لدى المجتمع الجزائري

بشكل حتمي، من أجل الترسخ والاستمرار، فإن أي استيطان، يسعى لإضافة مزيد من السكان، سيستهدف البنية الفوقية للمجتمع بالتوازي مع الاستغلال الممنهج للموارد الطبيعية والبشرية.

وقد تمكن من الاستمرار عن طريق تقويضه لثوابت هوية السكان المهزومين، إما عن طريق الاستيعاب على نطاق واسع ومن ثم إلغاء ثقافتهم التقليدية بقسوة، أو على العكس عن طريق التلاقح الثقافي التدريجي وغير الانعكاسي. خاصة وأن التلاقح الثقافي هذا ذو وقود عالمي، وريث بامتياز للمبادئ الثورية لـ 1789. لاسيما:

"استيعاب ثقافة أجنبية لا يعني التشبه بها"، لاحظ ش.ر. أجيرون (1979، II : 541).

بيد أن المواجهة الثقافية كانت حادة جدا منذ الصدامات الأولى للاجتياح الاستعماري وتفاقمت خلال كامل القرن التاسع عشر، آخذة العديد من الصيغ على الجوانب الثلاثة: التعليم، الدين، الطب (ي. تورينو، 1971). إذا ما كانت إلى حد ما، تبين فشل سياسة الاندماج، وكذا سياسة التلاقح الثقافي، تلاقح ثقافي ليس فقط متأخر، ولكن أيضا محدود جدا لأنه لم يقدم سوى بتقتير شديد من المدرسة العمومية وهذا فقط غداة الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لذلك، النهضة، أي ترسيخ الصيغ الجديدة للصمود والمقاومة، لا يمكن فصلها لا عن التعلق بالقيم التقليدية ولا عن البحث المحموم المتواصل للاحتكاك بالأوساط التقدمية داخل وخارج التراب الجزائري؟

ولذا فلنحلل النقاط الثلاث الآتية:

- انحسار الهوية الثقافية ورفض الاندماج.
- تعلق الجماهير بالتراث الثقافي العربي-الإسلامي.
- ترسيخ الصيغ الجديدة للمناهضة والمقاومة.

1- انحسار الهوية الثقافية ورفض الاندماج:

الاختلالات العميقة التي رافقت التوغل والاستوطان الاستعماريين، استهدفت بسرعة البنى الفوقية للمجتمع. حتى أن الأعمال الأولى للسلطات العسكرية استهدفت مباشرة مواطن الثقافة التي تمثلها المساجد والزوايا، كما يدل على ذلك عمليات التهديم التي باشرتها عبر أكبر المدن مصالح الإشراف والطرقات... بسرعة، تلت هذه العمليات مساعي أخرى تهدف إلى استيعاب السكان المغلوبين.

1) عمليات متعجلة ومعممة لحسر الهوية الثقافية:

على الرغم من وجود بعض الإجراءات التي تهدف إلى ترقية نظام تعليمي حصريا لصالح أقلية ضئيلة تستخدم لمساعدة موظفي *مكاتب العرب*، فقد تم السعي بكافة الطرق لتشجيع تجهيل الجماهير بهويتها الثقافية، الوسيلة الوحيدة لإخضاعها التام والدائم. وهكذا فبسرعة، عُمم حسر الهوية الثقافية، حتى أنه أصبح غير قابل للعكس. ومنذ 1846-1848، وصف أجيرون التراجع بأنه فادح (1). في تلك الفترة، جيل كامل لم يتلق التعليم القرآني... بقسنطينة، انخفضت أعداد الطلبة من 600 إلى 60، وعدد المدارس من 86 إلى 30 (2). ومع ذلك، فإن التغيرات كانت تختلف كثيرا بين الوسط الحضري والوسط الريفي.

في المجمل، كان تأثر الأرياف أقل بكثير، فقد تمكنت من المحافظة بصعوبة بالغة على هيكليتها وعلى مثقفيها، في حين أن الوسط الحضري وجد نفسه في مواجهة مشاكل معقدة، لأن سكان المدن أرغموا على العيش في ظروف حرمان كما سبق وأن رأينا. في الحالتين، تجدر الإشارة إلى النتائج المباشرة وغير المباشرة على المديين القصير والطويل لإحدى أولى إجراءات الإدارة الاستعمارية، الإجراء المتعلق بموارد تمويل أماكن العبادة والثقافة، وبشكل عام المؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي-الثقافي، *أملاك الأوقاف*. كما أوضحنا في الفصل الأول، تترجم الإجراء على الفور بأضرار وخيمة

على الإرث الثقافي. تمت مصادرة الأملاك العريقة كل بدورها، أو تحويلها لأغراض أخرى أو تهديمها في بعض الحالات... لم تعد الجزائر العاصمة تضم سوى 48 مبنى خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية، مقابل 176 حوالي سنة 1830، في حين أظهر الجرد الذي أجري في 1830 داخل المدينة، أن الجمعيات الدينية تمتلك 4/1 من 8000 مبنى (3). ولكن، رغم هذه التدخلات، فقد قُدرت قيمة أصول عقارات الأوقاف التي كانت لا تزال متوفرة بحوالي 2.300.000 فرنك، مع إيراد سنوي يبلغ 132.912 فرنكا، رغم أن الدولة تُقر بوجود اقتطاعات، (بيع أو تسليم) قُدرت بـ 4.495.839 فرنكا، من أملاك الأوقاف المصادرة من الملكية العامة.

وفي الأخير، العامل الأكثر حسما في حسر الهوية الثقافية في الوسط الحضري نجم عن *هجرة عائلات برمتها من المثقفين*، إما إلى البلدان المجاورة، أو إلى سوريا وفلسطين (4).

في مقابل ذلك، فإن التغيرات الثقافية في الوسط الريفي كان أقل حدة وتفشيا. فإذا ما كان عدد المساجد الموجودة سنة 1862، يبلغ 78 (5)، فقد كان العدد بين مختلف القبائل يصل إلى 1494، أي بمعدل أكثر بقليل من مسجد واحد بكل قبيلة. ولكن في الواقع، يُفترض أن يُرفع هذا المعدل قليلا بفعل وجود ثغرات في الجرد. يمكن أن نقول أنه في كل مكان من المناطق الجبلية، كانت البنى الهيكلية لا تزال موجودة، وكان التعليم متواصلا كيفما تيسر الأمر، بفضل يقظة وانضباط جمعيات الزوايا (المرابطية). أكثر من أي وقت مضى، كانت تلك الجمعيات آخر الملاجئ أمام القمع ومكائد قوى الاحتلال، لاسيما وأن ردة فعل الإدارة توضحت بعد التأسيس لنظام تعليمي رسمي.

2) محاولات التلاقح الثقافي وفشلها:

على الرغم من كونها هامشية، لأنها كانت موجهة قبل أي شيء إلى عدد ضئيل من المؤيدين، فإن نظام التعليم الرسمي الذي تم تأسيسه تحت حكم *الإمبراطورية الفرنسية الثانية*، لم يكن يقل خطورة. خطط النظام لتوفير التعليم العمومي لبعض الطبقات الاجتماعية ضمن آفاق استيعابية. في مقابل توفير مجانية التعليم، منعت أية إشارة إلى الدين. بدا أن الظروف خلال فترة الإمبراطورية الثانية قد تحسنت نسبيا مع وضع مؤسسات جديدة. ومع ذلك، فقد كانت الأعداد محدودة جدا. بلغ عدد المدارس 12 سنة 1862، 8 منها في مقاطعة الجزائر العاصمة، والبقية في مقاطعة قسنطينة، في حين بلغ عدد المعلمين والمستخلفين 26. لم تصل أعداد الطلبة سوى إلى 297 (6). بيد أن هذه الأرقام الضئيلة ارتفعت لتصل إلى 1200 طالب. كان هناك نقص في الأساتذة. انتقدت طرق التعليم بحدة... وتبعا لهذه المشاكل والثغرات طرأ سنة 1865، تأسيس مدرسة عادية للمعلمين. تم التركيز فيها على "تكوين أساتذة ملقنين على استعمال اللغة العربية العامية، ومعارف عامة حول التقاليد وقادرين على تكييف المناهج مع العادات الثقافية للأهالي"(7). تم السعي أيضا لتجنيد موظفين من السكان الأصليين، ولكن شريطة أن لا تتجاوز نسبتهم خمس المقبولين، وفيما كانت رواتب المراقبين الجزائريين تبلغ 360 فرنكا سنويا، كان المعلم الأوروبي ينال 1500 فرنك(8).

ومع ذلك، فقد ارتفع خلال السنة الأولى، 1865، عدد الجزائريين المستفيدين من منحة من 4 إلى 8. خلال نفس السنة، سُجل أيضا تأسيس مدارس عربية-فرنسية جديدة في المراكز الإدارية الإستراتيجية، مثل سعيدة وزمورة وندرومة، وأيضا في المراكز الريفية، مثل أولاد فارس ومجاجة، قرب الأصنام. في جميع الحالات، يمكن أن نستشف أسباب توفير هذا التعليم. كان الهدف هو تحضير بدلاء المعاونين *بمكاتب العرب*.

من 1862 إلى 1865، عرفت الأعداد ارتفاعا لتمر من 297 إلى 700، أي زيادة تعادل 135%. في مقابل ذلك، اصطدم التعليم الثانوي بالعديد من العوائق. فإلى غاية 1865، لم يكن متوفرا سوى في مدرسة ثانوية واحدة بالجزائر العاصمة مع أعداد لم تصل سوى إلى 104 في سنة 1863، مقابل 69 في سنة 1861، في حين أن التوقعات عند تأسيسها سنة 1857 كانت تصل إلى الرقم 150. ارتبطت هذه الوضعية بالبعد، ونجمت خاصة عن انقطاع المترشحين عن وسطهم الاجتماعي (9). المدرسة الثانوية الثانية التي أُسست بقسنطينة، استقبلت 108 طالب جزائري سنة 1867. أما فيما يخص المدرسة الثانوية الثالثة التي خطط لإنشائها بوهران سنة 1865، بالتزامن مع تلك التي أسست بقسنطينة، فإنها لم تنجز إلى غاية سنة 1870، مما يبرز تقويض البنية التام للمنطقة الأكثر اكتساء بالطابع و التواجد الأوروبي بالجزائر.

أما فيما يخص المجالات المفتوحة أمام الطلبة، فإلى غاية نهاية *الإمبراطورية الثانية، فقط* قطاعان وحيدان كان بإمكانهما استقبالهم. الإدارة وخاصة الجيش هما القطاعين اللذين يمكن أن يضمنا الاندماج في النظام الاستعماري، ولكن مع انفصام، كما يعبر عنه جيدا أحد المعنيين، الملازم أول علي شريف سنة 1866:

"أبناء بلدنا ينظرون إلينا بارتياب، فيما لا يتقبلنا الفرنسيون. ويرفض ترقيتنا إلى ما فوق رتبة ملازم أول. ما بين الارتياب والازدراء، امتلأت قلوبنا بالحزن والأسى" (10).

ومع ذلك، يتعين الإشارة إلى أفضال هذه المدارس الثانوية، فقد كانت هي مصدر تكوين أولى الشخصيات ذات الثقافة مزدوجة اللغة، مثل أحمد بن بريمات ومحمد بن رحال (11).

أما فيما يخص تجارب التعليم المهني والتطبيقي، وكذا تجارب تأسيس *المدارس المحلية*، فقد كانت نتائجها محدودة جدا. بالنسبة للصنف الأول، يمكن معاينة عدم وجود متابعة لقرارات توجيه طلاب المدارس الثانوية العربية-الفرنسية إلى مدارس الزراعة أو البيطرة. وكذلك كان الأمر بالنسبة لمشاريع المدارس التقنية، والحقول-مدارس. والمؤسسة الوحيدة التي أنجزت *بلاربعا نايت إيراثن*، سنة 1867، لم تكن توفر مجالات توظيف للطلبة لا في وسطهم التقليدي ولا في حقول الاستعمار.

وفيما يتعلق بالمدارس المحلية (الدينية)، فقد برزت الحاجة إليها ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر. كان من الضروري توفير على عجالة، لشغل وظائف الشعائر الدينية والعدالة الإسلامية، في أعقاب الاضطرابات التي طرأت خلال العشرين سنة الأولى من الاحتلال في هذا المجال. أُسست ثلاث مؤسسات لهذا الغرض سنة 1850، بتلمسان، المدية وقسنطينة. كانت البدايات صعبة للغاية و لم تنجح تقريبا: كان عدد الطلبة ضئيلا جدا و لم يكن يسمح بالانتقاء، كما أن أوضاعهم الاقتصادية شكلت عائقا... قدمت إعانة مالية حينها، مما يفسر دون شك تطور الأعداد (66 سنة 1858، 125 في 1862-1863)، مقابل 136 سنة 1861، مع الوصول لعدد أقصى 142، وقتا قليلا قبل 1870. عام 1863، ظهرت أفكار تجديدية، على شكل مساعي لإدماج المدارس الثانوية العربية-الفرنسية، مع فرنسة جزئية للمستخدمين ولبعض المواد. كل هذا يبرز المحاولات المتعثرة، وبالتالي، الخيبات المتعاقبة. إذ أن المستوى العام كان متدهورا جدا. كان الطلبة ممن يدرسون بالنظام الداخلي (النظام الوحيد، الذي أصبح إجباريا ابتداء من سنة 1863) محضرون بشكل سيء لممارسة الوظائف المعدة لهم.

هذه التجربة المفيدة، التي كان من الممكن أن تساهم في إحياء الثقافة العربية-الإسلامية لم تنجح في الوصول إلى أهدافها، في الوقت نفسه الذي قويت فيه القبضة الاستعمارية أكثر من أي وقت مضى مع سقوط *الإمبراطورية الثانية*. بعد ذلك، أصبح الاستمرار أكثر صعوبة، لاسيما مع رفض البلديات تسديد نفقاتها المدرسية. أصبحت عدائية الإدارة إزاء ذلك ظاهرة للعيان:

"إن التلاميذ المتفوقين بهذه المدارس المحلية هم ألد أعداء حضارتنا". فضلا عن ذلك، سيبرز إجراء جديد هذا التوجه. إلحاق هذه المدارس الدينية بمدارس الحقوق، مما يفسر انخفاض الأعداد: في المدارس الثانوية: 216 سنة 1877، 198 سنة 1882، 144 سنة 1884، 115 سنة 1886، 11 سنة 1888، 81 سنة 1889، 69 سنة 1892-1893. منذ ذلك الوقت أصبح تكوين القضاة الجيدين يتم في الخارج، بجامعات فاس وتونس. ضمن نفس السياق، بذلت جهود بغية فرنسة منطقة القبائل كما تبرزه المساعي التي قام بها المطران لافيجري والآباء البيض.

من جهة أخرى، فيما يتعلق بتطور التعليم القرآني فإن التراجع يتضح إذا ما استندنا للإحصائيات الرسمية التالية. في الأرياف، انخفض عدد المدارس القرآنية من 2000 إلى سنة 1863، إلى 750 سنة 1880، وفي سنة 1878، بلغ عددها 525 في الأقاليم العسكرية...

يمكن الإحاطة بهذا التراجع بشكل أفضل عن طريق المعاينات المختلفة التالية. في الواقع، بُذل الكثير لتسريع اجتثاث الأطفال المتمدرسين من ثقافتهم، والأوساط الرسمية نفسها تعترف بذلك:

"كنا نعطي للطفل من الأهالي تعليما فرنسيا يسحبه في الظاهر من محيطه، ولكنه يترك بعد ذلك عاجزا، غير قادر على إيجاد مكان له بين حضارة تتخلى عنه وهمجية تمقته"(12).

تظهر الإحصائيات من جهتها بوضوح التراجع خلال السنوات الأولى *للجمهورية الفرنسية الثالثة*، في حين أن قوانين جولس فيري كانت سارية في فرنسا ابتداء من سنة 1883. وهكذا ففي سنة 1889، أُحصى 10.357 طفلا مسلما متمدرسا في مختلف المدارس العمومية و الخاصة، من الحضانة إلى شهادة الدراسات، أي من أصل 535.389 في سن التمدرس، ما نسبته 1,9% (13). في الحقيقة، فإن هذه النسبة الضئيلة تستحق التقويم، إذا ما أخذنا في الحسبان أن تقديرات عدد الأطفال في سن التمدرس في هذا التاريخ تقل حتما عن القيمة الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، إذا ما كان يُحصى خلال الإمبراطورية الثانية، 271 طالبا ثانويا سنة 1870، فإن العدد أصبح 81 فقط سنة 1889؛ كما أن المدارس الدينية (ذات الطابع المحلي) التي كانت تضم 142 طالب، لم تحتفظ سوى بـ 81. وبالتالي عرفت السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر تعمم الظلامية، في الوقت الذي كانت فيه بلاد عصر التنوير تباشر دمقرطة التعليم عبر مدنها وأريافها.

هذا الفشل في حمل الجزائريين على ارتياد المدارس، ألا يعبر أيضا عن رفض مختلف محاولات الإدماج على مستويات مختلفة؟

3) رفض الإدماج:

بعيدا عن ارتياد المدارس الذي كان يستهدف الأجيال المستقبلية، لم تستثن تهديدات الإدماج بقية أفراد الشعب وظهرت في جانبين متمايزين: الجوانب الإدارية والدينية.

فيما يتعلق بالجانب الأول، لم يصدر قرار مجلس الشيوخ بخصوص الوضعية المدنية للأشخاص والتجنيس بالجزائر وكذا قرار 14 جويلية 1865 (14)، إلا بعد كثير من التقلبات الطارئة. من المؤكد أن النص كان واضحا وجليا ودقيقا، ومع ذلك، فإنه لم يمكن من حل جوهر المشكل: التعارض بين القوانين الفرنسية والشريعة الإسلامية، مما يؤكد أوهام وأساطير

'المملكة العربية'. أُكد ابتداء من المادة الأولى، علــى الاســتناد إلى القــانون الإسلامي. إذا ما كانت إتاحة الوصــول إلى الوظــائف المدنيــة مضــمونة، فإن تصريح الجنسية لم يكن مطلقا ملازما للاستفادة من حقوق المواطنة:

"هو (المسلم من أبناء البلد) يستطيع، بناء على طلبه، أن ينتفع من حقوق المواطن الفرنسي؛ في تلك الحالة، يخضع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية".

كل مسعى في هذا الاتجاه، يعرض المعني بالتالي، لوضعية خطيرة لا رجعة عنها. يتعين عليه في ظروف مماثلة التخلي عن هويته الثقافية والدينية والتنكــر عاجلا أم آجلا لجميع روابطه الاجتماعية. من أجل الاستفادة مــن مواطنــة المنتصر، يتعين عليه التخلي نهائيا عن نظام الأحوال الشخصية المعمول به محليــا وعن إيمانه وقيمه. في نهاية المطاف، يتعين عليه الارتداد عن دينه، في حين أنــه في سنة 1865، "اعتقد العديد من الموظفين السامين المناصرين لإدماج الأهــالي أن من الممكن، من أجل نجاح سياسة تجنيس طوعي، منح المسلمين مــا كــان يطلبه البعض منهم، المحافظة على قانونهم المدني والديني والحصول على الحقوق السياسية للمواطن الفرنسي"(15).

سبب قرار مجلس الشيوخ لسنة 1865 إضرار فادحا، لاسيما وأن المساعي التي كان يتعين مباشرتها صعبة، وتشكل حتما مصدر تنفير للمعنــيين بســبب التصريحات التي يتعين القيام بها، كما يوضحه المرســوم التنظيمــي المــؤرخ في 21 أفريل 1866 (16). وعلى كل حال، فإن كل هذا لم يفت الســلطات العليا (17). لم تدع النتائج مجالا للشك. من سنة 1865 إلى سنة 1875، طلبات التجنيس بلغت 371 فقط (17). وبما أن أغلب الطلبات صدرت قبل أي شيء عن العسكريين القدامى والمعاونين *بمكاتب العرب*، فقد كان مــن الضــروري الإشارة إلى ارتياب الأقليات، ونتيجة لذلك الفشل الواضح لمساعي الإدمــاج المدني. من دون شك بناء على تلك النتائج، يمكن تفسير "التنازل" المقدم لغــير المجنسين بالسماح لهم بتبوء العديد من مناصب العمل العمومية، ولكن الصحافة الاستعمارية شجبت ذلك بسرعة باعتباره يخالف القانون العام...

على الجانب الديني، يتعين التشديد على الأخطار والتهديدات التي شكلها التبشير الكاثوليكي (18). ففي الوقت نفسه الذي كان المجتمع برمته يواجه مشاكل توفير القوت، خلال الأشهر الأولى لسنة 1868، شن الكاردينال لافيجري هجوما على الإسلام وأطلق حملة واسعة من التبشير تحت ذريعة تقديم العون لشعب يعاني، في أعقاب أعداد القتلى الهائلة لصائفة 1867، وخاصة نسبة الوفيات المفرطة لشتاء 1867-1868. العمل الخيري المزعوم الذي باشره الكاردينال كان يستهدف ارتداد الشعب عن الإسلام، كما يقر به الحبر نفسه، في مراسلته بتاريخ 06 أفريل 1868، الموجهة إلى مدير مدارس المشرق والتي أعيد نشرها بشكل واسع من طرف صحافة الاستعمار. الوثيقة المشار إليها، بعد أن تعرف بهيكلية وتنظيم المؤسسة التي ستستقبل في أول الأمر، الأيتام، تكشف (19) دون مواربة على النوايا الحقيقية للحبر. إن العمل الخيري لا يعدو عن كونه وسيلة، وليس غاية في حد ذاته:

"... سيكون لدينا، خلال بضع سنين، منبت خصب للعمال النافعين، من المؤيدين الأصدقاء لاحتلالنا الفرنسي، ولنقلها صراحة، من العرب المسيحيين. هؤلاء الأطفال المساكين... الذي تعلموا من كلامنا، ونماذجنا، سيطلبون هم أنفسهم في يوم ما التعميد".

كان ذلك إذن هو الهدف الرئيسي لتأسيس هياكل الاستقبال التي أنجزت خلال الأشهر التي عرفت نسبة وفيات مفرطة معممة. ومع ذلك، خلافا لأقواله، كان الكاردينال قد باشر العمل، قبل ذلك النداء. تم تنصير عدد كبير من الأيتام (20)، كما تبينه بوضوح شهادات الوفيات (21) التي يمكن تفحصها حاليا عند معاينة الأرشيف، وبشكل رئيسي عندما يتعلق الأمر بعقود وفاة لأطفال تقل أعمارهم عن عشر سنين...، ممن طرأ موتهم إما بالمستشفى أو في المؤسسة الدينية بالأبيار وبن عكنون (22).

وبالتالي فحيث فشلت المدرسة الرسمية، فكر الحبر في أنه من الممكن النجاح بسهولة في التغلب على إيمان مترسخ بشدة في أنفس وحياة السكان. ولكن من أجل أن ينجح، كان عليه أن يفقد هذا الإيمان مصداقيته. فالإسلام حسبه هو سبب الانحطاط المادي والروحي للمنهزمين وليس النظام الاستعماري.

من جهة أخرى، تدريجيا، أصبح للعمل المنادى به آثار ميمونة. فقد أدمج النساء المطلقات، اللواتي قُدرت نسبتهن من طرف لافيجري بسدس النساء اللواتي يتزوجن سنويا... وبالنسبة لعدد كبير منهن، كما يقولُ "لا توجد موارد أخرى سوى المتأتية عن التسول أو ما يحزن أكثر ما يتأتى من الانحراف"، دون أن يقدم أي دليل دامغ. وهكذا فقد أصدر حكما على مجتمع برمته. يحكم عليه بطريقة غير لائقة، بقدر ما استند في استنتاجاته على شهادات ساذجة لأطفال حول مشكل بهذه الفداحة خاضت فيه صحافة الاستعمار بشكل واسع خلال الأشهر التي عرفت نسبة الوفيات المفرطة. روى في حاشية مطولة لرسالة، 'قصة' طفلة صغيرة عمرها 10 سنوات، هُرع لنجدتها في منطقة تنس، ونجت في آخر لحظة من محاولات جعلها متوحشة من طرف والديها...، أي في نفس المدينة التي يصف فيها الكاهن المشاهد اليومية لنساء تجمعن بذورا " لم تهضم، من روث أحصنة جيش الاحتلال، لتغسلها وتأكلها بعد ذلك"، ولأطفال يتبارون مع الكلاب عظاما عُثِر عليها في أكوام القاذورات، ليكسروها ويلتهموها".

ولهذه الأسباب، فإن خلاص هذا الشعب يكمن في الارتداد عن دينه. فالتبشير إذن ضرورة ملحة، وواجب على المسيحيين. وختم الكاردينال رسالته قائلا:

"يتعين أن ننهض بهذا الشعب، وأن نكف عن احتجازه داخل قرآنه، كما فعلنا لوقت طويل بكافة الوسائل الممكنة، يتعين إلهامه، أو على الأقل أطفاله، أحاسيس أخرى، مبادئ أخرى، على فرنسا أن تقدم له، بل أنا مخطئ، أن تدعه يعطى الإنجيل، أو أن تطرده إلى الصحاري، بعيدا عن العالم المتحضر... باستثناء هذا، فإن كل الحلول ستكون مسكنات مؤقتة، غير كافية وعقيمة" (23).

في الحقيقة هذه الحملة الخاصة تدخل ضمن إطار محدد. وأعداد القتلى الهائلة لم تكن سببها المباشر، ولكنها شكلت تبريرا لها لدى الأوساط الرسمية، لأنه سبق أن انطلقت في منطقة تتمتع بخصوصيات معينة، منطقة القبائل. في هذه المنطقة كان يريد أن يجرب العمل الخيري، وحك طبقة الإسلام الاصطناعي، التي تغطي الروح القبائلية من أجل... من أجل تعرية الركيزة العتيقة لما قبل القرن السابع ميلادي" (24).

من أجل ذلك، عين في ماي 1868، داعيا متحمسا، على رأس مستشفى *لاربعا نايت إيراثن*، الذي أسسته جمعية لنشر الإيمان. اجتهد لمضاعفة أماكن العبادة عبر القبائل مناديا بحرية العمل الخيري. لم تدع النتائج مجالا للشك. كجميع المساعي الأخرى، فإنها أثارت الانتباه مرة أخرى إلى التمسك الذي لا يخور للسكان بإيمانهم. لم تكن ردود أفعال المؤمنين متوقعة. كان يعبر عنها بشكل سلمي في البداية عن طريق هروب المعالجين من المستشفى المذكور آنفا، ثم عن طريق رفض استوطان رجال الدين بين مختلف القبائل، وكانت تبرز عدائية السكان المعنيين، لاسيما قرويي *آيت بو إيرار*، حيث أرسل رجل الدين الجديد، الأب ستامبف (25) من طرف الحبر. كل هذا انتهى بالاضطراب الذي عرفه سوق بني منقلات، في 12 جوان 1868، أي في نفس الوقت الذي انتهت فيه الكارثة الديموغرافية عبر عديد المناطق بالبلاد. وعليه، فإن فشل الكاردينال كان كبيرا. لم تشكل منطقة القبائل منطقة الاختبار المأمولة (26).

سواء تعلق الأمر بالتمدرس أو بمختلف مساعي الإدماج، إما عن طريق التجنيس أو التنصير، كان مآل الكل هو الفشل، على الرغم من الظروف التي كان يتخبط فيها السكان عبر المدن والأرياف. نجحت المقاومة الشعبية اللاعنفية في تحقيق أهدافها، مؤكدة على رفض شعب برمته شديد التعلق بأرضه وقيمه. هذا السلوك يمكن رصده أيضا خلال القرن العشرين، ولكن مع تكيف ذو مغزى كما يظهره خاصة تطور المواقف إزاء التعليم.

4) تمدرس محدود:

أمام العدائية واللامبالاة اللتين ظهرتا طوال القرن التاسع عشر، برز تدريجيا بعد ذلك نوع من التطور الإيجابي، تترجم عن طريق ارتفاع هائل في أعداد المتمدرسين، ولكنها بقيت ضئيلة بالمقارنة مع أعداد السكان القابلين للتمدرس. تظهر الإحصائيات بوضوح هذه الوضعية الإجمالية (الجدول 16)، ولكنها تستدعي الملاحظات التالية.

الجدول 16 – تطور التمدرس

السنوات	الجزائريين				مجموع الأطفال المتمدرسين
	الصبيان	البنات	المجموع	النسبة	
1892-1891			12.300		
1902-1901	22.763	1409	24.172	20	114.899
1912-1911	36.585	3084	39.699	25	152.274
1922-1921	41.215	4455	45.670	31	144.952
1932-1931	61.996	7260	69.256	37	184.870
1938-1937	87.462	17.286	104.784	44	233.830
1946-1945	100.025	29.276	129.301	54	240.128
1947-1946	114.300	35.848	150.148	57	262.672
1951-1950	164.371	53.374	217.745	64	337.330
1954-1953	210.123	73.685	283.808	69	410.627
1955-1954	225.289	81.448	306.737	70	436.577
1960-1959	372.138	221.773	513.911	81	724.870

المصدر: فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر، 1960، ص 67.

في المجمل، يمكن رصد أن أعداد الجزائريين المتمدرسين بقيت تشكل أقلية إلى غاية الحرب العالمية الثانية، رغم أنهم يشكلون الطائفة الأكبر. ولكن فقط ابتداء من سنة 1945-1946 بلغوا لأول مرة رقم مائة ألف متجاوزين نصف أعداد المسجلين. حينها أصبحت نسبتهم تتزايد بشكل مستمر لتصل إلى 81% من مجمل أعداد المتمدرسين (الأوروبيين و الجزائريين) عند اقتراب نهاية الحقبة الاستعمارية، مع عدد فاق النصف مليون (513.911). ومع ذلك،

فإن هته الزيادة التي نجمت قبل أي شيء عن ضغوط سياسية، لأنها تزامنت مع حرب التحرير، ثم مشروع قسنطينة، كانت تغطي العديد من المشاكل، وخاصة النسبة العالية للأطفال غير المتمدرسين، التفاوتات بين المدن والأرياف، وبين الشمال والجنوب، وبين مختلف أحياء المراكز الحضرية، وخاصة بين الجنسين.

نجمت هذه التفاوتات عن توزيع السكان الأوروبيين بشكل عام. فهؤلاء، في الأساس كانوا يتمركزون في المراكز الحضرية وفي شبكة مراكز الاستيطان التي أنشأت من أجلهم. بالإضافة إلى ذلك، فحتى على مستوى المدن، كانت المؤسسات المدرسية تتمركز بالأساس في الأحياء المحظية، حارمة بذلك أعدادا كبيرة من السكان البؤساء، من النازحين من مواطنهم، وكذا السكان المنحدرين من محيط فقير من التمدرس. كانت الاستثناءات نادرة جدا ولا تخص سوى عددا محدودا من مدن ما قبل المرحلة الاستعمارية مثل مازونة، ندرومة (27) أو بعض البلدات المعزولة، التي تعود المدارس التي بنيت فيها إلى منتصف القرن التاسع عشر. فإلى غاية الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة تمدرس الأطفال الجزائريين ضئيلة وبقيت محصورة. أما فيما يخص تمدرس البنات فقد كان استثنائيا إلى حد كبير، فإلى غاية تلك الفترة، لم يُحصى سوى أقل من 20.000 تسجيل، في حين أن العديد من الأصوات ارتفعت منذ 1930 للمطالبة بتمدرس متزايد (28).

وعلى كل حال، لم يكن المتمدرسون يستطيعون إتمام كامل المسار الدراسي الابتدائي لأسباب بيداغوجية وأيضا وخاصة لأسباب مادية. كان قسم منهم ينجح في الوصول إلى العمل كموظفين صغار، فيما كان قسم آخر يواصل دراساته. وهكذا ففي التعليم المتوسط، سُجل 4946 من مجموع يصل إلى 26.250، أي 18%. في سنة 1953-1954، لم يكن عدد الطلبة الثانويين يبلغ سوى 715 من مجموع يصل إلى 10.997 في نفس الفترة، أي 6,5% فقط... من هذا القوام، لم يكن التعليم العالي يستقبل سوى القلة القليلة. في الفترة المذكورة، أُحصي 589 مسجلا من مجموع يصل إلى 5172،

ولكن الرقم الأول يضم أيضا المغاربة والتونسيين أيضا. لم يكن عدد الطالبات يبلغ سوى 51 من مجموع 1745، أي 2% (29). وإذا ما كان الموسم الدراسي 1959-1960 قد عرف ارتفاع عدد الطالبات الإناث ليتجاوز المائة بقليل (113)، فإن عدد الطلبة لم يرتفع سوى قليلا (701), ومع ذلك، يتعين أيضا رصد وجود بعض التسجيلات خارج البلاد.

وهكذا في جميع مستويات التعليم، لم يكن التعليم العمومي الرسمي واقعا سوى لأقليات ضئيلة بالمدن والأحياء التي تحظي بامتيازات نسبية. أما بالنسبة لأغلبية الشعب من السكان القابلين للتمدرس، فقد أقصيت من مقاعد الدراسة ومراكز التكوين (30).

2- تمسك الشعب بتراثه الثقافي العربي-الإسلامي:

مثل ذلك أحد الأوجه الأساسية التي تميز بها المجتمع، لاسيما خلال الحقبة الاستعمارية الطويلة. إذ أن فشل الأوجه الثلاثة للاستيعاب المدني، اللغوي والديني، يعبر عن تمسك الشعب بتراثه الثقافي العربي-الإسلامي. وعلى كل حال، فإن عدم خضوع السكان، الذي اتخذ عدة أشكال من الرفض، قد ترافق أحيانا بهجرة إما إلى أحد بلدان المغرب الكبير، أو إلى المشرق، المنطقتين اللتين تشكلان أجزاء لا تتجزأ من العالم العربي-الإسلامي.

بيد أن تعريفا حقيقيا لهذا العالم لن يقتصر فقط على الجانب العقدي (الديني)، حتى وإن كان لهذا الأخير تأثيرات دائمة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية واليومية للمجتمع المسلم. توجد ظاهرة أخرى تجدر الإشارة إليها، لأنها تتداخل مع سابقتها وترتبط بها ارتباطا وثيقا. إنها الجانب اللساني، لغة القرآن، لغة الرسالة الإلهية، وناقلة حضارة غنية. الدين الإسلامي واللغة العربية لا يمكن فصلهما عن بعضهما، وأي مس بواحد منهما يشكل تهديدا خطيرا للقسم الآخر.

لهذا الغرض، يمكن أن نستوعب مغزى إحدى أولى الإجراءات التي اتخذتها السلطات العسكرية غداة احتلال الجزائر العاصمة، مصادرة أملاك الأوقاف، أي الأملاك التي كانت مداخيلها مخصصة دوما لصيانة المؤسسات التعليمية والدينية... (انظر بداية الفصل الأول). إجراءات كتلك، كانت تستهدف المرتكزات الروحية لمجتمع برمته، في الوقت الذي ستتعرض فيه مرتكزاته المادية بسرعة للزعزعة، جراء التدمير الواسع الناجم عن الحرب خلال العقود الأولى للعدوان الاستعماري، وكذا الآثار الناجمة عن الترسانة القانونية التي سعت إلى تقويض الملكية العقارية.

وهكذا كانت استمرارية المقاومة الشعبية المسلحة بعد تقوي النظام الاستعماري، تتمثل في مقاومة من نوع آخر لا تقل ضراوة في المكان والزمان، المقاومة الثقافية. بعد تفحص جوانب معينة منها، لاسيما محاولات التلاقح الثقافي (المذكورة آنفا)، يبدو من الملائم الآن القيام بتحليل الجوانب الإيجابية، المحافظة، وخاصة إحياء هذه الثقافة.

1) البقاء الصعب للهياكل التقليدية:

إذا ما كان المستوى الثقافي عموما رديئا في المجمل، عشية العدوان الاستعماري، فإن التعليم كان مؤمنا بشكل واسع عبر المدن والأرياف، خاصة بسبب وجود أملاك الأوقاف. بيد أن مصادرتها منذ 1830، كما سبق وأن رأينا، أضر بشكل فادح بالمستقبل الثقافي للمجتمع المقهور وبهويته، كما تبرزه الإحصائيات والملاحظات التالية. في الواقع، للحصول على فكرة عامة تخص الأملاك المستولى عليها، يتعين الاستناد إلى ما كشفته الإدارة الاستعمارية نفسها. فقد كشفت هذه الأخيرة، أكثر من ثلاثين سنة بعد احتلال العاصمة، أي بعد فترة كاملة تميزت بكثير من التصنيف والتشويه تحت عناوين متنوعة لأملاك الأوقاف:

"المباني المخصصة لممارسة الشعائر الدينية بسبب كثرتها، في بدايات الاحتلال، كان من المستحيل التفكير في تركها" (31).

في تلك الفترة، لم يحصى سوى 78 مسجدا مصنفا، يستفيد من بعض الإعانات، في حين أن الإحصاء المجرى في الجزائر العاصمة سنة 1830 أظهر وجود 176 مبنى مخصصا لممارسة الشعائر الدينية، من بينها 13 مسجدا كبيرا و109 مسجد أقل منها، بالإضافة إلى عدد معين من الزوايا. تبعا لتحويلها العديد منها عن أغراضها، بصيغ مختلفة (التهديم لفائدة مصالح الطرقات، وتخصيصات أخرى تخالف غايات هذه الأملاك)، لم يعد موجودا سوى48 مبنى، أي 27.2% فقط (32). جرد يعود إلى سنة 1830، أظهر امتلاك 4/1 من 8000 عقار من طرف الهيئات الدينية... في وقت لاحق، أثناء تطبيق قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863، سجل مسؤولو *المكاتب العربية*، المكلفون بالعمليات على الميدان، وجود العديد من الملكيات التي تدخل ضمن أملاك الأوقاف. كانت تتوزع على كثير من الدواوير، وتلفت بالتالي النظر إلى أهمية المنشآت ذات الطابع الاجتماعي-الثقافي، الأمر الذي يشكل *انشغالا ذا أهمية قصوى للعروش بخصوص المستقبل الديني للأجيال القادمة*. خلال نفس هذه الفترة، نهاية *الإمبراطورية الثانية*، قُدرت قيمة هذه المنشآت بشكل تقريبي بـ 2.300.000 فرنك، مع إيراد يصل إلى 132.912 فرنكا، و 4 إلى 5.000.000 من بيع أو تسليم ما قيمته 4.495.839 فرنكا لمصلحة أملاك الدولة... (33).

إذن يتعين الاهتمام بملاحظتين: أهمية هذه الأملاك و آثارها على الجانب الاجتماعي، من جهة، والنتائج الناجمة عن مصادرة مجمل أملاك الأوقاف، من جهة أخرى. فيما يخص الملاحظة الأخيرة، فقد سببت تسريع وتعميم تراجع النشاط الثقافي. وهكذا فإنه منذ 1846-1848، نشأ جيل لم يستفد من التعليم القرآني، في حين أن التعليم كان على الأقل يعادل درجة انتشاره في فرنسا، حسب بوليسي ورواينو. كما توضح مصادر فرنسية أخرى أنه حوالي سنة 1830:

"كان التعليم الابتدائي في الجزائر أكثر انتشارا مما يُعتقَد بشكل عام. كان متوسط الأفراد الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة على الأقل يعادل المتوسط الذي كانت تعرفه أريافنا في سنة 1845، في هذه الأثناء،

2 إلى 3000 من الشباب الصغار كانوا يتابعون في كل مقاطعة دروس المدارس الدينية (المحلية) و600 إلى 800 دراسة العلوم، القانون والعلوم الدينية" (34).

المصادرات في بداية الأمر، التشويهات التي قامت بها مختلف المصالح المعنية (الهندسة، مصلحة الطرقات ...) بعد ذلك، تفسر التراجع السريع، وغير القابل للعلاج، للإشعاع الثقافي لمرحلة ما قبل الاحتلال (35). تجدر الإشارة أيضا إلى عامل لا يقل أهمية. وهو اغتراب المثقفين، وإلى حد ما الاختفاء السريع للأرستقراطية. بسرعة، مس التجهيل المراكز الحضرية بشكل عام، بمعزل عن بعض الاستثناءات النادرة كما سنرى لاحقا. وكذلك كان الأمر في الأرياف. فهنا لم تنجو سوى المدارس القرآنية الصغيرة حيث يتم تحفيظ آيات القرآن الكريم فقط و تقدم بعض اللمحات عن النحو في اللغة العربية من طرف *طُلْبَة* سابقين. مع تراجع *المرابطية* (الزوايا)، وتطويعها التدريجي من طرف السلطات الإدارية، عرف التعليم التقليدي مجددا تقهقرا فادحا. من الآن وصاعدا، أصبح المثقفون نادرين ومستواهم منخفضا. المساجد العتيقة والمرموقة الموروثة عن المرابطين والموحدين، مثل مساجد تلمسان، ندرومة، الجزائر العاصمة، لم تعد تأوي سوى مستمعين شبه أميين و*طُلْبَة* (معلمين) ذوي مستوى ضعيف... إذا كان هؤلاء الأخيرين يتعلمون بسهولة القرآن، فإنهم لم يكونوا قادرين على الخوض في شرح معمق ولا في تفسير يتوافق مع السياق الاجتماعي – الاقتصادي. المدارس القرآنية التي تنتشر عبر كامل أحياء مدن ما قبل الحقبة الاستعمارية كانت تُصان بصعوبة، خاصة وأن معونات الوجهاء، تتناقص باستمرار... باستثناء القرآن، كان يصعب إيجاد إصدار آخر. الصحيفة شبه الرسمية *الأخبار* لم تكن تخاطب بشكل رئيسي سوى القياد، الوسطاء بين الإدارة والعامة الأميين من أفراد الشعب.

كانت تلك هي الوضعية الإجمالية التي سادت في بدايات القرن العشرين. ولتفادي أي تعميم من أي نوع كان، يجدر التطرق إلى الحالات الخاصة، عن

طريق تقديم نموذج وعبره فهم التعلق الراسخ للسكان بتراثهم الثقافي، حتى ضمن أصعب الظروف. فلننكب على حالة مازونة، مدينة عتيقة تتخندق *بالظهرة*، بعيدا عن محاور المرور الكبيرة.

هنا، في نهاية *الإمبراطورية الثانية*، المخطط الملحق بوثائق قرارات مجلس الشيوخ يظهر، بالإضافة إلى المحكمة الإسلامية، أي مكان سام يمثل المؤسسات العربية-الإسلامية، *مدرسة (دينية) محلية* وثلاثة أماكن مخصصة للتعبد. هذا الجرد التقريبي، في فترة كتلك، لبلدة بهذا الصغر، في محيط ريفي بامتياز، انتزعت منه بقسوة أراضيه الخصبة لفائدة الاستيطان، يحمل دلالات عميقة. هذا المبنى المتواضع الذي يمثل المدرسة الدينية، لعب وسيلعب إلى غاية الحرب العالمية الثانية دورا رائدا في المحافظة على الثقافة العربية – الإسلامية، ليس فقط محليا، ولكن عبر مناطق واسعة من المنطقة الوهرانية. لعشرات السنين، اجتذب عددا كبيرا من الطلبة القادمين من مختلف بلدات ومناطق الغرب الجزائري، بل وحتى من المغرب، بحثا عن المعرفة. تولى السكان التكفل التام بالشباب الصغار، على الرغم من تدهور ظروف العيش لدى السكان في أعقاب تقييد الأراضي المنتجة، وانهيار الصناعة الحرفية، وبشكل عام، انكفاء المدينة والتقوض الكبير لهيكليتها(36).

بالرجوع إلى الوراء زمنا معينا، فإن هذا لن يكون مستغربا. كنا نأمل لو كان بإمكاننا النفاذ إلى أسرار هذا المبنى عن طريق تفحص مجمل أرشيفه. كان أرشيفه يضم مخطوطات كثيرة، تشتت القسم الأكبر منها وضاع إلى الأبد... في حين أن قسما آخر منها لا يزال الباحثون ممنوعين من الوصول إليه. يمكن أن نذكر بعض الحقائق المرتبطة بمكان الثقافة والعلم المرموق هذا. لا أحد يمكنه نسيان المتفقه المشهور في المذهب المالكي، الإمام المازوني (المتوفى في 1478/833). الذي ترجم له أرنو مؤلف: الأسفار العجيبة والقصص الرائعة *لأبو راس* (1065-1138) (37). تجدر الإشارة أيضا إلى أنه من هذه المدرسة أيضا برزت المغامرة غير العادية والغامضة للطريقة السنوسية،

الطرقية التي أخذت بعدا هائلا في الصحراء. وهكذا فإن مؤسس الطريقة، سي محمد بن علي السنوسي (المولود سنة 1796)، المنحدر من دوار تورش، قرب بوغيرات (مستغانم)، باشر دراسته في مازونة في المؤسسة التي نحن بصدد الحديث عنها، لاسيما على أيدي الشيخين سي بوطالب وسي بوراس. وهذه الطريقة كانت أيضا منطلق نشأة دولة في ليبيا.

وهكذا، بفضل تقاليد عريقة وموغلة في القدم (38)، فإن المدينة الصغيرة الموجودة من الحقبة ما قبل الاستعمارية *بالظهرة* تمكنت من الحفاظ على نوع من إشعاع الحضارة العربية-الإسلامية في حلكة الليل الاستعماري الطويل. ونتيجة لذلك تمكنت من تحضير نخبة كاملة مزدوجة اللغة، كانت ثمينة جدا لمسار إعادة تأسيس الدولة الجزائرية بعد 1962. وفي الحقيقة، قبل هذا التاريخ بكثير، كان مراقبون قد سجلوا أن:

"تقريبا جميع شباب مازونة يتكلمون الفرنسية، والعديد منهم تلقى تعليما ابتدائيا كاملا ويشغلون مناصب في إدارتنا" (39).

وهكذا فإن هذا المثال الدقيق يبرز تمسك السكان بالأصول الثقافية (40)، إضافة إلى جميع التضحيات التي كان يتطلبها البحث عن المعرفة ضمن أصعب ظروف العيش، خاصة في إطار الأقاليم التي اقتطعت منها أجود أراضيها، والتي تتعرض أكثر فأكثر لأشكال مروعة من التآكل. كما يمكن البحث عن نماذج أخرى نادرة إلى حد ما كما هو حال ندرومة، تلمسان، قسنطينة، إضافة إلى بلدات صغيرة بعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى لاسيما في الواحات الصحراوية (وادي ميزاب و الزيبان).

في نهاية المطاف، وبعيدا عن الاستثناءات النادرة، فإن الظلامية طغت في كل مكان. في كل مكان المكونان الرئيسيان للهوية الجزائرية، اللغة العربية والدين الإسلامي، تحكمت فيهما القوى الرجعية. تفاقمت وضعية الدين الإسلامي بشكل خاص بسبب المكلفين بالشعائر الدينية المنهمكين بشكل تام

في خدمة الإدارة الكولونيالية، إضافة إلى *مرابطي الزوايا* وزعماء الطرقية الذين كانت الأغلبية الساحقة منهم تربط علاقات طيبة مع وسطاء النظام الاستعماري. بالإضافة إلى ذلك، فإن عزلة الجزائر كانت تتفاقم أكثر جراء انعدام المبادلات الثقافية مع بقية العالم الإسلامي، وبشكل خاص في بدايات القرن العشرين هذه. "إن المجتمع الجزائري يواجه خطر فقدان عقيدته ولغته"، كتب بن باديس في الوقت الذي كان يحتفي فيه المجتمع المهيمِن في كل مكان من المستعمَرة، مبتهجا بذكرى النزول بسيدي فرج... (41).

2) أهمية الهياكل التي أسستها الحركة الإصلاحية الجزائرية:

عندما ظهرت هذه الحركة الإصلاحية التي اجتذبت العديد من المؤمنين الذين كانوا يهتمون بحماس بمصير البلاد، ويمثلهم في الصدارة ابن باديس وفريقه في صحيفة *الشهاب*، تم تجاوز مرحلة معينة، وتأسست بعض القواعد و أنبأت عن الطريق الطويل الذي يتعين عبوره لتجاوز كافة العقبات التي وضعها كل من النظام الاستعماري و أعوانه على المستوى الديني نفسه.

أ- بواكير النهضة:

تقريبا بداية من الحرب العالمية الأولى، وبعدها، يمكن أن نسجل أولى أمارات النهضة. إذ ظهرت صحيفتان ناطقتان باللغة العربية في الجزائر العاصمة سنة 1913: *ذو الفقار والفاروق*. اعتزمتا الدفاع عن الإسلام. في سياق مماثل، كانتا تسعيان قبل أي شيء إلى وحدة المجتمع الإسلامي بالجزائر وإلى وقاية إيمانه من القوى الرجعية التي كانت تهدده وتشل حركته. كان هدفهما محاربة الاستحداثات المذمومة "البدع". ونتيجة لذلك فقد باشرتا حربا ضد انحرافات *الطرقية*. أكثر من ذلك، ابتداء من سنة 1921 خصصت صحيفة *الفاروق* منصة حرة للمتحدثين باسم التيار الإصلاحي. طُرحت مسائل هامة حينها ونوقشت، لاسيما انتقاد *الطُرقية*، انحطاط الأخلاق، العودة إلى العقيدة. كان الهدف قبل أي شيء استئصال المرض، والحفاظ على البدن سالما.

ضمن هذا الإطار برزت وترسخت الحركة الإصلاحية، التي صاغت تدريجيا جيلا برمته عبر المدن الرئيسية وأعطت دفعة جديدة لتعليم اللغة العربية، بالتوازي مع إعادة إحياء روح الدين الإسلامي. غير أن ظهور وتطور الحركة الإصلاحية، أو *الإصلاح*، ارتبطا بشكل وثيق بالشخصية المؤثرة للإمام عبد الحميد ابن باديس.

ب- رائد الإصلاح: ابن باديس:

ابن باديس، الذي وُلد بقسنطينة سنة 1889، سليل عائلة حضرية عريقة برجوازية، تابع دراسته، بعد تعليمه القرآني بمدينة مسقط رأسه، بالجامعة الشهيرة الزيتونة، بتونس، إحدى مقار الثقافة المرموقة بالمغرب الكبير. بعد انتهاء دراساته التي تُوجت بالحصول على شهادة، عاد على قسنطينة لينكب على مهمة مزدوجة كمؤطر وصحفي من أجل قيادة مهمته النبيلة بشكل جيد.

أمام استحالة مواصلة نشاطه داخل المسجد الكبير للمدينة إثر معارضة سلطات الاستعمار، اختار المبنى الصغير للجامع الأخضر. هنا ألقى دروسه الأولى. كان الحضور بدروسه كبيرا، ويضم أشخاصا من أعمار متفاوتة، على حسب التواقيت. بسرعة، نجح في جعل هذه المؤسسة المتواضعة مركزا للثقافة العربية ذا أهمية كبرى على مستوى كامل الجزائر. بقي العالم في الظل إلى غاية نهاية الصراع العالمي الأول. لم يكن التعليم لوحده يكفي لتأمين إنجاز المهمة، التي أحس بأنه مسؤول عنها على الجانب الثقافي والديني. وهكذا انهمك أيضا بعزيمة قوية في مجال آخر، بالتوازي مع الوفاء بالتزاماته، على نحو باهر، إزاء شبيبة متعطشة للمعرفة.

لذلك الغرض، انكب على الصحافة بغية الاقتراب أكثر من السكان، ليس فقط في محيطه القريب، ولكن أيضا إلى نطاقات آخذة في الاتساع. أتيحت له الفرصة في البداية عن طريق تأسيس سنة 1919 صحيفة *النجاح*، إحدى أكبر الصحف الإخبارية الناطقة باللغة العربية طوال الفترة الممتدة ما بين الحربين،

لاسيما أن الصحافة المعربة عرفت بسرعة انتشارا كبيرا ابتداء من سنة 1925. خلال هذه السنة، صدرت صحيفتان وساهمتا كثيرا في جعل الحركية التي يقودها الإمام تصل إلى عامة الشعب وفي تبسيطها. وهما كل من *المنتقد*، التي تحمل اسما موحيا، و*الشهاب*، التي تعتبر إلى حد كبير المتحدثة باسم النهضة الجزائرية. منذ ذلك الوقت، مضمون، توجيهات وأهداف *الإصلاح* توضحت عن طريق العمل الصحفي للإمام، قبل أن يعرف وسائل ترويج أخرى ذات طابع أكثر تخصصا.

في الحقيقة، لم يكن المرشد المستنير للحركة وحيدا في مهمته. كان يحظى بثقة فريق متين استفاد من مؤازرته ، يتكون من رجال ذوو قريحة، يسيرون على منهاج رواد الحركة الإصلاحية في *المشرق*، من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو، وممن تلقوا تكوينا عاليا في الجامعات الإسلامية *للمشرق*. كانوا كل من مبارك الميلي، الطيب العقبي، البشير الإبراهيمي، توفيق المدني... أصدرت مؤلفات خالدة من طرف هؤلاء العلماء، وفتحت آفاقا واسعة. كما سنرى لاحقا، المؤلفات الثلاثة التي تتطرق إلى تاريخ الجزائر والمغرب الكبير، شكلت قطيعة تامة مع الإصدارات التقليدية في هذا المجال. أصبح منذ ذلك الوقت عمل كفاح وترسخ جماعي، أكثر من كونه تطوعا فرديا. في هذه البيئة الثقافية نشأت رسميا الحركة الإصلاحية، تحت اسم "*جمعية العلماء المسلمين الجزائريين*".

ج- نشاط الحركة الإصلاحية:

إذا ما عدنا بالزمن قليلا إلى الوراء، فسيكون بإمكاننا أن نُقيم عمل *الجمعية* بموضوعية. لم يقتصر عملها فقط على كسر القيود التي حصرت القوى الرجعية المتنوعة فيها الإسلام. كما لا يمكن حصره في تكييف تعليم لغة القرآن مع المبادئ الحديثة للتأطير، بمعزل عن تأسيس مجموعة كاملة من المنشآت ذات الطابع الاجتماعي-الثقافي عبر المدن وبعض البلدات. يتعين التركيز أكثر على

الآثار طويلة المدى الناجمة عن كامل برنامجها على الأجيال الصاعدة، الأجيال التي شاركت بعد ذلك في معركة حرب التحرير، وفي إعادة بناء الجزائر المستقلة.

فيما يخص الهدف الأول، المذكور آنفا، لم تكن المهمة سهلة، لأن أماكن العبادة كانت ممنوعة إلى حد ما على رواد الحركة الإصلاحية. لم يكن باستطاعتهم استعمالها لا بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا في فرص قليلة عند عقد بعض المحاضرات والدروس، يسمح بها أحيانا عند إحياء بعض المناسبات الدينية. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان أغلب المكلفين الرسميين بالشعائر الدينية يعادون الحركة الإصلاحية بشكل عام، والمتحدثين ذائعي الصيت من *الجمعية* بشكل خاص. عوامل متعددة كانت وراء هذا السلوك المقيت. يجد هذا تفسيره إلى حد كبير في تكوينهم، وبالأخص في إذعانهم، بل وحتى إخلاصهم للسلطات الاستعمارية. كان البعض منهم ذا صيت سيء جدا بسبب ارتباطه بالسلطة الاستعمارية، في حين أن البعض الآخر منهم كان يعيش حياة خاصة لا تتلاءم مع ممارسة هذه 'المهنة'. على مدى طويل، أصبح الرأي العام في المدن أكثر فأكثر تفاعلا مع هذه الوضعية العامة. كل هذا يفسر التقدير والثقة اللذين تمتع بهما ممثلو *الجمعية*. إذا ما كانت المساجد التي يشرف عليها الأعوان الرسميون المكلفون بالشعائر الدينية، احتفظت بصعوبة بالغة ببعض التأثير عند أداء الصلوات، فإن الحركة الإصلاحية كانت تجمع بسهولة حشودا كبيرة داخل أولى المنشآت التي شرعت في تسييرها مباشرة. *كان الإنجاز التدريجي لتلك المنشآت جوهريا، ليس فقط في تاريخ الحركة نفسها خلال ثلاثينيات القرن، ولكن أيضا بالنسبة لكافة الأجيال المقصاة من المدرسة الفرنسية.* كل ذلك كان في فائدة *الجمعية*، وخاصة أوائل دعاتها الذين عرفوا كيف يقدمون القدوة عن طريق تجاوز الهياكل الموجودة من قبل، كما تبرزه نماذج بن باديس، في المسجد المستقل المذكور آنفا (الجامع الأخضر)، أو البشير الإبراهيمي، في محل صغير، قرب المكتبة العربية الصغيرة بَغلي، بتلمسان، قبل الالتحاق بدار الحديث بنفس المدينة...

بفضل هياكل التعليم والعبادة الخاصة بها قبل أي شيء، تمكنت الجمعية بعد ذلك من تجسيد برنامجها وأداء مهمة متعددة الجوانب ودائمة. *كما أن ذلك منح الفرصة لأداء هذه المهمة باحتكاك مباشر مع المعنيين الأوائل*، السكان المدافعين عن مبادئ الإسلام والمستعدين لتقديم تضحيات، لاسيما على الجانب المالي. هذه المشاركة المباشرة والواعية والطوعية، تبرز بوضوح نجاح *الجمعية* ضمن طبقات آخذة في الاتساع، كلما توسعت شبكتها التعليمية، في المكان والزمان. بفضل ذكريات قديمة تعود إلى طفولتنا، يمكننا تقديم شهادة صادقة عن هذه الوقائع. *بالحناية* (أوجان إيتيان سابقا)، مركز استيطاني صغير... في محيط تلمسان، ببني صاف، مركز آخر للاستوطان الأوروبي، يعود تطوره إلى الشركة المنجمية القديمة مقطع الحديد وميناءها، بندرومة، المدينة الصغيرة التي تعود لمرحلة ما قبل الاستعمار، التي تتخندق في جبل فلاوسن والتي تعاني كثيرا بسبب وضعيتها الجغرافية، لازلنا نتذكر أكثر من ثلاثين سنة بعد مرورها، مشاهد الابتهاج والحماس الشعبية، التي كانت ترافق تدشين مدارسها الخاصة. لا يزال صدى المحاضرات الملقاة في تلك المناسبات من رجال ذوي قريحة حاضرا في ذاكرتنا. كانت المواضيع التي يتم التطرق إليها، تمس بشكل مباشر الحضور، وتحيي الطاقات، في تلك الفترة التي ستعرف أحداثا هامة، تهز *المغرب الكبير* منبئة عن تغييرات وشيكة على الجانب السياسي.

وهكذا فإن روابط وثيقة صارت تربط، منذ تلك الفترة، *الجمعية* بالقواعد، لاسيما وأن المباني لم تكن تُستخدم فقط لممارسة الشعائر الدينية، بل تُقام فيها نشاطات أخرى على الدوام. بمعزل عن الشعائر الدينية التي كانت تسمح كل يوم جمعة، بمناسبة الصلاة الأسبوعية، بالخوض في مواضيع تعالج خاصة مستجدات وانشغالات السكان، الهياكل المتوفرة والتي يتم توسيعها كانت تُستغل أيضا في إحياء تظاهرات أخرى ذات طابع ديني وثقافي، بالأخص احتفالات المولد النبوي الشريف وغيرها من الاحتفالات بوقائع أخرى في تاريخ الإسلام. في كل مناسبة، كانت تُلقى دروس لجمهور يزداد عدده واهتمامه، وتقدم أحيانا مسرحيات من ممثلين شباب. تفاعل متواصل!

في هذه الأثناء، فإن النشاط المهيمن، اليومي، الأكثر تأثيرا على الشباب على المديين القصير والطويل، كان دون نقاش الدور التعليمي. من أجل مكافحة الأمية، وتعليم اللغة الأم، لغة القرآن والحضارة العربية- الإسلامية، بُذلت جميع الجهود لتأسيس أكبر عدد ممكن من المدارس. بهدف الاستجابة لهذا الاحتياج الكبير للعائلات، جُمعت الأموال اللازمة، في بعض المرات في آجال سريعة. وإلا فكيف يمكن تفسير سرعة وتضاعف إنجاز المدارس خلال العشريتين اللتين سبقتا حرب التحرير؟ وهل يمكننا في هذه الحالة أيضا التوصل إلى تقدير يقارب قدر الإمكان المنشآت، وأخذ فكرة حول عدد السكان الذي يرتادها؟

مشكل ذو أهمية كبيرة، لأنه يسمح بتقييم أفضل للجهود المقدمة في آن واحد من السكان ومن أعضاء *الجمعية*، خاصة إذا ما تمكنا من مقارنة هذا التمدرس مع التمدرس في مؤسسات الإدارة الاستعمارية. وحتى إن لم يكن ممكنا الإحاطة بمجمل الحقيقة، فإن بعض الإحصائيات والتقديرات ستكون مفيدة. وهكذا فإنه حسب أ. مراد، وُجدت سبعين (70) مدرسة تتكون من صف أو صفين (فقط بقسنطينة والجزائر العاصمة وتلمسان) تأوي ما مجموعه 30.000 تلميذ (42)، يشمل عددا معينا من الفتيات. وهذا العدد ذو أهمية كبيرة في تلك الفترة، 1934-1935. فهو يعادل تقريبا نصف التعداد المتواجد في التعليم الرسمي. مع تزايد محسوس جدا في أعقاب ذلك بفضل توسع المدارس المبنية تحت راية *الإصلاح* وتعدد أوقات المزاولة بقاعات التدريس، مما جعل الفرق بين نظامي التعليم يتقلص، تعبيرا عن جهود استثنائية. في الواقع، كانت كل مؤسسة صغيرة (43) تشتغل بأعلى درجات المردودية. إذا ما كانت التواقيت العادية قد خصصت للأطفال ممن هم في سن التمدرس ولم يلتحقوا بالمدرسة العمومية الفرنسية، فإن كامل باقي أوقات اليوم، أي قبل الساعة الثامنة صباحا وما بين الرابعة والثامنة مساء (16:00 – 20:00)، بل وحتى التاسعة مساء، كانت تخصص للأطفال من فئات الأعمار المختلفة. لم يستثن

البالغون وكانوا يتابعون الدروس ابتداء من الساعة السادسة أو السابعة مساء. بغية الإحاطة بهذه الحقيقة بشكل أفضل، أي التمكن من تحليل منشأ، جنس، عمر و الظروف الاجتماعية للسكان المتمدرسين، ارتأينا معاينة أرشيف المؤسسات مدار البحث مباشرة. غير أن هذا لم يكن ممكنا، لأن تلك الأخيرة احتلت من طرف قوات الاستعمار ابتداء من سنة 1955. جميع الوثائق صودرت مما نجم عنه خسارة فادحة لأي بحث تاريخي...

ولكن على الأقل بفضل بعض الشهادات المتفرقة، يمكننا أن نتبين بعض الحقائق. وهكذا فبندرومة، يعود تأسيس أول مدرسة إلى سنة 1948، فيما يعود تأسيس الثانية إلى عشية حرب التحرير. استقبلت المنشأتان سنة 1954، 700 تلميذ مقابل 500 مسجل في المدارس الفرنسية بالمدينة (44). بتلمسان، افتتحت أول مؤسسة مبنية من طرف *الجمعية* سنة 1937. وفي 1940، قُدر قوام مرتاديها بـ 1600 (45). بسرعة توجب توسعتها، واستقبلت قاعات جديدة أعدادا لا تقل أهمية. كل هذا يبين الجهود المبذولة خلال هذه السنوات الحاسمة بفضل المشاركة الفعالة للطبقات الاجتماعية الآخذة في الاتساع، في حين أن ذلك كان يتطلب تضحيات جسيمة. كان إنكار الذات هذا، يمثل قبل أي شيء شكلا من أشكال المقاومة، والمناهضة، أمام القيود والعوائق المفروضة من النظام الاستعماري على انتشار التعليم لفائدة صغار السن.

بغية فهم نجاح هذا التمدرس الاستثنائي ضمن تلك الظروف، يبدو من الملائم الانكباب على الجهود المبذولة من طرف مسؤولي التأطير داخل الحركة الإصلاحية. بإحداثهم القطيعة النهائية مع المناهج الجامدة، تمكن هؤلاء الأخيرين من الاسترشاد بمبادئ المناهج التربوية العصرية التي ترتكز على مشاركة حثيثة وفعالة للتلاميذ. من الآن وصاعدا، قُلص دور الذاكرة لصالح الذكاء والتفكير. تعلم القرآن لم يعد غاية في حد ذاته، و لم يعد يقتصر على كونه تعلم بعض الآيات، ولكنه ترافق خاصة بمحاولات للتفسير بالتوازي مع استعماله لإثراء

قاموس المفردات اللغوية. بالإضافة على ذلك، فإن القسم الرئيسي للبرامج كان يُخصص للمواد الأخرى التي تهدف للحصول في آن واحد على الأدوات اللسانية وكذا التكوين المدني للتلاميذ. بالنسبة للهدف الأول، درس الأدب بمختلف مراحله، وخاصة المرحلة الحديثة والمعاصرة بغية لفت النظر إلى الأصناف الجديدة، والمواضيع المعالجة من طرف الكتاب المناضلين، أي المطالبات النقابية والسياسية. إذا ما كان لم يكن ممكنا الإشارة رسميا إلى تدريس التاريخ في البرامج، فإنه كان يقدم حقيقة عن طريق دراسة سيرة الرسول، بغية أن لا تعرض أية مراقبة تقوم بها الإدارة الاستعمارية تلك المدارس المحلية للعقوبات. رغم نقص العتاد البيداغوجي، يتعين أن لا يتم التقليل من أهمية مختلف المساعي لوضع تحت تصرف المعلمين والتلاميذ مستندات بسيطة، ولكنها رائعة. أخذت الكتيبات في التطور، وتنميقها يتحسن شيئا فشيئا. على جانب آخر، اتجهت اللغة نحو التجدد، عن طريق التكيف أكثر مع حقائق ومتطلبات الساعة. كل هذا ميز التعليم الذي يوفره تيار الإصلاح، عن البقية، عن التعليم القرآني وتعليم الزوايا.

وهكذا فبسرعة كبيرة، فرضت الجمعية نفسها وترسخت على جانبين مزدوجين، الديني والثقافي. في هذين الجانبين، كانت تتواجه مباشرة مع السلطات الاستعمارية، ولكنها سعت دوما لتجنب أية مصادمة، لتلافي إغلاق مؤسساتها الخاصة. عن طريق ممارسة الشعائر الدينية والتعليم المقدم من طرف مدرسيها، كانت تقود معركة أساسية ضد مذهب الماضوية الذي يتميز به موظفو الديانة والأنظمة *الطرقية*، المخلصين للاستعمار. ساهمت بفعالية في التكوين المدني للشباب في المدن عن طريق الكفاح بضراوة من أجل إحياء تدريس لغة القرآن. ضمن ظروف كتلك، هل كان من اللازم تجاهل النضال السياسي بالمعنى الصريح طبقا للقانون الأساسي للجمعية نفسها؟

د- السياسة والجمعية:

المادة 3 من القانون الأساسي يتعين تحديد موضعها جيدا في نشاط لجمعية. عن طريق كفاحها متعدد الصيغ، كانت الجمعية تستهدف فعليا تحرير البلاد، أي تقويض النظام الاستعماري. في الإسلام، ليس من الممكن التفكير في التفريق بين الجانب الديني والجانب الدنيوي. انشغالات المؤمنين لم تكن تتوجه حصرا نحو الجانب الديني. كان السلوك السياسي لأغلب الأعضاء المؤثرين للجمعية يثبت ذلك بيسر. وكذلك كان الأمر بالنسبة لمؤسس التيار الإصلاحي نفسه، كما تثبت ردة فعله في أعقاب التصريح المشهور لفرحات عباس (46):

"لقد بحثنا، نحن أيضا، في التاريخ و الحاضر وتحققنا من أن الأمة الجزائرية المسلمة قد تشكلت ووجدت، كما تشكلت جميع أمم الأرض. لهذه الأمة تاريخها، المشهور بوقائع كبيرة... ومن ثم فنحن نقول أن هذه الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا ولا تريد أن تكون فرنسا" (47).

وأكثر من ذلك، أكد بن باديس:

"إن الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على وجه الأرض".

وعلى كل حال، فإن الوضع الذي عرفه نشاط الإصلاح برمته ابتداء من سنة 1954، المتابعة الحثيثة من السلطات الاستعمارية لقادته، والتزام عدد كبير من أعضاء الجمعية بالقضية الوطنية على كافة المستويات لا جدال فيهما. الحيادية التي لوحظت على سلوك الجمعية خلال سنوات وجودها الأولى لم تكن سوى تكتيكا مرحليا. بالعودة في الزمن، يمكن أن نثبت بأن ذلك كان نافعا. لقد سمح في البداية بتأسيس قواعد صلبة لإحياء حقيقي للثقافة العربية- الإسلامية، الشرط اللازم لأي مسار لتحديد الهوية الوطنية. في هذا المجال بالذات، يثبت عمل المؤرخين أعضاء قيادة الجمعية ذلك بيسر، كما سنراه

لاحقا. في الحقيقة ستبرز ثمار التعليم بالجانب السياسي على المدى الطويل. عبر شبكة مؤسساتها المدرسية، نشرت جمعية العلماء البرنامج السياسي للجيل الصاعد. كان يتضمن المطالبات الرئيسية للوطنيين بشكل أو بآخر. تم التصدي للنظام الاستعماري بأوجهه المختلفة، وكذلك كان الأمر بالنسبة لمعاونيه. وهكذا تمكن أحد المراقبين المعاصرين من كتابة:

"لم يكن ممكنا أن يكون الهدف الأقصى لجمعية العلماء سوى إعادة إحلال سلطة مسلمة، الشرط اللازم لإحياء الإسلام الجزائري" (48).

ولذا فإن أي تخمين في حياديتها، يتعين أن يستبعد، ولن يصمد أمام أي تدقيق، وتحليل للتطور العام للحركة خلال هذه الفترة الحاسمة ما بين الحربين العالميتين. ومع ذلك يمكن إيراد تحفظ واحد يتعلق بانخراط جمعية العلماء في وثيقة مؤتمر 1936، لاسيما النقطة 2 للائحة التي تنص: "على الإلحاق التام والكامل للجزائر بفرنسا مع إلغاء المؤسسات الخاصة بالجزائر، مثل الحكومة العامة، المندوبيات المالية والبلديات المختلطة". إذ أن هذا البند يعبر قبل أي شيء عن *المتنخبين* والحزب الشيوعي (49).

كان عمل الحركة الإصلاحية كبيرا، وأثر عبر المدن، في جيل برمته، الجيل الذي قاتل جنب أطياف أخرى من المجتمع النظام الاستعماري، ليس فقط بالأسلحة، ولكن أيضا وخاصة، باسم الإسلام المجدَد والعروبة، فارضا بالتالي بسرعة هاتين الفكرتين المتينتين على مجمل المقاتلين، وبالأخص على العناصر ذات التكوين الفرنكفوني. بعد عشريات طويلة من تجهيل الشعب بهويته وانحطاط كاد أن يكون نهائيا وتشويه دائم لمستقبل الثقافة العربية-الإسلامية، تمكن الإصلاح بجدارة من الحفاظ على تركة الأجيال السابقة، وإعادة الاعتبار لها شيئا فشيئا، وفرضها إلى غاية جعلها مرجعا إيديولوجيا رئيسيا وسلاحا للقتال في كافة المجالات. ومع ذلك، خلال نفس هذه الفترة المصيرية، يمكن معاينة أشكال أخرى المعارضة والكفاح؛ الكتاب الذين لا ينتمون إلى تيار الإصلاح.

3- ترسيخ الصيغ الجديدة لمناهضة و مقاومة النظام الاستعماري:

يستطيع المراقب المتيقظ أن يسجل بعض صيغ المعارضة والمقاومة الجديدة للنظام القائم. صيغ التعبير هذه، الوحيدة الممكنة بعد سحق جميع الثورات إلى غاية بدايات القرن العشرين، صارت ممكنة بفضل وعي وبصيرة جميع من أتيحت لهم فرصة تلقي تعليم متين، إما في المدرسة العمومية الفرنسية، أو التعليم الخاص باللغة العربية. كانوا إذن كتابا ملتزمين، لديهم جمهور كبير بين الفئات الاجتماعية التي تعرف القراءة. كان هذا الجمهور يزداد ويتعزز حالما يتعلق الأمر بمؤلفات تسترسل في مختلف أوجه هويتنا، أو باختصار في الوطنية. أصبحت الصحافة والإصدارات المتنوعة التي تخوض في هذه المواضيع، تشكل صيغة من صيغ النضال وساهمت أكثر فأكثر في توعية القراء ومحيطهم بالمشاكل الناجمة عن هيمنة النظام الاستعماري. من المؤكد، لم تكن النبرة والصيغة عدائية، بسبب التهديدات التي ترزخ تحتها الإصدارات. كان الكتاب يستعطفون بإقدام باهر ويتمكنون بصعوبة بالغة من تجاوز العقبات التي تضعها السلطة في طريقهم. وعلى كل حال، يبدو من الملائم إيراد ملخص حول ذلك، يسمح بتقدير أفضل للجهود وآثارها على السكان. لهذا الغرض، سنتفحص المجالات الرئيسية التي خاض فيها الكتاب. الكتابات التي تطرقت صراحة إلى الوطنية، ستستثنى.

1) الاهتمام الكبير الممنوح للتاريخ:

عرفت عشية وبداية الاحتفال بمئوية الرسو بسيدي فرج، ولكن أيضا عشية وبداية تأسيس الحركة الإصلاحية (انظر أعلاه)، صدور مؤلفات بارزة، من تأليف كتاب مرموقين في هذا القرن العشرين: مبارك الميلي وتوفيق المدني وعبد الرحمن الجيلالي. شكلت هذه المؤلفات قطيعة نهائية مع الأعراف القديمة. وُضع تصور للتاريخ عبر نظرة شاملة ووفقا لمناهج صارمة. عاملا عدم الانحياز والالتزام لم يكونا مستثنيين أبدا بفضل جهود هائلة مبذولة من طرف هؤلاء الباحثين.

وهكذا تمكن مبارك الميلي من تقديم عرض ملخص وموضوعي للوقـــائع: "إن التاريخ هو مرآة الماضي والســـلم (الـــذي نســـتطيع بفضـــله الارتقـــاء إلى الحاضر). إنه دليل وجود الشعوب، الكتاب الذي يسجل فيه ديمومتـــها... طريق اتحادها، ومنصة رقيها ... " (المجلد 1، ص 1). لم يكن الأمر يتعلـــق إذن بتحيين لوقائع الماضي. كان يشكل مادة للتأمل، موجهة قبل أي شيء للتعلـــيم المدني، لشعب يعاني من الهيمنة، كما يوضحه الكاتب صراحة:

"ولذا فإننا نهدي كتابنا إلى الشعب الجزائري، إلى شـــبيبته المفكـــرة وإلى رجاله الذين يناضلون بإخلاص".

أثرى مؤلف توفيق المدني، التاريخ بفضل الثقافة المزدوجة الكاتب، الـــتي مكنته من أن يحلل مباشرة وبشكل مستفيض كامل المستندات المتوفرة باللغـــة الفرنسية. مما مكنه من التعمق في حقبة ما قبل وصول الإسلام بغيـــة تســـليط الضوء بشكل أفضل على أحداث كبرى، لاسيما المعارضة والمقاومة الشرســـة للبربر للتوسع الاستعماري الروماني. مما أتاح له الفرصة المنشودة لمباشرة انتقاد لاذع لقوى الهيمنة على السكان والاستغلال عبر المدن والأرياف. وبخصـــوص انتفاضة أنصار مذهب الدونانية المسيحي، شدد علـــى طابعهـــا السياســـي- الاجتماعي. كل هذه الوقائع تثبت إذن وجود واستمرارية تاريخ وطني حقيقي. كانت تلك هي أحسن وسيلة لإيقـــاظ وإلهـــاب مشـــاعر الوطنيـــة خـــلال هذه الفترة الحرجة، التي تعرف الكثير من تهديدات الاستيعاب علـــى شـــريحة الشباب المفرنسين.

أما فيما يخص صدور *كتاب الجزائر*، سنة 1932، مـــن طـــرف نفـــس الكاتب، فإنه كان رد فعل حقيقي على أدب اللغط والتقـــريظ الـــذي أثـــاره الاحتفاء بمئوية الجزائر المستعمَرة. أدان الكاتب دون مواربة سياسة الانـــدماج. الشريحة التي تطالب بذلك مخدوعة بأوهام. تضمن المؤلف عددا من الإشـــارات تخص الحياة الثقافية والاجتماعية، حول المـــرأة المســـلمة (ص.ص 362-363)،

الموسيقى (ص.ص 363-366)، المسرح (ص.ص 366-367)، الصحافة العربية (367-373)، الدين والجمعيات الثقافية (ص.ص 373-379). بالإضافة إلى ذلك، فإن الكاتب بفضل بصيرته، خاض بواقعية في المشاكل الهامة، لاسيما ضرورة ارتياد جميع المدارس، بما في ذلك تلك التي تفتتحها الإدارة الاستعمارية تدريجيا: المدارس الحرفية، الزراعية والتجارية. وكذلك الأمر، بالنسبة للمدارس الثلاثة الرسمية التي خُصصت منذ الإمبراطورية الثانية لتكوين معاوني *المكاتب العربية* وبعض المكلفين بالشعائر الدينية، فلا يتعين الإباء عنها. يجب تصور الغايات من ذلك بشكل جيد. فمن المؤكد أنها ستساهم في التطوير الثقافي وفي تحضير الإطارات اللازمة للأجيال الصاعدة، لما قبل و بعد 1962.

خاض الكاتب كفاحا ضاريا على كافة الجبهات، لافتا انتباه معاصريه إلى الأوجه المختلفة للحياة السياسية والثقافية والاجتماعية خلال فترة مفصلية، الفترة التي عرفت بروز القوى الحية للنهضة.

وفيما يخص مؤلفات المؤرخ الثالث لنفس الفترة، عبد الرحمن الجيلالي، فإنها تستحق الاهتمام أيضا. خصص قسم كبير منها للفترة العربية-الإسلامية، موجه قبل أي شيء لاجتذاب اهتمام الشباب إلى ماضي أسلافهم (ص 7). تميزت أيضا بكثافتها وصرامة التصميم وخاصة وضوح العرض. بفضل مزاياها، فيما يخص الجانب المنهجي، جندت الكاتب، خاصة وأنه تم الخوض في قضايا متنوعة، لاسيما الحقائق الاقتصادية والحضارية. يشكل المؤلف في مجمله تقدما حقيقيا يجدر لفت النظر إليه. كانت القائمة البيبليوغرافية تثير الإعجاب، بمصادرها ومراجعها المتعددة المتمثلة في إصدارات وفي مخطوطات أيضا.

يبدو من الملائم تحديد مواضع هذه الأعمال بشكل جيد و التركيز على قيمتها. للمرة الأولى، وجد القراء باللغة العربية في متناول أيديهم إصدارات باهرة ليس فقط بفضل الاعتماد على مستندات متأتية من أبحاث متعددة، ولكن أيضا وخاصة بسبب احتوائها المبهر للتوضيحات. إذ كان يوجد بها قدر من

الخرائط والإحصائيات والجداول الشاملة... من جهة أخرى، يتعين التركيز أيضا على المغزى العام لهذه الأعمال. لم يعد الأمر يتعلق بتاريخ الأحداث. فقد خُصص قسم يعتد به للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تم الخوض في كامل تاريخ الشعب عن طريق تسليط الضوء على تطلعاته، تجذره في الأرض، وحقه في الحرية والسيادة الذي لا يحق لأحد حرمانه منه. أدينت الاجتياحات والاستعمارات بشدة. كما حللت مختلف الانتفاضات. في نهاية المطاف، كل هذا موجها لتحسيس القراء بمشاكل الساعة. كان ذلك إذن عملا نضاليا ملتزما إلى حد كبير. كان هؤلاء الكتاب يستعملون، لأسباب واضحة جدا، علم التاريخ في خدمة النضال السياسي لمكافحة الهيمنة الاستعمارية على كافة المستويات. لذلك يجب تحديد موضع هذه الأعمال في الجانب الثقافي حصرا. فقد كانت تلك المؤلفات تخوض أولا في قدرة لغة القرآن على التعبير عن مختلف تيارات الساعة، وتترجم أيضا نهضة الأدب العربي، مظهرة بالتالي كافة الإمكانيات التي سيفتحها في المستقبل. شكل ذلك الفعل إذن منعطفا حاسما، لأنه بسرعة سيتعزز بإصدارات متزايدة في مجالات أخرى، باللغتين العربية والفرنسية في آن واحد وجميعها موجهة نحو نفس الهدف بشكل عام، الدفاع عن المجتمع المهيمن عليه.

2) دور المسرح:

"المسرح الجزائري خرج من العدم في السنوات التي تلت حرب 1914-1918، لأنه كان تعبيرا عن وعي الشعب الجزائري".

كتب بشطارزي، أحد رواد هذا المجال. كانت مهمة هائلة يتعين القيام بها دون كلل، لأن العديد من العقبات يتعين تجاوزها في محيط لا يزال عدائيا إلى حد كبير.

توجب تحضير كل شيء، وستساهم بعض الظروف شيئا فشيئا في دفع المجهودات. تعلق الأمر قبل أي شيء في فترة ما بين الحربين هذه بظهور وتطور الحلقات الثقافية (50)، والنوادي، والجمعيات الفنية، والرياضية، وحتى

السياحية. لعبت هذه الجمعيات دورا حاسما وسمحت إلى حد ما بتخفيض القيود، وبعض العقبات الأخرى المفروضة من طرف الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين لفت النظر إلى مزايا وحركية و إرادة الفرق الأولى، وخاصة منشطيهم. من بين هؤلاء، يبدو من الملائم التركيز على عبقرية بشطارزي، الذي خدمه على نحو رائع صوته الرخيم. منذ حفلته الموسيقية الثانية، سنة 1919، بتلمسان، لم يتوان عن إثارة اهتمام المستمعين:

"يا الجزائريين، يا خاوتي،
يتعين عليكم أن تسيقظوا.
انظروا حولكم،
بما يقوم جيراننا.
قلدوا ما يفعلون.
في الخير، وليس في الشر،
سوى بالفعل
تكونون جديرين
بأجدادكم الذين
قدموا، ابن رشد
ابن سينا وغيرهم" (51).

كان النداء مباشرا إذن، ويسطر برنامجا كاملا أمام جمهور متعلق كثيرا بالتراث العربي-الإسلامي، لاسيما الأندلسي. لم يقتصر الأمر على مصالحة مع ماضٍ مشرف، ولكن أيضا، وخاصة تحسيس الجمهور بالمشاكل الفادحة للوقت الراهن. كان ذلك هو العمل الطويل الذي يتعين خوضه دون كلل إلى غاية النهاية وعبر عدد متزايد من مدن وبلدات البلاد. وفي نفس الوقت، كان الأمر يتعلق بتكييف وتجديد وسائل العمل، اللغة. في البداية، لم يكن اختيار العربية الفصحى صائبا، لأن العروض لم تثر اهتمام سوى نسبة قليلة من الجمهور. نجم عن هذا انكفاء المسرح لسنتين متعاقبتين. لم يكن الاستئناف ممكنا

إلا باللهجة العامية، حتى وإن عرفت بعض المناسبات تقديم عـروض باللغـة الفصحى كما تُظهره خاصة أمثلة: *حنّبعل*، لعبد الرحمن ماضـوي، و*المولـد*، لعبد الرحمن الجيلالي.

أكثر من أي وقت مضى، يتعين إقران هذا العمل بمساهمة رشيد قسنطيني، كاتب – ممثل وناظم أغاني. كتب بشطارزي سنة 1969 "عوضا عن كونـه كاتبا بصريح المعنى، كان قسنطيني مؤلفا يكتب أدواره بنفسه. ويصيغ تمثيليـة حولها، وعندما يُعطى له تمثيلية جاهزة، كان يحب فعل ذلك أيضا، وإن أعـاد كتابة نصها".

قُدرت مجموعة أعماله بخمسين تمثيلية والعديد من الأغاني القوية التي تجد جذورها في العمق الشعبي المشترك، الخاص بالحياة اليومية. بالإضافة إلى ذلك، فإن من الملائم إقران النشاط المسرحي الصريح، بعمل مساعدته مـاري بـن سوسن. في الواقع، فقد لعبت في جميع تمثيلياته (أ. شنيقي، 2002: 15).

أما فيما يخص المواضيع المطروحة، فقد كانت متنوعة في المجمل. يمكـن تمييز ثلاثة أقسام، تهدف جميعها إلى فتح حوار دائم بين المـمثلين والجمهـور. في المقام الأول كانت جميع المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع والتي تعيقه عـن التطور إيجابيا. كان من الضروري تشجيع التطور في الأنفس. بيـد أن هـذا لم ممكنا تحقيقه تدريجيا، دون مهاجمة القوى الرجعية، وخاصة جميع القوى التي تصطف خلف القناع المعتم للطرقية. كان ذلك هدف تمثيلية: *العلماء المزيفون*. رشيد قسنطيني، مؤسس آخر للمسرح الجزائري، خصص لنفس المشكل عددا غير محدود من الكوميديات الصغيرة والأغاني. في الحقيقة، سواء تعلق الأمر بهذا الممثل أو ببشطارزي، لم يتوان الرواد الأوائل عن استعمال كامـل موهبتـهم لإنجاز مهمتهم التربوية والثقافية بشكل مشرف.

في تمثيلية *الآغا مزغيش*، لم يتعلق الأمر فقط بالكفاح ضد السلطة بمختلف أشكالها. كانت الاهتمامات متعددة. فإضافة إلى الانتقاد الحاد الموجه ضد الدعم غير المشروط للإدارة الاستعمارية (الآغا)، يتعين الانتباه إلى التمرد (المغادرة السرية إلى تونس) والمشاكل الاجتماعية: البطالة، سبب المغادرة غير القانونية إلى تونس... في تمثيلية *خالد*، يمكن أيضا أن نجد العديد من الحقائق والإيحاءات إلى مشاكل الساعة، لاسيما صدام المصالح العنيف بين الكولون والسكان الأصليين (52). ولنذكر المقطع التالي الذي يحمل مغزى كبيرا:

"عرب الماضي الصالحون اندثروا. لم يكونوا صعابا مثلكم، لقد أخطانا لأننا نعلمكم... منذ بعض الوقت، أصبحتم تزعجوننا، لقد تغيرتم في أشهر قليلة".

والشخصية الرئيسية تفند:

"منذ أشهر قليلة فقط، بدأت أشعر أن حياتي قد بدأت".

ربما من الممكن اعتبار أن النبرة متواضعة على العموم، بسبب تهديدات ومتابعات السلطات، ولكن المشاكل المطروحة تعبر جيدا عن انشغالات العامة، مثلما صرح *خالد*، الشخصية الرئيسية للتمثيلية:

"إن شعبنا يعاني. لا شيء يمكن أن يخفي بؤسه، لأنه عميق، والكثير من الفرنسيين الطيبين يجمعون على مشروعية شكاوينا".

من المؤكد، حين ننظر إلى الماضي، خطاب كهذا لن يكون له تأثير، ولكن في تلك المرحلة، أمام الجمهور المعني مباشرة، فقد كان التأثير كبيرا. نظرا لأن المجموعات المسرحية كانت تخضع لمختلف أشكال الضغوط، فقد كان هدفها الرئيسي هو استمرار المسرح، مع القدرة على مواصلة مهمتها.

غير أن تلك الضغوط لم تكن تتأتى دائما من الأوساط الرسمية. بل تصدر أحيانا حتى من أوساط أخرى، مؤيدة ضمن ظروف معينة. وهذا ما كان يحدث عندما يتعلق الأمر ببعض الطابوهات، تحرير المرأة. كيف يُتجرأ على عرض شابات ممثلات مع أزياء يُرى أنها 'قصيرة' على المسارح في حين أن ترك الحجاب في المدن الرئيسية كان لا يزال نادرا؟ ضاعف الممثلون نشاطهم و لم يتحفظوا في انتقاداتهم. *زواج بالهاتف*، أثارت الكثير من الاهتمام بتطرقها مباشرة للأوجاع التي ترهق الشباب في فترة مصيرية. لم تكن جميع التمثيليات جديرة بالثناء، كما كان عليه الحال بالنسبة للمثال الفاشل *بدويون في المدينة*، حيث تجسد خيرة جميع العيوب التقليدية التي تعزى للمرأة. ومع ذلك، فإن النتائج كانت في المجمل مرضية.

وهكذا فإن المسرح، على الرغم من الصعوبات العديدة، شكل صيغة فعالة لمناهضة النظام الكولونيالي ومعاونيه. بمخاطبته لطبقات من المجتمع آخذة في الاتساع، أنجز مهمته على الجانبين التربوي والثقافي عن طريق المساهمة كثيرا في تغيير الذهنيات والممارسات، المرحلة اللازمة لتغييرات أخرى عميقة على المستويات الأخرى. مورس هذا الدور العام أيضا عن طريق وسيلة تعبير أخرى ابتداء من الخمسينيات. يتعلق الأمر بالبث الإذاعي.

3) لا يمكن التقليل من أهمية دور راديو الجزائر:

منذ سنة 1938، محطة البث الإذاعي للجزائر، كما كان الأمر بالنسبة للبلدين الجارين، عززت قدراتها. يتعين التركيز، كما يشير إليه بارك (53) على أن "هذا الانتشار الذي كان يهم في آن واحد عمل الحكومة وكذا نهضة اللغة العربية يشكل ظاهرة رئيسية". منذ ذلك الوقت، أصبح الأمر يتعلق بوسيلة تعبير مباشرة كفيلة بأن تمس جمهورا من المستمعين آخذا في التزايد في كل وقت، ولكن حصريا في الوسط الحضري بفعل نسب التوصيل بالشبكات الكهربائية التي لا تزال ضعيفة في تلك الفترة، وإلى غاية اندلاع حرب التحرير.

اقترن بهذا العمل اسم *البودالي سفير*، طالب سابق بدار المعلمين سانت كلود (فرنسا). ابتداء من سنة 1943، انهمك فيه بشكل كامل من منصبه كمدير للبث باللغتين العربية والقبائلية إلى غاية سنة 1957. شكلت مجموعات موسيقية دائمة مع الشروع في إلغاء المركزية، عن طريق إعادة البث من المحطات الجهوية.

بالإضافة إلى ذلك، كان رجل الإذاعة أديبا أيضا؛ كان ينشط دوريا محاضرات عبر التراب الجزائري، وينشط بهمة في بعض المنشورات الأدبية باللغتين: الفرنسية والعربية.

وعلى كل حال، يتعين حصر وتحديد موضع هذا الدور أثناء هذه السنوات الحاسمة. كانت البرامج التي تبث تعمل على هدفين رئيسيين: بث الإرث الثقافي وإحداث تأثير متصاعد على البنى الفكرية. فيما يخص الهدف الأول، تكثفت البرامج شيئا فشيئا، لم تقتصر على برمجة الموسيقى الموجهة للنخبة. فعلاوة على البرامج المخصصة للموسيقى الكلاسيكية (الأندلسية)، كان يتم بث الأنواع الأخرى، لاسيما الشعبي والأنواع الجهوية. تضاعفت البرامج ذات الطابع التعليمي. وكذا الحصص المخصصة لتعليم اللغة العربية، الأدب، والإجابة على أسئلة المستمعين. ولنلفت النظر أيضا إلى التمثيليات المسرحية التي كانت تبث دوريا كل يوم سبت، في المساء من أجل الحصول على اهتمام أكبر قدر من المستمعين كل نهاية أسبوع. أما فيما يخص برامج الأطفال، فقد كان لها أثر كبير، خاصة وأنها كانت تُنشط من طرف مسؤولين ذوي مواهب. كانت متنوعة جدا، بتضمنها كوميديات قصيرة، وحكايات وأغاني عموما موزونة في آن واحد. شكل ذلك فرصة أيضا لتعليم الشباب وإتاحة فرصة الاحتكاك بالجمهور لهم.

على مستوى آخر، تجدر الإشارة إلى تأثير البرامج الإخبارية و النشرات الإذاعية. على الرغم من أن الأخبار والتقارير كانت مراقبة إلى حد كبير، فقد كان يتم إعلام المستمعين يوما بيوم بالمستجدات. كانوا يتابعون باهتمام تطورات المشاكل التي تهز الشعوب المجاورة والبعيدة، الشعوب التي تكافح للانعتاق من نير

https://albordj.blogspot.com

الاستعمار... بيد أنه، على هذا المستوى كانت البرامج الأجنبية هي التي تلعب الدور الأكثر فعالية. منذ نشوء *الجمهورية* في مصر، كان المستمعون يتابعون باهتمام كبير برنامج "*صوت العرب*" الذي يعرض مشاكل الشعوب من المحيط إلى الخليج...

وهكذا تدريجيا، ساهمت الإذاعة في مقابلة الأفكار و في إعطاء قيمة للإرث الثقافي. كانت تحضر ببطء ولكن بثبات لتوعية الأوساط الحضرية بمشاكل المرحلة. ألم يكن الأمر نفسه بالنسبة للصحافة، ولكن تحت صيغ أخرى وبنبرة أكثر حدة؟

4) المساهمة الناجعة للصحافة:

لقد سبق وأن رأينا هذا العمل عندما تطرقنا إلى الحركة الإصلاحية. فيما يلي، سنسعى للإحاطة بدور الصحافة الحرة والملتزمة، سواء كانت مكتوبة بالعربية أو الفرنسية. وبشكل متناقض فإن الصحافة المعربة تسبق المفرنسة بكثير، لأنه بمعزل عن بعض الاستثناءات النادرة، توجب انتظار الحرب العالمية الثانية لتبادر النخبة التي تكونت في المدرسة الفرنسية بالفعل، وتقدم مطالبات جماهير المستعمَرين. قبل ذلك، كانت الأصوات قليلة جدا.

لا يمكن أن نذكر سوى صحيفة *الإقدام*، التي أصدرت سنة 1919، تحت تأثير زخم *الأمير خالد*، أحد رواد التيار الوطني الجزائري (54). *حلت صحيفة التقدم* محل هذه الصحيفة ابتداء من نهاية سنة 1923. خلال العشرية ما بين 1920 و 1930 صدرت صحيفتين مزابيتين: *صدى الصحراء ووادي ميزاب*. ولكن خلال نفس الفترة، ظهرت وترسخت صحف يقودها تيار الإصلاح كما سبق وأن رأينا، *المنتقد والشهاب*. كان لهذه الصحيفة الأخيرة صيت كبير تجاوز حدود الجزائر. عرفت سنة 1936، نشأة صحيفة كبيرة تابعة للتيار الإصلاحي، ستصمد إلى غاية اندلاع حرب التحرير: *البصائر*. كان مستواها الثقافي راقيا (55). أدانت بحدة أصوات الاندماج الذي تشيد به صحافة المثقفين المفرنسين وتؤيده فيدرالية المنتخبين (لاسيما *الوفاق*). كما استهدفت أيضا الأوساط المحافظة والناطقين

بلسان حالها *الإخلاص*، *الرشاد*، *صوت المسجد*. بالإضافة إلى ذلك، تميزت كثيرا بالمستوى الراقي للمتعاونين فيها، في الغالب كانوا أعضاء فاعلين ومؤثرين في جمعية العلماء. تجدر الإشارة أيضا إلى أن الصحف المحايدة أو التي تحبذ دوما الإرجاء، مثل *النجاح*، هوجمت دون تحفظ.

ابتداء من سنوات الأربعينيات، أي زمنا قليلا قبل نهاية الصراع العالمي الثاني، ستعرف الصحافة المعربة تعززا ليس فقط بظهور دوريات جديدة، ولكن أيضا بحصولها على صدى تأييد لدى الصحافة الحرة الناطقة بالفرنسية. ابتداء من سنة 1943، ركز فرحات عباس كامل طاقته على مكافحة النظام الاستعماري من خلال المناداة الآن بالمساواة في الحقوق و حرية الصحافة. كما أعلن رفقة مناصريه تأييده لإعداد دستور. توضحت المطالبات بظهور الصحيفة الناطقة بالفرنسية *المساواة* (l'Egalité)، ابتداء من سنة 1944. ظهرت دوريات أخرى في أعقاب ذلك، ولقيت اهتماما كبيرا لدى الشباب، خاصة بفضل ترافقها مع الجهود المبذولة من طرف الأحزاب الوطنية. فإلى جانب صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عرفت صحافة حركة انتصار الحريات الديمقراطية رواجا كبيرا: *المغرب العربي* في جوان 1947، بالعربية، ثم لسان حال آخر يحمل نفس الاسم، ولكن ناطق بالفرنسية. استبدلت هذه الأخيرة فيما بعد *بالجزائر الحرة*. كانت محل مراقبة صارمة، وأوقفت في عديد المرات. تعرضت للمنع تقريبا طوال سنة 1952. وأخيرا، يتعين ذكر دور الصحافة التابعة للحزب الشيوعي الجزائري أيضا. تمكنت صحيفة *الحرية* (Liberté) من التفوق على الرقم القياسي لجميع الصحف بسحب بلغ 132.000 نسخة سنة 1950 (56). الجزائر-الجمهوري (Alger-républicain)، التي صدرت سنة 1938 وتوقفت أثناء الحرب، عاودت الظهور سنة 1943.

وهكذا فإن الصحافة، على الرغم من كونها ظهرت في وقت متأخر وكانت محدودة بشكل عام في العدد والانتشار، قد لعبت دورا كبيرا لا جدال فيه. ساهمت بشكل واسع خلال فترة ما بين الحربين في الترويج للنهضة، أي في الكفاح دون

هوادة ضد الرجعيين وخدام النظام الاستعماري على جميع الجوانب. وكذلك كان الأمر بالنسبة لمساهمتها الرائعة في تجديد الإسلام وفي تعليم الأجيال الشابة. المعركة السياسية التي خاضتها بالتوازي مع تعزز صفوفها، تطورت خاصة خلال الطور الثاني، عندما صارت الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية تناضل الآن من أجل القضية الوطنية. كان متابعة بشكل كبير ويتم التعليق عليها باهتمام بالغ في مختلف الأوساط. رغم أنها كانت تُقرأ من طرف عدد محدود من المؤيدين والمتعاطفين، فإن تأثيرها كان كبيرا، بسبب التعاليق التي تثيرها في الأوساط الشعبية، لاسيما في الأحياء المكتظة بالسكان في المدن وعديد البلدات بشكل عام. على هذا المستوى، امتزج تأثيرها كلية بالتأثير الذي كان يحدثه البث الإذاعي، كما أوردنا آنفا.

5) النضال عن طريق الرواية:

كوسائل الإعلام الأخرى، أصبحت الرواية شيئا فشيئا وسيلة للصمود والمناهضة، وفي آخر فترة من الحقبة الاستعمارية، سلاح قتال حقيقي. إذا ما كانت الإصدارات الأولى قد ظهرت في وقت متأخر ولم تبدأ إلا بعد الحرب العالمية الأولى، فإن التطور كان سريعا في أعقاب ذلك، واتضح بشكل متزايد.

كان الجيل الأول هو جيل التقليد، مثلما كان الأمر بالنسبة للصحافة التي قادتها النخبة المتخرجة حديثا من المدرسة الرسمية والمعزولة كثيرا عن محيطها المباشر. كانوا، كما سجل ديجو: "كتابا وضيعين، استبطنوا الرؤية النوعية للمستعمِر إزاء المستعمَر إلى حد إعطاء الأول الصورة التي ينتظرها الأخير منه. صورة مطمئنة، متفق عليها. هؤلاء الكتاب (بن شريف، حاج حمو، ولد الشيخ، الزناتي ...الخ، أو الشعراء مثل القبي، كورية، طالبي) يدخلون ضمن أدب استعماري (أو التيار الأدبي الجزائري، كما أطلق عليه البعض) يشتغل وفقا لقواعد الإيديولوجية الاستعمارية" (57).

ومع ذلك، كان جيل واحد كافيا لإحداث القطيعة مع النظام السائد منذ 1830. صار الكاتب يرفض قطعيا المفاهيم مسبقة التصور. كان عليه التموضع إزاء العالمين اللذين يواجههما يوميا. من الآن، لم يعد بإمكانه إنكار انتمائه

إلى عالم المقهورين والمستعبدين، إلى العالم الذي يسعى دون كلل للتمكن من العيش، والمناهضة والانعتاق. تلك هي المشاكل التي يتعين عليه أن يهتم بها وأن يتطرق إليها بعمق كبير. فالحيادية أمر محظور. لأن الكاتب شاهد وفاعل. وهو أيضا متطوع. يتعين عليه أن يكون ترجمان المجتمع المناضل.

ما بين 1945 و 1962، ألف ونشر اثنا عشر كاتبا خمسين رواية، صدر ما يقارب نصفها خلال حرب التحرير(58). كانت المواضيع التي يحللونها تعبر جيدا عن المشاكل التي طبعت تلك المرحلة المعينة. الاغتراب والتروح شغلا مكانا كبيرا. وكذلك كان الأمر بالنسبة للتعارضات الاجتماعية، والعرقية والدينية. تم الخوض أيضا بعمق في قضايا الاستلاب وإزالة الهوية. نجم عن قضية الهوية والبحث عن أصول الأسلاف البعيدين تحليلات دقيقة. وكذلك قضية تحميل الذنب للأسلاف، الذين قبلوا كما يقول كاتب ياسين "الاحتلال كشر لا بد منه، وكتطعيم مؤلم يجلب الوعود بالرقي في ظلال الأمة". كل هذا كان من الضروري إيجاد علم علاج عنيف له يسمح بتحقق الوطن الجزائري على الأرض (59).

ومع ذلك، يتعين التركيز على المشاكل النوعية التي طرحها أغلب الكتاب، بمعزل عن الحالات الخاصة، وعلى المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية التي طبعت بعمق جيل الصراع العالمي الثاني. وهكذا فقد اجتهدت ثلاثية محمد ديب لفعل ذلك. عبر الملاحظات الدقيقة لكاتب *الدار الكبيرة*، *الحريق والنول*، كان بالإمكان رصد الحياة الشعبية بشكل مباشر ومختلف أوجه المأساة. يمكن أن نعتبر العمل الأول تعبيرا عن مأساة كاملة خلال هذه السنة 1938-1939. يجلي المؤلف الثاني مشاهد مؤثرة متأتية من وقائع حقيقية: إضراب عمال الزراعة، قرب مدينة ذات دلالة كبيرة في شتاء 1939-1940. أما فيما يخص العنوان الثالث، فقد تطرق إلى الوعي السياسي في الوسط الحرفي لمدينة عريقة، تلمسان سنة 1941-1942. يتعلق الأمر هنا، بشكل مختصر، بنظرة عامة، "بنوع الكتب يسبق الثورات"، يشير ج. سيناك (60). تم التطرق لقضايا الاستعباد الجسيمة هذه في إصدارات أخرى

وسمحت حتى بتأريخ عام، عندما يتمثل الأمر في شهادات تتعلق بمناطق أخرى ذات دلالة كبيرة. وهكذا أظهر مولود معمري في *نوم العادل* بعض معطيات الظاهرة التي تخص العمل المفروض في حقول الكروم:

"في اليوم الموالي، عاد إلى حقول الكروم، في الفجر لأن العمل يتم من اختفاء النجوم إلى ظهور النجوم مجددا، أي من الرابعة صباحا إلى السابعة مساء. كان مرهِقا جدا، ولكنهم كانوا دوما متعجلين، أناس السهل" (61).

بطريقته الخاصة، مولود فرعون في *ابن الفقير*، انكب على الصعوبات التي لا تحصى التي يواجهها تلميذ المدرسة ليتم تمدرسه من قريته الأصلية إلى غاية *دار المعلمين*...

بيد أنه، حال انطلاق المعارك في الجبال، توضحت نضالية الكتاب بشكل أكبر. أصبح منذ ذلك الوقت، قضية تأكيد للذات و لمعركة التحرير.

تجند الكتاب وقدموا دعمهم للقضية الوطنية مستعملين لغة الخصم لمواجهته في كافة الجبهات، بشكل رئيسي خارج ميادين القتال، وكذا لدعم الكفاح الذي تخوضه الشعوب الأخرى. وهكذا أصدر مالك حداد، الذي كان يعتبر تلك اللغة منفاه واحدة تلو الأخرى من 1958 إلى 1961 أربع روايات، بمعدل واحدة كل سنة: *الانطباع الأخير*، *سأهديك غزالة*، *التلميذ والدرس*، *ورصيف الأزهار لم يعد يجيب*. تطرقت هذه المؤلفات إلى مواضيع الوطن، المنفى والنضال في مختلف أشكاله. حتى الكتاب الصغار، الذي كانوا في بداياتهم، وأولئك الذين لم يكونوا معروفين بعد، ساهموا وقدموا دعمهم. وكذلك كان الأمر بالنسبة لبعض من عزلتهم بعض الحواجز العرقية والدينية عن عامة المضطهدين كما هو حال، هـ. كريا مثلا، في رواية *جمال*،... بالإضافة إلى ذلك، يتعين الإشارة إلى أن الإصدارات لم تقتصر فقط على الروايات، ولكنها تضمنت أيضا أنواعا أخرى: مقالات، أقصوصات، شعر، قصص، حكايات، أساطير ومسرح(62).

الخلاصة

وهكذا فإن العدوان الاستعماري نجم عنه بسرعة تجهيل معمم والخسار للهوية الثقافية، خاصة وأنه ترافق بارتياد المدارس العمومية الرسمية بأعداد ضئيلة جدا إلى غاية أواسط القرن العشرين، في حين أن التعليم الحر للغة العربية اصطدم بعوائق، يصعب تجاوزها منذ مصادرة أملاك الأوقاف.

ومع ذلك، على الرغم من جميع هذه العقبات، فقد واجهت الجماهير بضراوة جميع مساعي الإدماج و إزالة الشخصية عن طريق التمسك القوي بهويتهم و إرثهم الثقافي. إن بقاء هذا الأخير، بعد عقود طويلة من التحجر والجمود، كان نتيجة للجهود المتواصلة المبذولة من طرف رواد و مناصري التيار الإصلاحي. بتمكنها من الاستجابة لحاجة شرائح واسعة من الأوساط الحضرية، فإن الحركة الإصلاحية تمكنت في وقت قصير من إرساء قواعد تجديد حقيقي. فرض الوعي بعد ذلك نفسه ليس فقط بين الأقليات المحظية ولكن حتى لدى النخبة المنعزلة بتفرنسها و إتباعها للثقافة الغربية.

الخلاصة العامة

على الرغم من عواقبه وخيمة على المستويات الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فإن التسلط الاستعماري لم يتمكن من المساس بالقوى الفكرية للمجتمع الجزائري.

في الواقع، فإنه أكثر من أي وقت مضى بالرجوع في الزمن، يتعين تقييم الاستعمار تقييما حقيقيا. إذ أن العزل عن طريق الاستئثار بمساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتحويل القرويين بقسوة إلى طبقة من الكادحين المستغلين، والاستيطان الزراعي بحصر المعني لم يكن سهلا ولا نموذج نجاح على غرار مستوطنات أخرى من نفس الصنف.

فبعد الإخفاق القطعي للزراعات المسماة مدارية، تميز العمل خلال كامل القرن التاسع عشر، بزراعات سنوية، زراعة الحبوب الجافة، بشكل اعتباطي، وتهجير السكان، فضلا عن تواصل الاستصلاح غير المباشر، في الغالب، عبر الملاك السابقين في مناطق محددة...

وعلى كل حال، فإن حتى زراعة الكروم التي بالكاد أنقذت المستعمَرة، لم تكن سوى مضاربة اقتصادية لم تساهم إلا بقدر ضئيل في عملية ترسيخ السكان، وكانت تمييزية على مستويات مختلفة (إسنار، 1956)، وفضلا عن ذلك مسيطر عليها إلى حد كبير من طرف صناع القرار السياسيين في الجزائر وفي باريس. أما فيما يخص الزراعات المروية، التي كان من الممكن أن تحدث تغييرات عميقة، لاسيما بإبقائها للفلاحين من دون أراضي في الأرياف، وتعبئتهم بشكل دائم، فقد بقيت محدودة جدا كما يظهره بشكل خاص *الاستعمال الضئيل للمياه المعبئة في السدود الكبيرة*....

وأكثر من ذلك، بالجوانب الديموغرافية والسياسية، يمكن رصد الإخفاق أكثر. فيما يتعلق بتوطين السكان، فقد بقيت أعداد الأوروبيين ضئيلة إلى درجة

أن النسبة بين الطائفتين لم تنفك عن الارتفاع. خاصة مع عدم تشجيع لا الاندماج، الذي كان من الممكن أن يساهم في احتواء، بشكل أو بآخر، الصراعات الاجتماعية-العرقية، و لا التلاقح الثقافي الذي كان بإمكانه امتصاص هذه المظاهر من أجل المصلحة العامة، و لم يكونا حتى محل اهتمام مناسب. مشروع قسنطينة لم يباشر سوى في وقت متأخر، ابتداء من سنة 1958...

في نهاية الأمر، كان الانسداد تاما. ألا يعتبر ذلك نتيجة *للإجابات* المقدمة للمطالبات التي صاغتها القوى الحية بالمجتمع الجزائري، مثلما تبرزه كل التطورات المتعاقبة جراء هذا التصدع العميق : نوفمبر 1942 إلى نهاية 1944 (راي غولدزيغر، 2002)؟ مأساة ماي 1945؟ ظروف الانعتاق من نير الاستعمار؟ إنهاء الاحتلال نفسه؟

الهوامش

القسم الأول

الفصل الأول

1: حرية ممارسة الدين المحمدي تبقى مكفولة. حرية السكان من جميع الشرائح، دينهم، أملاكهم، تجارتهم وصناعتهم لن تتعرض لأي مس ...' اتفاقية وُقعت بين الجنرال قائد الجيش الفرنسي وداي الجزائر العاصمة.

النشرة الرسمية للجزائر والمستعمرات، 1833، رقم 1.

2: الأرشيف، آكس أون بروفانس، F80-1702.

3: وفقا للاشتقاق، تعني كلمة أراضي العزل اقتطاع قسم من الأراضي. كانت مخصصة على سبيل تخصيص إقطاعية أو معاش أو مكافأة، لكبار الوجهاء والموظفين العموميين. وهكذا فقد كانت عشرة من أراضي العزل مخصصة لأقرب معاوني الباي. نميز أيضا صنفا آخر. كان يخضع لأتاوات خاصة علاوة على الحكور (رسم ثابت يُجبى عن طريق وحدة المجرورات أو الجبد) والعشور (الزكاة). كانت أراضي العزل هذه مخصصة لأشخاص قدموا خدمات للباي.

4: لمزيد من التفاصيل، انظر جيلالي ساري (1980، 8: 41-68).

5: 'هل يمكننا السعي في كل مكان في آن واحد؟ هل يمكننا أن نتلافى جميع الضربات الموخزة؟ هل يمكننا أن نضع 100.000 رجل في ملاحقة عبد القادر؟ بالطبع لا! ولكن يمكننا تعقب والوصول إلى السكان الذين يمونونه بالفرسان والموارد... حرب من هذا النوع لا يمكن أن تنتهي بتنقل غير متوقف لجميع أرتالنا، وفلنقلها، لأن الأمة يجب أن تعلم، ذلك ممكن عن طريق تدمير العرب'، كتب بيجو إلى وزير الحرب، في 24 نوفمبر 1849، (اقتبس من العقيد تشرتشل في: حياة عبد القادر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970).

6: لمزيد من التفاصيل، أنظر ياكونو (1955).

7: النشرة الرسمية، 1867.

8: نوشي (1961).

9: النشرة الرسمية، 1865، ص 462.

10: النشرة الرسمية، 1867، ص 1128.

11: النشرة الرسمية، 1867، ص 823.

12: النشرة الرسمية، 1865، ص 488.

13: لم تطبق المصادرة على العشائر المحاربة فقط، ولكن أيضا على جميع العشائر التي قدمت مساعدة بشكل مباشر أو غير مباشر للعدو، أو التي ربطت معه علاقات سرية. إضافة إلى ذلك، ينص المرسوم: يُعتبر متخلين ومنضمين للعدو، جميع الذين يتغيبون عن دواويرهم أكثر من ثلاثة أشهر، دون إذن من السلطة الفرنسية' النشرة الرسمية، 1845، ص. 255.

14: F.80، 1808.

15: النشرة الرسمية، 1866، ص 250.

16: النشرة الرسمية، 1867، ص 852.

17: النشرة الرسمية، 1867، ص 394.

18: F.80، 1808.

19: F.80، 1808.

20: ش-ر. أجيرون (1)، المجلد 1، ص 2-36، وصحيفة لوموند (باريس)، بتاريخ 14 أفريل 1971، ص 7.

21: تعبر الأغاني المحزنة النادرة في نهاية القرن التاسع عشر جيدا عن هذه الوضعية العامة:

1871، كانت سنة دمارنا؛

لقد حطمت لنا الكليات.

آ يا فمي، لا تتوقف عن الغناء.

ماذا كان سبب النزاع؟

يروون لنا في هذا الصدد،

عندما أُغلق المكتب،

أن هذا غارق في الديون،

أن هذا فرد حقير،

الذي، بعد أن ضربته زوجته، كان يبكي،

وعندما تم تجاوز الحدود،

تم عقد اجتماعات يوميا في العشائر،

أرواحوا إلى الجهاد! هيا سيروا!

أغاني قبائلية "المجلة الإفريقية"، 1899، ص 19 و 149.

22: ل. رين (64).

23: من أجل تحليل هذه القوانين، أنظر خاصة: بويان (1900)، لارشي (1923)، ساري (1973).

24: نماذج دقيقة من مناطق تمثيلية عولجت بالتفصيل؛ انظر ساري (1993).

25: حلل جورجو وبينسا وأجيرون مطولا الظاهرة. انظر فيما يخص الأخير دراسته: الجباية الفرنسية ودافعو الضرائب المسلمون في المنطقة القسنطينية، "مجلة تاريخ وحضارة المغرب"، الجزائر 1970، رقم 9، ص 79-84.

تحت نظام الإمبراطورية الثانية، كانت الشهادات أيضا عديدة: "يمكن مؤاخذة الحكومة العسكرية على سحقها للعرب بضرائب باهظة. وأفدح أمر تعرض له العرق العربي منذ الاحتلال، هو دون جدال ضخامة الضرائب"، صرح الكونت لو هون بالبرلمان في "مسائل جزائرية"، 1869.

26: فيجي ألجيريان، 23 مارس 1882.

27: انظر على الخصوص شهادات فيو، في: سلوكات وعادات ومؤسسات الأهالي في الجزائر، قسنطينة 1875، ص 335.

28: من أجل معرفة مختلف خصائص هذه المرتفعات الجبلية، انظر ساري (1997).

29: بيوريموف (1906).

30: بينسا (1894)، ص 189.

31: النماذج الدقيقة محللة في مؤلف جيلالي ساري (1973).

الهوامش

القسم الأول

1: تصريحات قدمها أحد سكان مجاجة (سكيكدة) للجنة التحقيق لسنة 1892.

2: معاينة المحاضر تسمح هنا أيضا بالتحقق من التصنيفات التعسفية بشكل يضر بالقرويين، خاصة في نهاية القرن التاسع عشر، كما تكشف العديد من الشكاوي المحتفظ بها في الأرشيف الفرنسي.

3: تصريحات أُدلي بها بمجلس الوزراء، جلسة 17 أوت 1872.

4: لمزيد من التفاصيل، انظر أجيرون (1968)، المجلد 1، ص III.

5: النشرة الرسمية، 1874، ص 450.

6: كانت الشكاوى تحرر باللغتين.

7: النشرة الرسمية، 1903، ص 286.

8: أجيرون، (1968)، المجلد 1، ص 111-116.

9: جيلالي ساري: ثورة 1881 في الجزائر، الجزائر، 1981.

10: النشرة الرسمية، 1880، ص 708.

11: أجيرون (1968)، المجلد 1، ص 121، الهامش أدناه.

12: علي بن بلقاسم بن ماهوني: حقائق حول حرائق 1881، قسنطينة، 882، ص 24.

13: ج. سارازان: غابات في النار، لوموند، (باريس)، 19، 20 و 21 أوت 1971.

14: بودي (1945، 1955).

15: لوفال ولو فوبور: غابات الأرز، الجزائر، 1891.

16: ديوان تسيير غابات الونشريس، ثنية الحد، و النشرة الرسمية، 1904، ص 690، و1916، ص 316.

17: للحصول على تفاصيل أكثر تتعلق بهذه المنطقة، انظر ساري: المشكلة الغابية في الونشريس، مجلة التاريخ، الجزائر 1975، ص 31-72.

18: ذكر من طرف أ. ماسكراي، في لوجورنال دي ديبا (باريس)، 20 أوت 1892.

19: النشرة الرسمية، 1893، ص 83.

20: لم يعد يمتلك حتى نعجة

إنه من الأهالي ويعاني من الجوع

هذه رغبة الله، فلنسلم أمرنا!

الحكومة ألغت الدروس في الزوايا

لقد انطفئ نور العلم فيها

لم يعد هناك لا قارئ وطالب

لقد أخذ العلف من المواشي

بأمر من سباهي سابق

والقايد بدأ يجمعها (من أجل بيعها)

تحتم علينا جميعنا التسول

وجعلوا من الغني شحاذا،

يا ربي يا سيدي، يا رب، يا القادر

ش. أجيرون (1968، II، 116)

21: كان العسكريون يراقبون 744.000 هكتار. بلغت قيمة 262 محضرا 5859 فرنكا، حسب أجيرون (I)، المجلد 1، ص 127 الهامش أدناه. ومبلغ كهذا، يناقض ما ذُكر في مثال بلدية الضاية.

22: النشرة الرسمية، 1881، ص 234.

23: ديوان تسيير غابات الونشريس. مرجع سابق.

24: ديوان تسيير غابات الونشريس. مرجع سابق.

25: غورجو (1891، ص 214).

26: علي بن بلقاسم بن ماهوني، مرجع سابق.

27: النشرة الرسمية، 1880، ص 708.

28: ترابوت (1890).

29: أيضا يتعين أن نسجل زراعة الليفة النباتية، التي شكلت جزءا يعتد به من صـــادرات الاستعمار في أواسط القرن التاسع عشر. سنة 1870، بلغت حمولات السفن 3851 مقابل 2213 سنة 1867 وإيرادات بلغت على التوالي 3,851 م.فرنـــك و2,213 م. فرنك. ولا شك أن كل هذا سبب تعرية المنحدرات وتقوية التآكل...

30: بخصوص تأسيس هذه الشركة، انظر باسيرون: الشـــركات الكـــبرى والاســـتيطان في شمال إفريقيا، الجزائر، 1931.

31: النشرة الرسمية، 1873، ص 776.

32: كيفا (1895).

33: ساري "ثورة 1881-1882"، مرجع سابق.

34: تطرق كودارك (1979) مطولا إلى هذه الجوانب المختلفـــة مـــن تقـــويض البنيـــة الاجتماعية-الاقتصادية عبر سهوب الجنوب الوهراني.

35: توجب إيراد مقاطع طويلة من تقرير معد من ضابط بالمكاتب العربيـــة ســـنة 1883 حول تسيير هذا الآغا، لأخذ فكرة إجمالية حول هذه التجاوزات:

"كان (الآغا) يعتقد أن الحرار وأولاد خليف قد وضعوا تحت يده فقط من أجل زيادة ثروته؛ كان يرى أن مداخيلهم وأملاكهم وأحيانا أنفسهم ملك له. تربى أبناؤه على هذه المبادئ".

"... السرقات والأعمال الوحشية التي كان يقوم بها الحاج ك.، وأبناؤه وأحفـــاده، ستبقى أسطورية في البلد".

إيمبيروجي، أرشيف ولاية وهران.

- التحولات الاقتصادية على حساب المجتمع المضطهد

1: جميع هذه الإحصائيات أخذت من فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر 1954.

2: فهم لاباسي المشكل جيدا وأثار انتباه السلطات إلى خصوصية هذه الزراعة. لا يمكـــن فصلها عن عمالة الاسترقاق (السخرة).

3: أورده ج. إيسكار في: تاريخ الجزائر (1830-1960)، باريس، 1960، الطبعة الثالثـــة، ص 52، مجموعة "ماذا أعرف؟"

4: جدول المؤسسات الفرنسية، 1862، ص 242.

5: جيلالي ساري: الكارثة الديموغرافية 1867-1868، الجزائر، 1983.

6: إسنار (1956).

7: فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر، 1954، ص 107. في فهرس سنة 1960، لم يسجل سوى 367.500 هكتارا في مجموع سنة 1959، منها 349.300 هكتار للكروم الموجهة لصناعة النبيذ (ص 97).

8: إسنار (1956)، ص 468 : "بالجزائر، زراعة الكروم أخذت طابع زراعة استيطانية بامتياز مسببة في آن واحد التمييز الاجتماعي والعرقي: للأوروبيين امتلاك حقول الكروم، للأهالي، العمل المأجور".

9: إسنار (1956؛ 464).

10: يتعين الإشارة في هذا الصدد إلى بصيرة أحد ضباط المكاتب العربية تحت نظام الإمبراطورية الثانية، الجنرال لاباسي. أكثر من أي وقت مضى، لا يزال تحليله صالحا إلى وقتنا الحالي:

" بالنسبة لي، في تلك الأشغال (السدود)، يكمن مستقبل الجزائر. يتعين أن لا تذهب أية قطرة ماء إلى البحر. بالماء والشمس المتوفرة لدينا، سنتمكن من إنبات العشب على الحجر" (1898)، المجلد 1، ص 298، رسالة 21 ماي 1861.

11: فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر، 1960، ص 100.

12: دوسبوا (1964: 447).

13: راي-غولدزيغر (1977: 596).

التفاصيل الواردة في هذا التحليل تبرز دور هذا الماضي في التطور العام للقطاع المنجمي. في الأصل، بقي هذا الأخير مرتبطا كثيرا بالاستيطان الزراعي على المستويات المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب المالي. لأن المصدر الزراعي لرؤوس أموال ذلك القطاع، يفسر إلى حد كبير هامشية وعدم إعادة الاستثمار في الفروع الأخرى للقطاع الثانوي...

14: تمكنا من القيام بمعاينات مباشرة على الميدان من خلال التحاور مع إطارات مسنة ومستخدمي الأعماق في تلك المحاجر التي تشتغل منذ القرن التاسع عشر، كما كان الأمر بالنسبة للاستغلال في الجيل القدم، في الونشريس (بوقايد).

15: أرشيف منجم بوقايد، وزارة الصناعة والطاقة. معاينة سنة 1969.

16: يتعين الإشارة إلى عمليات التنقيب السابقة في الشمال، لاسيما في منطقة سيدي عيسى، وخاصة أحواض الشلف. ومن الملائم خصوصا تسجيل الحقل الصغير المتواجد على بعد حوالي عشرين كيلومتر من جنوب شرق غليزان، بالمسيلة، شركة انجليزية هي من استغلته منذ بداية القرن إلى غاية اقتراب حرب التحرير.

17: فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر، 1961، ص 98.

18: فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر، 161، ص 86.

الفصل الثاني:

1: النشرة الرسمية، 1866، ص 574.

2: النشرة الرسمية، 1868، ص 482.

3: النشرة الرسمية، 1867، ص 852.

4: سانت أرنو، مراسلات، 1868.

5: سانت أرنو، مرجع سابق.

6: سانت أرنو، مرجع سابق.

7: الأرشيف، آكس أون بروفانس، M R 873.

8: راي-غولدزيغر (1977 : 302).

9: النشرة الرسمية، ص 343 2.

10: فلنذكر أن الكوليرا كانت متوطنة في بعض مناطق آسيا، لاسيما البنغال وبقاع أخرى من الهند. انطلاقا من بحر القزوين مس تفشي الوباء أوروبا و آسيا.

11: فلنذكر أيضا الهجمة المتأتية من البواخر القادمة من إسبانيا سنة 1834.

12: فينسون (1867).

13: سوليي: وباء الكوليرا سنة 1893 بالجزائر، الجزائر، 1894، ص 6.

14: فينسون (1867 : 54).

15: ذكر ذلك فينسون (1867).

16: شهادة الدكتور كونسوي، ذكرها فينسون (1867).

17: للاطلاع على دراسة أكثر عمقا، انظر دراستنا: الكارثة الديموغرافية، الجزائر، 1982.

18: مجلة إيلوستراسيون (Illustration)، (باريس)، 1868، السداسي الأول، ص 148.

19: مجلة إيلوستراسيون ((Illustration، 1868، ص 412. كانت الرسـومات المصـورة التي أعيد نشرها هي مشاهد صورها أ.صارو، في نواحي قسنطينة.

20: المراسلات الموجهة للكاردينال لافيجري، الأيتام العرب بالجزائر، باريس 1870.

21: للحصول على تفاصيل أكثر تتعلق بهذا المصدر، انظر التفاصيل في دراستنا المذكورة آنفا.

22: أخبار، الفاتح جوان، 1868.

23: ذكر ذلك كنكل داركولي (1905).

24: راي غولدزيغر (1977 : 459).

25: ش. أ. جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر.

26: ياكونو (1955، 125 : II)؛ نوشي (1961 : 338-388)؛ لاكوست، نوشي وبرونون (1960 : 972-304)؛ ص.ص 372-374.

27: أجيرون (1968)؛ راي غولدزيغر (1977 : 276-314).

28: لاسيما لاكروتال (1868)، مراقب يتميز في الغالب بالموضوعية ونفاذ البصيرة.

29: لو هون (1870 : 256).

30: بيربي (1870).

31: في الحقيقة، يمكن أن نجد في عقود الوفاة، قتلي منحدرين من الأغـواط، بسـكرة، تقرت...

31: تشوهتشاف، خطابات من الجزائر، باريس، 1880.

32: غورجو (1891).

33: هوادس: الأجناس البشرية بالجزائر.

34: أوميبيروجي، تقرير سبق ذكره، الأرشيف، ولاية وهران.

35: الإحصاء الزراعي 1950-1951، الحكومة العامة للجزائر، الجزائر، الجزء 3، 1956.

36: وثائق جزائرية، سلسلة اقتصادية، الجزائر، 17 ماي 1946.

37: وثائق جزائرية، سلسلة اقتصادية، الجزائر، 17 ماي 1946.

38: من 1913 إلى 1919، النقص الإجمالي (الفرق بين مواليد و وفيات المسـلمين) بلـغ 134.000 نسمة. بلـغ في سـنة 1918 وحـدها 20.984، وردت الإحصـائيات في جزائر الماضي والحاضر، (1960 : 436-437).

39: الأرشيف، آكس أون بروفانس، 14 37 H.

40: الأرشيف، آكس أون بروفانس، 14 37 H.

41: دراسة مخصصة للبلدية المختلطة وادي الفضة، أرشيف ولاية الجزائر.

42: ل. شوفالي (1947).

فيما يخص الوضعية قبل الاندلاع ولمزيد من التفاصيل، انظر دراستنا: 'الوضعية في الجزائر عشية اندلاع حرب التحرير الوطني'. مجلة التاريخ، الجزائر، السداسي الثاني، 1984، عدد خاص، ص.ص 13-22.

43: ي. لاكوست، أ نوشي، أ. برونون (1960).

44: ب. سمود: المدينة الجديدة، دراسة خرائطية وجغرافية لحي بوهران، أطروحة دكتواره من الدرجة الثالثة، باريس، متعددة الاختصاصات، 1975، ص 82.

45: ف. طهراوي: حي هامشي بوهران، سي صالح، شهادة دراسات معمقة، وهران، متعددة الاختصاصات، 1976.

46: غ. مسقالجي و ل. الهادف: 'نمو مدينة قسنطينة و ضواحيها'، في: التمدين، والشبكات الحضرية، و اللامركزية بالمغرب الكبير، الجزء 4، بواتيي، 1979.

47: م. بولقرون، إعادة الهيكلة الريفية بالهرية، شهادة دراسات معمقة، قسنطينة، 1978. لهذه الدراسات المتخصصة التي حللت جيدا هذه المشاكل المدينة-الأرياف، يتعين إضافة دراسات أخرى، لاسيما دراسة ح. تاتار: تطور البنى العقارية في بلدية القرارم، شهادة دراسات معمقة، قسنطينة، 1979، متعددة الاختصاصات.

48: أ. كلاش: عندما نزل شعب أعزل من السلاح إلى الشارع. المجاهد 19 ديسمبر 1984. جيلالي ساري ثمانية أيام من معركة الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

49: يتعين أيضا ذكر في فترة لاحقة مغادرات قسرية أخرى، مغادرات الشباب نحو مختلف الجبهات، في حين أنه ابتداء من 1910، كانت هناك معارضة شديدة للتجنيد في الجيش، وترافقت بتغرب العديد من العائلات، لاسيما في المنطقة التلمسانية. وعلى كل حال فإن الأغنية الشعبية التالية تعيد ذكر مسار هذه المغادرات:

طريق الاغتراب، سأتبعه،
سأودع والديَّ،
سنفترق قبل الموت،
لقد أخذ الفرنسيون من أعمارهم ثمانية عشر سنة،
السنة القادمة، سيأخذون من أعمارهم سبعة عشر سنة...

أوردها لاكوست، نوشي، برونون (1960 : 437).

50: الغرباوي: "العمال المغاربيين المهاجرين في الضواحي الشمالية-الغربية لباريس"، مجلة جغرافيا المغرب الأقصى، 1971، رقم 19، ص.ص 3-56.
بالنسبة للأوجه الأخرى، انظر فهرس شمال إفريقيا، سنة 1981.

الفصل الثالث

1: أجيرون (1968، 318 : I).

2: أجيرون (1968، 318 : I).

3: أجيرون (I)، I، 296-297. (1968، 296-297 : I).

4: تجدر الإشارة إلى استقبال العديد من العائلات في هذا البلد خلال القرن التاسع عشر. ولذا يوجد بين اللاجئين الفلسطينيين من ينحدرون منهم في الوقت الحالي في جنوب لبنان، وحتى بيروت نفسها. شهادات مستقاة من طرف باحث شاب، باشر مؤخرا تحقيقات حول هذا الموضوع (1982).

5: أي 6 مساجد من الصنف الأول (بمآذن كبيرة)، 9 من الصنف الثاني (بمنبر صلاة)، 12 من الصنف الثالث (عادية)، 'I' من الصنف الرابع (أصغر)، و 37 من الصنف الخامس (مصلى أو زاولة). فضلا عن ذلك، يتضمن أرشيف يعود إلى سنة 1900 تقريبا، كشفا عاما عن أماكن التعبد والتعليم عبر عديد المناطق (H 16، آكس أون بروفانس).

6: راي غولدزيغر (1977 : 174)، أجيرون (1968، 320 : I).

7: النشرة الرسمية، 1865، ص 174، 'ولكن النقص في مناهج التدريس، وخاصة صعوبة توظيف أساتذة مؤهلين، شكلت عوائق أمام رقي تأثيرنا على الجيل الشاب'.

8: النشرة الرسمية، 1865، ص 36.

9: "كيف تريدون منا، نحن سكان وهران، أن نوطن أبناءنا بالجزائر العاصمة... لن نستطيع رؤيتهم كثيرا، مراقبة تربيتهم، تنشئتهم ضمن قواعد السلوك الحسنة. بحيث أن الشاب الذي يتخرج من مؤسسة بالجزائر العاصمة لن يصبح منا، فهو يشرب النبيذ، ويعاشر النساء وعندما يعود إلينا، يسبب لنا الخجل بدل تشريفنا..." لاباسي (1898).

10: أورد ذلك أجيرون (1968، 323 : I، الهامش أدناه).

11: جغلول (1977).

12: أورد ذلك أجيرون (1968، 341 : I).

13: أجيرون (1968، 341 : I).

14: النشرة الرسمية، IS65، ص 365.

المادة الأولى: 'إن المواطن المسلم من أبناء البلد فرنسي، ومع ذلك فإنه يبقى خاضعا لأحكام القانون الإسلامي'.

15: أجيرون (1968 341 : I،1).

ألحت الأقليات على ضرورة الحفاظ على قوانينها المدنية والدينية.

16: النشرة الرسمية، 1866، ص 14.

17: مارك ماهون دون جيدا الانسداد التام :

"ليصبحوا فرنسيين، يتوجب عليهم أن يكفروا بمعتقداهم، أن يمزقوا كتابهم المقدس، سيصبحون مرتدين فحسب". F80، 1810.

18: فلنتذكر قبل إصدار قرار مجلس الشيوخ لسنة 1865، مختلف المساعي المباشرة من طرف السلطات بهدف إلغاء الإدارة المباشرة، التي رخصت للعائلات الكبيرة قبل ذلك.

19: لمزيد من التفاصيل، انظر إصدارنا: الكارثة الديموغرافية لـ 1867-1868، الجزائر، 1982، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

20: ألم يصر الآباء على التماس أبنائهم سنة 1868؟

21: أرشيف قصر العدالة بالجزائر؛ انظر أيضا عقود الوفاة للمجلس الشعبي البلدي للقبة (الجزائر) من 1868 إلى 1874-1875.

22 : جيلالي ساري: 'الكارثة الديموغرافية'، مرجع سابق.

23 : رسالة رعاوية بتاريخ 6 أفريل 1868. أعادت الصحافة الفرنسية إعادة نشر الوثيقة وكامل مراسلات الكاردينال التي سبقت الوثيقة المشار إليها.

24: ب. لوسور: الآباء البيض، باريس، 1931، ص 69.

25: للحصول على تفاصيل أكثر : انظر راي غولدزيغر (1977 : 499-501).

26: لأخذ فكرة حول المشاكل الدينية والمدرسية، أنظر أجيرون (1977، 293-344).

27: الأولى سنة 1851، الثانية سنة 1865، وقلعة بني رشاد (غليزان) سنة 1869.

28: انظر التفاصيل، ساري (1977 : 132-138).

29: فهرس إحصائيات الجزائر، الجزائر، 1954، ص 67، و 1960، ص.ص 67-79.

30: عام 1959-1960، كان يوجد بمراكز التعليم 10.880، من مجموع يصل إلى 16.226 (68%)، منهم 3971 بنتا، ولكن في المستوى الثاني، لم يكن يوجد سوى 867، أي 14% من بينهم 83 بنتا (8%). أما فيما يخص التعداد في التعليم التقني العالي، نجد 6 تسجيلات من مجموع يصل إلى 235، أي 2,5%. من تلك التسجيلات الستة، التحق 4 بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر العاصمة. فهرس إحصائيات الجزائر، 1960، ص 77.

31: الأرشيف، آكس أون بروفانس، F 801702.

32: الأرشيف، آكس أون بروفانس، F 801702.

33: أورده أجيرون (11968، 297 : I).

وُصِفت هذه الأملاك بأنها 'ذات أهمية قصوى'، من طرف بوغي وسيمون، في القانون الإداري، باريس، 1882، المجلد 1، ص 230.

34: الأرشيف، آكس أون بروفانس، F 80 1702.

35: وهكذا، انخفض عدد الطلاب في قسنطينة خلال عشر سنوات من 600 إلى 60. بتلمسان، حولت العديد من المؤسسات لأغراض مغايرة لأهدافها الأصلية منذ بدايات احتلال المدينة...

36: للحصول على تفاصيل أكثر تتعلق بهذا الجانب، انظر جيلالي ساري (1977) الفصل الأول، ص 60.

37: أرنو: "الأسفار العجيبة لأبو راس"، مجلة إفريقيا، الجزائر، 1881، ص.ص 177-284-371-467، 1882، ص.ص 271-460.

38: تقاليد تستند على مرتكزات اقتصادية، وذلك ما تثبته على الأخص العقارات الكبيرة المخصصة لفائدة المدرسة. يتعلق الأمر بأوقاف سيدي عمار، الذي، كما حدث في كل مكان آخر، صودرت أراضيه من طرف الإدارة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد واجهت مشاكل فادحة في أعقاب الاستقرار الاستيطاني في المنطقة، الذي تلا تأسيس المركز الاستيطاني رونو (سيدي أمحمد بن علي).

39: ديماغت: أطلال ونقوشات الظهرة، نشرة مجتمع جغرافيا وعلم آثار وهران، 1882، ص.ص 132-134.

تجدر الإشارة إلى ملاحظة أخرى أيضا قدمت زمنا يسيرا قبل الحرب العالمية الأولى وتتعلق بالمطالبة بتدريس البنات. وهذا لا يمكن أن يفاجئنا لأن ندرومة كانت الأولى التي طالبت بتأسيس مدرسة للبنات، حسب أ.م برونون-ترومولي، ندرومة: دراسات عمرانية، شهادة دراسات عليا، متعددة الاختصاصات، باريس، 1956.

40: يجدر التركيز على الجهود الاستثنائية المبذولة من طرف سكان مازونة غداة الاستقلال. وهكذا فإنه أمام العدد المتزايد للطلبة المقبولين لمواصلة التعليم المتوسط، فإن السكان، تحت رعاية جمعية المدرسة، قرروا أن يشيدوا بأنفسهم متوسطة للتعليم العام. في صمت، تستر وفي غياب أية مراسم، آباء، تلاميذ وأطفال بنوا، كل واحد على حسب قدرته واختصاصه، مدرستهم، مستقبلهم. فاجأناهم عندنا تنقلنا للمرة الأولى إلى المدينة التي تعود إلى حقبة ما قبل الاستعمار في بداية جوان 1965. سنتان بعد ذلك، جرى تشييد قاعة دراسة أخرى ضمن نفس الظروف... في الوقت الراهن، لم يعد ممكنا التعرف على الموقع الأصلي. البنايات المدرسية تمتد الآن على مساحة كبيرة مأخوذة من البساتين والأراضي الزراعية.

41: الشهاب، أفريل 1930، ص 157، بين الموت والحياة.

42: أ. مراد (1967 : 337).

43: علينا أن نتذكر أنه عندما استدعي البشير الإبراهيمي إلى تلمسان، وبعدما أجبر على التخلي عن نشاطه، دورا بدور، في المسجد الكبير ثم بمسجد العبود، شغل محلا ضيقا جدا. بسرعة، تمكن السكان من تعبئة الموارد لتشييد منشأة هامة. هذه الأخيرة (دار الحديث) لا تزال موجودة أمام الثانوية القديمة صلان، على قطعة أرض كانت ملكا لتاجر في البذور، من الديانة اليهودية... لمزيد من التفاصيل، أنظر المقال الصادر في جريدة المجاهد، 16 سبتمبر، 1987، ص 7.

44: أ.م برونون (1967). لو تورنو، ذكر 130 مدرسة في المقاطعة القسنطينية وحدها.

45: حسب تقديرات عضو نشيط سابق في الإصلاح، بتلمسان.

46: الوفاق، بتاريخ 23 فيفري 1936: 'لو اكتشفت الأمة الجزائرية، لكنت وطنيا ......'.

47: الشهاب، أفريل 1936، البصائر، صحيفة أخرى من الجمعية عادت لأفكاره وخاضت فيها بعمق أكبر (الفاتح أكتوبر و19 نوفمبر 1937).

48: ر. لو تورنو (1962 : 318).

49: ر. لو تورنو (1962 : 327).

50: بخصوص دور هذه الجمعيات، انظر أ.مراد (1967)، ص 311. لقد وجدنا أن الشهادة التالية مثال ملائم لوصف جهود جيل كامل، ولذا سنقتبسها كاملة. إنها توضح ليس فقط الجوانب الخاصة بتطور المسرح المحلي، ولكن أيضا تظاهرات ثقافية أخرى في مدينة بالغرب الجزائري: تلمسان. هي عبارة عن تقرير معد من قبل أمين خزينة الجمعية المسماة: 'أصدقاء الكتاب'.

"بالكاد نُشر الفهرس الأول المطبوع مؤخرا، فرض إثراء مكتبتنا مجددا طباعة فهرس جديد. هذا هو أفضل دليل على الحيوية الكبيرة لما نقوم به. إن هذا النجاح أتى ليرسخ عملا مطولا و جلودا، ترى اللجنة أن من الملائم التذكير به لشبابنا كنموذج للمثابرة التريهة، وللانتصار الذي توج الجهود الطويلة. في الواقع، قريبا، ستعرف جمعيتنا 23 سنة من التواجد. لا زلت أستحضر في ذاكرتي هذه المجموعة الصغيرة للأصدقاء القدامى، المجتمعين في المقهى المغاربية القديمة 'بو سي جور'، حول م.أ الظريف، لتأسيس جمعية 'أصدقاء الكتاب' ".

أمين الخزينة السابق، الكاتب المتواضع لهذه الأسطر، قدم أول تقرير مالي له بـ 50 فرنكا من الأموال. كنا بعيدين جدا عن الأموال المعتبرة التي يتصرف بها في الوقت الحالي، بارتياح، مسؤولنا المالي الكبير م.م. ولكن هذا المبلغ الزهيد يسمح بتقييم المسار الطويل الذي سلكته جمعيتنا منذ ما يقارب ربع قرن، على الرغم من الصعوبات الكثيرة، للوصول إلى هدفها، رفع المستوى الثقافي والفكري لشبابنا وبذر أنفسهم على حب نفس المبدأ المثالي: الأخوة.

تأسست جمعية 'أصدقاء الكتاب' سنة 1927. ضم محل صغير، مسرية، وضع تحت تصرفنا مجانا من العضو المحسن الأول للجمعية- أ.ب – عشرين كتابا مهداة من طرف واهبين أسخياء... بعد ذلك، بعد أن توجت جهودنا بالنجاح، أصبح باستطاعتنا تأجير مكان أكثر اتساعا في شارع المدارس.

في هذه المرحلة، جرى تقديم أول تظاهرة فنية كـبيرة 'لأصـدقاء الكتـاب': أمسية مسرحية هامة (للمرة الأولى، بتلمسان فريق هواة يعتلي منصة) ناجحـة بامتياز، مما ساهم في إكساب الجمعية تعاطف وثقة جميع السـكان. مكتبتـها وخزينتها عرفتا تطورا كبيرا... في أعقاب ذلك، زادت مكانتها أكثر وتجاوزت الحدود الضيقة لبلديتنا، بفضل جولة مسرحية ناجحـة في المـدن الرئيسـية للمقاطعة. وفي الأخير، نجحت لقاءات تطرقت لمواضيع اجتماعيـة متنوعـة، مثل الإدمان على الكحول، في تسليط الضوء على الهـدف التربـوي البـارز لـ 'أصدقاء الكتاب'. ومع ذلك، بعد بضع سنين، ونتيجة للتعب الناجم عـن تلك الجهود الهائلة، خفضت الجمعية من نشاطها. تباعدت كتبـها، وقلـت المداخيل. لحسن الحظ، أتى تدخل ملائم جدا من الشباب، لإبعاد الخطر الذي كان يهددها. مقدامون، لا يسأمون، جسورون، انهمكوا (الشباب) في العمـل بإيمان وشهية متقدين. وبفضل نشاطهم الذكي تضم مكتبنا اليوم أكثر من أربعة آلاف مجلد، العديد منها بلغة الغزالي وابن خلدون.

في الواقع، 'أصدقاء الكتاب'، واعين بمنافع التعليم بـاللغتين، خصصـوا أموالا معتبرة لشراء الكتب العربية التي تمد أعضاء جمعيتنا بفكر مرهف وغـني بالتعاليم. كل مساء، كان محلنا يهدر كخلية للنحل: شبابنا نهـم للمطالعـة، شبابنا يريد أن يتثقف، وهذا هو أكثر ما يشجع. وفي الأخير، لا يمكن أن نختتم هذه الموجز التاريخي البسيط دون الإشارة إلى تأسيس جمعية 'أصدقاء الطلبـة' المنبثقة عن 'أصدقاء' الكتاب'، والتي نجد من بين مؤسسيها العديد من مؤسسي مكتبتنا. كما لا يمكننا أيضا نسيان قسم الاختزال على الآلة الكاتبة الذي قاده بنجاح باهر أميننا العام.

... ألم يكن الكتاب وسيلة قديرة لتوجيه شبيبتنا، تلك الشبيبة الحـائرة نوعا ما أمام عالم مروع منقسم، وحيث يبدو أن الوحشية قد بسطت نفوذها، في طريق بناء عالم من الطيبة والعدالة...؟ انتهزوا هـذه الإشـعاعات المثقلـة

بالتاريخ وعلم الاجتماع، بالخيال والواقعية، بالمرح والانفعال. لقد كافح أسلافكم لتوفير هذه الثروة الحقيقية لكم. حافظوا عليها، ونموها، لتتمكنوا بدوركم من نقل كنز رائع للأجيال القادمة.

تلمسان، في 15 جانفي 1952

مقطع من فهرس المكتبة

وهران، مطبعة ف. لازا، 1952

أ. بلخروبل.

51: م. بشطارزي (1969).

وهكذا أبرز بشطارزي مساهمة ودور معاونه الرئيسي، علولة:

"... كان الأول في هذا المجال، الذي أتى له (المسرح) بشخصية خاصة به بامتياز، وبطبيعته الاستثنائية كممثل كوميدي، فقد زودها بطابع لم يقتبسه من أي مسرح آخر، والجمهور الذي عرف نفسه في هذه الشخصية، وجد فيه 'ممثله الأول' ".

52: أ. روث (1967).

53: بارك (1962 : 308).

54: بهذا الخصوص، انظر مقال أجيرون: 'حقائق حول الأمير خالد'، الجزائر-أكتواليتي، الجزائر رقم 751، الأسبوع من 06 إلى 12 مارس 1980، ص.ص 30-32.

55: لمزيد من التفاصيل، انظر ش. سوريو-هوبراكت (1969).

56: من هذه الصحيفة تحديدا، يمكن أن ننقل بأمانة الشهادة الحية التالية. كثيرا ما كان يقوم أحد معاودي البيع، حين لا يتمكن من ترويج بعض النسخ، بتأجيرها لساعات مقابل أسعار زهيدة جدا. في هذه الحالة، يمكننا أن نقدر قراء الصحيفة وتأثيرها بشكل أفضل.

57: ج. ديجو (1978 : 31).

58: ج. جوايو (1971).

تحليل ف. فانون، يوفر في هذا الصدد إضاءات أخرى. العام الخامس للثورة الجزائرية، باريس 1962.

59: ج. جوايو (1971).

60: اقتبس من مؤلف ج. دوجو (1978 : 69).

61: م. معمري، في نوم العدالة، ص66

كان أ. كامو أيضا ، متأثر بهذه المشاكل في نفس المنطقة (العديد من المقـــاطع في دليـــل المطالعة، السنة الأولى المتوسطة، المعهد التربوي الـــوطني، 1979، ص.ص 38-40 / كفاح عمال الزراعة).

62: للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر خاصة : ديجو (1975). أ.مـــراد (1976). الإطار الضيق جدا لتحليلنا لا يسمح بتقديم مقاربة عامة.

قائمة المراجع

- Ageron Ch. R. (1968): Les algériens musulmans et la France de 1871 à 1919, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération, Paris, PUF, 2t.
- Ageron Ch. R. (1979): Histoire contemporaine de l'Algérie, 1871-1954, Paris, PUF, t2.
- Ageron Ch. R. (1969): L'évolution politique de l'Algérie sous le Second Empire, l'Information historique, Paris, Oct, p 165-172; nov p 211-216, fev. 1970, p 11-20.
- Alix Ch. E. (1869): Observations médicales en Algérie, Paris.
- Amat (1888): Le Mzab et les Mozabites, Paris.
- Arnaud M. (1869): Origines et affinités du typhus d'après l'épidémie algérienne de 1868, La Gazette Médicale de Paris, Paris.
- Aumérat (1896): Etude sur la question indigène, Alger.
- Bachtarzi M. (1969): Mémoires, 1919-1939, Alger, SNED.
- Bencheneb S. (1935): le théâtre arabe d'Alger. Revue Africaine, Alger p 75-85.
- Bencheneb S. (1956): quelques historiens arabes modernes de l'Algérie, revue Africaine, Alger, p 475-499.
- Bennabi M. (1948): Lebeik; pèlerinage des pauvres, Alger, En Nahda.
- Bennabi M. (1972): Mémoires d'un témoin du siècle, Alger, SNED.
- Bernard A. (1899): Les chemins de fer en Algérie, Paris.
- Bernard A. (1911): Les confins algéro-marocains, Paris.
- Berque J. (1962): Le Maghreb entre les deux guerres, Paris, Seuil.
- Boudy (1948, 1955): Economie forestière nord-africaine, Paris, 4t.
- Boyer-Bance (1902): La propriété indigène dans l'arrondissement d'Orléansville, Orléansville.
- Boyer-Bance (1906): Les populations agricoles indigènes dans le département d'Alger, Bul. Soc. Geog. D'Arch. D'Alger, Alger, p 196.
- Bonzon L. (1900): Le régime fiscal en Algérie, Paris.
- Calvelli M (1935): Etat de la propriété rurale en Algérie, Alger.

- Charrier (1973): l'Alfa dans les Hauts Plateaux d'Algérie, Alger, Statistique générale de l'Algérie.
- Cheniki A. (2002): Rachid Ksentini: un génial touche-à-tout, Le Quotidien d'Oran, Oran, p 15.
- Chevalier L. (1947): le problème nord-africain, Paris, INED.
- Couderc (1979): Les Hautes Steppes du Sud-Oranais, Montpellier, multig.
- Djebbari M.B. (1999, 2001): Un parcours rude mais bien rempli. Mémoires d'un enseignant de la vielle génération. Oran OPU, livre premier, 279p; livre deuxième Oran, 279p.
- Déjeux J. (1973): La littérature maghrébine de langue française, Sherbrooke, Naaman (Québec).
- Déjeux J. (1975): La littérature algérienne contemporaine, Paris, PUF.
- Déjeux J (1984): Dictionnaire des auteurs maghrébins de langue française, Paris, Karthala, p 404.
- Despois J. (1964): Géographie de l'Afrique du Nord, Paris, PUF.
- Djeghloul A. (1977): M'hamed ben Rahal et la question de l'instruction des indigènes, Majellat et Tarikh, Alger, n°4, p 43-100.
- Fanny C. (1975): Instituteurs algériens, 1883-1939, Alger, OPU.
- Gourgeot (1891): Les sept plaies de l'Algérie, Paris.
- Guerard (1881-1882): Les Ouled Sidi Cheikh, résumé de leur histoire, des origines jusqu'à la révolte, Bul. Soc. Gog. D'Arch. D'Oran, p 328.
- Gouvernement général de l'Algérie (1917): Répartition de la propriété foncière en Algérie, Alger (Statistiques).
- Haddad M. (1978): Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, CNRS, v XVII, p 899-903.
- Isnard H. (1948): La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja, Alger.
- Isnard H. (1956): La viticulture en Algérie : erreur économique, Revue Africaine, Alger, p 457.
- Joyaux G. (1971): L'engagement dans le roman maghrébin de langue française, in Le romain contemporain d'expression française, Sherbrook, Québec.

- Kaddache M. (1980): L'histoire du mouvement national en Algérie, Alger, SNED, 2t.
- Kateb M. (1950): Théâtre d'expression arabe, in Correspondances algériennes, n° 1, décembre.
- Khatibi A. (1968): Le roman maghrébin, Paris, Maspéro.
- Kiva (1885): Le sud-Oranais, Paris.
- Kunckel d'Herculais (1893-1905): Invasions des acridiens, Alger, 2t, 752P.
- Lacheraf M. (1967): l'Algérie, nation et société, Paris, Maspéro.
- Lacheraf M. (1998): Des noms et des lieux, mémoires d'une Algérie oubliée, Alger Casbah, p 335.
- Lacretelle (1865): Etude sur la province d'Oran, Marseille.
- Lacretelle (1868): De l'Algérie du point de vue de la crise actuelle, Lyon.
- Larché (1932): Traité de législation algérienne, Paris, 3t.
- Larnaude (1936): Déplacement des travailleurs indigènes en Algérie, Revue Africaine, p 207-215.
- Lapasset (1898): Le général Lapasset par un ancien officier du Rhin, Paris;
- Le Tourneau G. (1962): Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane, Paris.
- Le Hon (1870): Enquête agricole, Paris.
- Levi-Valensi et Bencheikh (1967): Diwan algérien: la poésie algérienne d'expression française, de 1945 à 1965, Alger.
- Mazouni A. (1969): Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb, Paris.
- Mérad A. (1967): le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, Paris.
- Mérad A. (1971): Ibn Badis, commentateur du Coran, Alger SNED.
- Muraciole (1950): L'émigration des Algériens, Paris.
- Nédroma (1987): Nédroma, 1954-1984 Alger, OPU.

- Nouschi A. (1959): Enquête sur le niveau de vie des populations du constantinois de 1870 à 1919, Revue Hespéris, Rabat, p 105-139.
- Nouschi A. (1995): l'Algérie amère, (1914-1994), Paris, Maison des Sciences de l'Homme, p 348.
- Pensa (1894): l'Algérie, voyage de la délégation sénatoriale, Paris.
- Perrier J. (1866): Rapport sur l'épidémie de choléra dans la province d'Alger, Bul. Soc. De Médecine d'Alger, Alger.
- Perrier J. (1866, 1869, 1870): Effets de la misère et du typhus dans la province d'Alger en 1868. Recueil de mémoire de médecine clinique et de pharmacie militaires, Paris, t. XXII, p 449-520, t, XXIV, p 461-535.
- Perrin (1960-61): Le Sersou, Revue Méditerranée, Aix-en-Provence.
- Peyerimhoff (1906): Enquête sur la colonisation officielle de 1875 à 1895, Alger, 2t.
- Prenant-Thumelet M. A. (1967): Nédroma 1950, Annales Algériennes de Géographie, n°4, P 49.
- Rager JJ (1950): L'émigration des algériens en France et dans les pays musulmans, Paris.
- Rey-Goldzeiguer A. (1977): Le royaume arabe, la politique algérienne de Napoléon III, 1861-1870, Alger, SNED, P 809.
- Rey-Goldzeiguer A. (2002): Aux origines de la guerre d'Algérie, 1940-1945, Paris, La Découverte, P 402.
- Rinn L. (1891): Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger.
- Robin (1884): Le Mzab et son annexion à la France, Alger.
- Roth A. (1977): Le théâtre algérien de langue dialectale, 1926-1954, Paris, Maspéro.
- Sari Dj. (1977): Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale, Alger, SNED, 2e ed.
- Sari Dj. (1973): Le démantèlement de la propriété foncière, Revue Historique, Paris, n° 505, p 47-76.
- Sari Dj. (1977): L'homme et l'érosion dans l'Ouarsenis, Alger, SNED, p 625.
- Sari Dj (1980): L'éviction des paysans des terres Azels, Majellat et Tarikh, Alger, n° 08, p 41-60.

- Souriaux-Hoebrechts Ch. (1969): La presse maghrébine, Libye, Tunisie, Algérie, Maroc, Paris, CNRS, p 335.
- Stora B. (1985): Dictionnaire biographique des militants nationalises : 1926-1954, Paris, l'Harmattan, p 404.
- Stora B. (1992): Ils venaient d'Algérie. L'immigration algérienne en France: 1912-1992, Paris, Fayard, p 432.
- Srtora B, Daoud Z. (1995): Ferhat Abbas, une autre Algérie, Alger Casbah, 427p.
- Tahraoui F. (1976): Un quartier marginal d'Oran : Si Salah, Oran, Université d'Es Senia, DES, multig.
- Trabut (1890): L'halfa, Alger.
- Turin Y. (1971): Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, écoles, médecine, religions, 1830-1880. Paris. Maspéro.
- Vincent M. A. (1867): Le choléra d'après les neuf épidémies qui ont régné de 1830 à 1865, Paris.
- Vital A. E (1869): Le typhus dans la province de Constantine, Revue de Médecine et de Chirurgie Civiles, Paris, 3e série, p 81-115.
- Yacono X. (1954): Peut-on évaluer la population algérienne de 1830? Revue Africaine, Alger, p 277-307.
- Yacono X. (1955): La colonisation des plaines du Chélif, Alger, G. G. Algérie, 2t.
- (90) Taleb (A): De la décolonisation à la révolution culturelle, Alger, SNED, 1975.

الفهرس

مقدمة 3

القسم الأول

المقاومة السياسية للاحتلال الاستيطاني.
النزعة الإصلاحية والنزعة الثورية

الفصل الأول: المقاومة السياسية والمقاومة المسلحة 11
الفصل الثاني: المطالبات الإصلاحية 19
الفصل الثالث: أولى التشكيلات الوطنية 55
الفصل الرابع: الوحدة حول المسألة الوطنية 83
الفصل الخامس: انتصار الفكرة الوطنية 103
الفصل السادس: من أزمة الحزب الوطني إلى اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 133

القسم الثاني

الاختلالات الاجتماعية – الاقتصادية والمقاومة الثقافية

مقدمة

الفصل الأول: تقويض البنية الاجتماعية-الاقتصادية: انتزاع أملاك الفلاحين 151
الفصل الثاني: الاختلالات الاجتماعية – الديموغرافية 221
الفصل الثالث: الصيغ الجديدة للثبات والمقاومة لدى المجتمع الجزائري 261
قائمة المراجع 329

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
1، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر
https://albordj.blogspot.com